ومن يتوكل على الله فهو حسبه

بعون الملك المبين القوي المتين في اسعد الايام واحسن حين الرسالة المسماة

[illegible]

من تصانيف حبر العلوم [illegible]

ابن البحر المعظم والحبر المفخم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم

في المطبع المصطفائي لمحمد مصطفى خان مطبوع

٣ ٢٩٧٢
١٥٨
158

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شيء ولا برهان عليه ولك الشكر يا من منه مبتدئ كل شيء ويرجع اليه اشهد انك لا اله الا انت الذي معلوماته غير متناهية ومقدوراته غير واقفة ليس لها حد تقف لديه واصلي واسلم على حبيبك محمد المصطفى المجتبى الذي بعثته الينا لتعلم كل الاشياء ما لنا وما علينا وعلى آله وصحبه الذين برهنوا على المقدمات وقوموها بانواع التقويمات وكلهم يرجع اليه **وبعد** فيقول الغارق في بحر الخطيئات المكنى بابي الحسنات محمد المدعو **بعبد الحي** اللكنوي الانصاري الايوبي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي وحفظه عن موجبات الغي ابن اشتهر في المشارق والمغارب ذي الفضل والمواهب مولانا الحاج **محمد عبد الحليم** جعله الله من ورثة جنة النعيم هذه تحفة شريفة الى الطالبين وهدية لطيفة الى الماهرين مسماة **بالكلام المتين في تحرير البراهين** وملقبة **بام البراهين** مشتملة على براهين ابطال اللاتناهي والقول بقول واهي التي اوردوها في كتبهم متفرقة وادرجوها في زبرهم متشتتة جمعتها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفت القناع عن وجهها كشفا حثيثا واوردت فيها ما لها وما عليها واودعت فيها ما ينفعها وما يضرها موردا فيها ما استفدته من كتب الفضلاء الحديثة والقديمة مضاما اليه ما تحدثت به قريحتي الجريحة مرتبا على مقاصد هي للمهمات مرامه مفصلا على فصول هي للمآرب محصول وسيقول الناظر فيها بلا فيه هذه كنز لا بل سحر لا بل بحر زاخر وقد قيل كم ترك الاول للآخر ولقد كنت في هذه الايام مشتغلا بتاليف المعارف بما في حواشي شرح المواقف عديم الفرصة للدخول في هذه المواقف غير انه امرني على هذا الجمع بعض احبابي خلص احبابي اصرارا بليغا ولم يترك لي عذرا اعتذر به ولو عذرا خفيفا فاوقفت عنان القلم عن تاليف المعارف ووجهت ركاب النظر الى هذه المواقف والله المسئول ان يسلك بي طريق السداد وينجيني من مسالك اهل الجدال العناد ولما اختتمته بتوفيق الله تعالى اتممته خدمت بحضرة من تخلق باخلاق الكمال وتحلى بحلي الاقبال فضائل لا تعد وشمائله لا تنتهي الى الحد والمناقب العلية والمناصب السنية آصف السلطنة الآصفية وزير الرياسة النظامية **النواب مختار الملك تراب عليخان سالار جنگ بهادر** لا زالت منته فائقة على ارباب الفضل والكمال ونعمه سائغة الى اصحاب العلو الجلال **وها انا** اشرع في المقصود والله ولي المنة والجود **اعلم** ان الشيء كما كان او متكلما متعددا كان او جسما ماديا كان او مجردا ان كان له حد ينتهي اليه وانتهاء يقف لديه يسمى متناهيا وان لم يكن له حد يسمى غير متناه ثم اللاتناهي ينقسم الى قسمين احدهما اللاتناهي الفعلي وهو ان يتصف الشيء بالفعل بعدم النهاية ولا يوجد له حد في نفس الامر وثانيهما اللاتناهي اللايقفي وهو

ان يكون الشيء وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز عنه بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال للاعداد ومعلومات الله تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانها ليس لها حد لا تتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهي وقد نصوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس بباطل بل هو من الموجودات النفس الامرية واما الباطل المستحيل اللاتناهي بالمعنى الاول فلا يمكن ان يوجد شيء لا يكون له حد بالفعل **واستدلوا** عليه ببراهين بعضها تخص بالكميات وبعضها تخص بالمتكممات وبعضها تختص بالمجردات وبعضها تخص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تخص بالمعقولات وبعضها تعم الكل

المقصد الاول في برهان التطبيق

وهو يعم الكل سمي به لكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول

الفصل الاول في تقريره المشهور وما يرد عليه وما يجاب عنه

اعلم انهم قرروه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة مبتدأة من مبدء معين كآ مثلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى مبدؤها ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدء الى ما لا يتناهى فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل وان كان الثاني يلزم تناهي السلسلة الثانية فيلزم تناهي الاولى ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه **ويرد عليه** بوجوه **منها** انه يجوز ان يكون فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من المحالات وح يمكن لنا ان نختار الشق الاول من الشقين الحاصلين بعد التطبيق ونقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض المحال والمحال يستلزم المحال او ان نختار الشق الثاني ونقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض المحال ولم يلزم منه ثبوته في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب **وجوابه** ان كون فرض السلسلتين والتطبيق ممكنا امر بديهي لا مجال لتجويز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية في عالم الواقع بجملته مترتبة وجدت السلسلتان بلا ريب ولو لم نفرضه فارض ولم يعتبره معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لاظهار المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فان كلما وجد شيء في عالم الواقع عرض له عدد ما قطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة او المساواة او النقصان ايضا من الاوليات وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العروض والتوجه اليه فلا يكون محالا لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا **ومنها** انه ماذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي والوهمي بايقاع المحاذات بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما البعض معين تحليلي او ما يليق به واقع في امتداد او الاتصال كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر كما اختاره العلامة الجونفوري في الشمس البازغة ورد عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما يظهر بلزوم انقطاع الجملتين لو تاتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه واذ ليس فليس على انه لا يتصور الا بتحريك السلسلة الغير المتناهية بكلها وتحريك الغير المتناهي باطل **قال** رئيس الصناعة في الشفا لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية متحركا وذلك الحركة لا يعقل الا على وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل الا ان يخلي من الجهة المقابلة لما اراد لا يخلى فان لم يخل فما انتقل وان انتقل فالجهة الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد بان يلاحظ العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين

بازاء واحد واحد من آحاد الاخرى كما يميل اليه بعض عبارات المحقق الدوانی فی شرح العقايد العضدية ورد عليه ان الذهن لا يقدر علی التطبيق تفصيلا والتطبيق الاجمالی لا يكفی لفقدان التعدد **واجاب عنه** العلامة الجونفوری بعد ما اختار الشق الاول بان فعله فی ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق فی زمان متناه بين كل متجانسين شخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود فی الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيق المبدء بحيث ينطبق الاستعداد علی الاستعداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفی فی هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا الجزئيات مفهوم غير المتناهی من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض عدد تطبيقا وان لم يجز ارتسامها فی العقل لكونها مادية ولا فی القوی الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية انتهى **وفيه نظر اما اولا** فلان التطبيق فی الخارج بالمعنى الذی اختاره لا يخلو اما ان يكون بنزول الناقص فی جانب المبدء واما ان يكون بنزول الزايد فی جانب المبدء واما ان يكون بتخلخل الناقص فی جانب المبدء واما ان يكون بتكاثف الزايد واما ان يكون بجذب الناقص من طرف عدم التناهی حتى يخلی مكانه واما ان يكون بدفع الزايد الى طرف عدم النهاية بسبب خلو مكانه والكل باطل فانه على الصور الاربع الاول لا يكون ضير فی مساواة الجملتين علی الاخير من يلزم التناهی لان غير المتناهی لا يخلی مكانه فاذن حكم العقل بايقاع التطبيق الكذائی فی الخارج لا يفيد شيئا **فان قلت** آخذا من كلام الفاضل الفراباغی فی حواشی شرح العقايد الجلالی انا نفرض المحاذاة فی الخارج بين الجملتين بالجذب والدفع **قلت** هذا فرض محال لانه لا يمكن الجذب والدفع فی غير المتناهی **لا يقال** استحالته انما هی بسبب خارج وهو عدم التناهی والمتجانسان المرتبتان الموجودان فی الخارج بما هما كذلك لا يتعصيان عن التطبيق الجذبی والدفعی **لانا نقول** الكلام انما هو فی تطبيق الغير المتناهيين من حيث هما كذلك لا تطبيق مطلق المتجانسين **واما ثانيا** فلان ما ذكره بقوله فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح غير صحيح فان الكلام ههنا انما هو فی تطبيق الغير المتناهی من حيث انه غير متناه لا فی تطبيق المتجانسين مطلقا فجعل اللاتناهی خارجا وقطع النظر عنه قادح فی المقصود **واما ثالثا** فلان قوله ويكفی الخ غير كاف لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجرى البرهان فی الاشياء الغير المرتبة ايضا وهو خلاف مقصودهم فانهم اشترطوا الجريانه شروطا منها الترتب وقالوا لا يجری فی غير المرتبة كما سيجی تحقيقه **قال المحقق** الدوانی فی رسالته المسماة بانموذج العلوم التطبيق ان توقف علی ملاحظة كل جزء بازاء جزء آخر مفصلا فذلک غير مقدور فی صورة الترتب ايضا وان كفی الملاحظة الاجمالية فهی جارية فی غير المرتبة ايضا او تقول ان الاجمالية كافية فی المرتبة بناء علی ان فرض الانطباق بين المبدئين يستلزم الفراغ فی جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة فانه لا يحكم اذ يكفی للعقل فرض الانطباق بين الآحاد ابتداء من غير استعانة بانطباق المبدء علی المبدء فلما اذ لا يكفی الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدء علی المبدء ولا يكفی الملاحظة الاجمالية ابتداء من غير استعانة به انتهى **وقال** الفاضل الشيرازی فی حواشيه علی القديمة الحق ان يقال علی تقدير عدم الترتب لا يتحقق التطبيق لان المراد بالتطبيق ان يجعل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازاء كل معين من الاخرى حتى تنتقل الزيادة الى الطرف الغير المتناهی وتعين الاجزاء وامتياز بعضها عن بعض انما يتحقق فی صورة ترتبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف علی ترتيبها الاجزاء بعضها عن بعض وجعل العقل كل معين من احديهما بازاء معين ونحن نسلم ان الجعل المذكور لا يتوقف علی الملاحظة التفصيلية بل تكفی فيه الملاحظة الاجمالية ومن هذه الجهة لا فرق بين صورة الترتب وعدم الترتب لكن تحقق الفرق بينهما من جهة اخرى وهی ان فی صورة الترتب يتحقق الامتياز بين الاجزاء فلا حاجة الى تعمل العقل بخلاف صورة عدم الترتب فانه لما لم يكن الامتياز بين الاجزاء فی نفس الامر فلا بد ان يكون الامتياز بالعقل ولا شک ان الامتياز بين الغير المتناهية بحسب العقل

انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن اشترط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتب اشترطه لاجل تحقق
الامتياز المشروط في تحقق التطبيق لا لاجل ان الحمل المذكور يتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه انه لا يتوقف ولو توقف
فلا فرق وكذا ينبغي تحقيق هذا المقام انتهى ملخصا **اقول** معنى التطبيق الذي ذكر ليس الا من مخترعات قريحته ولم يستعمل التطبيق
في هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **وايضا** انكار الامتياز في نفس الامر في الغير المرتبة مما لا ينبغي فان كل ما يوجد في نفس الامر
ولو مع غيره يكون ممتازا من كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الامتياز عند العقل وقد لا يظهر ففي صورة عدم الترتيب ان لم
يظهر الامتياز عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر من
فرض الفارض وعلى هذا فيمكن للعقل الملاحظة الاجمالية بين آحاد الجملتين وتطبيق كل من آحاد احدهما بآحاد الاخرى كل معين بمعين
بالمعنى المذكور فالفرق تحكم **وقال** السيد الهروي رحمه الله في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب متعين عند العقل
اجمالا فاذا طبقناهما تطبيقا عقليا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب المتناهي ولا يبقى في البين للاتساق والانتظام فبالضرورة
يكون في جانب اللاتناهي انتهى **ورده** سراج المحققين والدي واستاذي نور الله مرقده في حل المعاقد في شرح العقائد العضدية بقوله لعمري
ان التطبيق لو كان في الخارج ينفع فيه الترتيب الخارجي ولما كان التطبيق في الذهن بمجرد حكمه بان آحاد احدى السلسلتين بازاء آحاد الاخرى
فلا ينفع الترتيب الخارجي فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على ما في حل المعاقد
وغيره ان يقال اذا فرضت الجملتان غير متناهيتين مرتبتين في الخارج ففي كل واحد منهما اول وثان وثالث وهكذا الى غير النهاية
فالاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد الجملتين متحقق في الواقع ليس موقوفا على جعلنا وتطبيقنا
سواء علمنا او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامري لا غير ولا شك في كون آحاد احدى الجملتين المفروضتين
زائدة على الاخرى فالمساواة باطلة فاذا طبقنا الآحاد اي لاحظنا الانطباق النفس الامري تعلقت الزيادة والنقصان الى جانب
اللاتناهي بالضرورة لانتظام الاوساط ونظيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرض ان اول الجملة الصغرى
مقابل لثاني الكبرى فالزيادة في بادي الراي في جانب المبدء وليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول
وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا طبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقها النفس الامري فليست الزيادة في المبدء ولا في الاوساط
بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مترتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها وسيجيء لهذا زيادة
توضيح ان شاء الله تعالى **ومنها** ان التطبيق فرع وجود الاجزاء مفصلا فظاهر ان وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لامتناع
الامور الغير المتناهية مفصلا لا في الذهن ولا في الخارج لان في كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد من السلسلة الا بعض متناه **الجواب** عنه من وجوه احدها ان
التطبيق على ما حققنا معناه سهل فانه ليس المراد منه التطبيق الخارجي الحقيقي الاجمالي او التفصيلي بل معناه ملاحظة الانطباق النفس الامري وهو متحقق وان لم يوجد
في زمان الا بعض متناه **وثانيها** ما ذكره الفاضل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود
كل جزء في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضي وجود المنطبقين بتمامهما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان
غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتباره في زمان متناه انتهى **وثالثها**
ما اقول انهم قد صرحوا بان الله تعالى يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بالنظر الى علمه بذاته وايضا صرحوا
بان تخصص بعض الزمانيات ببعض الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة
الى الله تعالى فكلها موجودة معا في عالم الدهر حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة

الیہ تعالی وبالنسبۃ الی علمہ وان لم یکن بالنسبۃ الینا وبالنسبۃ الی علمنا وہذا القدر کاف فی ہذا المقام **ومنہا** ما اوردہ محقق
الصناعۃ فی الفصل السادس من کتاب القبسات بقولہ اما السبیل التطبیقی فلا ثقۃ بجدواہ ولا التعویل علی برہانیتہ بل ان فیہ تدلیسا
مغالطیا فاللامتناہیات فی جہۃ واحدۃ ربما تطرقت الیہا المفاوتۃ من الجہۃ الاخری التی ہی جنبۃ التناہی لا من
جنبۃ اللاتناہی کما فی سلسلۃ المآت بغیر نہایۃ وسلسلۃ الالوف لا الی نہایۃ ولیس یصح تحریک اللامتناہی من جہۃ اللانہایۃ واخراجہ
بکلیتہ عن درجۃ وحیزہ ومرتبتہ من الدرجات التی لآحادہ بالاسر فاذن اذا طبق طرف احدی السلسلتین الغیر المتناہیتین
المختلفتین بالزیادۃ والنقصان فی جہۃ التناہی علی طرف السلسلۃ الاخری تطبیقا وہمیا او فرضیا انتقلت الزیادۃ من حیز
الطرف ودرجتہ الی حیز الوسط ومرتبتہ ولا یزال تنتقل الی الاوساط ما دام الفرض والوہم مستمرا للتطبیق ولا یکاد ینتہی الی حد
بعینہ ودرجۃ بعینہا ابدا ولا تبلغ اقصی الحدود وآخر الدرجات عوض فاذا ما انصرم عمل التطبیق انقطع التفاوت بالمفاضلۃ علی
ذلک الحد وعلی تلک الدرجۃ واستقر القدر الزاید فی مستقر تلک المرتبۃ وبالجملۃ لا تصیر المفاوتۃ الی جنبۃ اللانہایۃ ابدا بل انہا ابدا فی
جنبۃ التناہی اما فی حد الطرف واما فی شیء من حدود الاوساط انتہی **وفیہ** ما اوردہ کل من نظر فیہ ان ہذا انما یتم فی صورۃ ملاحظۃ
العقل الامور الغیر المتناہیۃ تفصیلا وتطبیق کل من آحاد احدی الجملتین بکل واحد من آحاد الاخری تعیینا فان العقل غیر قادر علی
ذلک فلا محالۃ یقف علی حد واما اذا کان ملاحظۃ الامور الغیر المتناہیۃ اجمالا لا یلزم الانتہاء الی حد اصلا لان العقل لہ ان یلاحظ
الغیر المتناہیۃ کلہا علی سبیل الاجمال والملاحظۃ الاجمالیۃ کافیۃ فی ما نحن فیہ کما یظہر بالتامل **وایضا** قد حققنا ان التطبیق معناہ
اظہار الانطباق النفس الامری والتطابق الواقعی فاین اعمال الوہم او العقل حتی یقال بانصرام التطبیق بوقف الاعمال **واقول**
الحق عندی ایضا ان ہذا البرہان فیہ مغالطۃ لکن لا لما ذکرہ صاحب القبسات فانہ بارد غایۃ البرودۃ بل لان التطبیق بالمعنی المحقق
لا یثبت التناہی فان غایۃ ما یلزم منہ ان بازاء کل اول من الجملۃ الکبری اول من الصغری ولکل ثان ثان وہکذا لکن لا یلزم منہ التناہی
فان الجملتین موجودتان وفی کل منہما اول وثان وثالث الی غیر ذلک ولکل منہما موضع لیس للاخری فکل منہما فی موضعہ متصف بکون
مثلہ من الاخری ولا یلزم التناہی الا اذا اترک الثانی مکانہ وانطبق علی الاول وہکذا واذ لیس فلیس نعم لو طبق احدی السلسلتین علی
الاخری فی الخارج بالجر للزم التناہی فی جانب اللاتناہی بالضرورۃ وبالجملۃ اجراء ہذا البرہان فی صورۃ التطبیق الخارجی صحیح واما مطلقا
فکلا فاحفظ ہذا فانہ فیہ وان کان افسد الکثیر من کلماتہم لا جرائہم ہذا البرہان فی کل موضع لکن فیہ اصلاحا ایضا اذ یندفع بہ النقض بالاعداد
وغیرہ **ومنہا** ان بطلان کون الکل مساویا للجزء غیر ظاہر بل قد یکون الجزء اعظم من الکل کذنب الطاؤس فانہ اعظم من الطاؤس
فما ظنک بالتساوی **وجوابہ** ان ہذا قول من لا یعرف الفرق بین البدیہیات والنظریات ویشکک فی الاولیات ولا یفہم ان
الطاؤس اسم المجموع ذنبہ وما عداہ لا لما عداہ فقط والذی لہ ادنی تامل یعرف قطعا ان الکل اعظم من الجزء ولا یمکن ان یکون جزئہ
مساویا للکل فما ظنک بالاعظمیۃ وہذا من البدیہیات الاولیۃ **فان قلت** المدرک بالحس لیس الا ذات الکل والجزء
واما وصف الاعظمیۃ فغیر مدرک بالحس سلمنا انہ مدرک بالحس ایضا لکن المدرک ہو ان ہذا الکل اعظم من الجزء واما ان کل کل اعظم من الجزء
فغیر مدرک بالحس قطعا واذا کان کذلک لم یکن الحکم بان الکل اعظم من الجزء من الاولیات **قلت** لیس الشرط فی الاولیات ان تدرک
بالحس بل ہی عبارۃ عن قضایا یکون تصور طرفیہا کافیا فی الجزم بالحکم وہہنا کذلک **وقد نبہ** علیہ بوجوہ **احدہا** ما ذکرہ
الامام الرازی فی المحصل من انہ لو لم یکن الکل زایدا علی الجزء لکان وجود الجزء وعدمہ بمثابۃ واحدۃ فیجتمع فی ذلک الجزء الآخر کونہ
موجودا ومعدوما **وخدشہ** المحقق الطوسی فی نقد المحصل بان ہذا البیان مبنی علی کون الکل ہو الجزء مع زیادۃ وہو لا ینفی بکون الکل

اعظم من الجزء الا هذا فهو لو كان حجة على ثبوت هذا الحكم لكان مصادرة على المطلوب **وثانيها** انه لو لم يكن الكل اعظم من الجزء لم يكن
للجزء الآخر اثر البتة فلا يكون الجزء جزء هذا خلف **وثالثها** ان الجزء بعرضه من الاعداد الواحد والكل بعرضه الكثرة كالاثنين مثلا
ولا شك ان ما فوق الواحد اعظم منه فالكل اعظم من الجزء **ورابعها** ان الكل عبارة عن الجزء والشيء الآخر ففي الكل مرتبة لا تكون
بحذائها مرتبة في الجزء وهذا هو معنى الاعظمية **ومنها** ما ذكره القاضي الكوپاموي في منهيات شرحه للسلم بقوله الحق ان الامور الغير
المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي وابعد تناهي الحدود فكيف يمكن
الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها وبداهة قولهم الكل اعظم من الجزء في التناهي مسلم لا في غير التناهي
فلا يتم اكثر البراهين كالتطبيق والتضايف والتضعيف وغيرها انتهى **ورده** حسن المحققين في شرح السلم بان قولنا الكل اعظم من
الجزء بديهي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي **واقول** هذا القدر من الرد غير مفيد فان القاضي مانع فجوابه لا يكون الا باثبات
المقدمة الممنوعة واذ ليس فليس **والاولى** ان يقال الكل اذا تصور بصفة اللاتناهي وكذا الجزء ينقبض العقل عن تجويز الاعظمية
والاصغرية بلا ريب لكن لا لكونهما كلا وجزء بل لكونهما غير متناهيين والكل والجزء الواقعان في القضية المعروفة ليسا مقيدين بتصورهما
بصفة اللاتناهي ولا بصفة التناهي بل هما متصوران من حيث نفس مفهومهما ولا شك ان من تصور مفهوم الكل والجزء علم قطعا ان
الكل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بمجرد تصورهما الاعظمية لا يكون بد من صدقه في جميع افراده كما هو شان الكليات ومن افراده
الغير المتناهي ايضا فيحكم فيه بالاعظمية ايضا **ومنها** انه قد تقرر في مداركهم ان الاستلزام بين المحالين انما يكون اذا كان بينهما علاقة
وقالوا لا فرق بين المحال والممكن في الاستلزام لعلاقة طبعية او عقلية وعدمه لعدمها فاذا صح عند العقل ان يكون بين محالين
علاقة اللزوم بعد فرض وجودهما جاز ان يحكم بكونهما متلازمين والا فلا وفرعوا عليه ان المقدم المحال يجب ان لا يكون منافيا للتالي
حتى لو كان منافيا لم يكن بينهما ملازمة فان المنافاة تصحح الانفكاك والملازمة تمنعه فلو كان المقدم المحال مع كونه منافيا للتالي مستلزما
له في نفس الامر لزم صحة الانفكاك ومنعه وهو اجتماع المتنافيين اذا عرفت هذا فنقول تقرير برهان التطبيق المذكور ليس حاصله الا انه
لو كانت الامور الغير المتناهية موجودة لزم اما التساوي بين الكل والجزء واما التناهي فان كان الثاني فيها والاول محال وما يستلزم
المحال محال فعدم التناهي محال فالتناهي ثابت ومن المعلوم ان فيه استلزام عدم التناهي للتناهي وبينهما منافاة واضحة فكيف
الاستلزام وهذا الايراد لا يختص بهذا الموضع بل يجري في القياسات الخلفية واشباهها مما يثبت فيه الشيء على تقدير فرض عدمه كقولهم
عدم الزمان يستلزم وجوده واجتماع النقيضين يوجب لارتفاعهما ونحو ذلك **وجوابه** من وجهين **احدهما** ما اختاره محقق الصناعة
في الافق المبين حيث قال اذا بطل ان يستلزم مفهوم ممكن او محال ما ينافيه فما شان الاقيسة الخلفية التي يثبت بها الشيء على تقدير
فرض عدمه ويلزم فيها الشيء من فرض نقيضه اليس يقال عدم الزمان قبل وجوده قبلية زمانية وبعد زمانه بعدية زمانية مستلزم لوجوده
واللاتناهي الابعاد يوجب التناهي فيقال لك ان عنيت ان يبين هناك ان المستحيل المفروض الوقوع لو كان حاصلا في نفس الامر كان
عدمه اعتبارا فيها ولو كان المتحقق في نفس الامر هو نقيض الشيء كان الشيء متحققا في نفس الامر فذلك من الاكاذيب الفاسدة الباطلة
وان عنيت ان يبين بالبيانات انه لو فرض شيء من تلك الامور كان هناك ما يسوق الى ان هذا الفرض غير مطابق للواقع
من حيث انه فرض للنقيضين او فرض لعدم الشيء ووجوده معا فذلك ما يعد ماله السكون في تلك المواضع وليس فيه استيجاب استلزام
الشيء ما ينافيه بل انما استيجاب امتناع الشيء لكونه مصادق اجتماع النقيضين وبالجملة الغرض الذي في البيانات الخلفية هو تقدير الشيء
على انه فرض محال لا انه فرض محقق فيقال انا لو فرضنا هذا الشيء وتصورناه يعلمنا انه تحقق عدمه لانه لو تحقق هذا الشيء في الواقع لكان عدمه

متحققا فی الواقع وہذا اصل معتبر فی تعرف الحقائق واسع النفع فی المواضع العلمیۃ والمواقع البرہانیۃ فاذن المستحیل المفروض بحسب نحو
التمثل فی لحاظ العقل یحکم علیہ باستلزامہ لاجتماع المتنافیین بحسب نحوہ التمثل فی لحاظ العقل وہما باجمہا متمثلان فی لحاظ العقل
لیسا من المستحیلات بل من الممکنات انتہی کلامہ ملخصا من عبارتہ المطنبۃ **وتبعہ** القاضی الکوفاموی فی شرح سلم العلوم کما ہو دابہ
فی جمیع تصانیفہ **وردہ** العلامۃ السندیلی فی شرح السلم بقولہ لا نعلم ماذا اراد ان ارادانہ فی القیاسات الخلفیۃ لیس یحکم بلزوم
الشیئ لنقیضہ بلا وسایط بل یحکم بواسطۃ البیانات فلا یضر فان لازم اللازم لازم البتۃ فیثبت الاستلزام مع المنافاۃ غایۃ الامر
انہ قد یکون خفیا بسبب کونہ بوسایط محتاجا الی البیانات کما فی استلزام عدم الزمان لوجودہ واستلزام عدم التناہی والتلازم
بواسطۃ لا نبکر وان ارادانہ لا یحکم فیہما باللزوم بین الشیئ ونقیضہ بحسب تحققہما فی الواقع بل یحکم بان فرض احدہما فی الذہن وتمثلہ فی لحاظ
العقل یستلزم فرض العقل وتمثلہ لہ ثم یحکم بان ما فرضہ وتمثلہ یستلزم لفرض نقیضہ من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر کما یفہم من آخر
کلامہ فمحالہ کما تری فان ما لم یوجب تحققہ فی نفس الامر تحقق نقیضہ معہ فیہما وان فرض ایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض معہ لا یکون
من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر انتہی **ودفع** ہذا الرد بتمطین **الاول** ما ذکرہ الفاضل الرامفوری فی حواشی شرح السلم بقولہ
یجوز ان یقال ان السید الباقر اراد الشق الثانی ولا یتوجہ علیہ ما اوردہ بقولہ فان ما لم یوجب الخ لانہ اذا اعترف بایجاب تمثلہ
فی الذہن تمثل النقیض فلا یصح نفی الاستلزام مطلقا الذی ہو مناط عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ **علی** انا نقول اذا تحقق الاستلزام
فی الوجود الذہنی والظاہر انہ لیس لخصوصیۃ الوجود الذہنی دخل فی الاستلزام فلیس الا لماہیۃ الملزوم واللازم غیر منفک عنہا فی ای
وجود کانت فیثبت الاستلزام المطلوب انتہی **اقول** لا یجوز ان یقال ما قال فان مناط کونہ من الحقائق الباطلۃ لیس الا الاستلزام
الخارجی اذ لم یعترف السید الباقر لزم علیہ بالضرورۃ عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ والاعتراف بایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل
نقیضہ لا یوجب ذلک **علی** انا نقول اذا لم یکن لخصوصیۃ الوجود الذہنی دخل ثبت اللزوم فی نفس الامر وہذا خلاف ما ادعاہ السید الباقر
فلا یجوز ان یکون ہذا توجیہا لکلامہ **الثانی** ما ذکرہ الفاضل اللکھنوی فی حواشیہ بقولہ اراد السید الباقر شقا ثالثا وہو انہ یحکم فی القیاسات
الخلفیۃ بان الخصم ان زعم ان امرا مستحیلا کعدم الزمان ولا تناہی الابعاد مثلا تحقق فی الواقع سیح لنا مقدمات صادقۃ تدل علی ان المتحقق
فی الواقع لیس الا النقیض ما زعمہ الخصم متصورا فیہ وہذا معنی معقول کاف لدفع ما زعمہ القائل ان فی القیاسات الخلفیۃ یحکم باستلزام الشیئ
لنقیضہ انتہی **اقول** ہذا معنی غیر معقول فان المقدمات الدالۃ علی ان المتحقق فی الواقع لیس الا النقیض ما زعمہ الخصم ان دلت علی تحققہ
علی تقدیر تحقق ما زعمہ الخصم علی الظاہر من تقریر البراہین فذلک ہو الاستلزام ویجری فیہ الشقان اللذان اوردہما المورد وان دلت
علی غیر ذلک فالکلام فیہ خارج عما نحن فیہ کما لا یخفی علی من لہ ادنی مسکۃ **وثانیہما** وہو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا یتاتی
الا علی علاقۃ ذاتیۃ بین ذاتی الملزوم واللازم وہی علاقۃ استحالۃ الانفکاک بالنظر الی ذات الملزوم ولا استبعاد فی ان یکون
الشیئ المحال کعدم التناہی بالنظر الی نفس ذاتہ مستلزما لنقیضہ او ضدہ غایۃ الامر انہ قد یکون الاستلزام بواسطۃ استلزامہ لامر یستحیل
تحققہ علی تقدیر ہذا المحال لنقیضہ او ضدہ کما فی ما نحن فیہ فان وجود المقدار الغیر المتناہی ملزوم لامکان التطبیق وہو ملزوم للتناہی او
مساواۃ الکل للجزء وح یکون الاستلزام نظریا یکتسب بالاستدلال وبالجملۃ مبنی الاستلزام لیس الا ان یوجد بین امرین علاقۃ ذاتیۃ
تحیل انفکاک احدہما عن الآخر سواء کانا محالین او ممکنین وہذا وان کان مخالفا لما علیہ اکثر المتاخرین من ان المحال لا یستلزم نقیضہ
لکنہ ہو التحقیق ویستقیم علیہ جمیع البراہین ولا یحتاج الی ما ذکرہ من التکلفات المشتملۃ علی التعسفات **الفصل الثانی** فی ذکر ما
اشترطوا الاجراء ہذا البرہان مع ما قدح علیہا القادحون قد خاصوا کدا بالبرہان **اعلم** ان الفلاسفۃ ذکروا الاجراء ہذا البرہان

شروطا ثلثة وفرعوا عليها فروعا متعددة **الاول** وجود الامور الغير المتناهية بالفعل في الذهن او في الخارج **والثاني** وجودها مجتمعة في زمان واحد او في آن واحد **والثالث** كونها مترتبة اي ترتيب وضعيا كان او طبعيا او غير ذلك **اما الشرط الاول** فقد اجمع على الاشتراط بالفلاسفة والمتكلمون وقالوا باسرهم لا بد لجريان هذا البرهان من ان ينضبط الامور الغير المتناهية وجودا فلا يجري في المعدومات التي لا ينضبطها وجود بالفعل ووجهوه بان الامور التي لا ينضبطها وجود ليس فيها جملتان في نفس الامر تطبقان ليلزم التناهي في نفس الامر بخلاف ماله وجود في نفس الامر فانه بعد اجراء التطبيق فيه يلزم اما انقطاعهما في نفس الامر فيكون اللاتناهي في الواقع متناهيا او عدمه في نفس الامر فيلزم تساوي الزائدة والناقصة وكل منهما محال فعدم التناهي في نفس الامر محال واكسر فيه ان الغرض من اجراء هذا البرهان واشباله انما هو اثبات التناهي في نفس الامر بابطال اللاتناهي فيه وهو انما يحصل بهذا الطريق اذا كانت الجملتان موجودتان في نفس الامر ليلزم التناهي في نفس الامر والمعدومات الصرفة ليس فيها جملة فلا تطبيق فلا ثبوت للتناهي في نفس الامر لا يقال المعدومات حاضرة عنده تعالى في عالم الدهر فيجري البرهان فيها باعتبار حصولها الدهري لانا نقول الحاضرة في الدهر انما هي المعدومات التي ينضبطها وجود او ينضبطها واما المعدومات الصرفة فلا وجود لها في نفس الامر اصلا فلا تكون موجودة في عالم الدهر المعبر عن الواقع فلا يجري هذا البرهان فيها كما لا يخفى على من تامل **واما الثاني** فقد ذكرها الفلاسفة خاصة وفرعوا عليه عدم جريانه في الاشياء المتعاقبة الوجود كالاعداد والحركات الفلكية والاجزاء الزمانية والحوادث اليومية ووجهوه بانه اذا كانت الآحاد موجودة معا يا الفعل التطبيق بلا شبهة واما اذا لم تكن موجودة معا بل متعاقبة فلا يتم لان وقوع آحاد احدى الجملتين ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع بعضها بازاء بعضها الا اذا كانت موجودة تفصيلا معا اما في الخارج او في الذهن واذ ليس فليس **وقال** الامام الرازي في نهاية العقول اني كنت مترددا اربعين سنة في ان برهان التطبيق هل هو جار في صورة التعاقب حتى ظهر لي بعد حين انه جار فيها **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشي القديمة وانا اقول كنت مترددا في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه ليس بجار فيها انتهى **وقال** الفاضل الخوانساري في تعليقاته واقول الحق يقتضيه النظر الصائب والوجدان السليم ان هذا البرهان على تقدير تمامه جار في صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت مترددا في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه لا شك في جريان البرهان في صورة التعاقب وعدم جريانه في صورة عدم الترتب **اما** عدم جريانه في غير المرتبة فلما استطلع عن قريب عليه من ان في صورة عدم الترتب لا تعيين الزيادة في الانتهاء وفرض الترتب لا يجدي **واما** جريانه في صورة التعاقب فلما اورد عليهم من ان حاصل البرهان المذكور ليس الا ان يفرض جملتان ويطبق آحاد احدهما على آحاد الاخرى تطبيقا عقليا فينظر الخلف وهو كما يجري في الامور المجتمعة كذلك يجري في الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الآحاد في زمان متناه في الخارج او الذهن كما تحقيقه بل على ان يوجد جميع الآحاد مطلقا ولو في زمان غير متناه فيلزم عليهم بطلان قولهم بعدم تناهي الحركات الفلكية ونحوها **واجابوا** عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع آحادها فالبرهان لا يجري فيها وتارة بان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الآحاد فالدليل لو سلم جريانه فيها فالمدعى ايضا غير متخلف عنه **وفيه** بحث اما في الاول فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على اجتماع الآحاد لا سيما اذا اريد من التطبيق المفارق الانطباق النفس الامري واما في الثاني فلان الدليل انما يدل على نفي وجودها مطلقا لا على نفي وجودها مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا لجزئه وهو محال بالبداهة فان طبيعة العدد سواء كانت

آحاد ما مجتمعة او متعاقبة تابی عن قبول المساواة لجزئه **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان مستحيلا لم يوجد
فی الخارج فان وجود الآحاد علی التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود فی الخارج والاشتباه انما وقع من حيث
ان الوهم يذهب الی ان تلک الامور المتعاقبة يجتمع فی محل واحد علی قياس الامور التی تمر علينا واحدا بعد واحد
ويجتمع فی مكان واحد وليس كذلک **قلت** الموجود فی كل قطعة من الزمان او الآن من تلک الامور المتعاقبة وان
كان متناهيا لكن جميع الآحاد قد وجد فی جميع الازمنة فهذا العدد موجود فی نفس الامر **علی** ان
للوجود عندهم نحو آخر يعبرون عنه بالوجود الدهری فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة الوجود فی الزمان لكنها مجتمعة
الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجری البرهان فيها بحسب هذا الوجود **وايضا** الكل حاضر عند المبادی العالية بانطباعها
فی علمها بذاتها او بحصول صورها فيها علی اختلاف الرأيين فيجری البرهان فيها بهذا الاعتبار كذا ذكره المحقق الدوانی فی الانموذج
ودفع العلامة الجونفوری العلاوة وما بعده بقوله فی الشمس البازغة لو كفی الاجتماع الدهری او فی الحضور عند الباری
انتهض البرهان علی تناهيها فی جانب الابد ايضا وهذا كما يخالف اصول الفلاسفة يضاد قوانين الملة انتهی **وفيه نظر** ظاهر فان
المتكلمين لا يقولون بالوجود الدهری فلا الزام عليهم بهذا الطريق **فظهر** ان قيد الاجتماع لغو فی اجراء هذا البرهان وامثاله **ولهذا**
ترکه المتكلمون وقالوا ان هذا البرهان يجری فی كل ما ضبطه وجود بصفة اللاتناهی سواء كانت الآحاد مجتمعة او متعاقبة **وقد اورد** عليهم
ايضا بوجوه **احدها** النقض بالاعداد فان البرهان جار فيها بان نفرض جملتين احدهما جزء الاخری كما اذا فرضنا جملة من واحد
الی ما لا يتناهی وجملة اخری من اثنين الی ما لا يتناهی ونطبق آحاد احدهما بآحاد الاخری فان ذهبتا الی غير النهاية تلزم مساواة
الكل للجزء والا فالصغری متناهية والكبری ليست بزائدة عليها الا بقدر متناه فتكون متناهية ايضا فيلزم تناهی الاعداد وهو
خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقفة عند حد **واجاب** عنه عضد المحققين فی المواقف واقتفی آثاره العلامة الجرجانی فی شرحه
بان ما يستدل بالتطبيق علی بطلانه انما هو ما ضبطه وجود ولا يكون امرا وهميا حتی يكون انقطاعه بانقطاع الاعتبار بخلاف مراتب
الاعداد فانها وهمية محضة فلا يكون ذهابها فی التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلک الامور فينقطع بانقطاع الوهم
فلا يلزم محذور **اقول** فيه بحث فانه ان اراد بكون الاعداد وهمية محضة انها اختراعية لا وجود لها فی نفس الامر لا بذاتها ولا بمنشأها
فهو ممنوع بل باطل كما صرحوا به وان اراد به انها غير موجودة فی نفس الامر بذاتها بل بمنشأ انتزاعها فهو لا يمنع جريان التطبيق فيها
كيف فان التطبيق لا يتوقف علی ملاحظة الاشياء الغير المتناهية تفصيلا حتی يقال انه ينقطع ههنا بانقطاع الوهم بل هو عبارة
عن اظهار الانطباق النفس الامری وحكم العقل بحكما كليا وهو يمكن فی زمان متناه سواء كانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولا وجه لتخصيصها
بالموجودات الخارجية **وقال** الفاضل الخوانساری فی حواشی القديمة تبعا لما ذكره الامام الرازی فی شرح عيون الحكمة فی دفع النقض
منهم المتكلمون انما احالوا وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان بينها ترتب او لا لكن اذا لم توجد
فی وقت من الاوقات ويكون كل ما يوجد متناهيا فلم يقولوا باستحالته كما هو منقول عنهم انتهی **ويرد عليه** ان غرض الناقض
ليس الا ان الدليل يجری فی مراتب الاعداد والمدلول متخلف وما ذكره لا يفی لدفعه وعدم وجود جميع الاعداد فی وقت متناه
مسلم واما عدم وجودها مطلقا فغير مسلم فان مراتب الاعداد موجودة فی امتداد استقبالی غير متناه ضرورة
كما لا يخفی **اقول** هذا ليس بوارد فان جريان التطبيق لا يكون الا فی ما وجد فی نفس الامر بصفة
اللاتناهی كما هو مسلم عند الكل ومراتب الاعداد الغير المتناهية ليست كذلک فان الموجود فی نفس الامر

منهما فی ای زمان فرض لیس الا القدر المتناهی وما سواه معدوم عن نفس الامر فی ذلک الزمان وما ذکره المؤمن انها موجودة بصفة اللاتناهی فی زمان غیر متناه فغیر وارد علی المتکلمین فانه مبنی علی ان وجودها فی الدهر والمتکلمون علی ان الاعدام الزمانیة لیست باعدام حقیقة انما هی غیبوبات زمانیة کما حققه المحققون من الفلاسفة وکلا الامرین غیر یقینی عند المتکلمین فهم لیسوا بقائلین بالوجود الدهری ولا بالغیبوبة الزمانیة بل هم یقولون کل ما وجد فی الزمان الحاضر فهو موجود وما مضی وما سیجیء معدوم فی نفس الامر ولا یلتفتون الی الدقائق الفلسفیة فالایراد علیهم بالبناء علیها لا یلیق **نعم** یرد علیهم انهم قائلون باحاطة علم الواجب تعالی بکل احد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجهل فیلزم جریان البرهان فی الاعداد بالنسبة الی علمه تعالی فانه اما ان لا یعلم بجمیع مراتب الاعداد او یعلم فان کان لا یعلم یلزم جهله ببعض الاشیاء الآتیة تعالی عن ذلک وان کان یعلم یلزم وجود الاعداد الغیر المتناهیة فی ذاته تعالی بالفعل فیجری البرهان فیلزم تناهیها فالنقض بها باق الی الآن کما کان **فان قلت** انا نختار الشق الاول ونقول لا یلزم الجهل فان الجهل عبارة عن عدم العلم عما من شانه ان یکون معلوما والامور الغیر المتناهیة بصفة اللاتناهی تابی بذاتها عن ان تعلم لان کل ما یعلم لا بد ان یکون محدودا ولذلک قالوا فی القدرة انها لا تتعلق بالممتنعات ولا یلزم العجز لانه عبارة عن عدم القدرة عما من شانه ان یکون مقدورا والممتنعات تابی بذاتها عن ان تکون مقدورة **قلت** ان ارید بکون المعلوم محدودا ان المعلوم لا بد ان یکون داخلا فی عدد متناه فهو ممنوع فانه اول النزاع وان ارید ان المعلوم لا بد ان یکون له نهایة وحد فمسلم لکنه لا یقدح فی علم الغیر المتناهیة فان کل معلوم منها وکل علم من علومها امر محدود وله نهایة الا انه لا ینحصر فی عدد لا یتجاوز عنه وکیف لا یکون لله تعالی علم بالاعداد الغیر المتناهیة فانه اما ان یعلم بجمیع الجزئیات المستقبلة والماضیة تفصیلا او لا یعلم فان کان لا یعلم یلزم الجهل ببعض الاشیاء عنه وهو منزه عنه بالاتفاق وان کان یعلم فیعلم الاعداد العارضة لها ایضا وهی غیر متناهیة من جانب المبدء والمنتهی کلیهما عند الفلاسفة ومن جانب المنتهی فقط عند المتکلمین فیلزم علم الاعداد الغیر المتناهیة تفصیلا وذلک ما اردناه **فان قلت** انا نختار الشق الثانی ونقول علم الله تعالی بالغیر المتناهیة انما هی بالاجمالی فلا یلزم وجود الامور الغیر المتناهیة تفصیلا الذی هو مناط جریان البراهین **قلت** هذا لا یخلو عن شائبة نسبة الجهل الیه تعالی فان علم الجزئی من حیث هو جزئی انما هو ما کان تفصیلا وهل هذا الا کما یقول الحکماء من انه تعالی لا یعلم الجزئیات من حیث هی کذلک وانما علمه بها علی الوجه الکلی تعالی الله عما ینسبونه الیه **وثانیها** النقض بعلوم الله تعالی فانها غیر متناهیة والبرهان یجری فیها فیلزم ان تکون متناهیة **والجواب** عنه ان هذا لا یرد علی المتکلمین فان العلم عندهم صفة بسیطة ذات تعلقات ازلیة الی المعلومات فلا تکثر فی ذاته تعالی حتی یجری البرهان **نعم** هذا وارد علی من قال بان علمه تعالی بحصول صور الاشیاء فیها کما هو مذهب رئیس الصناعة وتابعیه وهو قول باطل بوجوه کثیرة قد بسطت نبذا منها فی مصباح الدجی فی لواء الهدی **وثالثها** النقض بمعلومات الله تعالی فانها غیر متناهیة سواء کان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا فیجری البرهان فیها ویثبت تناهیها **والجواب** عنه علی ما ذکره المحقق الدوانی فی شرح العقاید العضدیة وغیره ان الممکنات المتصفة بالوجود الخارجی علی تقدیر حدوث العالم کما هو المذهب عند المتکلمین متناهیة لان الحوادث لها مبدء والحوادث الاستقبالیة لا تبلغ مبلغ اللاتناهی فانها لیست غیر متناهیة وان کانت غیر واقفة عند حد فالتطبیق ان کان بحسب وجودها فی علم الله تعالی فهی هناک متحدة غیر متکثرة وان کان بحسب وجودها فی الخارج فهی متناهیة **واقول** فیه وکذا فی الذی قبله نظر لا لما قیل ان علمه تعالی لیس زمانی کعلمنا فانا نعلم زیدا بانه سیوجد او وجد الآن او وجد فی ما مضی بل الکل عنده تعالی سواسیة

انتهی ١٢ مولوی سید مرتضی سلمه

فنحن نختار الشق الثانی وعدم الوقوف غیر متصور انتہی لان ہذا مبنی علی ان الزمان مع الکائنات المتخصصة به موجودة فی الدہر والواقع
والمتکلمون لا یقولون به فلا یراد علیہم ہذا البناء غیر صحیح بلی لانا سلمنا ان المعلومات متناہیة فی الوجود الخارجی وانه لا کثرة فی
علم الواجب تعالی لکن لا ریب فی ان لله تعالی تعلقات ازلیة بجمیع الحوادث وہی غیر متناہیة کالحوادث وموجودة من الازل الی الابد
فی کل وقت فنجری البرہان فیہا ونبطل لاتناہیہا فیبطل لاتناہی المعلومات **لا یقال** ہذه التعلقات امور وہمیة لا وجود لہا فی
الخارج فیفوت مناط جریان البرہان **لانا نقول** قد تقرر فی مقره ان الانتزاعیات بعد العلم بہا تصیر انضمامیة ومن المعلوم
ان الله تعالی لا بد ان یعلم ہذه التعلقات الغیر المتناہیة حفظا للقاعدة احاطة علمه فتکون فی حکم الموجودات فافہم **ولعل الطبیا
واللتی** اقول الذی نجی الحکماء والمتکلمین کلہم عن ورطة ما یرد علیہم ہو ما حققنا سابقا من ان جریان ہذا البرہان مخصوص بالاشیاء
القابلة للتطبیق الجری والتطبیق العقلی غیر کاف وان شئت زیادة التوضیح فاستمع ان المراد بالتطبیق فی ہذا البرہان اما
ان یکون عقلیا او خارجیا وعلی الاول اما ان یکون المراد بالعقلی الاجمالی او التفصیلی لا سبیل الی ان یکون المراد به التطبیق العقلی
التفصیلی لکون تصور الامور الغیر المتناہیة فی زمان متناه علی سبیل التفصیل محالا واما تصورہا فی ازمنة غیر متناہیة فغیر مفید لانه
لا یظہر التخلف فی زمان من الازمنة ولا سبیل ایضا الی ان یکون المراد به العقلی الاجمالی سواء کان المراد به حکم العقل کلیا بان کل واحد
واحد من آحاد احدی الجملتین بازاء کل احد واحد من آحاد الاخری او کان المراد به اظہار الانطباق النفس الامری وذلک لانه
لما وجدت الجملتان فی الواقع اتصفت احدہما بالکلیة واخرہما بالجزئیة ومبدء الصغری بازاء ثان من الکبری فالعقل وان کان
یحکم بان کلا من آحاد الصغری بازاء کل من الکبری وہو فی الواقع کذلک لکن لا یلزم منه الانطباق فی نفس الامر حتی یثبت التناہی
الا تری انا اذا اخذنا جملة من الواحد الی ما لا یتناہی واخری من العشرة الی ما لا یتناہی فالعقل یحکم بان بازاء کل من الاولی واحدا
من الثانیة الی ما لا یتناہی والواقع ایضا کذلک لکن لا یلزم منه انطباقہما فی نفس الامر وتناہیہما فالکبری متصفة فی نفس الامر بانہا
اعظم من الصغری وحکم العقل بما ذکر لا ینافیه فتعین ان یکون المراد به التطبیق الجری بالجذب او الدفع فان اذا اجرت الثانیة الی الاولی
فی الخارج او دفعت الاولی الی الثانیة انطبقتا فیظہر التخلف قطعا ویثبت التناہی فی نفس الامر فہذا البرہان لا یجری الا فی
الامور الغیر المتناہیة التی تکون موجودة فی الخارج ویطبق بینہما فی الخارج فافہم فان ہذا وان کان مخالفا لما سود المتاخرون
اوراقہم الا ان العارف بالحق الخارج من حضیض التقلید الحبت یعلم انه الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذکره الحکماء خاصة یعنیا
وفرعوا علیه عدم جریانه فی النفوس الناطقة فانہا غیر متناہیة عندہم لکن لما لم یکن لہا ترتب لم یجر البرہان فیه ووجہوه بانه لما کانت
الآحاد غیر مترتبة لا یمکن للعقل ملاحظة تلک الآحاد مفصلة ولیس لہا انتظام متسق حتی یلزم من وقوع المبدء بازاء المبدء وقوع الثانی
بازاء الثانی وہکذا فیحتاج فی التطبیق فیہا الی ان یلاحظ کل واحد واحد بازاء کل احد واحد والعقل لا یقدر علی استحضار ما لا نہایة له
مفصلا لا دفعة ولا فی زمان متناه فلا یتصور التطبیق بین السلسلتین بل ہما بل ینقطع بانقطاع الملاحظة وتوضیحه انه تصور ذلک
التطبیق بین حبلین ممدودین علی الاستواء وبین اعداد الحصی فانه یکفی فی التطبیق فی الاولین تطبیق طرفیہما اذ یلزم من ذلک وقوع
کل جزء بازاء کل جزء ولا یکفی فی اعداد الحصی ذلک بل لا بد فیہا من تعقل کل واحد واحد ملحوظة **والایراد علیه** من جانب المتکلمین
التارکین لہذا الشرط من وجوه **منہا** انه لا یخلو اما ان یتوقف التطبیق علی ملاحظة الآحاد مفصلا ویکفی ملاحظتہا مجملا علی الاول
لا یمکن التطبیق فی المترتبة ایضا وعلی الثانی یجری فی غیر المترتبة ایضا فانا نعلم انه لا یخلو اما ان یکون فی الجملة الزائدة ما لا یکون بازائه شیء
من الناقصة اولا علی الاول یلزم الانقطاع وعلی الثانی یلزم التساوی **واجاب** عنه المحقق الدوانی فی رسالة اثبات الواجب

بقوله وجه التفصي عنه على ما سنح بالخاطر انه يمكن في غير المترتبة ان نختار الشق الثاني ونمنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما تحققت
في الاوساط واما في المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فالزيادة في جانب التناهي للانطباق ولا في الاوساط للاتساق فلو لم يكن
في الجانب الآخر لزم التساوي قطعا انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجريد ولا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الآحاد
مفصلا بل يكفي ملاحظتها على الاجمال بان يفرض كل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف على ملاحظة الآحاد بالتفصيل لم يتم التطبيق في المترتبة
الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازاء البعض في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل انما
لانا نقول ما معنى وقوع بعضها بازاء بعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى البعض بحسب الترتب في الخارج فبذلك لا يتحقق
الفرق اذ الكلام في ان بدون ذلك الترتب يتحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان بعضها ينطبق على بعضها في الخارج فليس
كذلك كيف ولا انطباق الا بفرض العقل بين كل منهما والحق ان يقال على تقدير عدم الترتب لا يلزم انقطاع السلسلتين لجواز
ان تكون زيادة الزائد في الاوساط انتهى **وتعقبه** الصدر الشيرازي[١] في حواشي شرح التجريد الجديدة بقوله فيه بحث اذ لو كان التطبيق
بفرض كل جزء بازاء جزء آخر كما حسبه لا بوقوع كل منهما بازاء آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي ممتنع فيكون اجماليا واذا كان
اجماليا لم يتم افراز بعضها عن بعض فلم يتعين بحسب فرضه ان اي جزء من هذه السلسلة منطبق على اي جزء من الاخرى فمن اين علم
ان الزيادة في الآخر لا في الاوساط سلمنا انه يجوز في التطبيق الاجمالي تعين المنطبقين في كل جزء بحسب الفرض لكن غاية ما لزم
منه ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدعوى انها متناهية في نفس الامر
من ذلك الجانب وهو ذلك غير لازم وعندي ان انطباق اجزاء السلسلتين واقع في نفس الامر فان المعنى بالمنطبقين ههنا ان يكون
كل منهما معروضا لمرتبة من مراتب العدد فيكون الجزء الاول من احدى السلسلتين منطبقا على الجزء الاول من الاخرى والثاني
بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو النسبة الى الانطباق انتهى ملخصا **اقول** فيه بحث **اما اولا** فلانه ليس
مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الآحاد بالآحاد من غير تعيين المنطبقين وكونه اجماليا لا ينافي التعيين فان للعقل ان يلاحظ
اجمالا ان كل معروض لمرتبة العدد من احدهما بازاء مثله من الاخرى **واما ثانيا** فلان فرض التعيين ليس من الفرض المحال
ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصف في نفس الامر بمرتبة من مراتب الاعداد والتطبيق عبارة عن حكم العقل
بكون كل من آحاد احدهما بازاء مثله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لا في نفس الامر
واما ثالثا فلان ما ذكره من معنى التطبيق اي اظهار الانطباق النفس الامري لا يثبت التناهي في نفس الامر بالفعل كما حققنا
سابقا **ومنها** ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن للعقل ان يفرض الترتب بينها فتوجد السلسلتان المترتبتان
ويجري البرهان **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بانه انما يلزم التناهي لو كانت الآحاد ممكنة الترتب في نفس الامر
او مترتبة فيها ومن الجائز ان يكون ترتبها محالا مستلزما للمحال هو التناهي على تقدير عدم التناهي **وخدشه** المحقق الدواني[٣] في
انموذج العلوم بان فرض الترتب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احدى السلسلتين بل في ذلك الفرض يظهر حالهما
فليس منشأ المحال هو الترتب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليظهر حال الامور الواقعية بل صرح الرئيس في كثير
من المسائل الطبيعية المبنية على مثل ذلك بانه من قبيل الفروض المستعملة في الرياضيات **اقول** فيه بحث لان الامور الغير
المترتبة ليس فيها ترتب في نفس الامر ولا لعروضها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتب فيها مظهرا لحالها بل يكون
ابداع امر غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر ولا يثبت منه التناهي

١ اي مولانا صدر الدين الشيرازي ١٢ منه سلمه

٢ [illegible]

٣ اي مولانا جلال الدين الدواني ١٢ منه سلمه

النفس الامري فيها كما لا يخفى **ومنها** ان الامور الغير المتناهية مطلقا تستلزم الترتيب لان المجموع يتوقف على المجموع بلا واحد وهذا
المجموع يتوقف عليه لو لا سقط منه واحد آخر وهكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة يظهر التناهي في المجموعات والمجموع الذي
تنتهي اليه سلسلة المجموعات يكون لا محالة مجموعا لا يكون بعده مجموع آخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناك تنتهي
بعدة متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهيا كذا ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية وانت خبير **وفيه**
بحث من وجوه احدها ان هذا موقوف على كون الاعداد مركبة من الاعداد التي تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعيد كلامه
السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحته وهو ممنوع كما اشتهر عن ارسطاطاليس
من ان العدد مركب من الوحدات لا من الاعداد قلت هذا الكلام انما يمشي اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحدانية
واما اذا كان محض الوحدات فلا يتصور ذلك انتهى ملخصا فان هذا الكلام منه دال صريحا على انه اراد بالتوقف المذكور في كلامه
السابق توقف الكل على الجزء مع ان العدد لا يتركب من الاعداد سواء كان عبارة عن الوحدات مع الهيئة او الوحدات
المحضة كما حققه السيد الهروي في تصانيفه وزيادة توضيحه في حواشي الجديدة على لواء الهدى المسماة بمصباح الدجى نعم لو قال
بان المجموع الاول يستلزم المجموع الثاني وذلك المجموع المجموع الثالث وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا
يتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة **وثانيها** ان العدد الاقل
والاكثر لا يجتمعان وكذا معروضهما فلا تجتمع المجموعات حتى يجري البرهان الا ترى ان تسع آحاد اذا انضم اليها واحد لا يبقى تسعة بل
صار عشرة وكذا معروض التسعة **ودفعه** الفاضل الآله آبادي في حواشي شرح العقائد الجلالي بانه بعد انضمام واحد صار المجموع
عشرة ومعروضا للعشرة وليس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقية وليس ان معروض التسعة صار معروضا للعشرة بل معروض
التسعة معروض لها كما كان **وثالثها** انه لا وجود للمجموع في هذه الصورة لا في مجموع الزمان ولا في جزء منه اما عدم وجوده في مجموع
الزمان فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزءه الاخير وقد انتفى بعض ذلك المجموع لان المفروض التعاقب بين اجزائه وانتفاء الجزء
يستلزم لانتفاء الكل فثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم وجوده في جزء من الزمان فظاهر كذا اورده الفاضل
الجلالي **وخدشه** استاذ اساتذة المشهور بان كلام الشارح المحقق ان كان الزاميا على الخصم فعدم وروده ما اورده المورد ظاهر
فان الزمان والحركة موجودان متصلان عند الفلاسفة وان كان تحقيقيا فكذلك لان ابعاض المجموع المتلاحقة موجودة في ابعاض
الزمان وهذا هو المراد بوجود المجموع في مجموع الزمان وهذا الوجود غير منكر وليس المراد ان المجموع مستمر في مجموع الزمان او ان الكل موجود
في قدر الزمان **ورابعها** وهو اقواها ما ذكره حسن المحققين في حاشيته المتعلقة بحواشي الرسالة القطبية بقوله فيه نظر دقيق وهو
ان المجموعات في صورة وجود الامور الغير المتناهية الغير المترتبة يجوز ان تكون اعتبارية فلا يلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو موقوف على
اعتبار المعتبر وقد تقرر ان الاعتبار من القوة الى الفعل على تقدير وجود امور غير متناهية غير مرتبة اعتبارا وجود المجموع فلا يلزم منا اعتبار مجموع
آخر فضلا من مجموعات غير متناهية فان العقل لا يقدر على اعتبار الغير المتناهي على التفصيل انتهى **اقول** هذا لا يضر اصل المقصود
فان للمحقق ان يقول يجري البرهان في هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادي العالية وهي قادرة على اعتبار الغير المتناهي تفصيلا
كما تقرر في موضعه **وخامسها** ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهي المجموعات وانها بمنزلة الآحاد المترتبة
ولا يلزم منه تناهي آحاد المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات مشتمل على آحاد غير متناهية فلا يتم التقريب **ودفعه** المحقق
بنفسه في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير فرض تناهي المجموعات تنتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية التي عدة المجموعات

ف
ای الکل و کونہ عبد العشرة
۱۲ منہ سلمہ
مولوی سید مرتضی سلمہ

المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدة المجموعات
ومنها انا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا نسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتب بينها فانه
لا شك في ان نفس الاب جزء للعلة المعدة ليست علة معدة والا لم يجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد متقدم
على المعلول فيكون بينها ترتب فنفترض جملة مركبة من نفوس آباء زيد مثلا ونطبق بينها **ودفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد
الجديدة بانه لا يلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس آباء زيد مثلا غير متناهية لاحتمال انتفاء افراد الانسان
بالكلية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد منه لا بالتولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام **وقد يدفع**
ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة **ورده**
المحقق الدواني في انموذج العلوم بقوله لا يعجبني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيها التطبيق
فان توسط البدن لا يبطل الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان نفس
كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت
ترتب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين ونتمسك بترتب النفوس المتوارثة الى غير النهاية انتهى **ثم قال**
والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لا يقولون بترتب النفوس المتوالدة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفاء قد صرح بانقراض
الافراد الانسانية بل الحيوانات المتنفسة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد
ويكون ذلك الانسان مبدأ نجاحية يقدر بها على استنباط الصنائع التي يحتاج اليها بنو النوع وذكر شمس الدين الشهرزوري
في كتابه المسمى بشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الآدم الذي ننتسب اليه ليس حدوثه بالتولد بل
التوالد وان التولدي سابق عليه بادوار وعلى هذا لا يتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية
غاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى
وقد يقرر الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها **واجيب** عنه بوجهين **الاول**
انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتب بينها **ورده** المحقق الدواني
في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم توجد لا محالة سلسلة منها
غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولا يضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت
مترتبة بحسب ازمنة حدوثها لكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية **ورد** بان آحاد السلسلة مجتمعة ولها
ترتب باعتبار ما فيجري فيها التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذا اوصاف تقتضي انطباق كل من الثاني سلسلة على نظيره وهو حاصل هنا

الفصل الثالث في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور **قد يقرر** بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير
متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فهل كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل
سلسلة غير متناهية ام لا فعلى الاول يلزم ان تشتمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناهي تلك السلاسل
وهو يستلزم تناهي سلسلة الكل كذا ذكره السيد الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق
تقرير آخر كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لا بد ان يعتبر منها اعداد فنفترض جملتين من الاعداد
وهي مرتبة بالضرورة ونطبق بينهما الى ان يحصل المطلوب **آخر** ناخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعداد

او بالعكس ونطبق بينهما ليظهر المطلوب آخر ناخذ مجموعات مولفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة
الاعداد بان يكون مبدء مجموعات احديهما ناقصا براحد من مبدء الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخر نرسم بعض تلك الآحاد
الغير المتناهية الى بعضها ولم تكن من قبيل المقادير خطا او سطحا ثم نرسم خطا او سطحا آخر تركب واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد آخر نركب
من تلك الاشياء جسما فيكون غير المتناهي فى المنتهى ثم نركب جسما آخر تركب واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق
بينهما ليحصل المراد آخر نفرض جملتين احديهما صغرى والاخرى كبرى ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما فى المقدارية ثم نطبق
بين هذين المقدارين ونكرر الخلف فيظهر المقصود بانضمام ان تناهي شئ يستلزم تناهي ما يساويه آخر لو كانت الغير المتناهية موجودة
لكانت فى الامكنة متعددة غير متناهية لامتناع وجود الشيئين فى مكان واحد فنفرض الجملتين من تلك الامكنة فيظهر تناهيهما ويلزم
منه تناهي الممكنات وهذه التقارير السبعة من نتائج قريحتي القريحة الفصل الرابع فى مواضع اجروا فيها هذا البرهان وهى
كثيرة منها النفوس المجردة فان المتكلمين اجروه فيه واثبتوا به تناهيها كما تقتضيه واختار العلامة ابو المغوري عدم جريانه فيها
وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر فى الامور الغير الطبعية وانها هل تكون غير متناهية فى العدد او القوة فليس الكلام فيها
لايقابهذا الموضع ولاشئ من البراهين يتناول تلك على ما صرح به الشيخ فى الشفا انتهى ثم قال بعد ما مثل التطبيق على العدد فى
العلوم التعليمية وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري فى الماديات والتمسك به فى ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتمويهاتهم وان غلب عليك التقليد واثرت تقليد الاموات
على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه نص على عدم تناول هذه
البراهين للامور الغير الطبعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من ابطال عدم تناهي
النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة انتهى ولايخفى عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على ما ذكره
لكن عباراته الاخرى فى كتبه دالة على الشمول كقوله فى الشفا حين تقرير برهان التطبيق من المستحيل ان يكون مقدار او عدد فى معدودات
لها ترتب فى الطبع او فى الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار الخ وقوله فى النجاة لا يتاتى ان يكون كم متصل
موجود بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه ولنبرهن ان يوجد مقدار
ذو وضع غير متناه لانه اما ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا يتاتى البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل
متناه الخ فالحق ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية ومنها الحوادث
الماضية اجرى المتكلمون البرهان فيه لاثبات الحضرة التعالية قال المحقق الطوسي فى نقد المحصل يجب علينا ان نذكر ما هو الصحيح
فيما قالوا فى مسئلة الحدوث فنقول الدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين فى هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعاوي
الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها فى جانب الماضي غير ما ولا ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول
الاوائل قالوا فى وجوب تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعترض عليه بان حكم الكل ربما يخالف حكم
على الآحاد ثم قالوا الزيادة والنقصان يتطرقان الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وعورض بمعلومات الله ومقدوراته فان الاول
اكثر من الثانية مع كونهما غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدئة من الآن مثلا ذاهبة فى الماضي وتارة
مبتدئة من مثل هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة فى الماضي ثم طبقت احديهما على الاخرى فى التوهم بان يجعل المبدء آن منطبقا
على المبدء السنة الماضية وهكذا... استحال تساويهما لاستحالة كون المبتدئة من السنة الماضية زائدة على المبتدئة من الآن بل ان ما ينقص من المتساويين لا يكون ايضا الا

ان تكون المبتدية من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدية من الآن في ذلك الجانب ولا يمكن ذلك الا بانتهاء قبل انتهاء المبتدية من الآن ويكون الانقص متناهيا والزايد عليه بقدر متناه فيكون الكل متناهيا واعترض عليه الخصم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن التطبيق بينهما فاذن هذا الدليل موقوف على حصول الكل المحصل في الوجود ولا في الوهم ايضا الزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير موثر فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقا على احد وبكونه لاحقا عما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدية من الآن تارة من حيث ان كل احد منها سابق وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينتان بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه ويتم ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيه انتهى كلامه **ومنها** الصور العلمية للاشياء الحاصلة في ذات الواجب كما هو مذهب رئيس الصناعة واتباعه **والحق** في بحث علمه تعالى على طريق المتكلمين انه تعالى يعلم الكل بصفة ذات بسيطة لها تعلق بالكل وعلى طريق الفلاسفة انه علم بما سواه عين ذاته كما حققناه في مصباح الدجى في لواء الهدى فليستمد منه الهدى ويدفع الدجى **ومنها** اجزاء الجسم الغير المتناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبيعية **ومنها** الابعاد الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة واحدة او في جهتين او جهات كما هو مشروح في محله **ومنها** حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اجرى فيه المتكلمون البرهان اثبتوا تناهيها كما هو مفصل في المواقف وغيره **المقصد الثاني** في ذكر برهان سنح للسيد الهروي في حواشي شرح المواقف وسماه بالعروة الوثقى **وتقريره** ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوف غير متناهية يمكن اخراج الآحاد الغير المتناهية عنها متصلة بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل وانخراج الجزء من الكل باي نحو كان ممكن فلا ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبلها او لا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه ان يكون ابتداء السلسلة انتهاء الآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك ما ادعاه **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج انما يتعين اذا كان المخرج متناهيا واذ ليس فليس كما لا يخفى **المقصد الثالث** في برهان المنصف وهو من مخترعات قريحة الفاضل البهاري كما اخبر عنه في حواشي سلم العلوم **وتقريره** ما ذكره في رسالة مفردة مبتدءا بقوله برهان سنح لي في بطلان لا تناهي الابعاد وسميته برهان المنصف ونمهد اولا مقدمة هي ان كل ممتد متناهيا كان او غير متناه ليس له الا منتصف واحد والا لزم ان يكون اعظم من الكل وبيان ذلك انه على تقدير تعدد المنتصف يكون في خط اب نقطتا ج د منتصفان بهذه الصورة آ ——————— ب فخطا اج ود ب متساويان وكذلك خطا اد ج ب بالفرض فلما كان خط د ب مساويا لخط ا د وخط ا د اعظم من خط ا ج فان الكل اعظم من الجزء لزم ان يكون خط د ب اعظم من خط ا ج فان احد المتساويين اذا كان اعظم من شيء كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خطا ا ج ج ب متساويين لزم ان يكون د ب اعظم من ج ب فان ما يكون اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول ج ب اعظم من د ب فا ج ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط د ب اعظم من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل بمرتبتين وذلك ما اردناه وبعد تمهيد ذلك نقول لو كان خط آ ب خطا غير متناه يلزم ان تكون نقطة ج منتصفة لتساوي طرفيها ونظر ذلك تطبيق احد الطرفين على الآخر فبعد ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة

ايضا متصفه متعدد فيه المتنصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود متنصفات غير متناهية وقد تبين بطلانه بالمقدمة الممهدة وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنفرض مثله ونضعه معه وتلزم الاستحالة المذكورة وهذا المحال لم يلزم من فرض المثل فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل وقد بطلان هذا الشق وجه آخر ايضا لا يخلو من اطناب فلنذكر في موضع آخر ان شاء الله الذي العالم لا يتناهي انتهى كلامه **وقال** الفاضل الجونفوري في معراج الفهوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقة هذا البرهان الا انه يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التضاعف اذ استحالة كون كل اعظم من الجزء في الغير المتناهي ممنوع لابد له من دليل ودعوى البداهة لا تكفي لجواز كونها وهمية انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقة هذا البرهان لكن لا كورود المنع المذكور فانه مكابرة وضحة لا تسمع كما حققناه من قبل بل لانه ماذا اراد من قوله كل ممتد ليس له الا منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في نفس الامر فمسلم لكنه غير مضر فان للامتداد الغير المتناهي ايضا ليس الا منتصف واحد في نفس الامر الا انه لا يتعين لان تعين المنتصف فرع تعين المبدء والمنتهى واذ ليس في غير المتناهي فليس وان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في الحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لابد من دليل نعم هو صحيح في المتناهي وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق فلا يلزم في غير المتناهي منتصفان فضلا من المنتصفات الغير المتناهية فافهم **المقصد الرابع** في برهان التضعيف وقد يسمى بالتضاعف **وتوضيحه** يقتضي تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشيء يكون ازيد منه عددا كان او مقدارا فان الضعف عبارة عن شيء ومثل معه فلو لم يكن زايدا عليه لم يكن ضعفا **الثانية** ان زيادة الزايد لا يكون الا بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لا يقبل الزيادة والا لم يكن مبدء وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل للتضعيف فان كل مرتبة منه ان تراءى وكل ما يصح انتزاعه يقبل التضعيف لا محالة والا لبطلت اللاتقفية هذا خلف **الرابعة** ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة متناهيا كان او غير متناه **اذا تمهدت** هذه المقدمات وكل منها من البديهيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل لكانت معروضة لعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد التضعيف بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادته الا بعد انصرام المزيد عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما فرض عدم تناهيه وذلك ما اردناه **ولعلك** تتفطن من ههنا ان هذا البرهان يجري في كل ما وجد بصفة اللاتناهي بالفعل سواء كان على التعاقب او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبلة على راي المتكلمين القائلين بابدية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجري فيها على طريق الحكماء والطبيعة الدهرية ويجري في الحركات الفلكية والنفوس المجردة والمبادي العلية وغير ذلك فان العدد الضروري ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لابد ان يكون معروضا للعدد وسواء كان التمييز فيها بحسب الخارج او الذهن او الالتفات فقط كما في المتنفات **وقال** بعضهم هذا البرهان انما يجري في ما هو معروض العدد وهو المادية فان المجردات لا تتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات العددية وانما هي طبيعة مادية كما تعرف في موضعه **وتعقبه** القاضي الكوفاموي في حواشي شرح السلم بان معروض العدد قد يكون مجموع امور لا تعقل بينها ذاتي مشترك كما يقال الاجناس العالية عشر والعقول المجردة عشرة فلا وجه لتخصيص المادية بعروض العدد **واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها** النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جار فيها **والجواب** عنه ان من شروط جريان هذا البرهان خروج الغير المتناهية بصفة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتزاعها ليست معروضة للعدد لكونها مستورة الوجود وبعد الالتفات اليها لا تكون الا متناهية في اي زمان وجدت **وثانيها** النقض على ...

الثالثة كما قال الفاضل البهاري في حواشي السلم لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة التناهي دون غيره انتهى **ورده**
حسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل **وثالثها** ما نقل عن القاضي الكوفاموي بقوله
الحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانهما من عوارض الكم من حيث التناهي بعد
تعين الحدود نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها انتهى **وفيه** وهن ظاهر فان
بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة **ورابعها** وهو
اقواها ما اورده حسن المحققين في شرح السلم وتبعه من تبعه بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة
من القوة لكن لا نسلم كونها معروضة للعدد اي لا يصح منها انتزاع عدد غير متناه يشتمل على الوحدات الغير المتناهية الانتزاعية
المنفصلة والاستدلال على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللانقفيات سواء كان
عددا او معدودا لا تبلغ الى حد اللاتناهي والاصارت تقفية لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللاتناهي
فتفكر فانه دقيق انتهى **وقد يقرر** البرهان بدون انضمام المقدمة الثالثة بانه اذا ارتقت الاعداد في الوجود الى غير النهاية ففيه
جملة اثنينيات غير متناهية مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ويجب ان تكون آحاد احدى الجملتين ضعف من الاخرى فجملة الوحدات
ضعف الاخرى وعدد التضعيف ازيد من الاصل وزيادة الزايد بعد انصرام آحاد المزيد عليه فيلزم الزيادة في جانب عدم التناهي
وهي طلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث التناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي المعدود **ويرد**
عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنينيات مشتملة
على سلسلة الوحدات الزايدة من المبدأ الى اللاتناهي **واجاب** عنه المقرر في حواشيه بان العدد والوحدة مما يتكرر نوعه
فآحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدة فكما ان كل وحدة وحدة واحد كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا ريب في ان عدد
آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات واعتبار الزيادة بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذ المبدأ لا يقبلها والاوساط
منتظمة متوالية انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات فعدد آحاد
جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد جملة الاثنينيات بعد انصرامه بل هو داخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين
ونظر الى مجرد العدد والعارض لهما يكون اخذ الجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى **المقصد الخامس** في البرهان الحيثي
المشهور بتسمية برهان الحيثيات لاعتبار بعض الحيثيات في تقريره **وتقريره** على ما في حكمة الاشراق انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية
لكان ما بين مبدئها وبين كل واحد من الآحاد التي قبلها اما قدرا غير متناه او متناهيا والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورا بين
حاصرين وهو محال والثاني يستلزم تناهي الكل لان الكل لا يزيد على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه **واورد**
عليه بتعيين **الاول** ما اورده فخر الافاضل في حواشيه على شرح الهداية الجديد بقوله لا يخفى قباحة الترديد بل الوجه الاكتفاء
بالشق الاول انتهى **اقول** تعيين الطريق ليس من دأب المحصلين ومثل هذا التشقيق رائج شايع عندهم في كثير من المواضع
فلا قباحة **والثاني** انه لا يلزم من تناهي البعد بين المبدأ وكل نقطة فرضت تناهي الكل اذ حكم الكل المجموعي قد يخالف
حكم كل واحد فهذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل من ذراع وما بين ب و ح اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ و ح
اقل من ذراع وهو فاسد **ودفعه** قطب المحققين في شرح حكمة الاشراق بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموعي بما حكم به
على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على انه اذا كان ما بين كل واحد واحد دون الذراع فالكل ح دون الذراع وهو حق فرض

فقبيل ان يقال ما بين آ و ب اقل من ذراع وكذا ما بين آ و ج فانه يلزم منه انه اذا اخرج مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على الاقل
من ذراع وهو حكم صحيح **وخدشه** المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب بان الحكم في هذه الصورة بخلاف الحكم في الصورة المبحوث
عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تناهي الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا **وقال** بعضهم هذا
البرهان حدسي وصاحب القوة القدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل هي مع الطرف يحيطان بما عداها وان لم تتعين تلك الواحدة
عندنا ولم تمكن الاشارة على التعيين **وفيه** ومن ظاهر فان وجوب توسط الكل بين المبدء وبين ما عداه ليس من اجلى البديهيات
حتى يثبت به المطلوب بل يكاد يكون عينه **المقصد السادس** في برهان اورده العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره **واري**
تسميته ببرهان الزوج والفرد **وتقريره** ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات مثلا لو وجدت غير متناهية لا يخلو اما ان
تكون منقسمة بمتساويين فيكون زوجا او لا تكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فهو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فهو اقل بواحد
من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناهيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك ما اردناه **وفيه** انا لا نسلم ان كل ما
لا ينقسم بمتساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهي كذا في الاسفار **وايضا**
لا نسلم عروض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هي هي حتى يقال انه زوج او فرد كما مر تحقيقه **المقصد السابع** في برهان
جعله في الاسفار من تقريرات السابق **واري** جعله على حدة وتسميته ببرهان الزيادة **وتقريره** ان كل عدد فهو قابل للزيادة
فيكون اقل من عدد فالعدد العارض للغير المتناهية ايضا يقبل الزيادة فيكون متناهيا **وفيه** انا لا نسلم الكلية بل هو في المتناهي
وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق **ولو سلمنا** فلا نسلم عروض العدد للغير المتناهي كما مر **المقصد الثامن** في برهان اري
تسميته ببرهان النسبة **وتقريره** انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلولات او غيرها ففي لا محالة تشتمل على
الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الآحاد يجب ان تكون الف
مرة مثل عدة الالوف فلا بد ان تكون اقل ومع ذلك تشتمل الآحاد على جملتين احديهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر الزايد عليها فالاولى اعني
الجملة التي بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تناهي السلسلة هذا خلف
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين نفرض مقطعا فيحصل جانب متناه فيتاتي الترديد اما لزوم التناهي على التقدير الاول فلان
عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والمقطع الذي هو مبدء الثانية واذا تناهت عدة الالوف
تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزايد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تناهي السلسلة **وفيه**
ما في الاسفار وغيره من منع المنفصلة القائلة بان هذا مساو لذلك او اكثر او اقل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اريد
بالتساوي مجرد ان يقع بازاء كل جزء جزء فلا نسلم استحالته فيما بين العددين **المقصد التاسع** في برهان استخرجه كما قال المحقق
ولم يسبقه **واري** تسميته ببرهان اختلاف التضعيفين **وتقريره** على ما ذكره هو في العروة الوثقى انا نمهد اولا ان كل جملة خرجت
من القوة الى الفعل في الآن او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلك الجملة
امر معين متخصص سواء كان وجود آحادها معا او لا معا وثانيا ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب آحاده فان التعين
بحسب نفسه او اجزائه يستحيل ان يكون معروضا لعدد مبهم كلي وثالثا ان كل عدد معين في الواقع لا بد ان يكون في الواقع زوجا او فردا
ولا ثالث لهما وان لم نعلمه بعينه وبعد تمهيد ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدء معين الى الجانب الآخر باحد انحاء
الوجوه التي مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدمة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا

او فرداً بالثالثة فان كان فرداً فبانتقاص احد يصير زوجاً واذا كان زوجاً وجامع الفسالة متساويين و مورد القسمة يجب ان يكون واحداً من عدد و السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدء متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف و انما حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحصورية غير المتناهي باطل كما هو المشهور و لانه انما فرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر دون الاوساط فهي انما يكون متناهية ولا يكون نهوض البرهان الا في ما يكون كذلك فلا ضير **اقول** لمانع ان يمنع المقدمة الثانية ويقول لا يلزم من التعين مطلقاً عروض العدد بل هو من خواص المتعين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وهو منتف ههنا لانتفاء اللازم لا سيما اذا كان لازماً للماهية يستلزم انتفاء الملزوم كيف لا والعقل يجزم في قولنا كلما كان الشيء معروضاً للعدد كان قابلاً للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلاً للزيادة لم يكن معروضاً للعدد ومع الجزم بهذا العكس كيف يجوز عروض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتيبه على نمط القياس فقل الشيء الغير المتناهي من حيث هو هو غير قابل للزيادة وما لا يكون قابلاً للزيادة لا يكون معروضاً للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهياً لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه واما الكبرى فلما مر فحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضاً للعدد وبعد ما ثبت هذا لا يصدق كل ما هو متعين معروض للعدد **وايضاً** لمانع ان يمنع المقدمة الثالثة ويقول لا نسلم ان كل عدد متناهياً كان او غير متناه يكون اما زوجاً او فرداً بل هو من خواص المتناهي كيف لا والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجاً يكون منقسماً بمتساويين فيجزم في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسماً بمتساويين لا يكون زوجاً ونضم معه صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس بمنقسم بمتساويين فينتج الغير المتناهي ليس بزوج واذا ثبت انه ليس بزوج ثبت انه ليس بفرد ايضاً لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالفرد عبارة عن ما يكون من شانه ان ينقسم بمتساويين و لا يكون منقسماً بهما وان شئت رتبت القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسماً بمتساويين وكل ما لا يمكن انقسامه بمتساويين لا يمكن كونه زوجاً فينتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجاً وكل ما لا يمكن ان يكون زوجاً لا يمكن ان يكون فرداً فغير المتناهي لا يمكن ان يكون فرداً ومع الجزم بهذه المقدمات كيف يصح العقل قولنا كل عدد اما زوج او فرد **المقصد العاشر** في برهان استخرجه فخر الافاضل سلمه الله وسماه ببرهان التحريك **وتقريره** على ما اورده هو في حواشي شرح هداية الحكمة للميبذي انه لو كان البعد غير متناه لامكن اخراج خط من مبدء معين كنقطة آ الى النهاية ولنسميه خط آ ج ونخرج من نقطة آ عموداً قصيراً وهو خط آ ب ونخرج من ب خطاً غير متناه مساوٍ لخط آ ج وهو خط ب د ولو لم يكن مساوياً لخط ب د بالتمام الى خلاف جهة عدم ه على موضع ملاقاة الخط مع راس فيلزم تناهيه فيلزم تناهي خط آ ج يلزم انقطاعه او انقطاع آ ج مع انه فرض غير متناه فنقول لو فرض حركة التناهي بمقدار شبر مثلاً حتى يكون قطعة منه مقدار الشبر تحت العمود وتعين نقطة العمود فينتقص خطه من خط آ ج الغير المتناهي بالمقدار المذكور بلا شبهة ايضاً وهذا يبطل عدم التناهي في جهة **اقول** فيه على نحو ما مر ان المساواة من خصايص التناهي وغير التناهي لا يتصف بالمساواة بمثله الا بمعنى عدم الانقطاع وهو لا يفيد المدعى كما لا يخفى

المقصد الحادي عشر في ما استخرجه ذلك الفخر ايضاً وسماه ببرهان المساواة **وتقريره** انه لو كان البعد غير متناه لزم مساواة الكل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا واستحالته بينة وبيان الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لامكن فيه تعيين اجزاء غير متناهية كل منها غير متناه بان نفصل من الكل مقدار شبر مثلاً والباقي يكون غير متناه لا محالة ثم نفصل من الباقي مقدار شبر آخر وهكذا الى النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مساوٍ للآخر وللكل والا لزم التناهي عند فرض التطبيق **اقول** فيه ايضاً على نحو ما مر ان المساواة في الاشياء الغير المتناهية وان كان بعض منها جزء من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وجهة لا ايضاً الزيادة

المقصد العاشر في برهان التحريك

المقصد الحادي عشر في برهان المساواة

والنقصان **المقصد الثاني عشر** في ما استخرجه ذلك الفخر ايضا وسماه برهان الاعظمية **وتقريره** انه لو كان بعد غير متناه لكان الشيء اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند حد وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه يكون جزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا مساويا للكل كما مر والاعظم من احد المتساويين اعظم من الآخر فالكل اعظم من نفسه بمراتب **اقول** فيه ايضا ما في الاولين فلا تغفل **المقصد الثالث عشر** في برهان سنح لبعض الاعلام في شرحه لهداية الحكمة حيث قال وقد ظهر لي برهان سميته بالبرهان الحدسي وهو انه لو امكن وجود بعد غير متناه للزم انحصار الغير المتناهي بين الحدين و ذلك لان لذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب العدد بحيث يكون كل منها غير متناه واذا تحقق ذلك البعد الغير المتناهي مبتدا من مبدء معين فما دام لم يتحقق جزء اي جزء كان مبتديا من المبدء الذي هو مبدء الكل لم يتحقق البعض الذي هو الكل فلزم تحقق جزء غير متناه بين ذلك البعد وبين الحد الآخر لا محالة ولا اخفاء في هذا البرهان عند تحقق الحدس انتهى **واقول** بل فيه خفاء عند صاحب الحدس الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزئه بمبدئه ومنتهاه من خواص المتناهي واما في غير المتناهي فممنوع **على** ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست الا تحليلية فلا توقف **المقصد الرابع عشر** في برهان ذكره ذلك الشارح ايضا **واري** تسميته ببرهان الاشتمال **وتقريره** ما ذكره بقوله قد ظهر لي برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط غير متناه لامكن ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد فلنفرض خط آب غير متناه ولنخرج من نقطة آ وهي طرفه عمودا عليه غير متصل به وهو خط آر ثم نخرج من خط آر خط رح موازيا لآب ونصل بين خطين بخط آح فنقول على تقدير كون آب غير متناه لزم امكان تحقق خطوط غير متناهية بين رح وبين النقط المفروضة في آب لكل خط منقطع في آح فيلزم امكان اشتمال خط آح على نقاط غير متناهية بالفعل مع كونه محصورا بين حاصرين انتهى

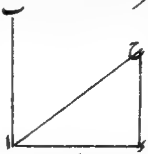

وخدشه فخر الافاضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقق خط مقدار الف ذراع مثلا لامكن ان يوجد فيه نقط غير متناهية ونسوق البرهان **اقول** هذه الخدشة مخدوشة بان في الخط المتناهي لا يفرض العقل في اي زمان كان الا نقطا متناهية وان كان فرضه لا يقف عند حد بخلاف غير المتناهي فكم من فرق بينهما **المقصد الخامس عشر** في برهان المسامتة **وتقريره** على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لو كان وجود بعد غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنفرض كرة خرج من مركزها ولنسميه خط متناه هو خط آب موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ولنسميه حر فاذا تحركت الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا له فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا لا اي بحيث يقاطعه ولو بعد الاخراج فهذه المسامتة حادثة وكل حادث لا بد له من اول لا يكون قبله فلا بد ان يكون لهذه المسامتة اول آن لا تكون المسامتة فيها مسبوقة بمسامتة اخرى وهو غير ممكن ههنا بل لا يفرض اولا الا يكون اولا لان ذلك الخط غير متناه بالفرض فنقول كل نقطة فرضت فيها فرضنا فيه وحكمنا بانها اول نقطة الا ولا متناهي فكل نقطة نقطة المسامتة فان فوقها نقطة اخرى وكانت المسامتة الحاصلة مع تلك النقطة قبل هذه المسامتة

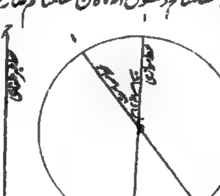

فاذن فرض ان ذلك الخط غير متناه يوجب ان تحصل فيه نقطة هي اول نقط المسامتة وان لا تحصل وهذا جمع بين النقيضين وهو
محال فكون ذلك الخط غير متناه يوجب المحال فيكون محالا **وان شئت زيادة التوضيح** فمهد مقدمتين احديهما انه اذا كان
الخط المتناهي الخارج من مركز الكرة موازيا لذلك الخط الغير المتناهي فاذا استدارت الكرة انتقل ذلك الخط من الموازاة الى
المسامتة ثم لا تزال تستدير وتنتقل المسامتة الى نقطة اخرى الى ان يصير ذلك الخط قائما على الخط الغير المتناهي واخريهما ان
اقليدس ذكر في صدر المقالة الاولى من كتابه ان لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم واذا كان كذلك فلا نقطة في الخط
الغير المتناهي الا ويمكننا ان نصل منها وبين مركز الكرة بخط مستقيم اذا عرفت هذا فنقول ان ذلك الخط المتناهي اذا زال عن الموازاة
الى المسامتة فاذا سامت نقطة انطبق على الخط الواصل بين تلك النقطة وبين مركز الكرة يكون انطباقه على الخط الواصل بين النقطة
الفوقانية وبين المركز قبل انطباقه على الخط الواصل بين النقطة التحتانية وبين المركز كما يتضح من هذا الشكل

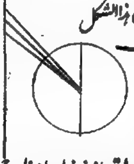

وكل مسامتة لا بد ان تكون على زاوية حادثة عند المركز بين خط ثابت
موازو بين المتحرك والزاوية المذكورة قابلة للقسمة الى غير النهاية ففي جزء منها تكون
المسامتة مع نقطة اخرى سابقة على الاول بالضرورة **وقد يعتبر** كون الخط الموازي نصف
قطر كرة كما في الشمس البازغة لكن البرهان لا يتوقف عليه بل هو لمزيد التوضيح فان الخط
الموازي سواء كان نصف قطر الكرة او اقل او اكثر اذا تحرك لا بد ان يصير الى المسامتة **وقد يقرر** بفرض خط مواز خارج
من نقطة للغير المتناهي ثم تحركه الى جهة المسامتة من دون فرض كرة وتحريكها كما في المحصل والطوالع والمقصود حاصل على كل
تقدير **واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها** ما اورده المحقق الطوسي في نقد المحصل من ان الامور الواقعة في زمان انما يكون
اوايلها آن هو مبدء ذلك الزمان كالحركة فان مبدءها هو الآن الذي لم يشرع المتحرك في الحركة بعد فكل آن بعد ذلك الآن
فان الحركة قد غبر منها جزء حتى وصل ذلك الجزء يقبل القسمة الى ما لا نهاية له وكذلك مسامتة الخط للخط بعد الموازاة فانها تقع في زمان
بخلاف مسامتة الخط الواقعة في آن هو مبدء المسامتة يكون آن الموازاة وكل آن بعد ذلك الآن يكون الخط مسامتا بعد ان عبر
من المسامتة شيء منقسم الى ما لا نهاية له وبان من ذلك ان المحال ليس بلازم **وتوضيحه** على ما ذكره العلامة الجرجاني في حواشي
المحاكمات وغيره من انه ان اريد بقوله لا بد للمسامتة الحادثة من اول انه لا بد لها من زمان هو اولها فان وجوده مسلم لكن لا يلزم
من ذلك ان يكون هناك نقطة هي اول ما يمكن ان يفرض المسامتة معها اذ الزمان قابل للقسمة لا الى النهاية كالحركة ففي بعض
هذا الزمان تنقضي هذه الحركة وان اريد انه لا بد من آن هو اول آنات وجودها فهو ممنوع كيف والمسامتة في هذا الزمان آنية
فهي حاصلة في جميع الاجزاء المفروضة في زمان الحركة **وثانيها** ما اورده الامام الرازي في شرح عيون الحكمة بالنقض من ان هذا
الدليل بعينه يدل على ان لا نهاية للابعاد وبيانه ان عظم الخطوط المستقيمة هو محور العالم فليفرض الكرة التي ذكرتموها وهي غير كرة
العالم خرج من مركزها خط موازي لذلك المحور فاذا دارت الكرة حتى صار طرف هذا الخط المتناهي مسامتا لطرف هذا المحور فقد حدث
زاوية بسبب ميل هذا الخط عن تلك الموازاة الى هذه المسامتة ولا شك ان تلك الزاوية قابلة للقسمة فالخط الخارج يمكن عند زاوية
اضيق منها ويكون طرفه محالة مسامتا لنقطة فوق طرف محور العالم وذلك ما اردناه **وقال** عبد الحقيقين في المواقف بعد ما اورد هذا البحث
ما اورد له كيف فان المسامتة مع نقطة لا وجود لها لا العقل والوهم البحت لا عبرة به انتهى **وشيده** العلامة الجرجاني في شرحه
بقوله التحقيق ان اللازم مما ذكره نقطة موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكلام في تناهي الابعاد الموجودة في الخارج

دون الموہومة الصرفة انتہی **اقول** ہذا الدفع مع تحقیقہ خارج عن دایرة التحقیق فان غرض الناقض لیس الا الالزام بان المتکلم
یوجد فی الصورة المذکورة وہو یقتضی ان یوجد فوق محدد العالم شیٔ مع انکم لا تقولون بہ وہذا الالزام لا یدفع بما ذکرہ کما لا یخفے
وثالثہا انا لا نسلم انہ لو وجد بعد غیر متناہ لامکن وجود خط غیر متناہ مع وجود خط آخر متناہ موازٍ للاول ولا مسامتہ ثانیا اذ
یجوز ان یکون بعض ہذہ الامور محالا فی نفسہ او یکون کل منہا ممکنا فی نفسہ واجتماعہا محالا کاجتماع قیام زید مع عدمہ **وجوابہ**
انا نعلم ببداہة العقل ان کل واحد من ہذہ الفروض ومجموعہا ممکن علی کل تقدیر کیف ومن الفروض ما یحکم العقل بداہة بجوازہا کالفروض
الہندسیة وعلی بعضہا منہا ومنعہ لیس الا مکابرة **ورابعہا** انا لا نسلم ان المسامتة بعض الزاویة او الحرکة قبل المسامتة الحاصلة بکلہا
وانما یلزم اذا کان بعضہا موجودا بالفعل حتی یمکن ان توجد بہ مسامتة لکنہا ینقسمان بالقوة لا بالفعل وتوضیح ما ذکرتموہ لا تمتنع
حرکة قطر الدائرة علی قوس منہا بل تمتنع الحرکة مطلقا فالشبہة انما وقعت من وضع ما بالقوة مکان ما بالفعل **ودفعہ** بعضہم بان
ما ذکرناہ احکام وہمیة الا انہا صحیحة اذ الوہم یحکم بہا کسائر الہندسیات فلیس المدعی الا انہ لا بد للمسامتة الحادثة من اول نقطة فی الوہم
لکن الخط الغیر المتناہی لا تتعین فیہ نقطة للاولیة **وفیہ بحث** لانہ لا یلزم من حدوث المسامتة الا ان یکون لہا زمان ہو اول زمان
حدوثہا وہو لا یستلزم ان یوجد ہناک نقطة ہی اول نقط المسامتة وذلک لانہ لا بد لحدوث المسامتة من حرکة واقعة فی ما
فاذا وجدت کانت المسامتة حاصلة فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان وتلک الآنات المفروضة فیہ لا تقف عند حد فکذا المسامتات
الواقعة فیہا فلا یتعین نقطة اولی یقف الوہم عندہا **فان قلت** المسامتة آنیة فلا بد لہا من نقطة غیر مسبوقة باخری **قلت**
مسامتة الخط للنقطة آنیة واما المسامتة المذکورة اعنی مسامتة الخط للخط فلا یتصور حدوثہا الا بوجود حرکة فی زمان فلیس ہناک
مسامتة الا وہی مسبوقة فی الوہم باخری الی غیر النہایة **وقد یدفع** ہذا البحث بان غرضنا انہ اذا وقع ذلک المفروض فی الخارج
فلا بد ان تتعین فیہ نقطة ہی اول نقط المسامتة اذ لا بد ہناک من مسامتة غیر مسبوقة باخری والا لزم وجود مسامتات غیر متناہیة
العدد بالفعل فی زمان متناہ وہو محال کذا فی شرح المواقف **وخامسہا** انا لا نسلم وجود اول نقطة المسامتة بیان ما ذکرتم بان
نقول اذا تحرک نصف قطر الکرة کما ذکرتم وجب ان لا یوجد فی الخط الذی لا یتناہی نقطة ہی اول نقط المسامتة لان المسامتة
انما تکون بزاویة وحرکة منقسمتین فلا یوجد ہناک ما ہو اول لان کل نقطة تفرض فوقہا نقطة اخری **وجوابہ من وجہین الاول**
انا بینا لزوم ذلک بان المسامتة لہا اول لکونہا حادثة وہو یکون بنقطة مفروضة ودلیل امتناع اللازم لا یدل علی عدم ملازمتہ
والا جاز مثلہ فی کل قیاس استثنائی یستثنی فیہ نقیض التالی **والثانی** انا نستدل بہذا لو کانت الابعاد غیر متناہیة وتحرک خط
من الموازاة الی المسامتة فاما ان یوجد اول نقط المسامتة او لا یوجد وکلاہما محال بدلیلکم ودلیلنا مع لا مساغ للایراد کما لا یخفے
کذا فی المحاکمات **وہہنا** تقریر آخر للبرہان المذکور ذکرہ فی الشمس البازغة بقولہ وقد لاح لی بہدایة ربی الحجة فی تقویم البرہان اقا
الحجة وہی انہ اذا تحرک الخط الموازی للخط الغیر المتناہی مع ثبات طرف منہ تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لکن حدوثہا
بعد الموازاة مع الغیر المتناہی محال اذ لو حدثت لکانت فی ای آن یفرض مع نقطة من الخط الغیر المتناہی ولا تتصور المسامتة مع تلک
النقطة الا بالمرور علی تمام ما قبلہا المنصرم بانقضاء المسامتة مع ما قبلہا من الخط المتناہی فی جہة عدم التناہی بالتدریج ولا یتأتی
ذلک فی زمان متناہ فیلزم ان تقول انہ یلزم ان یکون زمان المسامتة غیر متناہ فی جانب المضی فلا تکون حادثة او انہ یلزم
ان یکون بین حالتی الموازاة والمسامتة مع ایة نقطة تفرض من الغیر المتناہی زمان غیر متناہ او انہ یلزم ان لا تخرج المسامتة من
القوة الی الفعل انتہی **وقال** محشی المحققین فی حواشی الشمس البازغة ہذا البرہان وان ذکرہ بعض المحققین سابقا لم یتحقق الرجوع

لمستنعت الیه وتوارد علی قلبه لکن فیه خدشة عظیمة اشار الیها بعض الماهرین کالفاضل الخوانساری وغیره من المحققین ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة کمال الملة والدین حیی ان الزمان المتناهی کالساعة یجوز ان یکون معیار المسافة مع الخط الغیر المتناهی وذلک بان یکون الذراع الاول من الخط الغیر المتناهی الذی مبدؤه مبدء الخط ومنتهی لحرکة المسافة یحصل مسافة الخط المتناهی مثلا فی نصف ساعة مثلا والذراع الذی یلیه فوقه فی ربع ساعة والذی فوقه فی ثمن ساعة وهکذا فیقطع الاجزاء المساویة الغیر المتناهیة فی الساعة مثلا فی اجزائها المتناقصة الغیر المتناهیة والحرکة وان کانت فی مسافتها الحقیقیة متساویة لکنها یجوز ان تکون مختلفة بالنسبة الی المسافة بل هو الظاهر لمن له ادنی تدبر فی الامور المتناهیة ایضا ما بیان هندسی ایضا مخافة التطویل لا نخص ذکره وافاد جدنا ومرشدنا رئیس العلماء المحققین قدوة العرفاء الواصلین نظام الملة والدین قدس سره فی ازاحتها بان مسافة الخط المتناهی بغیره حرکة قطع له والا یمکن قطع غیر المتناهی بالحرکة فی الزمان المتناهی وان کانت مختلفة بالسرعة والبطوء فباحثت معه بحثا طویلا نظرا الی کونه الظاهر والخفی وعرفت بالفرق بین الحرکة علی الخط الغیر المتناهی وبین الحرکة مع المسافة معها ان المسافة الحقیقیة لا یمکن قطعها بالحرکة المتناهیة وان کانت مختلفة واما المسافة فلا یظهر وجه الاستحالة فی الحرکة المتفاوتة بالنظر الی مسافتها فبعد المباحثة لم یستقر الآراء علی تمامیة الحجة واستقر رائی علی عدم تمامیتها انتهی کلامه **المقصد السادس عشر** فی برهان الموازاة وهو عکس لما قبله استخرجه العلامة الرازی حیث قال فی المحاکمات بعد ذکر برهان المسامتة ونحن نقول بازاء هذا البرهان لو فرضنا قطر الکرة مسامتا لخط غیر متناه ثم تحرک القطر الی الموازاة وجب ان یکون فی الخط الغیر المتناهی نقطة هی آخر نقط المسامتة وهو باطل بیان الملازمة ان المسامتة کانت وما بقیت فلا بد ان یکون لها نهایة واما بطلان اللازم فلان کل نقطة فرضت فی الخط الغیر المتناهی انها آخر نقطة المسامتة فالمسامتة مع النقطة التی فوقها بعد المسامتة معها لان النقطة المفروضة یکون علی سمت من سموت المسامتة وکل سمت مسامتة فبینه وبین سمت الموازاة زاویة وحرکة للقطر قطعا والمسامتة ببعض تلک الزاویة او ببعض تلک الحرکة تکون بعد المسامتة بما فرضناه آخر نقطة المسامتة لا یکون آخر نقطة المسامتة وهو محال واذا کان فی تلک البرهان برهان المسامتة فلنسلم هذا برهان الموازاة انتهی **وفیه** شیء ما فی اصله نقضا وابراما فلا تغفل **المقصد السابع عشر** فی برهان اورده صاحب التلویحات وهو فی الحقیقة تقریر من تقریرات برهان المسامتة وعلی تقدیر حیلة ملحدة کما هو المتداول بینهم اعنی بان یسمی برهان المسامتة بعد المقاطعة **وتقریره** علی ما فی التلویحات وغیره ان مبحث اللانهایة فی الاجسام کان لنا فرض دائرة خرج من مرکزها خط غیر متناه وهو خط آب مقاطعا لخط آخر غیر متناه وهو خط جر والخارج عن المرکز یلازم المرکز فاذا تحرکت الدائرة تحرک الخارج منها الی المسامتة واذا عادت عاد الی مسامتة الخط ثم الی مقاطعته فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج من الدائرة ما سیقاطعه لا بد من اول نقطة المسامتة وکذلک بعد المقاطعة لا بد من آخر نقطة وغیر المتناهی لا قبل کل نقطة نقطة اخری وکذلک بعد کل نقطة فلا یتصور تمام حرکة دوریة فبطلت اللانهایة **قال** ابن کمونة فی شرح التلویحات انشاد فرض العود لا فرض تتمیم الدورة مع ان الغرض یحصل علی التقدیرین بل یلی ان تمام الدورة یقتضی المسامتة من جانب جر والا لم تتم المقاطعة بعد ذلک ثانیا لان الغرض العود تمم البرهان علی تقدیری کون خط جر لا یتناهی من جهتین وکونه متناهی

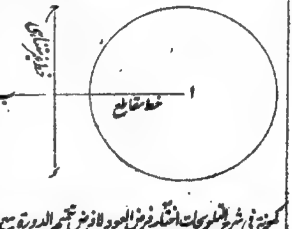

من جهة واحدة واما بفرض تسمیم الدورة فلا یتم الا اذا کان خط ج ر غیر متناه من الجانبین انتهی **وقال** فی شرح قوله فاذا تحرکت الدائرة الخ معناه انا لما فرضنا خط آب ملازما لمرکز الدائرة فاذا تحرکت نصف الدورة فلابد ان یصیر خط آب متقاطعا مساهما بهذه الصورة انتهی **وقال ایضا** یمکن اختصار هذا البرهان

بان یقال لو جاز تناهی الابعاد مع تمام هذه الحرکة

المستدیرة لتخلص خط آب عن خط ج ر

وهو محال فکذا العدم انتهی **وفیه**

اشارة الی تسمیة هذا البرهان ببرهان التخلص

وهو فی الحقیقة تقریره

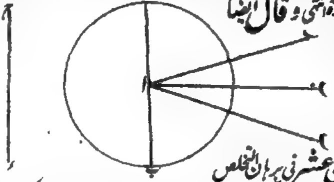

المقصد الثامن عشر فی برهان التخلص

من تقاریر برهان الموازاة **وذکر** صاحب المواقف اولا برهان المسامتة بالتقریر المذکور المشهور ثم قال الثانی وهو عکس الاول وهو لزیادة تحقیق وتقریره ان نفرض خطین غیر متناهیین متقاطعین ثم نفرجان کانهما مایلان الی الموازاة فلابد فی الموازاة من ان یتخلص احدهما عن الآخر ولا یتصور ذلک الا بنقطة هی نهایتهما فیلزم التخلف **وقال** شارحه قد ذکره صاحب التلویحات واشتهر ببرهان التخلص وانما یتضح اذا فرض کرة خرج من مرکزها خط غیر متناه مقاطع لآخر غیر متناه ایضا فاذا تحرکت الکرة فقبل تمام الدورة لابد ان یصیر الخط الخارج من مرکزها موازیا للآخر فیلزم تناهیهما وبرهان الموازاة ماخوذ منه فظهر ان براهین المسامتة والموازاة والتخلص احجة الی اصل واحد انتهی **اقول** فی کلام کل من الماتن والشارح خطاء من وجه اما فی کلام الماتن فهو انه جعل هذا البرهان عکسا لبرهان المسامتة مع انه اعتبر فیه المقاطعة ولم یعتبر ذلک فی برهان المسامتة واما فی کلام الشارح فهو انه احال ذکر هذا البرهان علی التلویحات مع انه لا وجود له فیه والمذکور فیه لیس الا الذی سمیناه ببرهان المسامتة بعد المقاطعة **المقصد التاسع عشر** فی برهان التلاقی وهو عکس التخلص وذلک بان یفرض خطان متوازیان غیر متناهیین فاذا تحرک احدهما الی الآخر وتلاقیا فلابد ان یتحقق نقطة هی اول نقط الملاقاة لهما فیلزم تناهی الخطین کذا فی الحواشی الفخریة **المقصد العشرون** فی برهان المقاطعة بعد المسامتة وهو عکس لما ذکر فی التلویحات وتقریره ظاهر مما سبق وهذا وان لم یکن مفردا عندهم لکن لما افردوا برهان التلاقی وجب علیهم افراده **المقصد الحادی والعشرون** فی برهان المسامتتین **وتقریره** انه لو امکن تحقق الابعاد الغیر المتناهیة لامکن ان یفرض خط سواء کان متناهیا او لا موازیا للخطین الغیر المتناهیین ثم اذا فرض ان ینتقل ذلک الخط من التوازی الی المسامتة لزم ان تتحرک نقطة المسامتة مع الخطین الذین احدهما اقرب من المتحرک مسافتین غیر متناهیتین فی زمان واحد مع کون حرکة احدهما التی هی اقرب من طرف الخط المتحرک المنتقل من التوازی الی المسامتة بطیئا لکون مسافته اقل وهذا محال هذا اذا کان ذلک الخط متناهیا وعلی تقدیر عدم تناهیه یلزم قطع نقطتی التقاطع المسافتین الغیر المتناهیتین مع کونهما مختلفتین او متساویتین مع کون احدهما اقرب والاقرب ابطاء **وفیه** ما لا یخفی بعد الاحاطة بما ذکرنا قبل **المقصد الثانی والعشرون** فی برهان التخلصین وهو عکس برهان المسامتتین **قال** فخر الافاضل فی حواشی شرح الهدایة اعتبر بان جعل برهان التلاقی برهانا آخر سوی برهان التخلص وکذا التخلصین سوی المسامتتین لا یخلو من شیء والظاهر ان التفاوت بینهما انما هو بالتقریر سلمنا **المقصد الثالث والعشرون** فی برهان نقلنا فی الحواشی الفخریة عن بعض الشروح **واری** تسمیته ببرهان

كثرة الانصاف وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض
تطبيق كل قسم منه مع الآخر تطابق والا لزم التناهي فيلزم تنصفه بالنقط الغير المتناهية ويلزم عظمية الجزء من الكل
بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل **اقول** فيه ما مر في برهان التنصيف **تذكرة المقصد الرابع والعشرون**
في برهان **اورى** تسميته ببرهان تحرك الكرتين **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد في جهات الى غير النهاية فرضنا كرتين
احديهما فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم وخرجه في الجهتين لا الى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق
من مركز الفوقانية جزء للذاهبة منه اليها من مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول
نفسيهما النصف الدورة يصير التحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزءا وبالعكس وهو محال ضرورة **قال** نور الله
لا يخفى على المنصف ان هذا بالحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي
محال لم يندفع بالفرض المذكور اذ لا مانع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور انتهى **اقول**
رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الا كثرة الانصاف وان لزمت منه محالات آخر
والمقصود بالذات ههنا كون الكل جزءا والجزء كلا وما ذكره من المنع مكابرة اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة
كما ثبت في الاصول الهندسية **المقصد الخامس والعشرون** في برهان ذكره صاحب الحواشي الفخرية
نقلا عن بعض الشروح **واورى** تسميته ببرهان خلو الحيز **وتقريره** انه لو امكن تحقق بعد غير متناه مبتدء من مبدء معين
لامكن توهم حركته الى جانب المبدء على الاستقامة فيلزم خلو الحيز في الجانب الآخر بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه **وفيه**
ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة للغير المتناهي **تذكرة المقصد السادس والعشرون** ما ذكر ايضا نقلا
عنه **واورى** تسميته ببرهان طرح الوسط **وتقريره** انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا طرح جزء من الوسط وتوهم
اتصال الباقيين لزم تناهيهما بمثل ما مر من خلو الحيز ويلزم منه تناهي الخط بتمامه **وفيه** ايضا مثل ما في سابقه **فلا تغفل**
المقصد السابع والعشرون في برهان **اورى** تسميته ببرهان ازدياد مسافة الابعاد **وتقريره** انه لو امكن
عدم تناهي البعد امكن ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه مواز لهما فاذا اميل الخط المتناهي من الموازاة
الى المسامتة لزم ان يكون مسافة المسامتات في غير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامتات في الابعد مع كون
الانتقال في المسامتات في الخط الاقرب ابطاء هذا خلف **وفيه** انه جار في المتناهي ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا
المقصد الثامن والعشرون في ما اورده في الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي
البعد لامكن ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة
الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعد مع استحالة ذلك التقدم نظرا الى ان الخط المتحرك
كان موازيا لهما والمجرد والمتحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كل منهما معا **واورى**
تسمية هذا البرهان ببرهان المعية وخدشه فخر الافاضل بمنع جواز الحركة على غير المتناهي فالقول
بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطر كرة لا يدفع المنع **وفيه** ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط
مع تحرك دائرة مكابرة **المقصد التاسع والعشرون** في برهان جله صاحب الحواشي الفخرية من الاستنتاج
على السابق **واورى** جله ملحقا وتسميته ببرهان الطفرة **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا

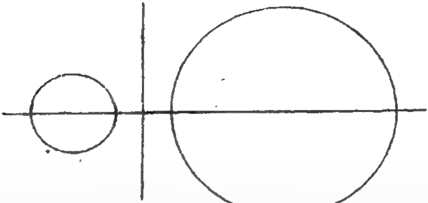

متناه مستقيما من جنبيه كرتين بعد مركز احديهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الواصل بين المركزين مقاطعا لذلك الخط على زوايا قوايم ويخرج ذلك الخط الواصل الى الجهتين الى نهاية ثم يفرض ان تتحرك الكرتان حول مركزيهما متشابهتين قدرا مع اختلاف الجهة وتحركهما تحرك الخطان الخارجان من المركزين وليصير تقاطع الخارج من مركز القريبة مع الخط الاول تحت نقطة تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعد بين هاتين النقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير كل من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القريبة كان دائما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة **وخدشه** فخر الافاضل بان موازاة الخطين انما تتصور بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض المستدل ليس الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور امر محسوس لا يمكن ان ينكره الا السوفسطائي وذلك موقوف على قطع المسافة الغير المتناهية فيه المطلوب **المقصد الثلثون** في برهان ذكره شارح الهياكل **واحرى** ان يسمى ببرهان تلاقي المتوازيين **وتقريره** انا اذا فرضنا خطا غير متناه ثم فرضنا دايرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقاطعا للخط المذكور على توهم ثم حركنا الدائرة ربع الدور فلا بد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان ينفصل بتلك الحركة عن الخط الغير المتناهي اولا ينفصل فعلى الاول يلزم تلاقي المتوازيين وتوازي المتقاطعين وعلى الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناه **وخدشه** بعضهم بانا نختار الشق الثاني ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والمحال انما هو قطع المتناهي كذلك **وقد مر** ما له وما عليه فتذكر **المقصد الحادي والثلثون** في برهان اورده السيد السمرقندي في حواشي شرح الهياكل **واري** تسميته ببرهان حصر ما انحصر **وتقريره** انه لو

امكن وجود اللاتناهي لامكن ان يخرج من مبدء واحد كنقطة آ خطا غير متناه وهو خط آر الغير المتناهي من جهة ر ولنفصل من طرف المبدء من الخط المذكور آب ونرسم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه اقليدس وهو مثلث آب ج ونصل بين نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة في خط آب بخطوط يكون كل منها وتر الزاوية ج ب ر المنفرجة فيكون ج ر اعظم من ب ر وكذا ج ك اعظم من ب ك وكذا ج ه اعظم من ب ه لكون الاول وترا للزاوية المنفرجة والثاني للحادة كما تشهد به المقدمات الهندسية فلو كان آب ر غير متناه كان الانفراج بين ج ر والخط الغير المتناهي غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهي مع كونه محصورا بين حاصرين **وفيه** المسيحي في البرهان السلمي منعا فاحفظه منقشا **وقال** فخر الافاضل يكفي اخراج عمود على نقطة آ وهو عمود

آجـ فنقول يمكن وصل خطوط بين رأس العمود وكل نقطة من النقاط الغير المتناهية ويكون كل منها وترا للقائمة و نسوق البرهان وهو اخصر انتهى **المقصد الثانى والثلثون** فى برهان استخرجته وسميته ببرهان الوصل وهو قريب من برهان الاتصال **وتقريره** انه لو امكن لاتناهى الابعاد لامكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آب مثلا فى جهتيه او فى احدهما ونفرض بعدا آخر متناهيا كيف ما اتفق ونصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة فى خط آب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحدود الغير المتناهية بالفعل فى المتناهى هذا خلف **المقصد الثالث والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان حركة القطرين هو انا فرضنا كرتين قطر احديهما المسمى

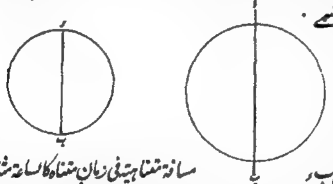

آب غير متناه فى جهتيه وقطر الآخر المسمى جـ د متناه الى المحيط غير متجاوز عنه وفرضنا ان حركتهما مساوية جهة وقدرا سرعة وبطؤا وزمانا وحركناهما فيلزم ان يقطع جـ د مسافة متناهية فى زمان متناه كالساعة مثلا وفى ذلك الزمان يقطع آب بمثل تلك الحركة مسافة غير متناهية هذا خلف **المقصد الرابع والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان التنصيف وهو انه لو كان بعد ما او عدد ما غير متناه بالفعل لقبل التنصيف لا محالة لان كل كم فهو يقبل القسمة لذاته كما تقرر لكن لا يقبل التنصيف كما مر فلا يكون غير متناه **المقصد الخامس والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان الانقسام وهو انه لو كان كم ما غير متناه يقبل الانقسام الى الكسور والاجزاء كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه **المقصد السادس والثلثون** فى ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان عروض العدد وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية فلا يخلو اما ان يعرض لها من حيث هى هى عدد او لم يعرض لا سبيل الى الثانى لما تقرر عندهم من ان كل ما وجد فى الخارج ينتزع عنه العدد ولا سبيل الى الاول فانه لو عرض له عدد لم يبق لا تيقنا فلا سبيل الى وجود الغير المتناهى **فان قلت** نعم عروض العدد يكون من خواص المتناهى **قلت** هب انه كذلك لكن الجمهور اطبقوا على عروض العدد لكل ما وجد كما لا يخفى على من طالع كلماتهم **المقصد السابع والثلثون** فى البرهان المسمى بنسج العنكبوت وهو الذى يسمونه بالسلمى وفيه فصلان **الاول** فى تقريره المشهور المنقول عن قدماء الحكماء وهو انه لو كان امتداد ما غير متناه لامكن وجود غير المتناهى محصورا بين الحاصرين وبحكم نقيض التالى يستلزم بطلان المقدم وبيان اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهى لامكن وجود ساقى مثلث خرجا من مبدء واحد ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد الانفراج بزيادة الساقين والساقان اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهى بين البعدين حاصرين وهما الساقان هذا محال

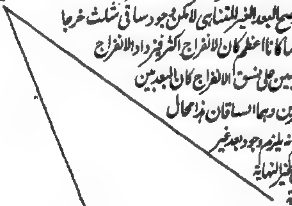

واعترض عليه رئيس الصناعة فى الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد غير متناه بين الخطين غاية ما فى الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر

متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه متناه وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد انتهى كلامه **ثم قال** وان اشتهي احد بيان انه لا بد من بعد غير متناه فليفرض على الخطين الذاهبين الى غير النهاية نقطتين متقابلتين وتصل بينهما الخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذهاب الخطين في زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ولنفرض تلك الزيادات متساوية فلما كان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في ما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد زائدا على البعد الاصل بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف انتهى **وخدشه** العلامة الرازي في المحاكمات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان اللازم ليس الا وجود الزيادات الغير المتناهية متساوية لا وجود بعد يشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل بعد فرض فهو يزيد

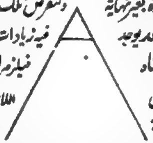

على بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وايضا** فاما ان يثبت بعد يشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يثبت فان ثبت كان ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة لانها زيادات مقدارية كلما يزداد يزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يبين الخلف سواء تساوت الزيادات او تناقصت فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات انتهى **ثم قال** ويمكن ان يحقق كلام الشيخ بحيث لا ترد عليه شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين متقابلتين على الخطين الغير المتناهيين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعدا آخر يزيد عليه بقدر ثم بعدا آخر متزايدة بذلك القدر فكلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات كلما يزيد يزيد البعد بتلك النسبة حيث فرضت الزيادات متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه بالفعل فلا بد من بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية على البعد الاصل وايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد ولما كان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد ولكنها نسبة غير المتناهي الى المتناهي هذا اذا كانت الزيادات متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يلزم الخلف لان النسبتين لا تكونان محفوظة انتهى كلامه **ويرد عليه** من وجوه احدها **اما اقول** ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور ظاهر فانه اخذ فيه مقدمة وهي ان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في ما فوقه ومن المعلوم ان مجموع الزيادات الغير المتناهية ايضا من افراد موضوع هذه القضية فيلزم وجوده في بعد متناه وذلك ظاهر ارادة **نعم** للمناقش ان يناقش في هذه المقدمة لكنه امر آخر غير ورود المنع السابق فالقول بانه غير ساقط ساقط **وثانيها ما اقول** ايضا ان الزيادات المقدارية اذا كانت متناقصة لا يكون مجموعها مقدارا غير متناه وانما يكون كذلك لو كانت الزيادات متساوية او متناقصة كما صرح به الامام الرازي في شرح الاشارات **وقال المحقق** الدواني في بحث انقسام الجسم من حواشي شرح التجريد القديمة المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه ايضا اما اذا كانت متناقصة فلا الا يرى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية يعني نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع انتهى **ورده** الصدر العلامة المعاصر له في حواشيه الجديدة بقوله هذا ظاهر الفساد ضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناقصة او متزايدة مقدار مجموعها غير متناه وبين ثم صرح العلامة الجرجاني في حواشيه على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن يمتنع ان يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفعل والا لزم ان يكون مقداره غير متناه وسيصرح الشارح بذلك ايضا كيف يتصور ان يكون

المقادير الغير المتناهية مقدار جميعها غير متناه والمتناقصة لا يكون مقدارها غير متناه والتنوير الذي ذكره في بيان ذلك سهو نشأ من اشتراك اللفظ فان غير المتناهي يطلق على معنيين احدهما ما لا ينتهي الى حد يقف عنده وان امتنع خروج جميع ذلك الى الفعل كما حقق في موضعه والثاني ما يكون بحيث اي جملة اخذت وجدت فاضلا عليها والكلام ههنا في الغير المتناهي بالمعنى الثاني ونصف الذراع غير متناهية بهذا المعنى بل هي غير متناهية بالمعنى الاول وبين المعنيين بون بعيد انتهى كلامه **وتبعه** في هذا الرد محشي في شرح هداية الحكمة **وفيه** وهن ظاهر على ما افاده المحقق في جديدته وتبعه بحر العلوم رح في حواشي شرح هداية الحكمة فان الضرورة قاضية بان الاجزاء التحليلية شانها انها لو وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الحجم حتى لو قال احد ان الذراع بعد الكسر صار ازيد وانقص مما كان اولا ينسب الى السفه كيف لا والاجزاء المتساوية وان كانت بالقوة تزيد بها الحجم كما اذا كانت بالفعل فكذا الاجزاء المتناقصة لا تزيد بها الحجم بالقوة كانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحليلية والتركيبية سواسية في افادة الحجم وان شئت زيادة التوضيح فاستمع انا اذا جزينا المقدار الى اقسام غير متناهية متساوية كل منها ذراع مثلا فاذا جمعنا ها يزيد المقدار على ما كان لان جمعها لا يكون الا بضم بعضها الى البعض فاذا ضم الذراع الى ذراع حصل ذراعان واذا ضم معهما الثالث حصلت ثلثة اذرع وهكذا فيحصل بضمها مقدار غير متناه وكذا اذا كانت متزايدة بالطريق الاولى واما اذا كانت متناقصة بان نصفنا المقدار ثم نصفنا النصف ثم نصفنا نصف النصف الى غير النهاية فجمعه يتبين بان يجمع نصف نصف النصف الى نصف النصف ويجمع نصف النصف الى النصف حتى يزيد المقدار بل طريق جمعها ان يجمع نصف نصف النصف مثلا الى مثيله ثم يجمع نصف النصف مع عديله ثم يجمع النصف مع قرينه فلا يحصل منه الا مقدار واحد فظهر ان قول المحاكم لانها زيادات مقدارية كلما تزداد يزداد المقدار الخ غير صحيح **وثالثها** ان ما ذكره من توجيه كلام الشيخ غير مفيد فان غاية ما لزم من ذلك زيادة البعد بغير نهاية لا وجود البعد الزائد بغير نهاية بين الخطين وذلك هو المستحيل والعجب انه ابعد ما اورد مثل هذا الايراد على الشيخ كيف غفل عن انه يتوجه على ما حققه مع انه في غاية الظهور كذا ذكره فخر الافاضل **ورابعها** ان النظام من المعتزلة ذهب الى ان الاجزاء الغير المتناهية موجودة بالفعل في كل جسم فاستدلوا على ابطاله ببرهان التناسب وهو انا نا خذ اجزاء متناهية من جسم مجموعها يكون جسما مع كونه مركبا من اجزاء متناهية ثم نقول ازدياد الحجم وانتقاصه ليس الا بازدياد الاجزاء وانتقاصها فيجب ان يكون نسبة حجم الجسم المذكور الى احجام الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها ولما كان نسبة حجمه الى احجامها نسبة المتناهي الى المتناهي وجب ان يكون نسبة الاجزاء ايضا كذلك فاورد عليه بان كون نسبة ازدياد الحجم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولى من النسب المقدارية فيجوز ان تكون نسبة صمية والثانية من العددية فلا تكون الا منطقة اذا عرفت هذا فنقول مثل هذا الايراد الوارد على برهان التناسب يرد ههنا ايضا بان يقال لا نسلم كون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد مثل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات والاول من النسب المقدارية والثاني من النسب العددية يجوز ان يكون لعدد الى عدد نسبة لا توجد بين المقادير كما برهن عليه في الهندسة **ودفعه** فخر الافاضل بان هذا لا يتوجه على الكلام لان كل عدد في الصورة المذكورة له مقدار وقد فرض الزيادات متساوية كما ذكره فتكون النسبة المقدارية ههنا كالنسبة العددية بالضرورة **وخامسها** ما اورده العلامة الشيرازي في شرح هداية الحكمة بقوله بقي في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد انتهى **ودفعه**

احسن المحققين في حواشيه بقوله فيه بحث في كلامه نظر لتصور كلامه حسب ما صورناه سابقا من ان الزيادات الغير المتناهية بالفعل في خطوط عرضية غير متناهية كذلك لا تتصور الا لو توهما في خط غير متناه بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تتصور خروجها من مرتبة متناهية من الخطين اي مرتبة كانت من التناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناه بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناه فيها انتهى **اقول** بل النظر في كلامه باق والتصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يوجد خط واحد عرضي غير متناه بالفعل كما حسبه في التصوير بل كل خط من الخطوط العرضية متناه لكن لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزيادات الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى **وسادسها ما**
اقول انا سلمنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات لكنه لا يلزم منه وجود ما زاد فان الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعرضها عدد من الاعداد كما مر تحقيقه فلا يلزم تحافظ النسبة هناك

الفصل الثاني في تقريرات البرهان السلمي على الوجه الآخر **اعلم** انه لما كان يرد على التقرير المشهور المنقح المذكور ورود ابينا ما اوردوا عنه وقرروه بوجه آخر فمنهم من لخصه تلخيصا شافيا ومنهم من طوله تطويلا كافيا **فقرره** رئيس الصناعة بتمهيد مقدمات حيث قال في الاشارات يجب ان يكون محققا عندك انه لا يمتد بعد في ملاء او خلاء ان جاز وجوده الى غير النهاية والا فمن الجائز ان يفرض امتدادان غير متناهيين عن مبدء واحد ولا يزال البعد بينهما تتزايد ومن الجائز ان يفرض في ما بينهما ابعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات ومن الجائز ان يفرض هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية ولان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد يوجد في بعد واحد وانه زيادات امكنت فيمكن ان يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن والا فيكون امكان وقوع الابعاد الى حد ليس للتزايد عليه امكان فيكون ان تمام كون وجود مشتمل على محدود من جملة غير المحدود **قال** الامام الرازي في شرح هذه المسألة اي مسألة تناهي الابعاد مبنية على اربع مقدمات الاولى ان الابعاد الغير المتناهية لو لم تكن ممتنعة يصح ان يخرج من نقطة واحدة امتدادان غير متناهيين لا يزال البعد بينهما تتزايد كساقي مثلث يمتدان الى غير النهاية الثانية انه يجوز ان توجد بينهما ابعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني زائدا عليه بنصف ذراع والثالث زائدا عليه ايضا بنصف ذراع وهلم جرا وينبغي ان يكون الزيادات بقدر واحد ليصير البعد المتزايد بينها المشتمل على تلك الزيادات غير متناه في الطول الا ترى انا اذا نصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقي وهلم جرا الى غير النهاية وهذا غير ممتنع بحسب الفرض بسبب احتمال كل مقدار للانقسامات الغير المتناهية كانت الزيادات التي يمكن ضمها الى الاصل غير متناهية والاصل تتزايد الى نهاية مع انه لا ينتهي الى مساواة الخط الاول النصف فعلم ان هذه الزيادات اذا كانت تتناقص لا يلزم كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه واما اذا كانت بقدر واحد او كانت متزايدة فالمطلوب حاصل ولما كان المثل موجودا في الزائد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي حصول الزائد **الثالثة** انه يجوز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية **الرابعة** ان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد وكل بعد اخذته وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه ولنرجع الى المتن فنقول انما قيد الخلاء في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء عنده ممتنع الوجود لا يصح الوصف بكونه متناهيا بل يصح ان يقال لو ثبت وجوده لكان متناهيا وقوله والا فمن الجائز الخ بيان المقدمة الاولى وقوله ومن الجائز ان يفرض في ما بينهما الخ اشارة الى المقدمة الثانية وقوله ومن الجائز ان يفرض الخ اشارة الى المقدمة الثالثة وقوله ولان كل زيادة الخ اشارة الى المقدمة الرابعة وقوله

وانه زيادات الممكنة الخ شروع في الحجة وتعناه كل واحد من الزيادات ممكن وجودها فانما يمكن ان يشتمل عليها بعد ويتبين هذه المقدمة
بقوله والا فيكون امكان الخ انتهى كلامه **وفيه** كلام من وجوه **احدها** ما اورده العلامة الرازي في المحاكمات بقوله فيه نظر
لان الخط والمكان قابلا للقسمة لا الى نهاية لكن خروج جميع هذه الانقسام الى الفعل محال ولو فرض خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل
كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه في الطول ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا
كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين الحاصرين انتهى **اقول** فيه خطاء ظاهر لما مر من
ان جميع الزيادات المتناقصة لا يجعل المقدار غير متناه **وثانيها** ما **اقول** ان الزيادات المتناقصة وان لم تفد اللاتناهي
كما مر تحقيقه لكنها ههنا تفيده بالضرورة وذلك لانا اذا نصفنا الخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثاني زايدا
عليه بقدر نصف النصف الآخر فلا محالة يشتمل هذا البعد على البعد الاصل ايضا كما هو المفروض فيكون البعد الثاني ثلثة ارباع ثم
اذا جعلنا البعد الثالث زايدا عليه بقدر نصف نصف النصف وهو مشتمل على ما تحته ايضا فيكون بقدر ثلثة ارباع وثمن وهلم جرا
فكل بعد مشتمل على ما تحته مع شئ زايد ولو كانت الزيادة على سبيل التناقص فاذا ذهبت الزيادات المتناقصة الى غير
النهاية لزم بالمقدمات الممهدة ما لزم على تقدير التساوي **والسر فيه** ان الاجزاء المتناقصة المقدارية اذا جمعها لا يكون
جميعها الا بتداخل بعضها في بعض فلا يحصل منه الا المقدار المتناهي كما مر وههنا زيادات على سبيل التناقص كل بعد زايد على ما تحته
فليس مع مجرد الزيادة المتناقصة بل مع ما تحته فاجمع ههنا يفيد اللاتناهي فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **وثالثها** اورده المحقق الطوسي
في شرحه بقوله يحتمل ان يكون قوله وانه زيادات الممكنة متعلقا بمقدمة رابعة اي وانه زيادات الممكنة اذا اخذت معها فانها ايضا
تكون موجودة مع المزيد عليه وقوله فيمكن ان يكون هناك بعد الخ قضية معللة بقوله ولان كل زيادة الخ فيكون هذا الفاء جوابا لذلك
اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشتمل على جميع
الزيادات الممكنة الغير المتناهية وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولان محل ولا لايراد لفظ ان وجه
انتهى كلامه **ثم قال** الامام وتركيب البرهان ان يقال اما ان يكون هناك بعد واحد يشتمل على زيادات غير متناهية او لا
يكون والثاني باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه آخر او لا يوجد والاول يوجب انقطاعهما مع فرض
اللاتناهي والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادات الا وهي حاصلة في بعد آخر فاذن صدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد ومتى
صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق على الجميع انه حصل في بعد فاذن وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد يشتمل على
الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هذا خلف فثبت ان القول بلاتناهي الابعاد يودي الى اقسام كلها باطلة
وجميع هذه المقدمات بينة الا مقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل
حاصلا في بعد فان للمطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة ان امكن اثباتها بالبرهان استمر البرهان والا سقط انتهى وحده
المحقق الطوسي بان الشيخ لم يجعل كون الكل حاصلا في بعد معللا بكون كل واحد حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع
يمكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله وانه زيادات الممكنة غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من
تفسيره المذكور مقدمة غير جلية والما على الوجه الذي فسرناه فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع في بعد وكان مجموع
الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد انتهى **وفيه** ما اورده العلامة الرازي في المحاكمات من انه ان
اراد بالمجموع المتناهي فمسلم ان كل مجموع متناه في بعد لكن لا يلزم منه ان مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان اراد به مطلق

المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد والفرض لا تقتضيه وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو
ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات المطلوب **ثم قال** الامام فان قيل الحجة مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن
الا مع فرض تناهي الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا دليلكم مبني على مقدمة لا يمكن اثباتها
الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات
الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لانا نقول القول بكونهما غير متناهيين يؤدي الى القول بكونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك لانا
نقول اما ان يكون بعد مشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان
مشتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد مشتمل على الجميع كان في تلك
الزيادات بعد غير مشتمل عليه الذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشك المذكور هو بعينه الحجة انتهى كلامه
تقرير آخر قال العلامة الرازي في المحاكمات الحق في هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء بهذا لو لم يكن الابعاد متناهية
جاز ان يوجد امتدادان غير متناهيين خارجان من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد
المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى
غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلا بد ان يوجد بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد مشتمل على تلك
الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لانه لو لم يكن في زيادات الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة
بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيا
وايضا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة
وينعكس بعكس النقيض الى انه لو لم يكن في زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن الزيادات
زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابعاد وح ينقطع الامتدادان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود
بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين انه محال انتهى **وفيه** خدشة من وجوه **الاول**
انه ان اراد بكون عدد الزيادات متناهيا انه لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناه فمسلم ولا محذور اذ كل مرتبة متناهية
الا انه لا يقف عند حد وان اراد كون عددها متناهيا بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناه
وكل زيادة في بعد متناه كذا اورده فخر الافاضل عليه **والثاني** ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناه
بمعنى انه لا يقف عند حد لانه غير متناه بالفعل وح يكون زيادة البعد بنسبة عدد الزيادات ايضا غير متناه بالمعنى المذكور ولا يلزم
من ذلك وجود بعد هو اعظم الابعاد **والثالث** ما في بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
باجمعها غير موجه اذ لو كان في تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل بعد دونه حتى البعد الاول وما دونه كذلك وذلك لان البعد الذي
تحت البعد الغير المتناهي ناقص عنه بقدر متناه والناقص من الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينتهي
ورده فخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير متناه محصور بين الحاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول
وما دونه غير متناه ايضا وهذا انما نشأ الا من فرض اللاتناهي فهو مؤيد لمطلوبنا وهكذا اقول من جانب المحاكم **اقول** بل هو
مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناه في سلسلة الابعاد الذي عليه مدار تقرير المحاكم بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على

كون ما دونه من الابعاد متناهية وهو ظاهر واذ لزم من وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف عليه اذا بطل بطل الموقوف عليه
ثم اقول العقل يجزم في قولنا كلما كان البعد غير متناه لم يكن محصورا بين الحاصرين فيجزم في عكس نقيضه وهو كلما كان محصورا بين الحاصرين لم يكن غير متناه بين المعلوم ان الابعاد بين الخطين الممتدين لا الى نهاية كلها محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه فانعكس الدليل وانقلب المدعى **تقرير آخر** قال ملازاده في شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنه المنع الا بتمهيد مقدمات **الاولى** ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن ان تفرض فيها ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء واحد مثل نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد عنه كنقطة ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي آب آج
حتى يكون آ ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع ثم آن نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد من نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعداهما من ب ج كبعدي ب ج عن آ يكون كل من ضلعي آ د آ ه ذراعين حتى لو وصلنا بينهما بخط د ه كان كل من ضلع مثلث آ د ه متساوي الاضلاع ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل من اضلاع مثلث آ و ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ح ط ثم ی ک ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ی ک ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية و لنسم خط ب ج البعد الاصل الذي بعده اعني د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب **الثانية** ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه

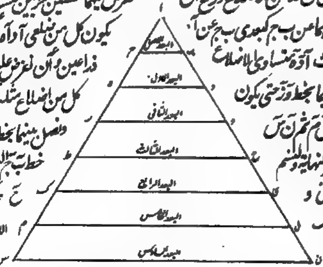

مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع وقس عليه فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل **الثالثة** ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابعاد المشتملة على تلك الزيادات والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث لابعاد المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول لو امتد الخطان الخارجان من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزائدة بقدر واحد بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه وذلك خلاف ما اردناه **وفيه ايضا نظر من وجهين الاول** في قوله في المقدمة الثالثة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد الخ فان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد لا يلزم منه تناهي الابعاد لجواز ان يكون ذلك لعدم التناهي بمعنى الا تقفي فلا فوق هناك لا لانتهائها بحسب العدد ولا بد لنفي ذلك من دليل **والثاني** انه ما ذا اراد بقوله كل جملة في المقدمة الثالثة ان اراد به ان كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة في بعد فمسلم لكن لا يلزم منه وجود بعد مشتمل على الجملة الغير المتناهية وان اراد كل جملة متناهية كانت او غير متناهية فممنوع بل هو عين النزاع ولو ثبت هذا لكفى مؤنة تمهيد المقدمات **فان قلت**

ح [illegible]

ف؎ معناه ان الثالث مشتمل على كل من الاول والثاني وعلى قدر زائد على كل منهما فان فرض الاول والثاني وعليه الزائد من سطح الذي لاشتمل على ان فيه سوى الاول ان البعد الثالث فلا يجوز شتمة على البعدين الاخيرين فقط وعلى زيادتهما بل يشتمل على البعد الثاني وزيادة ١٢ منه سلمه

اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزيادات فی بعد ثبت ان مجموعها ایضا فی بعد **قلت** كلا فان حكم الكل الافرادی لا یلزم
ان یجری علی الكل المجموعی الا تری انه یجوز ان یقال هذا الرغیف یشبع كل انسان ولا یصح ان یقال هذا الرغیف
یشبع جمیع افراد الانسان **وقال** الفاضل الجیلانی فی حواشی شرح الهدایة للمیبذی لدفع هذا الایراد اعلم ان ضابطة
معرفة كون حكم الكل مخالفا لحكم الكل الافرادی فی بعض المواضع ومتحدا فی بعض المواضع هی انه لو حكم علی الفرد علی جمیع
تقادیر وجوده ای سواء كان معه فرد آخر او لا فحینئذ لا تفاوت فی الحكم بین الكل الافرادی والكل المجموعی مثلا اذا قلنا هذا
الفرد من الممكن محتاج الی العلة ففی هذه الصورة لا یختلف الحكم سواء اعتبر معه فرد آخر من الممكن او لا فحكم الكل الافرادی
والمجموعی واحد ولو حكم علی الفرد علی بعض تقادیر وجوده دون البعض یختلف حكم الكل المجموعی والافرادی كقولنا كل انسان
یشبعه هذا الرغیف ولیسعه هذه الدار فان حكم الكل المجموعی یخالف الكل الافرادی اذا عرفت هذا فنقول المقدمة الثالثة
وهی ان كل جملة من الزیادات سواء كانت معها جملة اخری من الزیادات او لا یكون فی بعد التبة والا یلزم التناهی لا دخل
فی هذا الحكم لخصوصیة جملة دون جملة لان الحكم یكون جملة معینة مثلا فی بعد یكون علی جمیع تقادیر وجودها سواء كانت معها جملة اخری
ام لا ولما كان الحكم علی جمیع تقادیر وجود تلك الجملة فلا تفاوت بین حكم الكل الافرادی والكل المجموعی فلا بد ان یكون الكل
المجموعی ایضا فی بعد انتهی ملخصا **اقول** هذا مع كونه مذكورا فی قبسات الباقر ضعیف جدا لان الحكم علی جمیع تقادیر شیء امر
والحكم علی المجموع امر آخر فلا یلزم من الحكم علی جمیع تقادیر الشیء الحكم علی المجموع كما لا یخفی علی من له ادنی مسكة **تقریر آخر**
اورده المحقق الصناعة فی كتاب الایماضات وجبلاوفی وهو ان نفرض ساقا مثلث ذهبا لا الی نهایة ولیفرض فی
الانفراج بینهما ابعاد غیر متناهیة فوق البعد الاصغر ایة علیه متزایدة فیكون هناك زیادات علی البعد الاصل غیر متناهیة
متساویة والابعاد غیر متناهیة متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زیادة وكل مجموع فهو واقع فی بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم یكن
كذلك لزم ان یوجد بعد یشتمل علی جملة ما دونه من الزیادات ولا یشتمل علیه وعلی المزید علیه بعد آخر فوقه فلا جرم یكون هو آخر
الابعاد الانفراجیة هذا خلف فاذن كل زیادة وكل مجموع زیادات ای مجموع كان فهو فی بعد فوقها فمجموع الزیادات الغیر المتناهیة
فی بعد واحد فوقها فقد صار غیر المتناهی بالفعل محصورا بین الحاصرین **وانت تعلم** ان الخدشات الواردة علی تقریر الحاكم وتقریر
ملا زاده واردة علی هذا التقریر ایضا فلا تغفل **تقریر آخر** قال الشیخ المقتول فی التلویحات ان صح البعد الغیر المتناهی لكن
ساقان خرجا من مبدء واحد ذاهبان الی غیر النهایة ومعلوم ان الساقین كلما كانا اكبر كان امكان الانفراج اكثر فیزداد امكان
الانفراج بزیادة الساقین ومعلوم ان الساقین اذا كانا غیر متناهیین ذاهبین علی نسق الانفراج كان البعد بین الساقین غیر متناه
لعدم نهایة الانفراج فینحصر البعد الغیر المتناهی بین حاصرین وهما الساقان وهو محال **قال** ابن كمونة فی شرحه بعد ما قرره علی
الوجه التفصیلی المشهور عندهم وعندی ان الوجه الذی ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجمالیا اوضح واظهر من التفصیلی
انتهی **اقول** لا یخفی انه مجرد ادعاء فان الوضاحة انما هو فی التفصیلی والاجمال مخل فی المرام وان كان المراد انه لا یرد علیه
الایرادات الواردة علی التفصیلی فهو غیر صحیح فان الایرادات الواردة علی التقاریر التفصیلیة كلها واردة علیه فانی ظهور
فیه **بل** كل من تقاریر هذا البرهان لا یخلو عن عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان اطالوا الاذیال لاثباته لكنه لم یثبت
ولن یصلح العطار ما افسده الدهر ولكنا شیعته ببرهان نسج العنكبوت بل هو اوهن من نسج العنكبوت **تقریر آخر** افاده استاذ
اساتذة السند فی حاشیته علی شرح الهدایة الصدری وهو ان الخطین اذا امتدا فلا شبهة فی انبساط العرض فی كل موضع فرض

ولا شبهة ايضا في ان الانبساط بحسب ازدياد الامتدادين واذ هما امتدا الى غير النهاية فانبساط السطح كذلك مع انه سطح محصور بين حاصرين فيلزم الخلف وانت تعلم ان مايرد على التقارير السابقة وارد عليه ايضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطين مسلم لكن وجود عرض غير متناه بالفعل غير مسلم كما مر تقرير آخر قال العلامة الجرجاني في حواشي شرح حكمة العين بعد ما ذكر التقرير التفصيلي والذي يختلج في خاطري الفاتر وذهني الكليل انه لا حاجة الى هذا التكلف والتطويل بل يكفي ان يقال عدد الزيادات المجتمعة في بعد واحد مساو لعدد الزيادات والابعاد المشتملة عليها فاذا كانا غير متناهيين كان عدد الزيادات المجتمعة في بعد واحد كذلك بالضرورة فلا حاجة الى التساوي ايضا لا يقال ليست الزيادات مجتمعة في بعد واحد في مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذكرتم لانا نقول امثال الزيادات مجتمعة في بعد واحد في كل مرتبة قطعا وحكم الامثال في المقدار حكمها البتة انتهى كلامه اقول هذا التقرير ايضا كاخواته فاتر وعن افادة اصل المرام قاصر فانه لا يلزم منه الا مساواة عدد الزيادات لعدد الابعاد وجود بعد معين مشتمل على جميع تلك الزيادة بالغاية ما يلزم منه ان كل مرتبة من مراتب الزيادات بازائها مرتبة من مراتب الابعاد كما لا يخفى على ان الزيادات الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعرضها عدد كما مر غير مرة فمساواة النسبة لا تجري هناك شيئا تقرير آخر قال الفاضل اللاري في حواشي شرح الهداية للميبذي يمكن ان يجري الدليل على وجه لا يكون عليه غبار فاقول لو امكنت الابعاد الغير المتناهية لجاز خروج خطين على هيئة ساقي المثلث كما مر ويمكن ان يفرض بينهما ابعاد متزائدة بالفعل لا كالعدد كما ظن الشيخ فان العدد غير متناه بمعنى انه لا يقف في مرتبة واللاتناهي ههنا بالفعل ولا شك ان كل بعد من تلك الابعاد الغير المتناهية زائد على البعد الذي تحته فنفرض ذهاب ذلك الخط من مبدء فرضناه الى غير النهاية من مسافة بين الخطين ونفرض انه في كل مرتبة متصل به زيادة حتى ينطبق مع بعد كان في تلك المرتبة فلو ذهب الى غير النهاية لانضم اليه زيادات غير متناهية لكل منها مقدار فانضم اليها مقادير غير متناهية فيصير ذلك الخط مشتملا على مقادير غير متناهية بالفعل المشتمل على ابعاد غير متناهية بالفعل غير متناه بالفعل مع كونه محصورا بين الحاصرين انتهى وانت تعلم انه ايضا لا يخلو عن غبار فان انضمام المقادير والزيادات الغير المتناهية لا يستلزم وجود بعد مشخص مشتمل عليها ما عليه مدار التقارير واذ ليس فليس تقرير آخر ذكره بعض الاعلام وهو ان تفرض من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فتحدث متوازيات غير متناهية تفرز سطوحا غير متناهية العدد في العرض واذا انضم الى مقدار سطحي معين سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض محصور بين الحاصرين ثم قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المادين الى غير النهاية حادة حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل في المنفرجة ايضا انتهى وفيه نظر بيّن

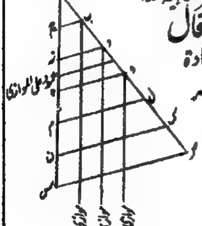

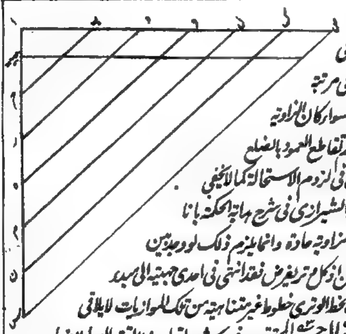

الاول ماذكره الفاضل الجلبى وغيره من محشى شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة عدم التناهى بين ساقى مثلث وهو لازم قطعا سواء كان الزاوية حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها فى الحادة نعم تقاطع العمود بالضلع الآخر انما يتحقق فى صورة الحادة ولا غرض به يتعلق فى لزوم الاستحالة كما لا يخفى على من له تخيل صحيح **والثانى** ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هداية الحكمة بانا لا نسلم وجود سطح غير متناه فى العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين سطوح مترتبة على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل مرتبة تفرض فقد انتهى فى احدى جهتيه الى حد خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** محشى المحققين فى حواشيه اقول هذا التقرير للمسلمى ايضا موضح للمرام والكان محل التقرير هو الذى ذكرناه سابقا وفى هذا غاية الايضاح والاقتصار الى المطلوب اعنى وجود السطح الغير المتناهى بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهى بالفعل اذا كان موجودا يمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطوح المساوية الغير المتناهية فى العدد وكذلك والامكان مصحح للفعلية فاذا انضم الى مقدار سطح بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية العدد وجب عدم تناهى الجملة بالفعل وح يسقط ما قال الشارح انتهى **اقول** لا يسقط ما قاله الشارح ابدا ولو صلحه مصلح فان وجود عدم تناهى الجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير مستنكر عند احد لكنه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من دقق النظر وتامل باسعان الفكر **تقرير آخر** ذكره محشى المحققين وانتخ عليه وهو الذى اشار اليه فى الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النهج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان تفرض خطوط عرضية غير متناهية على تينك الخطين بابعاد متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناه بالفعل فان المرتبة المتناهية من الخطين اى مرتبة كانت من التناهى لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية بابعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط العرضية من مرتبة عدم تناهى ولا شك ان الخط الخارج فى مرتبة عدم التناهى غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر يشمل الضلع والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندى صافيان عن كدورات المنوع انتهى ملخصا **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب فى ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يوجب كون الوتر كذلك كما مر تحقيقه ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى الذى سيأتى ذكره والبرهان التطبيق الذى مر تحريره كلها غير صافية عن المنوع واجوبتها لا تشفى ولا تغنى عن جوع **تقرير آخر** مد تفرض زاوية الانفراج ثلثى قائمة ليكون لزوم المحال اظهر وذلك لانا اذا امتد الخطان كساقى مثلث والزاوية بينهما بقدر ثلثى قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثى قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك فى الشكل الخامس من اولى الاصول وقد ثبت فى

الاصول ايضا ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة
اذ الازدياد عنها يجب الازدياد عن القائمتين وح يتساوى الزوايا الثلث ويلزم منه تساوي الاضلاع لما ثبت في
الاصول ايضا فنفرض زاوية الانفراج ثلثي قائمة يجب ان يكون الانفراج بينهما مماثلا لكل واحد من الساقين فعلى تقدير
ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الوضوح في لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما **وفيه** انه على هذا ايضا لا يندفع
بالمنع السابق كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما يفرض حد من الامتداد يكون بين الممتدين
قدر مساو لهما حتى يحدث مثلث متساوي الاضلاع ويجرد هذا لا يلزم ما ذكر اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما انفراج
غير متناه كذا ذكره العلامة السنديلي سلمه في حواشي الشمس البازغة **وقال العلامة** الجونفوري في الشمس البازغة العقل
يحكم قطعا باللزوم قطعا بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزايد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى
اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه من التناهي غير متصور ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا يرتاب في
ان خروج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في
الانفراج لم يحتج الى لا تناهي السطح في الجهتين انتهى **وفيه** ما فيه **اما اولا** فلانه ان اراد بلا تناهي الانفراج لا تناهي جملة الانفراجات
فالملازمة مسلمة لكنه لا يستلزم كون انفراج معين غير متناه وكم من فرق بينهما وان اراد لا تناهي كل انفراج من مراتب
الانفراج فلزومه للاتناهي الابعاد غير مسلم بل هو عين النزاع ودعوى الضرورة غير مسموعة في ما يحتاج الى الدليل لا سيما
في هذا البحث الوسيع الطويل **واما ثانيا** فبانه اذا كان السطح غير متناه بالفعل في جهة مثلا وفي جهة اخرى متناهيا لكن
لا بتناه معين بل بان يكون في جانب المبدء مثلا ذراع ثم يزداد في هذه الجهة كلما ازدادت في الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين
المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحا للتنبيه على المطلوب ليس بصالح له كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **ومنهم** من فرض
تزايد الانفراج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزيد الانفراج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهي
بين حاصرين لانحصاره ظاهرا **ثم** سأل نفسه ان المحال انما يلزم من فرض لا تناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه
ولا يلزم منه استحالة اللاتناهي لكن من الجائز استحالة الساقين على ذلك الوجه **واجاب** بانه اذا كانت الابعاد غير متناهية
في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهر فانا اذا قسمنا جسما مستديرا كالترس ستة اقسام متساوية ويخرج
الخطوط الى غير النهاية ينقسم سعة العالم بستة اقسام وكل خطين منها هما الساقان على الوجه المذكور لان زاويتهما ثلثا قائمة
فاذا فرضنا بعدا بينهما في اي موضع كان حدث زاويتان متساويتان من مثلث متساوي الساقين فيكون كل
من الزاويتين ثلثي قائمة فيكون مثلثا متساوي الاضلاع فقد ظهر ان كل انفراج بين الخطين انما هو بقدر امتدادهما فاما
ان يكون متناهيا فمجموع الستة متناه او يكون غير متناه فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين **وقال العلامة** الرازي
في المحاكمات اقول لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بل كل نقطة تفرض يمكن ان يخرج منها ستة خطوط بحيث يكون الزوايا
متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لامتدت الخطوط الى غير النهاية وانقسم سعة العالم الى ستة اقسام فيلزم
الخلف انتهى **وقال** فخر الافاضل عبد الحكيم انا اقول على هذا الجواب يؤل البرهان السلمي الى الترسي مع ان كلا منهما برهان على حدة
كما هو المسطور في شرح المواقف والتجريد فالوجه في الجواب ان يقال ان البرهان السلمي انما يجري في غير المتناهي في الجهات
او الجهتين انتهى **واقول** توقف هذا البرهان على عدم تناهي البعد فيما فوق جهة واحدة وان كان مشهورا في ما بينهم

قوله اي المولوي عبد السميع منه سلمه

قوله اي مولانا قطب الدين الرازي منه سلمه

حتى قال صاحب المواقف اعلم ان هذا الوجه يدل على بطلان عدم تناهي الابعاد من جميع الجهات ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية لم يتم هو ذلك انتهى وتشبث الشمس البازغة وغيره لكنه غير مرضي عندي فان اصل التقرير ليس الا انه لو امتد الخطان الى غير النهاية ومن المعلوم ان الانفراج يزداد بزيادة الامتداد ولما كان الامتداد غير متناه لزم ان يوجد انفراج غير متناه مع كونه محصورا بين الحاصرين فلزوم المحال انما مداره على امتداد الخطين الى غير نهاية وامتدادهما كذلك يكفي لعدم التناهي في جهة **فان قلت** لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تناهي الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في جهة العرض **قلت** مدار لزوم عدم تناهي الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل بل يكون لزوم المحال على هذا التقدير اظهر كما لا يخفى فافهم هذا **ولقد اطنبنا الكلام** في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اطنابا شافيا لعلك لا تجده في غير هذه الرسالة مما صنف سابقا فالحمد لله على انعامه حمدا وافيا **المقصد الثامن والثلثون** في برهان سماه صاحب المواقف سلميا **واري** تسميته برهان الاربعة المتناسبة وهو قريب من البرهان السلمي المذكور **وتقريره** انا نفرض ساقي مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد بان يكون الانفراج ضعفا مثلا اذا كان الامتداد ذراعا او انقص كما اذا انعكس فالانفراج الى الساقين نسبة مضبوطة بالغة ما بلغ فان الخطين مستقيمان فلا يتباعدان الا على نسق واحد فاذا امتدا عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتدا ثلثين كان ثلثة اذرع وعليه فقس فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبته الى غير المتناهي الذي هو الممتد الذاهب الى غير النهاية كنسبة المتناهي هو الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل مثلها فيما بين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه ايضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين كذا في شرح المواقف **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الذاهب الى غير النهاية ليس كنسبة الانفراج الى الانفراج المعين في تمام الذهاب الى غير النهاية حتى يلزم مثل ما لزم بل هو كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال ذهابهما الى غير النهاية وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فتامل فانه دقيق وبالتامل حقيق **المقصد التاسع والثلثون** في البرهان الترسي **وتقريره** على ما هو مشهور عندهم انه يمكن ان ينقسم الجسم المستدير كالترس مثلا بستة اقسام

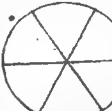

وكل اوية منها المتقاطعة متساوية وتساوي الزوايا مع تساوي السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فنقول هذه الخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم وتخرج الخطوط الى عدم النهاية الساقات يدل على تساوي هذه الانفراجات الواقعة في انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين وان كان الاول يلزم تناهي سعة العالم لان انضمام المتناهي الى المتناهي ولو مرات لا يفيد الا التناهي ولما كانت سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين الخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية هذا خلف والدليل على ان كلا من الزوايا المتقاطعة ما ثبت في الثالث عشر من اولى الاصول ان خطا اذا وقع على خط فالزاويتان الحادثتان عن الجنبين قائمتان او معادلتان لهما ويعلم منه ان الزوايا الاربع الحادثة عن اربعة جوانب قوائم او مساوية لها وظاهر ان الاربع اذا قسمت على الست فكل منها ثلثا قائمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت

السطوح فلانہ قد ثبت فی الخامس من اولی الاصول ان الزاویتین اللتین علی قاعدة المثلث المتساوی الساقین متساویتان
ولما کان الزاویة الحادثة عند المقطع مثلا قایمة یکون کل من الزاویتان الحادثتین عند الوتر ایضا مثلا قائمة لما ثبت فی
الشکل الثانی والعشرین من اولی الاصول ان الزوایا الثلث للمثلث مساویة لقائمتین لا تزید ولا تنقص و لما ثبت
تساوی الزوایا الثلث ثبت تساوی المثلثات لما ثبت فی السادس والعشرین منها انہ اذا ساوی زاویتان و ضلع
من مثلث زاویتین و ضلعا من مثلث آخر ساوی المثلث المثلث فثبت تساوی المثلثات الستة بعضها لبعض و المجموع
لیس عبارة الا عن السطح الحاصل بالخطوط الثلثة فثبت تساوی السطوح الستة وذلک ما اردناه و قد یثبت تساوی
زاویتی الوتر لزاویة المقطع بانہ لو لم یکن کل منهما مثلا قائمة لکان کل منهما زایدا عنہ او ناقصا عنہ او احدهما ناقصا عنہ
والثانی زایدا عنہ والکل باطل اما الاول والثانی فلانہ یلزم علی هذا ان یکون الزوایا الثلث للمثلث اکثر من قائمتین
او اقل و هو خلاف ما تقرر فی الثانی والعشرین واما الثالث فلانہ قد ثبت فی الشکل التاسع عشر من اولی الاصول ان
الزاویة العظمی من المثلث یوتر الضلع الاطول فیلزم ان لا یبقی التساوی بین الساقین یکون احدهما اعظم والآخر اصغر هذا
خلف و یمکن اثبات المطلوب بوجہ اخصر و هو انہ ثبت فی الرابع من اولی الاصول بانہ اذا ساوی ضلعان و زاویة
من مثلث ضلعین و زاویة من مثلث آخر ساوی المثلث المثلث ولما کان کل واحد من الساقین من کل من المثلثات
متساویة بالفرض والزوایا ایضا متساویة لکون کل منها ثلثی قایمة لزم تساوی المثلثات باسرها وذلک ما اردناه و یمکن
اثبات المطلوب بناء علی الاصول مع قطع النظر عن الاشکال بان یقال یمکن مرور الخط العدیم النهایة من الجانبین وکذا
خط آخر مقاطع له وکذا خط ثالث مقاطع لهما و مساواة الزوایا یعرف بتطبیق بعضها علی بعض و قد یقرر منہ من غیر احتیاج
الی الستة و تحصیل الزوایا الست وانہ تساویها وغیر ذلک من التطویلات التی فی التقریر المشهور بان یقال لو تحقق البعد
الغیر المتناهی لامکن لنا اخراج متقاطعین علی نقطة فی ذلک البعد لا الی نهایة بالفعل فی الجانبین فتحصل اربع زوایا قوایم
بالبداهة فنقول ما بین کل خطین من السطح اما ان یکون متناهیا او غیر متناه علی الثانی یلزم حصر ما لا یتناهی بین الحاصرین
وعلی الاول یثبت المطلوب و لا یخفی علیک انہ فی کل من تقاریره علی ما اوضحہ بحر العلوم رح وغیره من ان السطح اذا
کان غیر متناه فی الجهات فاحد الخطوط المفروضة الغیر المتناهی طولہ و عرضہ والخط المقاطع لہ علی قایمة الغیر المتناهی طولہ و عرضہ
الی سمت تلک الخطوط المتقاطعة علی المرکز فان کان المقصود فی الاستدلال ان السطوح المحصورة بین کل ساقین متناه مجموعها
متناه فهذا القدر مسلم ولکن لا یلزم منہ تناهی السطح الا فی الطول لا فی العرض لانہ لم یلزم منہ التناهی فی الجوانب غایة ما لزم ان
کل دایرة تفرض قاطعة لتلک الخطوط محاطاتها متناهیة ولا یلزم منہ تناهی السطح البتة ولو کفی هذا القدر فی اثبات التناهی
فی جهة من الجهات لما احتیج الی تحمل المسافة الطویلة من اثبات تساوی المثلثات والزوایا وغیر ذلک وان کان المقصود
ان الخطوط کلما امتدت حدثت فی کل مرتبة مثلث متساوی الاضلاع ویکون الوتر مساویا للضلع فاذا امتدت الی غیر النهایة
یکون هناک و تر فی کل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاضلاع متناهیة للتساوی فالسطوح ایضا متساویة فهذا قریب
من البرهان السلمی بل کانہ هو فیتوجہ علیہ المنع المتوجہ علیہ بل مع شیء زاید علیہ و هو انہ اذا صارت الخطوط غیر متناهیة
لا یمکن فرض الوتر هناک حتی یحدث مثلث کما لا یخفی **المقصد الاربعون** ما سنح للفاضل الشیرازی فی حواشی شرح حکمة العین
واری التسمیة ببرهان تحرک الخط و هو انہ لو وجد خط غیر متناه فی جانب ولم یکن جوهریا فلا محالة یتحقق السطح غیر متناه فی جانب

وح نقول نفرض خطا آخر موازيا له في ذلك السطح وكان البعد بينهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان يتحرك الخط المفروض ثانيا الى جانب المفروض اولا مع فرض تقارب موضعي الخطين فح يلزم ملاقاة الخطين لان المتوازيين لا بد ان يتلاقيا عند المسامتة اذا اخرجا الى غير النهاية واذا تلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض ان لا نهاية لهما فتعين ان يتلاقيا بوسطيهما فيلزم ان يتحرك الخط الثاني في الزمان المتناهي القصير مسافة غير متناهية وذلك لان من مبدء الخطين الى موضع الملاقاة لكان مقدارا متناهيا ماذ فصل من غير المتناهي القدر المتناهي يبقى الغير المتناهي **اقول** هذا قريب من برهان المسامتة فله ما له وعليه ما عليه فتذكر **المقصد الحادي والاربعون** في البرهان المنسوب الى الفارابي المعروف بالاسد الاخصر وهو انه اذا كان من مع احد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة لا الى نهاية الا وهو كالواحد في انه ليس يوجد الا ويوجد آخر وراءه ومن قبل كانت الآحاد اللامتناهية باسرها يصدق عليها انها لا تدخل في الوجود ما لم يكن شيء من ورائها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضية بانه من اين يوجد في تلك السلسلة شيء حتى يوجد شيء ما بعده كذا في الاسفار **اقول** سخافته ظاهرة فان كل واحد من آحاد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد الا ويوجد وراءه آخر لفرض الترتب لكن لا يلزم منه ان يكون حكم كل الآحاد كذلك حتى يقال انه لا وراء له فلا يوجد السلسلة فان من الاحكام ما يجري على الكل الافرادي ولا يجري على الكل المجموعي **المقصد الثاني والاربعون** في ما ذكره رئيس الصناعة في الشفا **واري** تسميته برهان الوساطة الحقة وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية المرتبة لزم ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الآحاد على هذا التقدير وسط بين سابقة ولاحقة لا الى نهاية فيلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان متكافيان في الوجود وفيه بحث على ما اورده المحقق الدواني في انموذج العلوم **اما اولا** فلانه منقوض بالحركة الفلكية السرمدية اذ الموجود من الحركة عندهم ليس الا التوسط لكنه حقيقيه ليس لها حركة طرف الا بالاضافة فمثل ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ كل واحد له اطراف اضافية **واما ثانيا** وهو الاصل انه ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شيء اصلا فلا نسلم ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعم من ذلك فذلك متحقق ههنا **واما ثالثا** فلان عدم الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا لازم للتسلسل بين الامور المرتبة بل يكاد يكون عينه فلا يتمشى الاستدلال به اذ هو ليس اجلى منه **واما رابعا** فالنقض بالنفوس المجردة فان الترتيب بينهما ثابت وان لم يشعروا به كما حققنا من قبل فيلزم وجود الوسط بدون الطرف **المقصد الثالث والاربعون** في برهان التوسط والطرف وهو ما قال رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان المعلول علته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها في القياس الذي لبعضها الى البعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذي هو العلة المماسة للمعلول علة لشيء واحد فقط والمعلول ليس علة لشيء ولكل واحد من الثلثة خاصة فكانت خاصة الطرف المعلول انه ليس علة لشيء وخاصة الطرف الآخر انه علة للكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتبا متناهيا او ترتبا غير متناه فانه

ان ترتب فی کثرة متناهية كانت جملة صدما بين الطرفين كواسطة واحدة مشتركة فی خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون
لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك ان ترتب فی كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع غير المتناهی فی خاصية الوسطة لانك اى جملة اخذت
كانت علة لوجود المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحدة منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول لكما زدت فی
الحصر والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا فليس يجوز ان يكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة وعلة اولى فان جميع غير المتناهی
واسطة بلا طرف وهذا محال انتهى كلامه **قال** العلامة الشيرازی فی الاسفار هذا اسد البراهين فی هذا الباب انتهى **اقول** كيف يكون
اسد وهو مخدوش بالايرادات الواردة على ما قبله **المقصد الرابع والاربعون فی برهان التضايف وتقريره** انه لو ترتبت
سلسلة العلل والمعلولات الى لا علة محضة لا يكون معلولا لشيء لزم عدم تكافؤ المتضايفين واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان المعلول الاخير
يشتمل على معلولية محضة وكل ما فوقه على علية ومعلولية فلو لم ينته الى ما هو علة محضة غير معلول عما فوقه لزم فی الوجود معلولية بلا علية **وقد يقرر**
بانه لو كان المتضايفان متكافئين لزم انتهاء السلسلة الى علة محضة لكن المقدم حق لان معنى التكافؤ بين الامرين انهما بحيث متى وجد احدهما
فی الخارج او فی الذهن وجد الآخر واذا انتفى انتفى وهكذا التالی حق **ولوجه آخر** لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية لزم زيادة عدد
المعلول على عدد العلة لان كل علة فی السلسلة فهی معلولة على ما هو المفروض وليس كل ما هو معلول فيها علة كالمعلول الاخير فزاد عدد المعلول على عدد
العلة باطل ضرورة تضايف العلية والمعلولية **ولوجه آخر** انه اخذ جملة من العليات التی فی هذه السلسلة واخرى من المعلوليات ثم نطبق بينهما فان آحاد
آحاد احدهما على الاخرى بطل تكافؤ العلية والمعلولية لان معنى التكافؤ ان يكون بازاء كل معلولية علية وبازاء كل علية
معلولية وان لم يزد لزم فی الجانب الآخر علية بلا معلولية ضرورة ان فی جانب التناهی معلولية بلا علية وهو المعلول الاخير
فيلزم التناهی على تقدير اللاتناهی هذا خلف **ولوجه آخر** تلك السلسلة ما عدا المعلول الاخير علل غير متناهية باعتبار معلولات
غير متناهية باعتبار وسلسلة المعلولية من المعلول الاخير وسلسلة العلية من ما فوقه فاذا فرضنا تطبيق السلسلتين بحيث
ينطبق كل معلول على علة وجب ان يزيد سلسلة المعلولية على سلسلة العلية بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان كل
علة لها معلول فلما لم يمكن تلك الزيادة فی جانب المبدء والاوساط منتظمة فبالضرورة تكون فی جانب عدم النهاية فيلزم
ان يوجد هناك معلول بدون علة وهو محال **ولا يخفى** على الفطن بما فی هذا البرهان فان ما يقتضيه طباع التضايف
هو ان يكون بازاء كل واحد منهما واحد من الآخر فی التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق فی صورة التخلف فان ما يحاذی
معلولية المعلول الاخير هو علية علته وما يحاذی معلولية هذه العلة هو علية علتها وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية
بلا علية تضايفها كما يتوهم فی بادی اللحاظ من اخذ علية المرتبة الفوقانية المضايفة لمعلولية المعلول الاخير مضايفا مع معلولية
تلك المرتبة **فان قلت** نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخير معلول محض وما فوقه الى ما لا يتناهى علة ومعلول معا فتلزم
زيادة المعلولية **قلت** انما تلزم الزيادة باعتبار اخذ علية ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التی هی غير مضايفة لها
بل هی اجنبية بالقياس اليها والمضايف لعلية كل علية انما هو معلولية ما تحته وبهذا الاعتبار لا تلزم الزيادة اصلا ولزومها
مع الاجنبی لا ينافی ما يقتضيه التضايف **فان قلت** لا شك ان التضايف يقتضی ان يتساوى المتضايفات
فی العدد وههنا يلزم زيادة المعلولية فی العدد بالضرورة فان فی المعلول الاخير معلولية محضة ليست بازائها علية
محضة **قلت** التساوی فی العدد انما يجب فی المتضايفات لا مع الاجنبی وههنا انما تلزم الزيادة اذا اعتبرت
علية كل علة مع معلوليته فبقيت المعلولية المحضة زائدة واما اذا اعتبرت علية كل مع معلولية ما تحته التی هی مضايفة لها

لا تلزم الزيادة فان معلولية الاخير بازائها علية علة ومعلولية هذه العلة بازائها علية علتها وهكذا الى ما لا يتناهى فلا زيادة بينهما
ولا النقصان كذا حققه القاضي الكوفاموي في شرح السلم وهو تحقيق حسن **وقال المحقق** الدواني في رسالة اثبات الواجب
اقول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم
عدم جريانه لان العلية والمعلولية ح غير متناهيين فلا يظهر عدم تكافؤهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية
من معلول معين وتصاعدنا الى علة الغير المتناهية فلابد ان يكون عدد العليات والمعلوليات الواقعة في هذه متكافئة ضرورة
ان العلة تضايف المعلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهى كلامه **اقول** فيه بحث ظاهر فانه لا يخلو اما ان يعتبر المضايف
مع معلولية كل معلول عليتها او يعتبر علية علية كما هو الحق فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما مر تحقيقه ولا يحتاج الى وجود
علة محضة في جانب عدم التناهي وان كان الاول فمع كونه غير صحيح غير مضر ايضا لان المعلول الاخير في صورة التسلسل
من الجانبين علة ايضا فالمعلولية مضايفها اى عليتها ايضا موجودة في نفس الامر وانما الزيت زيادة المعلولية بسبب عدم
اللحاظ الى ما تحت المعلول الاخير **وقد يورد على البرهان بوجوه آخر ايضا منها** ما نقله الفاضل الشيرازي في حواشي
شرح المواقف من ان العلية والمعلولية امران انتزاعيان لا تقرر لهما في الخارج اصلا واما في الذهن فلا يتصور لا تناهيهما
فيه تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالي لا امتياز فيه ولا تعدد فلا يتصور لا تناهي العليات والمعلوليات
حتى يجري البرهان فيهما وان اجري في موصوفاتهما اى ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيثية العلية والمعلولية لا يجري
البرهان لعدم التضايف وان اعتبرت تلك الحيثية يعود الكلام بان تينك الذاتين بهذين الاعتبارين امران اعتباريان
ليسا في الخارج ولا في الذهن تفصيلا والوجود الاجمالي لا يكفي **والجواب** عنه من وجهين **الاول** انا نختار الشق
الاول من جريان البرهان في نفس العلية والمعلولية ونقول هما وان كانا اعتباريين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون
لهما تقرر في الخارج اصلا كيف والانتزاعيات لها تقرر خارجي بحسب المنشأ وان لم يكن لها تقرر خارجي مستقل كما صرح
به المحقق الدواني في مواضع من حواشي شرح التجريد وغيره ومن انكره كمعاصره ومن تبعه من ناظري نوار الهدى في زماننا
لم ينكره الا عن قلة تدبر وسوء تفكر كما حققنا ذلك في نور الهدى لحملة نوار الهدى فطالعه ان شئت **والثاني** انا نختار
الشق الثالث وهو جريان البرهان في الذوات مع لحاظ الحيثيات ونقول لا يلزم من اعتبار الحيثيات معها كونها
اعتبارية حتى يعود الكلام فانا انما نعتبر الحيثيات في اللحاظ دون الملحوظ والموجب للاعتبارية هو هذا لا ذاك كما لا يخفى
ومنها ان هذا البرهان كما يجري في جانب الماضي يجري في جانب الاستقبال ايضا مع ان عدم تناهي السلسلة في الاستقبال
عند المتكلمين ايضا **والجواب** عنه ان من شروط جريان هذا البرهان بل جميع البراهين وجود الغير المتناهي بصفة اللاتناهي
بالفعل في نفس الامر فلا يجري واحد منها في الغير المتناهي باللاتقفي وعدم التناهي عند المتكلمين في جانب الاستقبال انما هو
بالمعنى الثاني فلا يجري عندهم فيه **ومنها ما اقول** ان قاعدة تساوي المتضايفات وجودا وعدما منتقضة بالابوة
والبنوة على راى اهل الشرع فان في ابي البشر وهو آدم على نبينا وعليه صلوة رب العالم ابوة محضة من غير بنوة وفي ما
عداه من اولاده في بعضها بنوة مع ابوة وفي بعضها بنوة من غير ابوة الا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام فان فيه ابوة
لما ورد انه ينزل من السماء فينكح ويولد له وليست فيه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات في بني آدم زادت الابوة بواحدة
ليست بازائها بنوة فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **المقصد الخامس والاربعون** في برهان ذكره

لاثبات الواجب وتناهي سلسلة الممكنات **واري** التسمية ببرهان العلية **وهو** انه لو تسلسلت العلل ومعلولاتها من غير
ان تنتهي الى علة محضة فهناك جملة هي نفس مجموعات الممكنات الموجودة المعلول كل واحد منها بواحد منها وتلك الجملة موجود
ممكن اما انه موجود فلانحصار اجزائها في الموجودات ومعلوم ان المركب لا يعدم الا بعدم شيء من اجزائه واما الامكان فلافتقارها
الى جزئها الممكن وما يحتاج الى الممكن لا بد ان يكون ممكنا واذا ثبت ان الجملة امر ممكن موجود فنقول موجدها بالاستقلال اما
نفسها وهو ظاهر الاستحالة واما جزئها وهو ايضا محال لاستلزامه كون ذلك الجزء علة لنفسه ولغيره اذ لا معنى لايجاد الجملة
الا ايجاد جميع اجزائه واما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجد البعض الاجزاء فينقطع اليه سلسلة المعلولات لان الموجود
الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشيء من اجزاء الجملة لامتناع اجتماع العلتين المستقلتين على
المعلول الواحد فيلزم الخلف من وجهين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان كل جزء منها
معلول لجزء آخر ولزم ههنا خلافه **وقد** اورد عليه بوجوه **منها** ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في المتناهي لا في غير المتناهي
وجوابه انه نزاع لفظي فان مرادنا بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شيء وهذا اعتبار معقول في المتناهي
وغير المتناهية كليهما سواء سمي ذلك مجموعا او لم يسم **ومنها** ان الآحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة
لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة **وجوابه** ان كلامنا في العلل المؤثرة والعلة المؤثرة يجب اجتماعها مع معلوله
كما تقرر في مقره **ومنها** ان الآحاد على تقدير اجتماعها في الوجود يعتبر تارة مع هيئة اجتماعية يصير بها شيئا واحدا واخرى
بدون تلك الهيئة فان كان المراد بجميع السلسلة المعنى الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان الهيئة الوحدانية المعتبرة معها
امر اعتباري يمتنع وجودها في الخارج واستحالة وجود الجزء مستلزمة لاستحالة وجود الكل وان كان المراد هو الثاني فنقول علة
الجميع نفسه على معنى انه يكفي في وجوده لنفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا
فلكل واحد من آحاد السلسلة علة فيها ولما لم يكن المجموع المأخوذ على هذا الوجه غير الآحاد لم يحتج الى علة خارجة ولا امتناع
في تعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه **وجوابه** ان المراد هو المعنى الثاني فيكون المجموع ح عين الآحاد ولا شك ان هذه الآحاد
ممكنات وجودها كما ان كل واحد منها موجود ممكن وكما ان الموجود الممكن محتاج الى علة موجدة كافية كذلك الممكنات المتعددة
الموجودة محتاجة الى علة موجدة كافية وحيث كان لكل واحد من آحاد السلسلة علة موجدة داخلة في السلسلة كانت الموجدة
لجميع الآحاد جميع تلك العلل ح فنقول جميع تلك العلل الموجدة الذي هو علة موجدة للمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة
او داخلة فيها او خارجة عنها والاول محال لان العلة الموجدة لشيء يجب ان تتقدم بالوجود على المعلول ومن المستحيل تقدم
المجموع على نفسه والثاني بديهي البطلان فتعين الثالث **اقول** هذا عجيب فانه لما اعتبرت الآحاد بنفسها من غير
اعتبار الهيئة الوحدانية مطلقا لم يكن معلوليتها مغايرة لمعلولية كل واحد واحد فكيف نستفسر عن علة انه عينه او داخل او خارج
وهذا هو غرض المورد وهو الى الآن باق وهذا التفصيل لم يعط الا قوة له **واعجب** منه قول المحقق الدواني المراد هو المتعدد
بلا ملاحظة الهيئة كما في الاعداد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود بوجود
جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة الهيئة فاين الكل واين الجزء حتى يقال انه موجود بوجود
جميع اجزائه ويستفسر عن علته لان الكل والجزء متغايران ولو اعتبارا وههنا لا تغاير اصلا وتنظيره بالعدد لا صحة له فان من
يقول بان العدد عبارة عن محض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار الهيئة مطلقا بل عدم اعتبارها جزءا كما صرح به المحققون

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه هٰهنا بل قد صرح به في شرح العقائد
العضدية وحواشي شرح التجريد وغيرها من تصانيفه ايضا **والحق** في الجواب عن الايراد ان يقال انا نختار الشق الاول
لكنا لا نعتبر البتة الوحدانية في المعنون حتى يكون المجموع اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه
بهذا المعنى **ومنها** ان العلة الموجدة للشئ لا يجب ان يكون موجدة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة
لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلتها ليست الا جزء منها وهو الواجب **وجوابه**
على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالايجاد على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة
واخذنا الجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فلا بد ان تكون علتها خارجة عنها لا جزء منها وهذا
بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه جاز ان يستقل بايجاده بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره و
وبالجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن المؤثر لا يكون جزء منه وهذا هو المؤيد لمطلوبنا **ومنها**
ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شئ عين وحدته ووحدة كل شئ عين وجوده ووجود المجموع ليس مغاير الوجود آحاده الا في
اعتبار العقل كما تقرر ذلك في مقره فح نقول لا نسلم ان افتقار الجملة الى علة غير الآحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجودات
الآحاد وتوهم انها ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلته وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير علل الآحاد **وما يقال**
من ان وجودات الآحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون الجميع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر
والقول بان المتعدد قد يوجد مجملا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يؤخذ مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما غير
الوجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذهما العقل مجملا او مفصلا لا
يعطي الحكم التغاير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملحوظ والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد واحد
انما هو بحسب لحاظ العقل فهو وان كان من مظان الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجودات
الآحاد فلا يجب ان يكون للكل علة مغايرة سوى علل الاجزاء فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق **ومنها** انه يجوز ان يكون
الشئ علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدمها على
نفسها بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون متقدما عليها وهي متقدمة على المعلول الذي
هو عبارة عن عين مجموعها **والجواب** عنه على ما في شروح حكمة العين وغيرها ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل المستقل
بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه بتوسط او بغير توسط والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن
جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد واحد الا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره
واورد عليه اولا بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزائه لزم في مركب اجزائه مرتبة زمانا
كالسرير مثلا اما تخلف المعلول عن علته او تقدمه عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول
من اجزائه او لم يكن فعلى الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علته المستقلة
وثانيا انا لو فرضنا ثلثة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلثة علة مستقلة لمجموع المعلولات
الثلثة مع انه ليس علة لشئ منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط **واجيب** منهما بان التخلف عن العلة المستقلة
بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه استجماع جميع ما لا بد منه كما اعتبر ذلك في العلة التامة والممتنع انما هو التخلف عن العلة التامة

والقدر الضروری ههنا ان لایکون فاعل الجزء خارجا عن فاعل الکل سواء کان بعینه فاعلا له اولم یکن وهذا القدر یکفینا
فی غرضنا وهو ابطال کون الجزء علة مستقلة للمجموع کما لایخفی **والحق** فی الجواب عن اصل الایراد انا نختار ان المراد هو
العلة التامة ولا یجوز ان تکون نفس الممکن فانه لو کان کذلک لکفی فی وجوده فلم یحتج الی غیره فینسد باب اثبات الواجب
من جهة الامکان هذا **وقد** بقی بعد فی المقام تفصیل فانه مقام وسیع طولوا الذیل فیه غایة التطویل من اراد الاطلاع
علیه فلیرجع الی حواشی شرح حکمة العین والرسالة الجلالیة وغیرها **المقصد السادس والاربعون فی برهان**
اری تسمیته ببرهان انقطاع السلسلة **وتقریره** علی ما فی المواقف وغیره انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالی بلا
احتیاج الی ابطال التسلسل وبعد ذلک نقول لو ذهبت السلسلة فی العلل الی غیر النهایة لکان وجود الواجب وعدمه
سواء لکنه لیس کذلک فلا بد ان تنقطع السلسلة الیه **المقصد السابع والاربعون فی برهان الترتب و**
تقریره علی ما فی القبسات وغیره ان کل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة یجب ان یکون بحیث اذا فرض انتفاء
واحد من آحادها استوجب ذلک انتفاء ما بعد ذلک فاذن کل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولیة علی الترتب
یجب ان یکون فیها علة هی اولی العلل لولاها انتفت جملة المراتب التی هی معلولاتها والا لم یکن المعلولیة قد استوعبت آحاد
السلسلة بالاسر والحاصل ان استغراق المعلولیة علی سبیل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتمام مع وضع ان لایکون هناک
علة واحدة للجمیع لولاها انتفت السلسلة باسرها کلام بالمتناقضین **المقصد الثامن والاربعون فی برهان** ذکره
العلامة الشهرستانی فی کتابه مصارع الحکماء لابطال عدم تناهی افراد الانواع المولدات علی سبیل التعاقب خاصة **واری** تسمیته
ببرهان البذر والشجر **وتقریره** علی سبیل التلخیص ان یقال اذا فرضت اشجارا ودجاجات غیر متناهیة فی الماضی
بان یکون قبل کل شجر شجر وقبل کل دجاجة دجاجة فلا بد ان یکون قبل کل شجر بذر هو اصله وقبل کل دجاجة بیضة مولدة لها فقبل
کل شجر بذر فیکون قبل کل بذر شجر لانه فرض عدم تناهی المولدات من الطرفین وکذا فی کل دجاجة وبیضة بل فی سائر المولدات
فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة فی الدهر وفی الزمان الماضی الخارجة من القوة الی الفعل من الیوم الی الازل لا بد ان
یکون معروضة لعدد معین فی نفس الامر ولو کان ذلک العدد غیر متناه فی الکمیة بالفعل کیف والاشیاء الخارجة من القوة
الی الفعل لا بد ان یکون معینا له تعین شخصی مشتمل علی آحاد شخصیة بحیث لا یزید ولا ینقص بخلاف ما بالقوة من الاشیاء الآتیة
فانها لا مجموع لها العدم خروجها من القوة الی الفعل وذلک ظاهر ویجب ان یکون بازاء کل شجر بذر سابق علیه فالشجر الیومی
بازائه بذر والشجر السابق علیه بازائه ایضا بذر وهکذا والبذر الذی کان بازاء الشجر الیومی لا بد له من الشجر السابق لما مر
فکل بذر موقوف علی الشجر وبالعکس واذا کان قبل کل بذر شجر وبالعکس فالتوقف من الطرفین لازم وذلک باطل لافضائه
الی الدور **وقال** المحقق الطوسی علیه الرحمة فی مصارع المصارع رادا علیه یا علامة العلماء لیس هذا دورا الا فی اللفظ لان الشیء
اذا توقف علی المحتاج فی وجوده الی ذلک الشیء لا یکون دورا بل هما متسلسلان فی صورة شبیهة بالدور والتسلسل عند المصارع
وذلک بان نقول لما کان جملة الاشجار الموجودة من الشجر الیومی الی الازل فی الماضی او فی الدهر بحیث لا یشذ عنه واحد
موصوفة بعدد معین ولو کان ذلک غیر متناه ولا معا لما مر ویکون کل واحد منها مولدا بالفتح فیکون بازاء آحاد هذه الجملة آحاد
جملة البذر المولدة لها وهو بحکم التضایف بین التولد والتولید ویکون هذه سابقة علی تلک فلما فرضت مولدة بالکسر
ولما فرضت فی جملة الاشجار شجر هو مولد بالفتح صرف یکون فی جملة البذور بذر وهو مولد بالکسر صرف لیحصل التکافؤ بینهما ولا

لكان كل منهما مولِّدا ومولَّدا من حيث التوليد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها
سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف لجملة واحدة من البذور وتكون تارة مساوية لجملة الاشجار بانيهما وتارة لبعضها ثم
ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار تماما وان كان بلا تناه لما فرض مولدا ويكون
ايضا حاملا لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقف جملة الاشجار تماما بحيث لا يشذ منها شئ
على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذر معين فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه مقدمات برهان التضايف
ثبت التناهي فلا حاجة الى البيان الزائد قلت نعم لكن لتعيين الطريق ليس من داب المناظرة ثم جملة البذور الغير المتناهية
من البذر الذي يولد منه الشجر اليومي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازائها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذر ويكون
الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحد معين هو مولد بالكسر صرف فيحصل التكافؤ المطلوب فيكون جملة البذور بحيث لا يشذ
عنه شئ سابقا على ذلك البذر المفروض ويدخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر فقد كان جميع الاشجار موقوفا على ذلك البذر ويدخل فيه الشجر المفروض فقد دار الامر الى البذر
المفروض الى الشجر المفروض وبالعكس لعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه ملخصا **المقصد التاسع والاربعون** في برهان
ذكره بعض المحققين **واري** تسميته برهان التوقف من الطرفين **وهو** انه لو لم يكن في الوجود واجب بل ممكنات غير
متناهية لتوقف كل موجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد ما على وجود ما فايجاده موقوف على وجوده وبالعكس وهو يوجب الدور
قال كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والا فظاهر انه انما يلزم
التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان ابطال التسلسل
في النظريات لاثبات بداهة بعض من كل من التصورات والتصديقات **وتقريره** انه لو لم يكن شئ من التصورات والتصديقات
بديهيا بل كان حصول كل مما فوقه لا الى نهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا محتاجا الى ادراكات مبادئ غير
المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيا بناء على حدوث النفوس كما هو المحقق عند اهل الشرع
فالملزوم مثله **وقد يتم** الدليل بحيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن زمان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنها
متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر واما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل الهيولاني وهي في هذه المرتبة خالية عن جميع
الادراكات الحصولية **واري** تسميته برهان الحدوث **ويرد عليه** منعا مجردا انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من مختصات
حدوث النفس ولا توجد على تقدير قدمها **سلمنا** ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان تكون في النفس قبل عروض هذه المرتبة مدركة
بالادراكات الحصولية وتكون هي مبادي لما يحصل لها بعدها **وقد يرد** على وجود مرتبة العقل الهيولاني على كل تقدير باستلزامه
المحال كما فصلته في حل المغلق في بحث المجهول المطلق فلا نعيده ههنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادي والخمسون**
في ما ذكره السيد الهروي في حواشي شرح التهذيب الجلالي لابطال التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات
والتصديقات بطريق التسلسل لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداهة فالملزوم مثله وجه الملازمة
ان في التعريفات ليس الا تصورا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول
كل مما فوقه كان كل منها بالعرض **واري** تسميته برهان الحصول العرضي **واورد عليه** ان هذا الدليل انما يستقيم على
مذهب من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض وهو مذهب سخيف
لم يلتفت اليه الآن ودليل قوي عليه والجمهور على ان فيها حصولان يحصل المعرف بالكسر اولا ثم يتوسطه يحصل المعرف بالفتح فذلك

كل منهما على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا ضير لازم عليه **فان قلت** المعروف عين المعرف
ومساوي له لا سيما اذا كان جميع اجزائه حداتا مالة فان كان هناك حصولان يلزم ان يكون لشيء واحد حصولان لان
قلت العينية الذاتية لا تنافي المغايرة الاعتبارية فبينهما تغاير بالاجمال والتفصيل فلا ضير لو كان له حصولان فافهم
المقصد الثاني والخمسون في برهان ذكروه لابطال لاتناهي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام ويسموه
برهان التناسب **وتقريره** انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل نأخذ منها جملة متناهية ونركب منه
جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى احجام ساير الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذ ازدياد الحجم وتقاصه
انما هو بحسب ازدياد الاجزاء وانتقاصها فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد
متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى الغير المتناهي
وهو ممتنع **واورد عليه بوجوه منها** انه لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال
ان كان للكثرة متناهية حجم فوق حجم الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزاؤه متناهية نسبة حجمه الى
حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وليس كذلك **واجاب عنه** المحقق الطوسي في شرح
الاشارات بان النسبة هي ايثية احد المقدارين من الآخر واذا حللنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير
ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان المنسوب واضعافه يصير مثلا للمنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان تنسب
الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما ما لم يكن جسما فلذلك حصل الجسم اولا ثم نسبه **وخدشه**
العلامة الرازي في المحاكمات بان الجسم لو كان متالفا من الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء
فكل عدد يفرض من تلك الاجزاء بل كل احد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة
فلا احتياج الى تحصيل الجسم قطعا ولعل الفائدة اتمام الحجة به **ومنها** انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصمية
التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الآحاد لان نسبتها عددية قطعا **وجوابه** ان كلامنا بعد التزام
تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر وح يوجد لهما عاد مشترك هو الجزء
الواحد فيكون النسبة بينهما ايضا عددية **ولنذكر** ههنا حكاية لطيفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد تناظر
اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا
يقطع جسم مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء من حيزه ودخوله في حيز آخر فاذا كانت
الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة والزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على
ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزموا اصحاب
تناهي الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزءا واحدا لكون القريب ابطا من البعيد فالتزموا
ان البطئ يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع
بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك **وذكر** في الشفاء هذه الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفريقان المناظرة
قال الفريق الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالي باطل
بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت للجسم اقسام وانصاف في اقسام الى غير النهاية والحركة انما تبلغ

تبلغ غاية المسافة اذ ابلغت الى نصفها وانما بلغت اليه اذا بلغت الى النصف نصفها لكن الانصاف غير متناهية والانصاف الغير المتناهية لاتقطع الا بحركات غير متناهية فلما اوردوها ونحو بنية المقدمات اخذ والعقليون لذلك مثلين فمن حاكٍ حكى انى رايت شخصين تحيركان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطئ الحركة فى الغاية ولم يلحق السريع البطئ اصلا ومن قايل انى لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها نملة ولا تفرغ من قطعها لانها مركبة مما لايتناهى والمثل الاول للقدماء والثانى للمتاخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجأوا الى القول بالطفرة وهى ان يتحرك جسم حد اس المسافة ويحصل فى حد آخر من المسافة من غير ملاقاة الوسط ومحاذاته فما اوردوا اولون لابد مثلا وهو ان الدايرة العظيمة من الرحى والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتاهما متساويتين كانت المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يسكن الصغير فى الوسط ضرورة ان الرحى متصل يلتزم بعضه ببعض فتبين ان الصغيرة تتحرك ويقل طفراتها والعظيم يتحرك ويكثر طفراتها اما عددا او مقدارا حتى يحصل فى ابعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهوا الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تمكين الصغيرة من السكون حتى حكموا بان الرحى تتفكك اجزاؤها عند الحركة فوقع احدهما فى شناعة الطفرة والآخر فى شناعة التفكيك **خاتمة** احتج من قال باللاتناهى فى الاجسام والابعاد بوجوه **منها** ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها باسرها ان تميز فيه جانب عن جانب او لا تميز فان كان الاول لم يكن عدما محضا لان النفى المحض لاخصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل الامتياز بل لابد ان يكون امرا وجوديا ولا شك فى انه يكون مشارا اليه فيكون مقدارا او جسما فالخارج عن كل الاجسام جسم هذا خلف وان كان الثانى فهو خلاف ما يحكم به العقل بداهة لانه جازم بان الطرف الذى يلى القطب الشمالى مثلا غير الذى يلى القطب الجنوبى وانكاره مكابرة **والجواب** عنه ان المتكلمين سلموا احيازا غير متناهية خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة **وفيه** ضعف لان المقدر هو الذى لا وجود له الا فى الذهن والذى لا وجود له الا فى الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان فى الحكم كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز فى نفس الامر ويعود الالزام **واما الحكماء** فانهم صرحوا بان خارج العالم لا تميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التميز هو الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا فى المحصل **ومنها** ان ماوراء العالم متقدر فان ما يوازى ربع العالم اقل مما يوازى نصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود **وجوابه** على ما فى المواقف ان هذا التقدر وهم باطل غير مطابق لنفس الامر **ومنها** انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مد يده فى ماوراءه فثم فضاء موجود لاستحالة مدالبد فى العدم الصرف فيكون متقدرا ايضا لان ما يسعه اصبع اقل مما يسعه اليد وان لم يمكنه مد اليد فثم جسم مانع لليد وعلى التقديرين ثم بعد اما مجرد او مادى **وجوابه** على ما فى حكمة العين وغيره انا نختار الشق الثانى ونقول ليس امتناع مد اليد هناك لعدم وجود جسم مانع بل لعدم فضاء وهو شرط له **اقول** فيه ضعف ظاهر فان منع الفضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة التى اقاموا عليه فى كتبهم كلها لاتخلو عن شئ **ومنها** ان الجسم ماهية كلية يمكن لها افراد غير متناهية عقلا فاذا وجدت تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **واجاب** عنه فى حكمة العين وغيره بانا لانسلم ان ماهية الجسم كلية تقتضى امكان وجود الاجسام الغير المتناهية على انا نقول المدعى عدم وجود اجسام غير متناهية فامكان وجودها الغير نهاية لاينافى ما ادعيناه **وخدش** العلامة قطب المحققين فى حواشى حكمة العين بان الحكيم مبنى للامتناع والامكان ينافيه

انتهى وفيه ما فيه فان الحكيم انما يدعى امتناعه بالغير فالامكان الذاتي لا ينافيه **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشيه اقول لنا ان نستند للمنع المذكور في المتن بثلثة اسانيد اخرى احدها انه وان كان كليا لا يمنع نفس تصوره من فرض شركته بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات الفرضية وثانيها يجوز ان يمنع نفسه من وقوعه في افراد كثيرة مطلقا وثالثها انه يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهية مطلقا لكن الاول سند فرع بالتخصيص الذي ذكره السيد في حواشيه حيث قال اي ممكنة والا لم يتم المقصود ويبقى الآخران ولم يتوجه في المتن والشرح اليهما لعدم مطابقتهما الواقع فيصير كلا ما جدليا انتهى **هذا ولما انجر الكلام الى هذا المقام ختمته** بختم الاختتام حامدا لله العزيز العلام ومصليا على سيد الانام وآله الكرام وكان ذلك يوم الخميس السابع والعشرين من الربيع الآخر من شهور سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين عليه وعلى آله صلوة رب المشرقين حين اقامتي بالوطن حفظه الله عن شرور الزمن والمرجو من الناظرين في هذه الرسالة والمستفيدين من هذه العجالة ان يدعوا لي بالخير في الدنيا والعقبى والنجاة عن كل ضير في الآخرة والاولى صلى الله ان يرحمني بدعائهم المستجاب انه خير من اعان وخير من اجاب

خاتمة الطبع

نحمدك يا من قصرت عن الظها صفاته لسان الحامدين ❊ وعجزت عن ادراك سمات آياته عقول العارفين ❊ بعث في الاميين رسوله خاتم النبيين ❊ وسيد المرسلين صلى الله عليه وعلى اهل بيته واصحابه شيدوا قواعد الاحكام واسسوا اصول الدين **وبعد** فهذا هو الكلام المتين ❊ بل هو دستور الحق وقسطاس اليقين ❊ في تنقيح البراهين ❊ الذي لم يظفر بمثلها احد من الفضلاء السابقين لانها كانت متشتتة في زبر المتقدمين ❊ ولم يطلع عليها احد من العالمين ❊ فالتقطها خير اللقطة بالمهرة السالفين ❊ رأس المحققين ❊ فخر المدققين ❊ اعلم العلماء الماهرين ❊ افضل الفضلاء المتبحرين ❊ جامع بحري المعقول والمنقول ❊ حاوي الفروع والاصول ❊ مولاي الحبر العلام ❊ واستاذي السميدع القمقام ❊ المتوقد الالمعي الحاج الحافظ مولانا **محمد عبد الحي** ادام الله ظلاله العالي ما نورت الايام وظلمت الليالي ❊ ابن العالم الجليل والفاضل النبيل **المولوي محمد عبد الحليم** احله الله في جنات النعيم ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية اللطافة ونهاية الرشاقة فاعتنى بطبعها وحيد الزمان **محمد عبد الواحد خان** ابن المغفور **محمد مصطفى خان** اسكنه الله في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله

ما دام دور القمرين نمقه احوج المربوبين الى ربه العلي ذي العلى **السيد محمد مرتضى**
غفر الله يوم الجزاء

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

بعون الله ذي الحكمة البالغة والعزة الغالبة شرح حكمة الشمس البازغة المسماة

الشمس البازغة

١٢٨٦ه

ابن البحر ... مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ...

في المطبع المصطفائي المصطفى محمد خان مطبوع ١٢٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة على محمد وآله الطاهرين أما بعد فإني كنت قد انتصبت للتعليم ما علمني العدو
الغني من الصدق المبين والحق اليقين من أسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان
الواجب الاتباع المنزهة عن مناقشات الجدل وما لا يفيد إلا الإقناع المنقاة من الجدل المنقاة عن
الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغلطة وشرعت في كتاب يحتوي على نظم يشبه المتن
بالحكمة البالغة والشرح بالشمس البازغة لكني كنت أدبت في التأليف وديدني في التدريس مع
تقريب معاني المتن وتقريبها مهما أمكن وشرعت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي أكثر المبين من
مطالب ما بعد الطبيعة الأفق إلا قدر يسير من الوجل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما
قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تأليف ما بعد الطبيعة مباحث
مسرودة على نظم قريب مما جرت عليه الكتاب وقدمت على نظم الأبواب إلا أن جلها مما كانت متفرقة
منسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادئ الأجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالحديقة المبادة
في الحديقة الصورة والمادة قلت بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين المجلة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون قوله الحمد في اقتصارنا من الحكمة
في كتابنا هذا على النظرية وسماها على التعليم إلا ذا في والأعلى تطلب من سمع الكتاب وكذا الوجه سنغني

فی تقدیم الادنی علی الاعلی ثم ان اولی ما یحق ان یتکلم فیہ من العلم الادنی الموسوم بالطبیعی ہو الامور العامۃ للطبیعیات وہذا کتاب سماع الطبیعی ثم یحق ان یتکلم فی الاجسام والصور والحرکات الاول فی عالم الطبیعۃ وفی احوال الاجسام التی لا تفسد والتی تفسد وہذا کتاب السماء والعالم ثم فی احوال الکون والفساد وعناصرہما وہذا کتاب الکون والفساد ثم فی افعال الکیفیات الاولی العنصریۃ وانفعالاتہا الصادرۃ بمعاونۃ من تاثیرات الاجرام السماویۃ وفی الامزجۃ المتولدۃ منہا وہذا کتاب الفعل والانفعال ثم یختص فی احوال طبقات الکائنات فیبتدء من التی لا نفس لہا من الآثار العلویۃ والمعدنیات فانہا الی العناصر اقرب وہذا کتاب الآثار العلویۃ والمعادن ثم ینتقل فی حال النفس وقواہا فان النظر فی النفس اعم من النظر فی النبات والحیوان وہذا کتاب النفس ثم فی النباتات ثم فی الحیوانات وہذان کتابا النبات والحیوان فہذہ کتب ثمانیۃ واذا کان الاہم من احوال النبات والحیوان ما ہی من متعلقات النفس وہی قد استوفیت فی کتاب النفس واوردت فیہ ما کان منہا یعم النبات والحیوان وما یختص بالحیوان بل وما یختص بہ الانسان وکان المورد فی کتابی النبات والحیوان من احوالہما البدنیۃ مع کثرتہا یکاد یشبہ الکلام فی الصناعات النازلۃ الجزئیۃ وکان فی الغالب مبنیا علی الاستقراء الذی لیس بہ کمال وثوق ولم یکن تلک الاحوال مصونۃ عن تطرق الاختلاف بحسب الامکنۃ والتغیر بحسب الازمنۃ الیہا رأینا حذفہما احدر بہذا المختصر فاقتصرنا فیہ علی الستۃ الاولی من اجزاء الطبیعی وعقدنا لکل منہا فنا قلت الفن الاول فی سماع الطبیعی وفیہ مقالتان المقالۃ الاولی وہی باب واحد فیہ اربعۃ فصول الفصل الاول فی الطریق الموصل الی العلم بالطبیعیات وتعدید المبادی والاسباب لہا اعلم ان العلم الطبیعی علم جزئی موضوعہ الجسم من جہۃ ما ہو واقع فی التغیر ویبحث فیہ عن اللواحق الذاتیۃ لہ ولنوع منہ واللاحق ذاتی لہ ولنوع من ہذا صورا کانت او اعراضا او مشتقۃ منہا والجسم ہو الجوہر الذی یمکن ان یفرض فیہ امتداد وثم آخر مقاطع لہ علی قوائم وثالث مقاطع لہما کذلک وکونہ بہذہ الصفۃ ہو صورۃ التی بہا صار جسما ولیست جسمیتہ منوطۃ بالامتدادات الموجودۃ او المفروضۃ بالفعل فربما تغیرت تلک والجسمیۃ باقیۃ وکل من الجسم بالجہۃ المذکورۃ وما یلحقہ من تلک الجہۃ یسمی طبیعیا النسبۃ الی الطبیعۃ وستعرفہا اذ بعضہا موضوعات لہا وبعضہا آثار تصدر منہا واذ سیتضح فی العلم

الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين في العلم الكلي ان كل ما له مبدأ وسبب فانما يتحقق من جهة
العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها وانا انما نبينها فيما ههنا
ونبين في العلم الاعلى الماهية منها ونوضحها واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة
من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة
كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات لان الكلي الا مر في الطبيعة بالعكس فان الغاية
التي تنحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست
مقصودة الا في الطباع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يمكنه بنفسه بل
اذا اشتركت قوة نفسانية يدرك الشخصيات ادراك اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس في التحقيق
يبتدئ بان يتصور شخص ما يكثر مناسبته للمعنى العامي حتى يطابق التصور الشخص الصرف فان ادراك شبح
زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي
الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة
ويخصها باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية ويخصها الاخرى باسم الاسباب وله من جهة
ما هو متغير او متحرك او ساكن زيادة مبدأ آخر الاولين ومن الصور اقول قد عرفت في كتاب البرهان
ان من العلوم ما هو كلي ومنها ما هو جزئية فالعلم الذي يكون موضوعه اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم
المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او من جهة تقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث
فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية له من تلك الجهة وللنوع منه وهو اللاحق الذاتي له او للنوع منه فالاول
نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات
اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق
الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا
مقوما للجسم لا للصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات
تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله
شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون
فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض

فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه
ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو
الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا الفرض للمحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات
بل التقدير والتعيين لبعض بانعقاد الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شيء من شانه حقيقة ذلك الشيء
واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل فالكرة
مصمتة لو لم يكن هناك امتداد خطي موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة يكفي في كونها جسمية
والكرة الكائنة لا امتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية اذ ما
لم يتعطل يمكن ان يكون فيها الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب تغير الامر في بعض الاجسام كالمجردات
الكرات لكن الوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث هو موضوع التغير والطبيعة من هذه الجهة
الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوع
الطبيعة كالاجسام وبعضها آثار لصدور منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات الطبيعة مع ان
اما النفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام فان انتج في حكم
ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر انفا وسياتي توضيح فلا يكون الصور موضوعات لها
ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثر الطبيعة الشخصية التي في زيد كالجزء من صورته
بل هي اثر الطبيعة التي في الام مثلا وقس على ذلك واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مبادي
واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من
جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مبادي تصورية لهذا العلم
ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما اثبات المبادي والاسباب فلم
يبين ههنا بل تبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم فكان يجب ان يعلم من احوالها جزء
عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية والماهيتها فيتحقق ويتوضح ههنا ويكون من المبادي التصورية
ثم انه لما كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب
مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدئ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها
الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات كما ذكر وجب ان يبتدئ بالعامة

اذا عرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد مقدم من معرفة المحدود واما

سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة بهما فان الاعم يؤثر وجود مبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات

متكثرة فيكون اعرف غالبا من الاخص وبالجملة فكل ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه فينبغي

ان يتقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما

هو عند العقل وذلك هو المطلوب هنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي

النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة

بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها فالمقصود بالذات اعرف مما يقصد

بالتبع فما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر

بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات

في الطبيعة الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فلا يعقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات بمجرد ذاته بل باشتراك قوة جسمانية

واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك مع الاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو

اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخيل وان كان انما يبتدي من الشخص لكن يبتدي من شخص

اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا المحنا شبح زيد فادركناه من حيث

هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان

وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد فكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان

معنى شخصيا لكن زيد هو الشخص الصرف وما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو

الاشتراك اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم

جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فيمكن في نفس الامر

ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعين فهو في نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح

ان يكون ايهما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايا منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز

العقلي فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم

ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه هما الهيولى و
الصورة واثنان خارجان هما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما
كانت هذه الاربعة مبادي الجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق
الاولى وله من جهة ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن مباد اي واحد من هذه الثلثة فيه زيادة
مبدء اخر زائد على الاربعة وهو العدم ويختص مع الاوليين بتعالمهما في الدخول [illegible] اختصاص باسم المبدئية فهو مبدء بالعرض
كما سيتضح **قلت** الفصل الثاني في الكلام في كل من هذه اما الهيولى فنعني بها ما من شانه ان يحل فيه امر
اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر و
من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب
منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا او اسطقسا وربما تخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى
القابلة للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ولتضع ان كل هيولى
لا تقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر تكون وتفسد كالخشب
للسرير ويخص الموضوع بما يحل فيه هيئة عرضية والمادة ربما تعم حتى تطلق ايضا على المحل الذي يحل فيه كالبدن
للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر المقبول وهي العلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها
بالقوة وبالمقبول بالفعل ونسبة الى المقبول وتقصر على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالاخر ولا يتعلق
وجود فان كان له شان فكالنفس والمادة الاولى ان قومنا الانسان واما ان يكون المادة متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن يلزمه ذاته وجدان يقوم مادته بمقارنه او مخالطة وهذا المقبول
يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه وهذا
المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي وحدها ان يكون جزءا ماديا لما هو ذو مادة ولا وحدها
بل لابد ان يكون معها غيرها فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس
او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر
اقول اما الهيولى فالذي نعني بها هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية وهي اما جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها به
من جهة انها بالقوة قابلة [illegible]
شي ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة [illegible]

ان يراد وعليه ايضاً يشار كما في الاشتقاق المبدأ للقدر الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها
مشترك فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مستأنى على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا
الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصراً فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء
تحليله اليها اسطقساً اذ الاسطقس ابسط اجزاء المركب وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى
بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصور الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها الصور المركبات
فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات ومنها الهيولى اعني الاولى هي
المادة القريبة للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها العنصر واما المركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية والبدون
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى وهي تتكون
وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحل
هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبولاته اجمع امكن ان يكون شيء هيولى وموضوعاً معاً لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعاً معاً بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات
عرضية تحلها هي وكالمادة قد يراد بها ما هي تتعلق على ما يقبل امراً يكون متعلقاً به ان لم يكن حالاً فيه كالبدن للنفس الناطقة
ومن هنا يتحقق في الفلسفة الاولى ان كل حادث مسبوق بمادة توجد قبله والنفس الانسانية حادثة على رأي المشائين فالمادة التي
مسبوقة بها انما هي البدن وكل مادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية
البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوامه
والاولى تتقدم على اتمامها فانه لما كان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم
ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فما كان له مثال في الوجود فكالنفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان
فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل الا ان المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور
العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان
البدن شرطاً في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء
والقوى ولتقومه بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس في وجوده متعلقاً
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادة مفارقة كما في النفس والبدن المقومين للانسان وهذا لا يمكن الا

كما في الصور الجوهرية الحالّة وهذا المقبول المقوّم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على
كل مقبول ثم اما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه فهذا المقبول
يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا لما
ليس هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها حتى يمكن
ان يحصل في المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او مع الاجتماع والتركيب فقط كالبيت
من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاط
فانها وان خلطت لتكون ترياقا بالفعل لم يأت عليها مدة يتفاعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كما
في جميعها **قلت** واما الصورة فتعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتسمى قد تتناول النفس
الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص
بالشكل وهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما تقال للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان
او عرضا وعلى الجنس والمعقولات المفارقة والصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب فعرفت مما ذكرنا في
المادة ولنفصح هنا ان من الصور ما ذكرنا في تعدد منها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فتعني بها هيئة تحل في المادة
فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كالصورة السريرية فالصورة قد تعرف او بها ما يحصل الفعل
ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما تخص اسم الصورة
بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما تخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من
الجوهرية وربما تخص ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص
بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة
وكانه في ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل وربما لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا
او جنسا ولعله لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما تركب من المادة والصورة تجوزوا
بالصورة لكل حقيقة منها ثم توسعوا بها بالمادة الحقيقة مطلقا منها وقد يقال للمعقولات المفارقة للمادة
فهي كانها صور مجردة من المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان
مما ذكرنا في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة التي منها جزء له وتكون نسبة كما ان المادة جزء له

يكون ثبات القوة قوة بما يكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجسمية تكون علة مستقرة للمادة وهي علة مقومة
للمركب بالنسبة الى المادة تصور على الانحاء الثلاثة المذكورة في المادة ولكن ما نقح ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة
الاولى ان من الصور ما يكون ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك قلت واما العدم
فلا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المتشكل بين لان التغير زوال
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال
امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين بانه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون عن قابل له واما الكائن اي
الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لم يوضح ههنا وتبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدء
اي مما كل ما يحتاج اليه الشيء من غير انعكاس مبدء له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة
والعدم بانها تجامع كلا منهما والاجتماع في الصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الهيولى بخلافه فانه
يعقل حال مقارنته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذ لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجد لها عدم
بالعرض لكونه وفساده بالعرض لكونه فساد الصورة وفساده كونها اقول لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيرا ونحو ذلك كما سيظهر مقارنا لفي الوجود الذي له والكان بالعرض للهيولى الجسم لا مفارقا كالفاعل
والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير ونحوه بل متقدم كما سيأتي وكان ايضا كانها خوذ
في ماهية الجسم المتغير مثلا اذ مر طلق سلك المبادي الجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى
والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى ولا بد منه للجسم
من حيث هو متشكل او متغير او كائن اما المتشكل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود عليهما بين وذلك لان
التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال العدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فانه
لا تخلف امر وجودي ما هو ضد له او كالضد كما يتخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما
تخلف السكون المقابل لها فتبين بانه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود
قبل حصوله واما الاستكمال يعني ان الجسم متغير او متشكل بالتغيرات العرضية وكذا الصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها
صور المركبات كالعناصر حاصلة قبله معا واما صور البسائط فلا تنافي الاستكمال بها ولا التغير للاجسام
المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور

وجوديا لا ضد لها ولما عرفنا ان تكون الهيولى متغيرة بها اي مستكملة بها اللهم الا ان يقال الجسم البسيط انه مستكمل او متغير
بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما تسميته بالاستكمال والتغير من تحقق وجود المستكمل او
المتغير على ما استكمل او تغير به بسبق وجوده اي الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فيسبق العدم
عليه يقينا لكن سبق القابل بما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كالمنافي اي العدم عين ما به يوجد
ليس ببين بل يتضح ههنا ما بين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ لان اصطلاحهم على تسمية كل ما يحتاج اليه
الشيء من غير ان يحتاج الى ان يكون منه الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان يخص المبدأ بما يكون كذلك وبما يجامعه معه
في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ
للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة والهيئة فلا يجامع
العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق
العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان
بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة يعقل عدم
الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لا بالتجرد يعقل من الذهن بل هو
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل الصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو
القابل لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون
الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان
الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم لكن نوع من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد
اي ما هيولاه بحيث تخلع صورة وتلبس اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها ثم
سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة ثم ما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظاهر
وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها هيولى البتة وهي واحدة بالعموم وان تعددت
بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** المذكور ان هذه المبادي مشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في
واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركات
بل لهذا امر شخصي ولذلك آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان اولا

منها نوع واحد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على تقدير تباينها التي تقابلها للكون
والفساد اي الهيولى بحيث تتحد بصورة وتتخلى عن اخرى وتباينها ليس كذلك بل يستقيم هيولى بصورة واحدة فلا يكون
للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا كانت بعينها مستعدة لصورة غير مستعدة لها فثبت بطلوع ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النحو
الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم الذي كلامنا فيه اعني المضاف ايضا
فانه اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان
الاجسام كلها تشترك في ان لابد لها من الهيولى وهي معنى واحد وان تعددت في الوجود وكذلك تشترك في انه
لابد لها من الصورة والاجسام المتكونة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم وكل من الصورة والعدم معنى
واحد وان تعددت افراده **قلت** الفاعل في الامور الطبيعية في ما هو مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره
ولو بالاعتبار كالطبيب يعالج نفسه او بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره ما يهيئ ويصلح المادة او يتمم ويعطي
الصورة والفاعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات
اذ ليس على الطبيعي بعد ان نفرغ ان هنا مهيأ ومعطيا ان يحقق ذلك فان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لم يكن
من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون علته لما هو علة خاصة فلا يبحث الطبيعي عنه البتة وان كان منها ما هو فاعل لكل ما
سوى نفسه كان يبحث عنه ولما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لما فيها فان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون في
قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله فالفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه
بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة الاين والكم والوضع او للسكون
وتوضيح ذلك انه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فنظن بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كتصعد الحجر وبعضها
عنها انفسها اما لا بارادة او مع ارادة واحدة او تختلف الطرائق اما لا بلا ارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات
او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات بالرأي يجوز في التقسيم هناك على طريقة واحدة ايم ثم ماندريثا ان الامر
فيما لا نجد له سببا خارجا ليس كذلك لما من صدور عن المتحركات انفسها فقد يقال هناك محرك من خارج غير محسوس او محسوس
الذات غير محسوس التأثير ولكن يرجع هاهنا ويبرهن الطبيعي العلل الاولى على ان مبادي هذه الحركات قوى في تلك
الاجسام اما ان تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية واما على نهج لا واحد من غير ارادة وتسمى نفسا
نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تقال الطبيعة بمعنى مطلق تامة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة حتى تشمل النفس

فيشمل النفس النباتية وأخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت مما يشبك
بالطبائع لكن التي نخص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بما هي الطبيعة بالمعنى الاول هي ما يكون على المعنى بعينها
كما في البسائط وما يكون كالجزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى
وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقله من جهة تفيض التدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من جهة تفيض
التدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لهاتين في ذوات قائمة في الاعيان بل انما هي في التصور **أقول**
وأما الفاعل في الأمور الطبيعية فغير مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غير ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما ان
عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل
من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب يراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من قوة الى فعل
سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او بدفعة فهو مبدأ الحركة الذي يهيئ المادة لقبول الصورة
فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة أعني ما يصير بالفعل صورة جوهرية كانت او غير جوهرية
والا لم يكن خروجها اليها لكن ربما لا يكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها او يجعلها اقرب الى القبول
مما كان وان لم يكمل الاستعداد لو بعد وانما لم يعط الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة
المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان
يتضح ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك بل نخرج عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به
الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة الا كان
فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان علته اي الطبيعيات
ليس علة خاصة لكنها انه علة لها علة لمبادئها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات
من حيث هي طبيعيات تعرف المعلولات عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل
من اعراضها الخاصة بها ثم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه لكن الطبيعي بحث عنه
من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها علة خاصة واما الفاعل
الواحد بالعموم أعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان علة الطبيعيات علة فا
فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في نوعه وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو
من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها

وسيعرف ما يشبهها وحينئذ فالمعلم الاول انما جعلها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض فالمراد
بالمبدأ الفاعل وقد قيل انها مبدأ الحركة والسكون ومعنى ان اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف
ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم تتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه سبب غير تام لهما ويكون سبباً للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون
فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلاً واحترز به
عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في
اية مقولة كانت اما في الكم كتخلخل الهواء بطبعه بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف كتبرد الماء بعدما
تسخن واما في الاين كهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة كالتحجر وكذا المراد بالسكون السكون في اية
مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك
اي بما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأها الاول فلا يكون للحيوانات
طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير
ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة
انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما قيل من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلاً ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه اتباعاً للنفس ولو استحالت الطبيعة
كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها بخلاف مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة
واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل في الطبيعة ايضاً كذلك فان اعتبر الميل محركاً لم يكن شيء من النفس والطبيعة
مبدأ اول وان لم يعتبر كان امراً به يحرك المحرك كما هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في
كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فما سيأتي قلت لعل المراد ان الطبيعة
ما يكون مبدأ لكل ما يكون هو مبدأ اوله من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كانت مبدئيته
للحركات الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو والكون اولية بل هي تستخدم الطبائع والكيفيات
انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي تفعل فاعليها
على نهج واحد لا بارادة وهي بمقابلة النفوس الفلكية والارضية كما سنشير اليه واطلق النفس حيث اسند
اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضاً بقيد الاولية حتى انه ليس في الحد قيد ما

قيد آخر يخرج بها الكلية لحركة البحر وم السماء بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يكون للقوة جسمانية هي بمنزلة قوة
الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية
وان صدرت تلك القوة محركة قريبة كما يقع في عبارة المتن انتقض حد الطبيعة بها فلا يمكن ان يقال ان مبادي الحركات
الفلكية اذ هي اذا صدرت فاعلة كانت فاعلة بارادة فخرجت عن الطبيعة وان ادعي ان تحريك النفس الفلكية
او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول فلو طولب بالبرهان على ذلك لم
ما هو فيها احترز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعة
المقسور حتى غير القاسر اياها والقاسر انما هو من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك
احترز عنه بذلك قوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي يكون محركيته ومبدئيته بالذات لا عن تسخير
قاسر فيما يتحرك اي يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض يحتمل الوجهين اي لا يكون
محركيته بالعرض ولا يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة احترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا
طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة
الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي تتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشياء الثابتة على
المحاذاة مثلا وذلك لان الطبيعة توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب لحركته
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة لانها ما اقتضتها بل عارض حركة السفينة
او كانت عرضية من وجه دون وجه كالحجر من نحو الى مثل تعلقه بحركته من حيث انها حركة جسم عرضية
مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي طبيعية من حيث انها حركة جسم او نحو غير عرضية وان
ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد وضوح وتمييز فرطا قليلا فاعلم انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما
التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقع مثلا صعود الحجر او
وحال النبات او تحرك الحيوان فيظن بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام
التي تلك الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لا ان ما ظاهرة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة وكما في استمالة البذور
نباتات والنفوس النباتات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة الجهة وكيفية من غير ارادة او يكون بارادة

تحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة سواء الا انه طريقة واحدة فانا لا نجد منه في الاجسام التي تحركها
ما يصدر بالارادة كبعد الحجر لكن الراي لا يمنع من تجويز القسمين فيه ايضا فليس يتعين ان يكون ما هو لازم
طريقة واحدة مما يصدر عن ارادة وان لم يكن يتوقف بعد على البرهان الموردة في موضعه على ان يكون الامر كذلك
وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة وتمام ما ذكرناه من وجود قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل
العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الراي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه مما يبدو ان
الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما رايناه من صدوره عن المحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس
الذات او محسوس الذات غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تاثيره في
بادي الراي فانك لو رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك
لا تتفطن لكون المغناطيس هو المحرك ولكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن عليه في العلم
الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة
بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة انحاء اما قوة تحرك على نهج واحد بغير
ارادة وتسمى طبيعة او بغير ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة
وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا
وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة
فتشمل النفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس
الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما تنسج بالطباع
لكن الطبيعة التي نحن بصددها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول
الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي اقامت
هيولاه نوعا وهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر من الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جهات
بجهات كثيرة فيها كبرودة مثلا بالقياس الى الناس وعسر الرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل له والميل بالفعل
بل التحريك ان لم يكن طبيعيا بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء
من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المركبة لها بالذات التي جعلها
كان لا بد لها منها بل كان نوعها يجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية المتضمنة القوى الطبيعية والنفس النباتية

النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة تقال على معنيين
جزئي وهي الخاصة بالشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بتنظيم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ
الفعال عن الطبيعيات كلي وذلك اما بحسب نوع نوع كل نوع فعقلا من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ النوع
من حيث هو نوع او على الاطلاق كما فعقلا من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه في الوجود
فالطبيعة الكلية بحسب نوع نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة بنفسها بل انما وجودها في
التصور كما للعناية الالهية العالية وقد ترتب بها اشخاص انواع طبيعية مقتضية لما يلائمه ويصلح لكنه
وترتيب نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا يخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل
ولا يخلق طبايع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل شيء منها مقتضية لنظام النوع
او الكل بالذات بل لان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها
على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية
انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارضية والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم لها
لكن باقتضائها ذلك واقتضاء تلك نحوا انتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالب
عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي العالية من صورة النظام الاكمل لكونه مقتضيا لفيضان
النظام في الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل ويقدسها كلية
مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على نحو من التمثيل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي
الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية فكما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي
بحسب نوع نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وكما نقل
عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وتقسيط انقسام الكل مختلف في
القوابل كالشعاع المتحد من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن مرموزا
به فهو مالا يصغي اليه **قلت** من الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبعي فقد عرفته وما بالطبيعة وهو اما
المتحرك او الساكن بطبعهما عند ما بالطبيعة وهما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص للانواع الطبيعية وما
بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو
بسبب من خارج وهو لكن لا لا تقابل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسقط ولنا سواها

لا يكون عن المبدأ الاول مثل فى الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادى والتوليد ربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان الطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التى لها خلق البدن فاما تخلفها فى البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليكون اشخاص اخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلود فى هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعى وقد عرفته ومنها ما بالطبيعة وهو كحصول المتحرك بطبعها على السكون كذلك فمنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل عن الطبيعة اما بالوجود الاولى كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثانى كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجرى المجرى الطبيعى وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعى وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض فى المادة القابلة لفعلها كالاسباب المسقطة والاصبع الزائدة فانها وان كانا بالطبيعة لا الطبيعة اقتضتها لكن ليسا على المجرى الطبيعى اذ لم تقتضها لذاتها بل بعارض كون المادة فى كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك فما ينبغى ان يسلم ههنا ويبين فى الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى بجعله الذين يفعلون بامره فعل قسرى فى الاجسام خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التادى والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشئ خارجا عن المجرى الطبيعى بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعى بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو ضد لها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التى انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فانه ضرف الملاحظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها فى البعض حيث يكون الموت فى حقه تورطا فى درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا للطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا يسير اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود الداعية للعدالة ان يقضى هؤلاء نحبهم ويخلفه اشباههم **قلت** واما الغاية فى الطبيعيات فالاجل الحركة والغاية الحقيقية للجسم الاجل طلبت الصورة فى المادة فرض طبيعة ان الغاية فى الاشتراك على الفاعل وبها كانها سبب ان عبر

١٨

غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها
وتصورها علة لفاعلية الفاعل فقد تحقق ان يتحد الفاعل مع الغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي مبدأ
لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهذه هي التي تحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومت بها انسانا
فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة
منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فلاجل الحركة اعني
بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله حصلت الصورة في المادة والاشتراك
في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك
كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل عليتها في الطبيعيات لا تكون علية مخصصة بل الاشتراك فيها على ان لكل
من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل
والغاية كانتا مبدأين غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض مغايرتهما عن الفاعل والغاية
اعني المركب يعتبر الفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية
الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية بمعنى غير الوجود
ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد تحقق ان يكون الفاعل مع الغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة مثلا
هي المبدأ الفاعلي لتحريك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت
النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومت بها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا
قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
وتنقطع **قلت** وكل من المبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض والبعض اما بالقوة او بالفعل والبعض
اما قريبا او بعيدا والبعض اما مركبا او بسيطا والبعض اما خاصا او عاما والبعض اما جزئيا او كليا **اقول** كل من
هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض والبعض اما بالفعل او بالقوة والبعض
اما قريبا او بعيدا والبعض اما بسيطا او مركبا والبعض اما خاصا او عاما والبعض اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم
كل الى اثنين متقابلين فيتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى
للصورة الجسمية مثلا والنوعية وكالعناصر للصور المعدنية مثلا والتي بالعرض فكما ان توخذ المادة مع صورة
تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او الحاصل بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة

حقيقة الفساد باعتبار كونها منشأ صورة الاضداد الاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للعلاج
فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب فان الصحة بالذات ما يكون جزءا محصلا لها هي صورة لا من حيث
من حيث هو كذلك كالصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض فما يقارنها اما نافعة كصفاء الزيبق والكبريت
الكثير من الاعراض اللازمة واما المفارقة للذهب في الفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو كذلك
كان المتسخين والذي بالعرض قسمة ما يزيل ضده فيقوى الضد الآخر فينسب الفعل الى الآخر كقولنا السقمونيا
يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم وغيره ومنها ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك
مبني فانه انما بنى من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنها ما يكون متوجها بالذات الى غاية ولا يعرض لها غاية اخرى
مثل الحجر المتسخ فانه لبسيط فاتفق ان كان في ممره رأس فاتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منها ما لا يكون سببا
اصلا لكن لما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاول به ويتطير
منه والغاية بالذات هي التي تحوها الحركة لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقيلة الطبيعية والصحة للماشي
والغاية بالعرض منها ما لا يقصد لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء المر وانما الغاية بالذات هي الصحة
مثل الشرب للنافع ومثل الصحة للحيز ومنها ما يلزم الغاية كالسقوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والسقوط لازم
له وقد يعد منها كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية
والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا توجد كالشجة على الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمى الى الصيد والمادة بالفعل
كالهيولى الاولى للصورة الاولى ومنها للانسان صورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة كصورة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى المحرقة
بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى الحطب القوي على الاحراق ولم تحرق بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على
الكتابة بعد وقوة من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بانها قوة المعلول
وعليتها بانها فعلية والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان ثم الصورة القريبة كالتثليث
للمثلث والبعيدة كالزاوية لها ثم الفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس والغاية القريبة كالصورة تحصيل الدواء والبعيدة كالصحة له ثم المادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور
العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها مجموع
عدة صور وقوى ثم الفاعل البسيط كالطبيعة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للهضم والغاية البسيطة كالشبع

كالشبع للاكل والمركبة كالمجان فيقبل الشكل للسبل الحديد والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما عداها

من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة ما يفصل الشيء عن الكل باعتبار

انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة كالشكل والفاعل الخاص كالنجار الذي شرح [illegible]

كالهواء المتغير الاشياء الكثيرة والغاية الخاصة كلقاء زيد لمن كان يقصد لقائه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية

ولشرب [illegible] والمادة الشخصية ما يكون مساوية لما بازائها من ذوي المادة في العموم والخصوص كالمادة

الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي والخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا

الكرسي والجسم للكرسي في الصورة الجزئية والكلية لا يخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج وهو

جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية

كقبض زيد على فلان بعزيمة المقصود من غير واسطة والكلية كاستيفاء حق من الظالم مطلقا قلت الفصل الثالث

في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت

معنى قائلا ان من العادة ان تحمل الاشياء اسبابا موجبة فعدل عنها ونسبها على المجهول من البخت والاتفاق

فمن جهة يعثر على كنز او يفلح في جزم الاعتياد بان البخت سعيد والشقي لحقه [illegible] كل من يفضي الى الذين

ينالوا من عبيد على الحق [illegible] منه ومنهم من اثبته [illegible] فقالت فرقة انه سبب الهي [illegible] ان ينال الاسباب

حتى كان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدور الشيء لا بسبب فقد ديمقراطيس واشياعه يرون

تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانبازقلس واشياعه لا يحدسون على جميل العالم كذلك كما لا يتكرون

الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا بخرت فتخلص

النجار الى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان نظن ان ذلك للمنافع

المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم تقع

التشويهات والزوائد والموت حال النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة فلا يجب

ان يعتبر [illegible] بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان [illegible]

الطبيعة وهو لا يعلم [illegible] ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم يحصل لها الصورة لهذه الغاية

لان المادة لم تقبل الا [illegible] بل حصلت بهذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة [illegible]

الطبيعة الروية [illegible] لكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لا تعين الفعل من بين الافعال

يجوز اختيار كل منها الغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب في انها الغاية والقوة النفسانية اذا
حركت عضوا فانما تحرك العضل والاوتار فتتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك
الفعل اختياري ولما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا نمنع ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولان لا عدام افعالها غايات وبعضها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت
حركة الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعملها واقتطعها ونظام الذبول متادى الى غاية فان له سببا مركبا من
الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بابدال
كل ما ان يتحلل الى ان يقع الاستعداد او بالقوة سابقة فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول فانما تضمن افعل
كل طبيعة يكون لغاية لها الا فضل غيرها ثم نحو الذبول والموت ان لم يكن ناضجا بالقياس الى زيد فهي غاية بوجه
في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات لم يبق ان الامور الطبيعية تنساق في الكون
الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية تحتاج اليها الغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور
التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة
بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن لتادية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كان بعض
السبب اتفاقي لها ما صدرت عنه انما هو بانضمام ضميمة اليه فصير تلك الضميمة موجبا لها اذ سلوح في الطبيعة
الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون
تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه الكنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت
اخص فانه انما يقال لما يودي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين والسعادة والبخت
ان يودي الى غاية محمودة والشقاوة ان يودي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر
عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيتشعر من حضوره عود ما اعتيد يقال له الميمون او
المشوم واما ما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه اقول لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات
وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان
تكون بمجرد البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان من المبادي البخت والاتفاق

والاتفاق بعيد فالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك على ما قد جرت العادة به وان
كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى
محقق فان ما يقع منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كالرجل
المنجم يسير فيعثر على كنز او يزلق فيلزمه البخت السعيد حتى عثر على الكنز او الشقي حتى زلق في البير والقول بهذا ما هذا
ممن له شكيمة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها ما ترادوا العلة المجهولة الى الاذواء
فان من يحفر البير في موضع فيكثر دفين او صلح حجر هو في ذلك الموضع الى الكنز ومن يسيل على الى في شفير مزلقة مثله
ذلك في البير وهو لاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة التي يتفطن لها من يتيسر له ولكن لا يلزم من ذلك
ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة انه سبب
الهي يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وهو لا لعلمهم انه تفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية
الحقيقية واخطاؤا في نسبة كل ما لم يدركوا سببا الى سبب واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسبب وقالت
طائفة ان البخت هو صدور شيء لا لسبب وهو لا قد افترقوا فرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه ططوقوس
اشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجب ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البديهة حتى تجوزوا الترجيح بلا مرجح وسيكشف في الفلسفة الاولى
ما يخبر الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل
ولكن يرون الامور الجزئية التي هي عالم الطبيعة كائنة عن الاستحقاقات المادية بل لضرورة المادة وذلك كان
الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد برد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فيتفطن لهذا
السبب الضروري لا لغرض العطاش ان نظن ان ذلك انما هو لما اتفق من احياء الارض بالنباتات واعداد
اقوات الحيوانات وكما انه يصلح بذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور الطبيعية التي يتوهم انها
لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال للاغراض ومصالح وليست
كذلك بل بالاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما
تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع
وهذا المنفعة الطحن قالوا وكيف يفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحته
لو كانت انما تفعل للمصالح لما عرض لها نقصانات التشويهات والزيادة في الخلقة ولم يقع الموت انما اغتر بالغافلون

بالغايات من النظام المشاهد الذي تحقق في تكوّن الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية

فلا ينبغي ان يغتر بما قيل من ان نظام الفساد ايضاً لو كان النشو مثلاً غاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان للذبول

غاية هو الموت لكنه لا يصح لان فرض هذه الطبيعة للفساد قد يراد بها فكما لا يكون نظام الفساد دليلاً على مراعاة الغايات

فنظام الكون ايضاً كذلك لكنه هو لا يساعده على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها لكن

فلذلك لا يجب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فالمادة ههنا

وان لم تقبل الا صورة الجرة لكن لم تتصور تلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم قصدت ان تكون

في الثنايا مدقة فاتت هناك بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذلك الحال في الاضراس كانه لما قصد في البيوت

الى جدران متقلة والى سقف مظلة اتى للاولى بحجارة ثقيلة ترسب وللثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو

لا انه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب فيتأمل في ان البقعة سواء اذا سقطت

فيها حبة برة انبتت سنبلة برية او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء

الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنعقد في جوهر البرة او الشعيرة وتربيهما ثم الا ان يكون في

تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح

لها من الاجزاء باذن ربها دائماً او اكثرياً فكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة

الجوهرية وسائر ما يليها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من

قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون مسوقة بضرورة المادة اظهر فلا جرم

ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم يكن

معارضة ولا معوقة انما هو الى خيرات هي كمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها

روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى مختلفة وكان

هناك افعال مختلفة ذات غايات متضادة يحتاج اختيار الفاعل كلا منها المناسبة باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية

لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا لتكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد

متوجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن التنازع المختلفة من المعارضات المختلفة

من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية

ومما يتضح به وجود الغاية لا افعال صادرة من غير روية الناس في حال الصناعة فانها متوجهة الى غاية

غاية من غير روية فاذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية على التمرين فيما يستبد افادته فان من ضرب
العود والنرد في اختيار منه … ورابع الوقوف على صدق القضيات تبدّ حينئذ … فلو كانت
للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها
من جهة الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغاية
موجودة في ذهنها ويجاب بان الطبيعة مسخرة … الا ترى … شعورها ولا اختيار …
… الطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متوجهة في افعالها الى غايات مقصودة
للملائكة العلوية المتسلطة على احكام من العقول النورية والنفوس الاشرفية … الى تحقيق المعنى وكذلك
في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى … كانت الطبيعة تفعل المصالح مطلوبة لها من الخيرات فكما
لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة والموت فالجواب ان التشويهات ونحوها انما هو قصور
عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف
القوة او تحيير ما واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة التي في
الكوسج والنطفة في الخنثيين ونحن لا ندعي ان الطبيعة تستطيع ان يحرك كل مادة الى الغاية المقصودة
بل يجوز ان تقصر عن بلوغها اياها … لا نعلم انها غايات بل … الغايات لافعالها ونسميها
… الغايات وان لم يكن غايات ذاتية بل بعارض في المادة فان المادة اذا اعتصت حركت الطبيعة
… الى الصورة التي تستعدها ولا تشكلها … ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان
… كان الذبول الغاية فالجواب ان نظام الذبول ليس الغاية وان لم يكن غاية بحسب الطبيعة
… ان يكون غاية لها … السبب فيه … الطبيعة لكن …
… الطبيعة … غاية … تحليل الرطوبة … الطبيعة …
… لكن كل … الاستعداد … ما فرع عن سابقه كما ذكر في العلوم
… فيكون ذلك … نظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل ما في الامور الطبيعية غاية طبيعية
التي … ان فعل كل طبيعة يكون لغاية … ان يكون فعل … الغاية لها …
… الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية … الموت ذاتي

٢٥

يكون نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية
للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات على ما اشير الى بعضها
في الكتب الجزئية تيقن انه لا اهمال ولا تعطيل في ان الامور الطبيعية متساقة في الكون الى غاية غير مهملة ولم يحسبها
حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ننكر ان في الامور الطبيعية اشياء تتوجه بها
ضرورة المادة ويحتاج اليها للغاية كالشعر الطبيعي فانها تكون من الدم وفضله ولابد من حدوثها عند بعض
الكيموسي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل في غذاء الاعضاء
الفضلية كالعظام وتتغذى الحال وغير ذلك ويلزم الغاية والكون مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة
وذلك كتخطط القدم على الارض عند الخروج الى مأخذ الغرض في الارادية هذا لما كان كالماشي ما قصاص الى اين
امر البخت والاتفاق وازاحة شبهتهم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب لا يكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة وهو البخت والاتفاق لكن لا يكون
متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية
بالقياس الى سببها الذاتي بل انما بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه
لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر لتلك الامور الا انه لكن غير متوقعة منه فان لم يكن مؤديا اليها اصلا
لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر بل يكون لا محالة كائنة بالاتفاق
سبب غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي
يقال انه سبب اتفاقي لها ولو ليس موجبا لها فلابد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير تلك الضميمة
موجبا لها ولو سلوحي في الفلسفة الاولى بان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا اقيست تلك الامور الى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما يقال ذلك اذا اقيس اليه
بدون تلك الضميمة فكل غاية اتفاقية بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا نسب اليه لم يكن اتفاقيا
فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا
لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة واما ان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن
فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه وعلم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل حقيقيا
ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي

اتفاقي من جهة انه لما طلب الكل بل كان واجبا من جهة تمام البخت كان اخص من الاتفاق فان ما يعد
حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدأ ما ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى
محمود وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت واستعملوا الشقي في غير الناطقين كان مجازا
وما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب سعيدة او شقية فيتيمن به او يتشأم من
حضوره فهو ما احقيقه من سعادة او شقاوة يقال الميمون والمشؤم واما مبدأ او طبيعة لا ارادة فيه
الكائن من تلقاء نفسه **قلت الفصل الرابع** في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما
في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان تضمن السؤال بعضها فبالبقية لكن
قد يكتفى بالبعض ولهذا ان تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة
لان السؤال كانه طلب سبب صدوره عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكرها
مع الاستعداد يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيها تأدية العلة بتمامها فان الارادة
انما تنبعث بعد توافي امور ربما تيسر احصاؤها ولو تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة اليها
الفاعل لا بالصورة ولو تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة
الفاعل والاستعداد لا صلح من اجزاء الهيولى فلا يسئل عنه بل عن الاستعداد المقرب فيما يكون الصورة
فيجاب بالغاية او الفاعل او الصورة فان الفاعل للمادة والمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة ما
او بالصورة فلمقربه واحرى العلل بان يهتم الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يفيد الطبيعي المادة اعلم من حيث
القوة والصورة اعلم من حيث الخصوص والنفس اي من احوال المادة فان الصورة الطبيعية لا تحصل الا في مادة
ولا توجد الا في مادة مخصوصة ولو كان بعض العلوم التعليمية لمناسبة الطبيعي كالهيئة لا تعرض فيه ان
المادة مطلقا فاما كان بالطبيعي لفضل اشرف [illegible] من ذلك اي من غرض [illegible] الموقوف على خواص
الامور الطبيعية ونحيا تبا **اقول** انه لما كان وجود الامور الطبيعية مستندا بعلل فاذا سئل عنها بلم فالجواب
الحقيقي ان تذكر العلل الحقيقية كلها فانها اذا ذكرت بخصوصها بذكر الغاية الحقيقية وقعا السؤال الا ان يكون
بعضها متضمنا في السؤال فانها تكفي في الجواب بالبقية بأسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد يقام العلة الغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فلو تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم فاعل فلان كذا فانه يجاب [illegible]
لفاعلية الفاعل كالغاية [illegible] ان يقال لانه [illegible] فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير الى الامور

الارادية كانت يقرر لانه اشار عليه لان غاية الفاعل على الحاجة الى الغاية وكما لباحث المتقدمة كان يقرر
لانه بحسب حقه فان ذلك هو المطلق للحاجة الى الاستفهام فكل ذلك له نحو من العلية لصيرورة الاشياء والذي
ينبعث منه الفعل الاخير لا يجاب بالصورة اذ السؤال كانه يطلب سببا وهيا عن الفاعل او ما مر بيانه كما اذا
كان السؤال عن الصورة او ولالة كما اذا كان عن الكرسي بالجملة يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا
مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانها مطلوبا بالغير او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجوده ما يلي من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة ما
فتعود الى الغاية وذكر الغاية حيث تعترض في السؤال للفاعل يجاب به كما اذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب يقع
ان يقال لانه كان نجارا من شأنه او ذكر صاحب الاستعداد يكتفي في الامور الطبيعية وذلك لانه يكفي في كونها لاجل
المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السؤال يكفي في الجواب استعداد المادة واما في الامور الارادية
فلا يكفي ذلك بل لابد من ارادة الفاعل ويصعب فيها ايجاد العلية تماما فان الارادة انما تنبعث بعد تمام
امور قلما يتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بان الفاعل يجوز ان
لانه شرب الدواء او ربما بالمادة المضافة الى الفاعل يجوز ان مزاجه معه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال
الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يكون السحاب فيقال ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة قلبها
شيئا من الاجزاء المائية بما صاعدا الى فوق بالطبع متصلا بالاجزاء من اجزاء دخانية تلطفت بالحرارة
ولا يكتفي بذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت
بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول
الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون بجعل جاعل فلا يسئل عنه بل انما يسئل عن الاستعداد بمعنى
التهيؤ التام لان احدهما ليس في الجملة وانما يكون التهيؤ لصورة الاخرى للهيولى تقريبا الى الصورة التي
اعتبرها الهيولى مستعدة لها فيجاب بها بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للحياة في تعلق
النفس عند الاستكمال من البدن او بالفاعل الصورة التي بها يحصل الاستعداد وذكر الفاعل للاستعداد
بعينه ان يكون الصور فان يقال لم كانت المرآة قابلة للتشبيح فيقال لانها صقيل مستقيمة واما المادة كما اذا
كان السؤال عن استعداد شيء مركب من مادة قابلة لها بسبب انها يتناسب مع المواد الاخرى ويكون ان
الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع السائر فالاخر كان يقال لم كان هذا للانقدح

٢٨

هذا التشنج قابلا للصبغ فيه لانه من الزجاج او سيال لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيه لانه مركب من الاضداد
او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسال لم صارت هذه الحديدة قابلة للتشنج فيه لانها مركبة مصقولة
ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدأن للاشكال تجوهر الجسم وقد عرفت ان شأنهما من المبادي كان مبدأ
بعينه فيما اخرى بان يتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن لواحقها الذاتية لكن اكثر ما تفيد المادة
العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده وفي تقوم لواحقه الذاتية واكثر ما تفيده الصورة العلم به من حيث
الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة منها قلما اشرف اعلى قوم من الطبيعيين
فاهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت ليظهر فيها الصورة آثارها
فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها شغلا لا يعني هذا راي فاسد
فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل منها ما يمكن في اي
الراي باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يجب النظر في اختصاصها
بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا تحتاج في تصورها الى ان تتصور في محل بها النظر فهو ان
حكم بانه لا بد لها من موضوع طبيعي يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحتاج الى
واذا كانت فيها تنوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فالمحقق ذلك من البيان مستكمل ما يكون
تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية
بحتة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة بل هو ضلل فما ظنك بالطبيعي فيما كانت الهيئة
مناسبة للطبيعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاولية العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي لان الطبيعي ينظر فيه
من جهة اشتماله على الطبيعة والهيئة ينظر فيه من جهة انه كم يعود داخل انه يعرض الا انهما يشتركان في بعض المسائل
ككون جرم العالم والارض كريين لكن الطبيعي يعطي برهان اللم بمقدمات ماخوذة من الطبيعة فيقول ان فعل الصورة الطبيعية واحد
في المادة المتشابهة فيستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك في الهيئة
برهان الان اذ مقدمات تعليمية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذات نحو بانه مستدير لان
عن المادة ودفع الصورة الجسمية لما ذا حصل للمادة مقامات مما بعد الاعراض ولواحق
وقد قاس بعض الصناعات الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد
انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل الامر الذي عليه الصورة كالسيف وليس يكون المادة التي قصر عليها هو الامر

المتجسمة المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون وهذا الراي اشد فسادا من الاول فانا قالوا جعلنا
الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها والغير ان ارادوا بالمادة الاولى الجسم
المصورة فهذه قضية من العلم بعرضها الا وجودها بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان لا سبيل الى اثباتها انما هو على
الصورة والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل اثبته وان ارادوا المصورة فلم يخرجوا عما راموه حجج
عنه من تعلقنا الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا للصناعة بل هو مادة لصناعة
وموضوعها الاجسام المعدنية التي يشتغل بصهرها وتنقيتها وشغلها بصورة صناعية وصاحب الصناعة التي موضوعها
الحديد كالقين فانما يبتدئ صنعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة عند القين ثانيا فالشيء يعني
تعقيدهم ولكن ان تقتضيهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي لا يخلو العلم من جهتين جهة كونها مبدأ الجسم وجهة كونها
من اللواحق الذاتية فان بحثوا الصورة من الجهة الاولى لم يتحقق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الجسم الاولي
هذا على نفسهم السبيل الى نيل شيء من المسائل الا بعد توسط صورها وان بحثوا من الجهة الثانية لكن لهم
ان يبحثوا عن لواحق الجسم الا الجسم لكونها لكن شيء منها ... الصناعة عنهم غاية ... ان يثبتوا وجود
الجسم الاولي لو امكن ... فان اسعاد فضلها من التحصيل ... الامر ... ولا يخفى عليك الجواب عن قيام
على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية** في اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول**
في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول** في عدم
تناهي الاجسام وما يتعلق بعدم تناهيها في الانقسام يتبين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى
الجسم المفرد الذي لا يتألف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والا تألف في الجسم من اجزاء بالفعل فان كانت
تتجزى في الجهات ... كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية بوجه من انحاء القسمة
ولو في جهة فان لم يتلاق في تلك الجهة لم يحصل تاليف ولا حجم فيها فلا يحصل جسم وان تلاقت فلا بد
فيه من ... لا يحصل حجم او الا ... تجزي في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء
الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة
التي تجري عليها ... ذلك ثم كما امتنع التالف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضنا امتنع التحليل
فيه اليها لما ذكرنا فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعده بسبب تجزية الصغر وما يميل الى انصاف الانصاف ...
الا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ... لا نظر ...

يلزم ان لا يحصل السريع المطلق بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع
نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه فيجاب ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت
القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي ويعلم ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما
لا يتناهى فهو حاصل بالفعل بل يزيد من حيث لا يدري على القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرد مع ما مر انها
ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست لكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل
جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم
المولف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق
على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما ينطبق عليها جزء اول **اقول** اعلم ان
اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تالفه في الحجم من الاجزاء التي كما دان لا يكون فيها فرق في الوجود ثم اذا
كان النطق الجسم المفرد لم يقصد هناك التالف في الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها
او ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المولف منه مفردا فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى
ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى او الجوهر حقيقة ما كان منه التالف ثم ما يتعلق به على ما يمكن ان يتحلل
وح انما تبطل او ابطل تحليل الجسم اليها بعينه فذلك كما لازم مما سبق فاذا ابطل التاليف منها او التحليل اليها
بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا اليقينية كانت او تحليلية وهذا الاثر ما بطلان هذه المفرد
واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بجوا ما سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها
فسياتيك في الاصل الاصل ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى
اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تناهيه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى ما لا يمكن بعده وهذا هو الذي
تريدنا المتصل اصالة وهو بالحقيقة لازم اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن موجبا لكون الانقسام
فيه قابلية للقسمة فالانقسام لازم له حتى رسم المتصل المنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون انقسامه
الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك
الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل كما من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف
الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك بيان بطلان التالف مع بطلانه بلا مرتضها اجمالا كما مر في
هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان الصعب انه كيف يطلب اثبات هذا البرهان انه مما صنفناه الطبيعي

٣١

من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون ونحو ذلك بعد تصورة التصديق بانية فالجواب انه ربما يتصور الجسم
المفسر من غير ان يتصور الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يتصورونه الطويل العريض العميق ويحصلونه
من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ويقسم من رسمه بالجوهر المنقسم بحصولة من جزئين وحينئذ يجوز ان يطلب اتصاله
بعد تصوره وتصديق بانية ثم النظر حينئذ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري انما هو في الفلسفة الاولى
فلا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تحقق حقيقة موضوعه ونحو موضوعه واما النظر
في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا لذاته وان الاتصال جوهري له فهناك ليس من الفلسفة الاولى
فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة انه متصل لا من حيث الاتصال والتالف من الهيولى
والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون ومن حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه يتوقف
عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بها الجهة الطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه
منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او اللاتالف وان لم يحكم
التالف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند منكريها لكن يلاحظ لتحقيق جوهريته ولو سلم
فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور
الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن هنا قال المعلم
الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى
والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون من مسائل الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض
الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم
فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها ابدا
ويمكن ان يتعلق بالجسم من حيث الاتصال والتالف من الاجزاء نظر في انه يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء
لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يجده ونحوها
والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به قد قضينا اثره هو ان الذي يلزم ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام
الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك من لوازمه فيتصل به وبعد استقرار الكلام في العلم الالهي
فلا كما في ذلك يستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة الى لا نهاية اي اكثر
من جهة الفك او اختلاف الاعراض تحمل اللاتناهي في اقسمه الوهمية توطية كما لا شك في كونه

فی کونه من احوال الجسم من جهة الحرکة واشتماله علی المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم فلیس هنا

کما فصلنا علی انما یتعلق بالطبیعی من جهة الاستدلال علیها بالحرکة والسکون فتتبع ذلک کما تمس الحاجة

وکذلک الا تناهی فی الصغر کما هو مذهب الشیخ یکون النظر فیها ایضا وکانه یستطرد الفصل الثانی فی اثباتها

فی الجملة ولنرجع الی تفصیل ما فی المتن فنقول من جملتها انه لا شک فی ان من الاجسام ما هو مؤلف من جسمین

اتصال حقیقی کالمیزان المرکب من الاخشاب المرکبة واما المفردة منها وغیر ذلک کان شاهدا فالا تناهی

اتصال الجسم وما لیس احد منها الا اعتبارا فی امکان ان یترکب جسم لو ترکبا طبیعیا من جسمین متماثلین

بالجسم البسیط لا یکون مرکبا من اجسام مختلفة القوی فیمکن ان یترکب من جزئین من الارض متماثلین

من غیر ان یتصل فیکون المرکب بسیطا غیر متصل فلا یمکن ان یدعی اتصال الجسم البسیط علی العموم بل اما

ان یدعی اتصال الاجسام البسیطة الفلکیة والعنصریة فی الجملة حینئذ نقول ان ترکب کل من الاجسام

الفلکیة والعنصریة من اجسام صلبة صغار غیر صالحة للقسمة الانفکاکیة وان کانت قابلة للوهمیة کما یراه شیعة

دیمقراطیس واما ان یدعی اتصال الجسم المفرد ای الذی لا یکون مؤلفا من الاجسام کما فعلناه فلا یرد ذلک رای

اولئک ولذلک لم یتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلک نقول ان الجسم المفرد متصل فی الواقع کما هو متصل

عند الحس لان الحس لا یغلط فیحکم بالاتصال بعد ما کان منفصلا وذلک لانه لو لم یکن متصلا کان ذا مفاصل

ومؤلفا فی الجسم من اجزاء بالفعل وانما قلنا فی الجسم لان الاتصال ینافی ان یتألف من اجزاء بالفعل الا فی الجسم کالهیولی والصورة

فاما ان یکون تلک الاجزاء متجزیة فی الجهات ولو وهما فتکون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا یکون

مفردا او کلا منها غیر متجزیة اما ان لا یکون متجزیة بوجه من الوجوه نحو القسمة القطعیة والکسریة وهما والافرضا سواء کانت

کذلک فی جهة فیکون سطوحا او فی جهتین فقط فیکون خطوطا وینسب ذلک الی بعض الاوائل فی

الجهات کلها فیکون جواهر فردة کما یراه جمهور المتکلمین والشهرة شرذمة من الاوائل الیونانیین وهذا

اعنی کون الاجزاء غیر متجزیة ولو فی جهة مستلزم للمباحث لانها الا ان لا یتلاقی فی جهة اللاتجزی فیها وحینئذ

لا یحصل منها المؤلف المفرد فی تلک الجهة فلا یحصل منها جسم او یتلاقی فی تلک الجهة فاما ان یتلاقی بالاسر

فیتداخل ولا یحصل بعضها من بعض فی تلک الجهة فلا یحصل منها جسم او لا بالاسر بل یکون شیء من جزء مشغولا بالملاقات

وشیء منه فارغا فیتجزی فی جهة فرضت غیر متجزیة فیها هذا خلف ولا یقال یلاقی الاجزاء بالاطراف فلا یلزم من

ملاقاة الجزئین لا بالاسر حکم انقسام کل من الجزئین لانا نقول اذا کانت للاشارة الی طرف منهما اشارة

الى انه لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقات والآخر فارغا عنها وايضا لكان محل الطرفين المتمايزين في
الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي
ما ذكرناه كفاية وللقائلين بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات اكثرها واهية واقوى شبههم ما يتمسك به زينون وهو
غير زينون الكبير وطائفة من المتكلمين ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا لانتفى
الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر
ايضا لانتفى الزمان بالكلية الثاني انه ينحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفائهما لان الماضي ما كان حاضرا وقد انعدم والمستقبل
ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم
اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر تماما حاضرا هف واذا كان الموجود
من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة التي
هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة
بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه
فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالتحقيق
عن الاستدلال المذكور انفا الذي يتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان اقل ما يلزم من هذا تتالي النقاط وما ذكرتم
من وجوب قسمة الجزء بين خط تماسها الى الاجزاء فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا هذا وسيجي حل الشبهة في اول فصول
باب الحركة وتعاد في باب الزمان ومحصله ان ريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا
والزمان كما سيلوح متصل والمتصل كما عرفت لا ينقسم الى ما لا ينقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترك
بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة واذ ليس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فليس هناك آن
بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما آن يكون نهاية لاحدهما وبداية للآخر كالآن الحاضر بين
الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يليه اذ انما يفرض بفرض الانقسام والانقطاع فيتخلل الزمان
فيكون لا محالة بينهما زمان ثم ان الماضي والمستقبل من الزمان ومن الحركة القطعية المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل
اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية التحليلية للمتصل الموجود بالفعل ولا يلزم من
عدمهما في الآن الحاضر الا انعدامهما مطلقا فان الماضي والمستقبل من الزمان موجودان بذلك النحو من
غير ان يكون لوجودهما ظرف الا الزمان والآن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان والمستقبلة في

منها ان المستقبل منه كما قول القائل ان الماضي ما كان حاضرا غيره والمستقبل معدوم متوقع حضوره فيما بعد
بمعنى ان الآن الحاضر وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين فلا نسلم
بانقسامه على النظم عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة ومنها امتناع تالف الجسم في الحجم من اجزاء
لا تتجزى في الجهات كلها وبعضها مبني على ان انتهاء القسمة يمتنع التحليل في الحجم الى تلك الاجزاء لما ذكر في
امتناع التالف منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة
بالفعل يحصل منها الحجم فيجب ان يكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فيلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل
ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية
بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني
انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما يتمسك
بهما القائلون بتالف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها لعدم قبولها الانقسامات
غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي
القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء كيفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة
بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لزم نسبة الخردلة والجبل في الحجم اذ لا
نهاية فيلزم تساويهما والجواب انه لا قول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج
الانقسام اليها من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستحققه فيلزم عدم تفاوتهما
بالعظم والصغر من هذا الجبل والخردلة الحق بل نقول ان انقسامهما لا يقف الى حد واللازم من ذلك تساويهما
في اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف يكون لا محالة في كل مرتبة ما يحاذيها في المرتبة من اقسام
الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن باكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم حجما من اجزائها وربما
وقعت القسمة الفكية او الكسرية في الخردلة قبل وقوعها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الآلات
مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو وجبت قسمة الخردلة الى ما لا نهاية لزم تغشيتها وجه الارض بل يمكن باقسام الخردلة
اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية فتعم وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان اللزوم ممكن
ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات [illegible] الحس من مراتب القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم
وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه [illegible] ولا نسلم وجود [illegible] ان خردلة تنقسم

الى اجزاء انها التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون حد الموجود منها في الخردلة تغشى الارض كلها لو بسط عليها
واحدة فواحدة فلما ثبت تبينا ان هذا حق او باطل فيسلم ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما يبلغ كثرتها ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي
هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان الاجزاء
الخردلة تغشى الارض غير مسموع ولا جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير مسموع فيه فالذي لا يكون بين
الاستحالة بعد فرض تناهي الانقسام كيف يتبين باستحالته لا تناهي الانقسام التي تبينا انه لو كان الجسم
منقسما الا الى نهاية وجب ان لا يمكن حركة قطعها بل والا ما في مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع
نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف نصفها وكذلك الى ما لا يتناهى من انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما
من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء بالفعل لم تجزأ عليه حتى يكون هناك نصف ولا ربع
بالفعل بل انما يكون اذا فرض القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التي بحسبها من القوة
الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه واما لا تناهي
القسمة بمعنى لا وقوف على حد لا يمكن بعده قسمة فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة في زمان متناه لانها كما
لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها
متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده اذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء
اقسامه فرض في الباقيين واعلم ان بعض الناس كانكسا قراطيس وافيقورس من الاوائل والنظام من معتزلة
المتكلمين لما اعترضوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها اذعنوا لها وآمنوا بان الجسم قابل
للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل
فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة
وجود المفرد بالفعل في المؤلف فعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد
على اجزاء موجودة بالفعل والاجزاء موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء
المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم
القول بها غير متناهية وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب وبقي من الشفاء
انه جرى بين اصحاب الجزء ما حكى القائلين بتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية

متناهية منه بعدهم وبين هؤلاء ضرب تسلسل في الاقدمين وكذلك في المحدثين الملقى الاقدمين فاصحاب
الجزء واعلى هؤلاء ان الاخر شاسع العدد يجب ان يلحق تفاوة بطء سير الحركة فالتجأ افيورس من هؤلاء الى
الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في جزء منها مقصود من غير ان يحاذي ما في الوسط
واما في المحدثين فانه لما تحقق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يلزم ان لا تفرغ ذرة من قطع نملة بسير عليها التجأ من
بالغيور من هؤلاء وانتقلها الى القول بالطفرة واورد لذلك مثالا من حركة الدائرة القريبة من طرف الرحى
والدائرة الاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوية لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل اكثرهم بعضها ببعض بين
الذي في الوسط يتحرك تفكك الجزء الذي عند الطرف يتحرك بما يتضعف حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي
في الوسط فلما امتنع اصحاب الجزء الطفرة والتفكك الكلام والتجزية فان يكون حركة متصلة اسرع من
حركة الوسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي في الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف
واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون ثم الى ان يحكوا بان الرحى بحركة عند حركة بعض اجزائها من بعض
فلا يلزم احدهما ان يتحرك مع الآخر ولكن اختصاصها بحركة الآخر قبل احدها على تشابه الطفرة والآخر في تشابه
التفكيك يبطل مذهب هؤلاء تشابه في البطلان لان الجسم من اجزاء لا تتجزى لكن لما لاجزاء اذا اختلفت لا اوضاعا
لم يحصل حجم من الجزء البتة اذ لو كان حجم ... لاصحاب هذا الراي انما ذهبوا الى القول بالجزء لاعتراضهم
بذلك بالقسمة المقدارية في الجسم التي هي عليه من توهم انها انما تكون الى الاجزاء بالفصل ولا شك في ان الاجزاء
المتداخلة لا يكون البتة الا قسمة مقدارية في ... عن الاعتبار فالتداخل لا يلزم ... في الجسم
وان لم يتداخل بل تماست لكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات ... لكن يفرض فيه ...
ثمانية على المربع ... ان الطول اجزاء ان على جنب ... العرض ...
فيحصل مربع ...
ثالث ... الكلية ...
الاصحاب الكلية ... الجسم الذي ... من اجزاء متناهية العدد ... قطعا ...
اجزاء ... متناهية ... برهان ... الابعاد ... في ان ...
كان ما يحصل من الاجزاء ... الجزء الواحد ... الكل ...

٣٧

بمرات غير متناهية العدد ضرورة عدم الواحد كلها يتالف عن الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه
الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء كنسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد
نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه كما تبين بعضه الاخصر ان
من الراس اذا كان الحجم يتزايد بازدياد الاجزاء كان ابلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم
الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم
فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل انهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم
الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى
متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة الا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقادير
الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف
الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من حيث
انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على
الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتعين من ذلك ان ليس شيء من المسافة والحركة والزمان فيها جزء لا على
اللهم الا بحسب الفرض في الافلاك بالفرض او لا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتاخر ويكون جزؤه
المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الا الى النهاية وسياتيك بعض من التحقيق في اتصال الحركة والزمان وحلها

قلت الفصل الثاني في استحالة اللاتناهي في السلم والتمادي في الاجسام والكميات المادية المجتمعة
المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد متسق النظام متناهيا
بالفعل والا فليفرض آب بعدا او خطا ماديا مجتمع الآحاد مترتبها غير متناه بالفعل في جهة وليفرز منه
آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق جب او ما يساويه على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم
يتفاوتا في الجهة الاخرى لتساوى الجزء والكل وان انقطع جب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد
آب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء
على آخر انما هو تطبيق الباقي على الباقي ولا تشتمل تطبيق جزء بجزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والعقل يجلي الا
الانقطاع بل مجرد التفاوت والبرهان ليفرض خطا آب غير متناه في جهة ب وخط جد متناهيا في جهتين
حرك من طرف الذي الى جهة الى آب مسامتا للطرف الآخر حيث المسامتة لكن الابتداء مع خط غير المتناهي

غير المتناهي الا الا كان لو اس فانه لا بد بعضها من اول نقطة تكون معها وكل ما يفرض في غير المتناهي
اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كانا
معا في آن الحدوث ليس كما ليس للزاوية بل لا اقول من ابتدائها لو حدث لكانت في اي آن يفرض مع نقطة ولا تتصل
بالمرور على تمام ما قبلها اعني بالنقطة المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي لا يتأتى
ذلك في زمان متناه وهذا يختص بابطال التناهي الابعاد مطلقا وايضا لنفرض خطا يخرج من نقطة كساقي مثلث الى
الانفراج بينهما بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره
بين الحاصرين فخروج الامتداد عن التناهي باطل دون الانفراج المتزايد مع غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كشكلي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بعد الامتداد او ازيد كان الامر كذلك وهذا يختص بابطال التناهي الابعاد فيما فوق جهة
اقول النقض بهذا من امكان اللاتناهي او استحالته وجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في
الامور الغير الطبيعية انه هل يكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها الا في هذا الموضع ولا شيء
من هذه البراهين يتناول ذلك على ما صرح به الشيخ في الشفاء ثم لا ينظر فيمن اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق
بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له بعد او عدد كان ذا وضع كالنقطة او لا كالعاشق ولا بمعنى ان لا يكون
للشيء نهاية بالفعل لكن من شانه ان يعرض له نهاية بالعرض ويكون ذا عدد او احد وضعي فقط البتة كالدائرة بل
بمعنى ان الشيء مع كونه في نفسه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في حد نفسه نهاية
بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا اخذ واحد طبيعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا
المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة
والمترتبة في المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد
الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المترتبة والبراهين المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على
ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاحاد مترتبا
متناهيا فليكن اب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق الانتظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه
اج متناهيا او اذا فرض تطبيق ج ب الجزء على اب بحيث ينطبق ج على ا فان لم يتفاوتا في الجهة
الاخرى يتساوى الكل والجزء والا انقطع ج ب دون اب فيكون ج ب متناهيا فلا يزيد عليه اب الا
بالمتناهي فيكون اب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض التطبيق بان يساوي ج ب على اب بل الخلف

وجيب بان ميلان ليس المراد بالتطبيق الا ما تيياد ومنه ما هو في العلوم التعليمية مستعمال فيه من ايقاع
المحاذات في الخارج او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات وبالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما
بعض معين تحليلي او تاليفي واخذ في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر
ثم انما يظهر التخلف ههنا بلزوم انقطاع احديهما الناقصة او الزائدة او تمادي التطبيق فيهما في آن او زمان
متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين كل متجانسين
من المقادير او الاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين
بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي
في هذا الحكم ملاحظة العقل جملة الجزئيات للمفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار من
صدقه عليها وان لم يحضر ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم شخصي في حيز معين ووضع مباين في الاشارة لسائر
الاجسام ومن البين ان الجسم المشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم وضع ولو وصدق في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد المجتمعة المتسقة حتى يجري التطبيق الوهمي فيه
فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فردا للمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ولا ينتقض البرهان
على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ
والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في جانب الآخر لان الامتداد في الآحاد فرع الاتساق وبعبارة
اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى فتطبيق المبدأ على المبدأ يستلزم الزيادة فيما الى
الى جهة الاخرى وهناك لا اتساق لنفسها حتى يجد العقل التفاوت والتفاضل الا بوجوب الانقطاع اذ لا تمييز
هناك بين طرف السلسلة الا في الجملة ثم التطبيق يجري على جزء فجزء يقتضي التطبيق ترتيبها والتساوي في زمان متناه وما
توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج بان التطبيق الوهمي فيها ممكن فاسد اذ التطبيق الوهمي انما
يكون بين الصور المرتسمة في الذهن ولا يجوز ان يرتسم فيها في زمان متناه ولا قدر متناه وما كانت في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالتها في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بلا ملاحظتها اجمالا وذلك

وذلك لانه ان شبه بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نم حكم العقل بامكان الايقاع وذلك في زمان متناهٍ من

الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان شبه بحكم العقل بان يحكم بالزائد مما بيهما من الناقصة وزيادة فذلك حكم

بالتفاضل والظاهر من الانقطاع كفى بوجه متناهية البين كيف وليس فيه العقل استبداد والانقطاع انما يكون بعد

الاستبداد وقد ظهر ان شرط الاجتماع في الوجود مع الاتصال والاتساق لا يمنع من جريان البرهان في

استبداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء

الدهر والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب الماضي وانت تعلم ان ما فرض من التطبيق بين السلسلات

الغير المتناهية في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب تلك الحالات

التي للصحاح يبتني عليه عدم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتأتى فيما ارتسم من تلك

الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في

الدهر او في الحضور عند الباري تعالى لتمشى البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول

الفلسفة ليضاد قوانين الملة وقد حاول المتقصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين بان تناهي

الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل بحيله

البرهان واما اللاتناهي في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يتصور بعده الا ويلزم منه ان يكون

الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في

الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية بعينه بمعنى ان

التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج والتجدد في الوجود في وعاء الدهر والحضور

الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده ما يستقبل في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا الحضور عند

الباري وثانيا بان الموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء

الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار

الاول التعاقب والترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ

بالاعتبار الاول كان غير متناه فلم يتمش البرهان على عدم تناهيه لانه لا يوجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار

الثاني فهو متناه الى نهاية اخيرة لا يتعداها والحكم المتعلق انما يجري فيما خرج الى الوجود بالفعل في افق التغير

والتقضي لو كان لا يصادق على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية

هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التسلسلات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يعتبر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا الماضي هو نفسه منتهاه بعض البرهان في الماضي على ما هو الحق عند الدهر والحصول عند المبدع واذا اعترف ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتيب لا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في يده اعتبار ينهض به البرهان على ابطال اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ويحمل الكلام وجها الست احصله بها وكانك قد دريت بما وعيت من حق التحقيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدا الاول من تشويشات المتاخرين وتعويصاتهم وان غلب عليك التقليد واثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فتقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا للبرهان التطبيق وتعويله عليه لم ينص على عدم تناول هذا البرهان للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلا سقوط لما اقول من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزاما للفلاسفة المحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيهما اما الاجتماع فظاهر واما بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب زمنه حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د متناهيا في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصلح ج د مسامتا لآب الغير المتناهي اي بحيث يقاطعه على نقطة هو لو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها او لا تكون لا محالة بزاوية عند المركز والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة منه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي وتحقيقه انه لو وجب ان يكون المسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة فيه على نقطة غير مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى وليس كذلك والمسامتة انما تكون بالحركة فما لا يكون الحركة اول آن توجد فيه ان الآن الاصلح ان

طرفاه ليس كذلك المسافة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة
في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكمماسة الخط المفروض حركته بهما نقطة
نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة وهو كل من الآن والموافاة والمماسة المذكورة وان لم يكن من الموجود
بالنفس بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او بقي زمانا بعد ما حدث في آن كالشعيرة الكائنة وكالوصول
الى منتهى المسافة وكمماسة الخط المنقطة ينقطع الحركة عند مماستها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء
كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الامور وجود في آن اصلا الا
آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيما في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثها آن هو موجود فيه
نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث اذ فرضنا فيه حدث الحادث كالحركة والصوت او لا على
وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق
فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كمقدار معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر
بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر فلا يجوز ان يكون لاول آن ابتدئ فيه الحدوث ثم الاول
آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في
زمان منقطع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تماما في كل
آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها الا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع
وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين
من هذه الزاوية وكمماسة الخط المفروض حركته بها الخط الآخر المنقطع منه وهذه المماسة هي التي كالاضافيات
ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه فلم يكن موجودا في آن
هو مبدأ ذلك الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن
حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون
هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا
بان يكون اول هذا التفصيل ما سمعته في هذا المقام ولنتم الكلام فنقول كما سنعرف

حدوثه في اول الوجود ويختلف لا انه يتناهى آخره كالامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات
فلا يكون جزء منها ادون طرفيها سابقا ولا آخر سوى طرفها الاول لها ولا آخران ابدا بالاول والآخر المتقدم والمتاخر
وكما ان تقول الحكماء ان آخره الآن حدوث الاول السابق عليها والآخر اللاحق بها فالامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل الانصرام او لا عليها فلا بد انها ولاذلك مخصوصة بان الزمان منها ما ينطبق عليه كالحركة القطعية
لا يكون وجودها في آن فضلا عن ان يكون لوجودها اول آن او آخر آن انما عدلوا كذلك فان كان دفعيا فلا يكون
له آخر آن الوجود كالصوت فانها تفسد في آن حدوث وجودها فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن
الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لا يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة
القطعية وان لم يكن منطبقة عليها وكمسامتة الخط لخط آخر المتحركة بالموازاة فلا آخر آن للوجود كالموازاة الزائلة
بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن
والآنيات والصوت لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان
والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وما يحصل بها ما يكون له
اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل
التدريج من غير انصرام كتفرق حصين من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمها آخر آن السابق من
عدم وجوده ما ليس هذا الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان نفي عدم الآن والآنيات
لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا يكون لا محالة
لوجوده آخر آن والزمان وما ينطبق عليه كل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصوت
الفاسدة عند رجوع حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه موافاة مسامتة الخط الخط الزائلة بالموازاة
انقطعت الحركة عندها او استمرت بعده يكون لعدمه اللاحق اول آن واما آخر بالتفصيل وان افضى
الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل والافهام من ان تضل فلنكتف بما على ذكره فلاح لي
بهداية الله تعالى في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي من جهة
طرف منتهيا على الموازاة وحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي مع هذه الجهة
لكانت في اي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا
على حسب حصولها اعني انقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي على التدريج

ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فيجب ان تقول كيلا يلزم ان يكون زمان الحركة غير متناه وفي كونه بحسب الماضي
فلا يكون حادثة اوانه يلزم ان يكون بين ضلعي الزاوية المساوي ابعاد مقطعة تتعرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه وانه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل اذ لا يكون الا على نقطة ولا يكون على نقطة
الا بعد زمان غير متناه بحيث لو لم يكن في الخط مسامتة النقطة الغير المتناهي لكن لا على هذه النقطة
مختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا والنقض على ابطال في الابعاد البرهان السلمي
على ما كان في مسامتة الزوال مع انه لو لم يكن وجود بعد غير متناه في الجهتين لم يتعرض خطان غير متناهيين خارجان
من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد طولا الى غير النهاية كان البعد بينهما
كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين خطين
غير متناه وغاية ما في الباب ان يكون الانفراج ابدا الى غير النهاية لكن لا يلزم منه ان يكون هناك بعد غير متناه
غير النهاية بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه
وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في التعليم الغير المتناهي
عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد واجاب بان العقل يحكم قطعا بالفرق بين اللاتناهي بالاستعداد
بالفعل وبين اللاتناهي في الانفراج الى حد سعة كذلك اذ خروج الاستعداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج
الممتد الى غير التناهي غير متصور ومما يصلح فيها على ما سبق ان خروج خطين محيطين بالزاوية
الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الامتداد
اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لا تناهي السطح في الجهتين مع كون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين
الخطين حد الزاوية متناهيا كما هو الحكم في الساقين ايضا كذلك فان قيل ذلك في امكان الانتهاء مع انفتاح
في المقصود بالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما
ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة
تفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع انقطاعا هو دونها معلوم الانفراج كذلك حتى
يكون الانفراج بقدر الامتداد وتوازيه حتى يكون الانفراج انه من الامتداد
وهذا البرهان كما ترى مختص بابطال اللاتناهي في ما فوق جهة قلت **الباب الثاني**
في المكان وفيه فصلان **الفصل الاول** في انية المكان وتحقيق ماهيته كما ان يكون من المطلبات

٣٥

ان ہہنا کمالیسکن الجسم فیہ وتنتقل عنہ والیہ یسمی المکان والتفکہ شاہدۃ بہ لولاہ لم یکن فوق ولا تحت
ولم تختلف الحرکات الطبیعیۃ بالصعود والہبوط وقد بلغت قوۃ امرہا الی ان التخیل العامی یمنع وجود شیٔ
لافی مکان ویجب بعدا قائما بنفسہ حتی یوجد فیہ الاجسام ثم المکان یطلقہ العامۃ تارۃ علی مایستقر
علیہ الجسم وتارۃ علی مایکون فیہ وان لم یستقر علیہ فیجعلون السہم ینتقل فی مکان فاذا توسعوا اطلقوہ علی
مایسع الشیٔ ولو مع غیرہ واذا تضیقوا خصوہ بما یختص بہ وہذا ما بحث عنہ وحیتیسر لک بما علمت من لوازمہ
الانتقال الی انہ مایتمکن الجسم من غیر دخول فیہ او قیام بہ فہو اما بعد غیر مادی مساو لہ فی اقطارہ او السطح الباطن
من الجسم الحاوی لہ المماس للظاہر منہ واما الجسم الحاوی فمن ترعرع یسیرا من العامۃ یجد فسحۃ لعوامی الاحاطۃ
فلا یجعلہ مکانا حقیقۃ لہذا المعنی بل سطحہ والاول باطل والا لکان اما فراغا موہوما لیس بشیٔ فی الخارج
وقد لاح بطلانہ واما بعدا مجردا موجودا وہو باطل ایضا اذ یکون متناہیا بالبرہان التناہی فیکون متشکلا لکنہ
بذاتہ ولوازمہ لا یترجح لہ حد دون حد فلا یکون الشکل لہ من ذاتہ او لوازمہ فیجوز تبدل شکلہ المستلزم لقبول القوۃ
المحوجۃ الی المادۃ فلا یکون مجردا وایضا المانع من التداخل فی الاجسام طبیعۃ البعد لا المادۃ فلو وجد
مجردا منع من ان یداخلہ ابعاد الجسم فلا یکون مکانا لہ فالحق ہو الثانی واما قول اصحاب البعد ان وجودہ
ولو برفع الجسم فطری ولذا سموہ متطورا وانہ لو کان المکان ہو السطح لم یکن لبعض الاجسام مکان ولکان
الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریح متحرکا فالجواب منع الاول بل الوہم لاختلاف الاجسام یتنبہ
لتعاقبہا وانقطاع بعضہا ببعض بخلاف الابعاد فیظنہا انہا باقیۃ بعینہا ولا یقدر الفرد بالفرض علی فرض
عدم الہواء وایضا انما یدرک العامی من الہواء البعد دون الجسم فیجد البعد مع فقد الجسم بلا عکس والتزام الثانی والکائن
الوہم لعدم الفاء الاجسام فی المکان یوجب المکان للکل ومنع الثالث فان المتحرک بالحقیقۃ مایکون مبدأ
الاستبدال فیہ والا لکان الطیر فہو ساکن ان ارید بہا الا یتبدل نسبتہ من امور ساکنۃ والذی لو خلی وحالہ
وترک علیہ لکان حفظا ولیس بساکن ایضا ان ارید بہ یکون فی مکان واحد زمانا **اقول** ہہنا مقامان المقام
الاول فی انیۃ المکان اعلم ان الشیٔ قد یتصور لعارض فیبحث عن وجودہ قبل تحقیق ماہیتہ فالمکان یتصور بما یمکن
فیہ الجسم وینتقل عنہ والیہ ویشک فی وجودہ ثم ان لم یعلم بعد ان ما ہذا شانہ ما ہو فمعقول کما دان یکون وجودہ
فطریا وان خالف فیہ کثیر فنفاہ بعضہم واثبتہ آخرون فی التوہم دون الخارج فکان توہم الاجسام عندہ
اولئک من قبیل توہم الباری تعالی وعندہ ہو لا علی نحو من توہم المناطق والمراکز للافلاک وتوہید

ويشهد على وجوده أولا النقلة فانها وجدنا الضرورة هي مفارقة شيء الشيء وتحوّله سوى المكان وما يبقى معها في مفارقة المكان وثانيا ان الشيء انما يتصور فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق و الثاني باطل بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية بان يتحرك البعض صاعدا بالطبع الى فوق والبعض هابطا الى تحت فيكون مطلوب بالهرب وذلك لكنها تختلف قطعا فان نوقش بان انتقاله مفارقة وضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام وضرورة الشيء فوق او تحت ليس بذلك وطلب المطلوب والهرب بالحركة الطبيعية انما هو لذلك الوضع والترتيب بان كان بحيث يكون بين الاجسام ترتيبا بحيث يكون جسم محاطا بكليته بالجسم الآخر واجسام يكون بالمحاذاة سطح او سطحين كاف حيطه بالجملة مناسبة فلا يمكن الجسم فيه ويتنقل عنه فقد ثبت المكان والا يكون الاجسام متناهية لا يكون بينها فضاء مقداري يمكن ان يتحرك اليه الجسم ويسكن فيه فيختلف بالضيق والسعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون الاشياء مصاحبا لها موجودا بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان واذا لا يوجب هناك ان يكون هناك البعد ولا نعني بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي تحقق انه المكان لا يجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا لكان جسما وتثبت له احكام الاجسام وعاد الى الاول اذا لم يكن له مادة قابلة فلم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امكان في ظهور انيته الى ان التخيل العامي يمنع وجود شيء مطلقا الا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فلتخيل انطباقه على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيقولون الجسم حين يتحرك ينفذ في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى كرة العالم وقد يضيقون لئلا يختلطوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان الجسمين الا يكون جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا الفحص عن حقيقته ههنا كما تيسر لك بما علمت من اوازمه الانتقال الى لوازم آخر يكون شرطا للاقتباس حقيقة الاول انه حاوٍ وذلك من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه مختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك الجسم والا قائم فيه وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه فاذا عرفت ذلك فهنا احتمالان يتاتى

فيها ذلك فيه قبل التحقيق في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق والوضعي ايضا غير
المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتواؤه على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما
اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا
غير مادي لان الآفات تامر ههنا اذ الجسم المتمكن قيام شيئية الذي ليقيد الهيولى ثم ولو لم يكن كذلك لاجتمع او قيام شيئيا ان قام بجسم
اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب ان يكون المتمكن في
اقطاره او لم ينفصل عنه ولو لم يجب تخصص وعلى الثاني لم يجب ان يكون قائما بنفسه لان العرض في موضع لان
يكون قائما بذلك الجسم الآخر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا للجسم السطح الغير فهو ذو
سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير المماس فيكون الحاوي فانه
حاوي الغير والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فقد اتضح
بهذا ان لا يعزى الى قوم من المطاحل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول حاوجد له
بسيط ملاق لبسيط تام محيط كما ان او مماطاحتى يكون للجسم الاقصى مكان يتحرك فيه هو بسيط محوية زعما منهم
انه لا بد وان يكون لكل جسم مكان ما مع ان حركة الافلاك اينية تامية شعلا بلا مماس مكان كما يأول لا يستحق ان يتقيد باليه
وانما الحق ذكر من الاحتمالين الاخيرين يحتمل ان يكون المكان هو نفس سطح الحاوي لاسطوانا فنقول كل من تمرع
وتمزج قليلا من الحاميه وان لم يرتبع يبخ الى صدهم ان شئ من الحاوي الآخر في الاماده فلا يجوز ان يكون
المكان حقيقة بهذا المعنى جزء من الحاوي بل سطحه كما انه لا يحصل نفس الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر
عليه الجسم سطحه فلنبسط في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره
باطل والا فاما ان يكون مع ما فيه سواه ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون
بعدا مجردا موجودا كما تنبغي بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من
افلاطون وان كان قد يعزى اليه من انه هيولى باعتبار صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد هاهنا
بمعنى القبلية للتعاقب كالهيولى وتارة صورة لتحديده واحتواه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول
انه ابطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك لانه يجب ان يكون متناهيا ببرهان التناهي فيكون متشكلا
لكنه بذاته ولعدم مادة يرجح له حدود دون حدوده فان طبيعة البعد يلازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا او شكلا
معينا كان الجزء كالكل وليكن كل جزء فلو لم يكن له شكل معين ولو لاوجه معين بالنظر اليه يقبل شكله المستلزم لحد متعين

بجهة القوة والمحوية اي المادة على ما يتقدم عليه وبالجملة يبطل البعد الا صورة مجردية او مقدار الا بان [illegible]
المقدار مجردا اعتبارا وقد تماست البراهين على تجرد الهيولى عما يقبل [illegible] بجهة الايجادية احتمال [illegible]
البعد المجرد لابعاد الجسمانية [illegible] شيئا يقبل كون المكان بعدا مجردا [illegible] الا باعيانها [illegible]
[illegible] المادة وهو المساحة [illegible] التي انما تقبل الوضع [illegible]
البعد المستدير [illegible] انما استعدادات في بعض الجهات دون بعض [illegible]
في جهة الاستعداد [illegible] في تلك الجهة في المسافات [illegible] الا استعداد [illegible]
الجهات [illegible] كانت [illegible] يجب ان يكون [illegible] ذلك البعد
الابعاد الجسمانية [illegible] تجريد عن المادة [illegible] الجسم [illegible] فلو وجد بعد مجرد [illegible]
فلا يكون مكانا [illegible] تخييل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه [illegible]
تخييلا [illegible] البعد [illegible] البعد المقداري الجسماني [illegible]
تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض [illegible] دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد [illegible] ان [illegible]
[illegible] البعد المقداري [illegible] الجهات [illegible] الخارجيات دون [illegible]
ان اختلفا بالماهية [illegible] المساحة [illegible] على المساواة [illegible]
[illegible] بالآخر [illegible] البعد الذي بين اطراف [illegible] مساحة [illegible] العكس [illegible]
[illegible] المساواة والمفاوتة [illegible] بين [illegible] او سطح او خط [illegible] بالمساحة على الاخرى
المساحة [illegible] ان مساحة [illegible] مساحة [illegible]
[illegible] مساحة [illegible] مساحة [illegible] في المساحة [illegible] ان الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد [illegible] التداخل فيما بينها [illegible] تداخل الابعاد الجسمانية [illegible]
فلعل [illegible] الشيخ [illegible] الاحتمال الاول [illegible] تعيين الثاني وهو ان يكون
المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي [illegible] الشائعين [illegible]
البعد [illegible] على فساده [illegible] اصحاب البعد
[illegible] الاجسام [illegible] على [illegible] ان الناس [illegible]
[illegible] بين اطراف [illegible] عليه [illegible] القائم بها

بل هو المكان اما وحينئذ لا يحتاج في اثباته الى برهان وما اوردوا في ابطاله سفسطة يعارض حكم الفطرة فلا

يتكلف الجواب عنها كما هو شان السفسطة [illegible] مفطور عليه البديهة [illegible] مفطورة عليه [illegible]

[illegible] وانا [illegible] من [illegible] الاوضاع حتى ان الشيخ حكى عن [illegible] الشاعر لما اراد ان يحدث في

شعره عن ترتيب الخلقة [illegible] ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال [illegible] اول ما خلق الله المكان ثم الارض

[illegible] قالوا لو كان المكان هو السطح المذكور [illegible] كل جسم [illegible] مذهب [illegible] تكاثر الاجسام الى غير نهاية وهو

باطل [illegible] ان [illegible] الجسم [illegible] جسيم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح المذكور لكان

المتحرك [illegible] المفارقة من سطح [illegible] الى آخر فالطير الواقف في الهواء [illegible] هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطح

من الحاوي [illegible] الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان

الموصوف [illegible] ساكنا وان [illegible] مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ادعاء

اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليه منع ذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان الاجسام مختلفة

والابعاد متماثلة [illegible] فاذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت [illegible] ابعادها عليه لكن الوهم [illegible] لتعاقب الاجسام

لتخالفها [illegible] عليه الامر في الابعاد ولتشابهها [illegible] ابعادا بعينها باقية وكذلك [illegible] الانقطاع [illegible] جسم

[illegible] كان الاول [illegible] الثاني مكان الثاني [illegible] الاول [illegible] الانقطاع [illegible] لتشابه الابعاد [illegible]

[illegible] ذاهبا ذهاب المكان [illegible] ان المكان هو البعد [illegible] سبب آخر [illegible] التعامي عن [illegible] البعد

دون الجسم [illegible] الثاني [illegible] ان لا يكون مكان لبعض الاجسام [illegible]

ذلك فان بطلانه [illegible] عليه [illegible] الاجسام [illegible] ان كان [illegible] مكان [illegible]

ان كل موجود له مكان [illegible] لا يكون [illegible] الثالث [illegible] حديث الطير [illegible]

ان الحركة حقيقة [illegible] مطلق [illegible] الاستبدال [illegible] الطير المذكور [illegible]

متحرك [illegible] ان شاء الله تعالى [illegible] ساكنا فان اريد بالساكن ما لا يتحرك [illegible]

شانه الحركة [illegible] او [illegible] مكانه [illegible]

وان اريد [illegible] في مكان [illegible] فليس بساكن [illegible] والتقابل بين الحركة والسكون [illegible]

[illegible] ان [illegible] الحركة [illegible] الطير المذكور [illegible] بهذا المعنى [illegible]

[illegible] العرف ذلك [illegible] من [illegible] عليه العمدة المعاني دون الالفاظ

الالفاظ ولو حسب احدهم تبدل الامكنة عليها اي حيثية حسبانهم عن الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان
اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلا نسلم بطلانه والفرض انما يقتضي كونه متحركا في الجملة
وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان
العرفي الحسي اي ما يكون فيه الجسم حال كونه متصلبا كالصندوق بالسفينة **قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء**
واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن متمكن اي الخلاء لما ان يكون لا شيئا محضا وهو
باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه وهو ما يتمسك به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يكن ثم
حركة على خلاف ما يقولون بهذا لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين فلا بد ان تكون الحركة في
زمان ثم فرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء فيكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى
وفرض ايضا حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت بحسب تفاوت المعاوقة لزم ان يكون زمان الحركة في
الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى
ان نجعل المعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود ذلك فيكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء
مساواة حركة لا في معاوقة لحركة في معاوقة على نسبة ما وكانت موجودة واول ما احتج اصحاب الخلاء في
القول بان ما بين سطحين ليس بجسم في الزمان العامي فانهم يقولون ليس في جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واحتجوا
بان اللمس ما يحكم بوجود الهواء بمقاومة اللامس فمنهم من ذهب ومنهم من … ان الهواء ان لم يكن خلاء
صرفا فانه ملاء … الخلاء شبهات اضطرتهم الى اثباته منها انه لولاه لم ينزل الماء … بالاذابة ولم يتحرك
العالم متحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء فيجب انتقال الماء الى امتلاء الى مكان هذا والا ذا خرج الى ملاء
آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يلاس خلا هذا … فانا اذا رفعنا باطن الاصبع … عن صفحة
الملس بحيث لا يتخللها ثالث فانما يتخلل ما يلاس بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو
الوسط ونحو الاوليان بان الجسم يتداخل المقادير المختلفة بان يتخلخل او يتكاثف اي يقبل مقدارا
ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والخامسة بان ارتفاع
الاصبع الا هو بالحركة وقد ابطلناه بانه … زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب
البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود … من متفلسفة …

٥١

مولانا محمد يوسف

الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخرين وهو الاتباع اصحاب السطح كافة احالوه اذ قد حققنا ان
المكان هو السطح المذكور فنقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن يحشوه فاما ان يكون لاشيئا محضا
وهو باطل لانه قابل للمساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وهو قد ابطلناه ولو شئت قلت بين الاخر من عن هذا على
ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فاما ان يكون لاشيئا محضا لا يقبل المساواة والمفاضلة فان هو مع
ذلك لا يكون الا كلا لانهم ... انما يمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن وبالامكنة تتفاوت في المقادير فلا يكون لاشيئا
محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه والتنبيه الاخص الخلاء الى حشوه هو الحجة التي ترجيب بتكيبت اصحاب الخلاء
ويسر ... على تساكيها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة لمسافة محدودة بميل معين
ويكون لا محالة في زمان ولنفرض حركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملا فيكون التي زمانها اكثر من
زمان الاولى ثم حركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملا ارق من الاول يكون نسبة مقاومته
الى مقاومة الملا الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملا الاول لان ... الزمان ... ونسبة تفاوت
المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملا الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع
المعاوقة لانه الحال ... انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه
لانا نقول ... ان ... على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء ... ثانيا ... الا ... اليه انما
نبطل الخلاء مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم ما ذكرنا على تقدير الخلو بسلخ عن امارات المكان فلا كلام
وقد يقال ان الحركة في الخلاء ان لم تمكن في نفس الامر فانه ... بالضرورة على تقدير وجوده بل هو وجد المكان الخالي
كانت ... فيه ... على ... بان ... من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض
مقاومة على نسبة مخصوصة ... يكون ... المقاومة ... مع الحركة في الخلاء ... الا ...
الذي يجعل المقاومة على النسبة المذكورة ... اقول ... ان ... الحركة في الخلاء يكون مساويا للزمان
حركة في ... لو كانت موجودة ... صادقة ... ما ... حركة في الخلاء فهي حركة
عدم مقاومة ... صادقة ... كل حركة في عدم مقاومة ... مساوي ... في مقاومة على
نسبة ... لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء مساوية الزمان لزمان ...
لو كانت ... مساوية ... في ... من الحركات في الخلاء حركة في الخلاء ... ذكره ... احوال ... لكن ...
هذا الجواب ... على ... الا ... على ان الحركة مع ... مقاومة ...

٥٢

ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فيجوز
ان يكون استحالة اللازم لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء والحركة فيه لكنا نحمل الملازمة
صدق شرطية هي انه لو كانت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوق وفي الخلاء في زمان واحد وذلك لان
هذه الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزومها ولا
يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف لا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان اذ ربما يستلزم الشرطية
لا يستلزم صدق المقدم لا يقال الكذب الشرطيات التي مقدماتها من محال الآخر الا ان المقدم محال اجاب
ان يستلزم الموضوع صدق الشرطية لانا نقول لما ذكرت فان كان المشترطون بالجدال يتوسلون بهذا التشكيك
حيثما كان على ... لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة
كما نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم حساسا لكان لجبل الذات وليس كل ما يستلزم المحال ...
ابو البركات على هذا بانه يجوز ان يكون زمن معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في
الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الذي بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا تكون على القدر
الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك
القدر مع زيادة اقل من الزيادة الاولى بقدر نقصان معاوقة الملاء الثاني من معاوقة الملاء الاول
وهذا الاعتراض في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة لطيفا من حركة
في ذلك الزمان فتكون لا محالة في مسافة منطبقة على الزمان بالمسافة وكل منهما يقبل القسمة لا الى نهاية
وبانقسامهما ... يقسم الباقي منهما ويقسم الحركة ايضا فيكون في جزء من الزمان وجزء من المسافة
من الحركة جزء ... ايضا فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاق نفس الحركة له هذا
... بان قطع مسافة معينة في خلاء كان او ملاء لا يكون الا في زمان معين ... ان يتحد ذلك الحركة
بتلك المسافة ... فيكون ذلك محفوظا في كل حركة بتلك المسافة في ذلك القدر من المسافة
الزمان باعتبار معاوقة ... يتفاوت بها الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية
مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان لا قدرا معينا من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة
يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة في اقل منها ... بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان
الطبيعي فتقتضي ... ولكن لما لم ... الوصول اليه بدون الحركة ...

٥٣

في المسافة التي بينهما فاما ان يتحدد بزمان تلك الحركة فلا فان في اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع
من الطبيعة اليق وليس للسرعة حد ينتهي اليه فاما الميول الطبيعية فلا يمكن ان يتحدد بها حد من السرعة وان
اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينهما عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ يتحدد مراتب
السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من السرعة متعين باعتبار قوة
الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان ينطبق على المسافة محدودا باعتبار المسافة والقوة والمقاومة
فاذا انتصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تضعفت السرعة وتضاعفت الزمان واذا انتصفت المقاومة
تضاعفت السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلفت شيء واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان
الكل انما يتحدد بها الا ان قدرا منه يكون بازاء الباقيين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه
فتحقق انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعية
ينقصها اشكالا الا ان يوصمان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة
الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء
فيكون الحركة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية
ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد جسمين خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة ولثالث
مع معاوقة ميل طبيعي وللثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الثالث الى زمان حركة
الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي ويكون الحركة مع معاوقة كلا معاوقة ويرد عليه في المقامين
ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق المعاوق الاعم لا خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارج
ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد زمان
الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي وخارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت
بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ
كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الآخر غيره داخلي او خارجي
وان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء الا لان الزمان
قد تعين قدر منه باعتبار تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركتين

في الحركات ويبقى في الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء فقط والحركة يختلف بحسب التفاوت في قوام
الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساويا
لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق
في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء
الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة
في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمان الحركة في الخلاء وانما كان يلزم ذلك لو كان نسبة زماني الحركتين كنسبة فضل
المعاوقين فيهما على المعاوق في الخلاء ثم لم يعتبر حد المعاوق في حدود ذلك فرض تساوي الحركات في مسافة
مخصوصة تكتفي في احدهما على تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالث
ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية وحينئذ يلزم نسبة الزمان الى الزمان
كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق فلا يلزم التخلف وفي التعليم اخفى ان الحركة بلا معاوقة الميل الطبيعي ان يخرج
بلا معاوق اصلا ثم منع جوازه بانه ان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة الميل الى
بلا معاوق خارجي كالخلاء اتحاد مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا
معاوقة الميل الاقوى كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان صحت هذه فلا
لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة على المعروف واظن ان
الحجج التي استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المحدودة كما بين المساواة الارض كما ان تمم بشهادة البديهة بانه
لو كان هناك خلاء وارسل فيه حجر منفصل عن الارض يتحرك لا محالة الى اسفل وليس هناك معاوق داخلي
لان الطبيعة في البسيط لا تقتضي الا المعاوق الا على والا كانت هناك قوى تخالفه او تقتضت
واسطة امرين متضادين والخارجي لا يحصل الا بالخارجي كقوام الملاء وتعرض في صورة التغير في الطرق
بعدم توقف حركة ذلك الحجر من الارض على معاوق غير الملاء ويلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلا
فليتامل فيه فلا تحتاج في ابطال الخلاء الى ما ذكر الا ان يكون صحيح كتطبيق
بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان يحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء حتى يجد
لكن الشيخ قال ان النفس انما تحرك بتوسط ميل يختلف بالشدة والضعف حتى ان
مع الحكمين تلف القوة تحرك في الحركة الى التحرك سبب حدود صعوبة الحركة وذلك الميل يختلف

٥٥

بالقوة والشدة وفيه ان ما يلزم الميل الطبيعي لتحقق لا يتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي
لان مساوقة الملا موجودة لاستحالة الخلا فغيبها اخفى من المعاوق الداخل في تحقيقه من الزمان
ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع مساوقة الميل لزمان الحركة بلا مساوقة الميل فاي فرق بين الحركة الطبيعية
في الملا والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملا ايضا فان كلا منهما حركة من مقتض مع وجود
معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فلا بال الاولى احتجت دون الثانية هذا لا يخفى الا الان ومع ان التدريجية بعد
ذلك معلوم وثانيها ان المعاوق الخارجي او الداخل الذي يحصل بسببه ذلك انما يكسر من قوة الميل لضعف القوة
الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا فيكسر قوة الميل فان محوالان الطبيعة
المتحرك والقاسر مع عدم القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي
الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي تثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتحصل من ذلك
المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي
الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فيلزم بيان الفرق بين الصورتين في هذا المقام الغموض تحقيق مكلا
دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده لكنا نقول اول الكلام ان الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة
الحصول في المكان فلا تقتضي التراخي فالطبيعة هناك اذا اجتمع مقتضى التراخي فانما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي
الحصول مع المعاوق بينهما فاذا الرفع على منهما بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا في المعاوق
الخارجي لاسيما الملا فانه طبيعي ينكسر للميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق بنفسه يغيره عن مقتضاه من عدم الحركة
واما المعاوق الداخل في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل فيتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد
الزمان بعد العلم انه كما ذكره الشيخ او ان يختل الخلاء الاصحاب فيه وجوها ومعظمها انا نعلم انما هو ان يستمر علاقي
جسم طبيعي بعد في غير منطبق في الاجسام الموجودة وهو ان يكون مع بصرة وما بين بعينه ليس جسم فلا تخيلون المهو
جسما خالا [illegible] الذي فيه المعاريس [illegible] عندهم شكل بل ابعاد خالية فاول [illegible] انا نعلم ان بلا ريب في
المنفوخة [illegible] للشيء [illegible] الملتئم [illegible] المعارج جسم [illegible] فلا [illegible] تخيل الخلا [illegible] كان
نفسه فلا [illegible] من [illegible] على تخيلنا ان [illegible] لم يكن خلا [illegible] الخلا [illegible]
اصطلح [illegible] انه لولا [illegible] لم يكن جسم [illegible] بزيادة ونقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر
الداخل فان [illegible] يزداد حجم بالاذابة والتذاب ينقص حجمها بالانجماد اذا كان هناك خلاء

هناك خلاء مع ذلك يتبع اعلى الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تاما و تقاربها بحيث ما ذالك اذا كان الاخرى

وهنا انه لولا الخلاء لما تحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان خلا او جسم آخر ولا يمكن ان ينتقل هو

والثاني باطل فيلزم التناقض لان الاجسام لا ينتقل المالى بل يعنه ولا يكون انتقاله الى مكان هذا والاول يستلزم توقف

انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فيلزم الدور

بل انما يكون انتقاله الى مكان آخر والمال انه لا يجب ان ينتقل الى مكان آخر الى ان تموج العالم كله من قدام

المتحرك الى خلفه بحسب ان يملأ المكان الذي خلا بالمتحرك غيره ولا يكون المالى انه كان ما لا يلي

لما عرفت بل نقول هذا الكلام في مكان ذلك الغير وهلم جرا الى ان تموج العالم كله من خلف المتحرك

انا اذا فرضنا صفحتين لطيفتين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة لكان الملاقي لسطح باطن جميعا

صفحة ثم رفعناه دفعة فحينئذ يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ملاء الفضاء الذي حصل بينهما كالهواء انما

ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج ضرورة كونه على الطرف يكون الوسط خاليا اما اعلم ان الامام الرازي

اثبت استواء السطح بان عدم استوائه انما يكون لاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض فمن المسامات وفيه الاول

انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا يجب ان ينتهي الى سطوح

صغار مستوية لا لا ذهب الى غير النهاية وحصول المسامات ان جاز لكن لا يجب ان تحصل بين كل نقطتين

سطح فتحصل الاترم كون السطح مركبا من خط مستقيمة اي على الامام في استواء السطح على ان

الاستواء الاعلى وجود سطحين يمكن ان نفرضا وان لم يستويا ذكره ما ذكره يتجه الى

طائل بل لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها

ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد فيه تقعيرات وتحديبات من غير زاوية

لا كما ان السطح المستوي [illegible] المستدير لا على [illegible] وتخيل [illegible] الاطيان [illegible]

للتقعير المختلف [illegible]

[illegible]

[illegible]

الجسم الذي [illegible] المتحرك [illegible] الجسم الذي خلفه [illegible] مكان المتحرك من جميع

[illegible]

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط فحقيقة ان اللامماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة
في زمان الحركة وكذا في كل آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها
على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آناً ما اصلا لكنها انما تحصل بالحركة وليس
لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قبله من زمان الحركة فكانت فيه اللامماسة فيجوز
ان يتحرك فيه الجسم الثاني من الطرف الى الوسط فعليك بالتأمل الصادق **قلت الباب**
الثالث في الحركة ما يشعر بوجوده الحس بحيث لا يخفى عند العامة في المحسوسات وان كان خفيا عن آراء اهل
النظر في اقتضاء بيان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ابهم البحث عنه عن
تعيين المراد الى قول ضابط يتفصل المفهوم المجمل وان لم يكن في نفسه خفي بل مساويا لذلك المجمل واحتسب بما
يشبه الدور تمييز المراد وتمهيد الاصل ان يبنى عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا
الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة
وقد يكون تدريجا وهذا ما نعني بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا
ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند ادراك الزمان والزمان عند ادراك الحركة لهان
علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك يشتمل
على نحو دور فسلك مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه ولا ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له
كمال له كذلك تدرجه اليه فهذا اول بالنسبة الى ذلك وكمالية للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك
وفي هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة
ظاهر ان حصول الحركة نفسها غير فارغ بعد تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان
اسم الحركة يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدأ والمنتهى
بالمنتهى وبالوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات وثبات
الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حسب هذا اعني الزمان فلا يكون هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة
فيها الحاصلة في الحقيقة لما بحسب وجودها الحيني موجودة في آن ما ثانيهما التوسط القائم الحاصل في آن ما

في الاذهان فقط وثانيها الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن
يفرض بعد المفارقة من المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعده
وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس موجودا في الزمان على سبيل الانطباق عليه بل
كل آن فرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يشكك في وجودها بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة التي لم يوجد بعضها وبعد الانتهاء قبل وجود اجزائها واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في
آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بآنها منقسمة الى ماضية
ومستقبلة والموجود منها ما قابل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضر هي الموجودة وهي غير
متجزية وتلحقها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه يلزم اتحاد حقيقة من امور
يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها مستندة بوحدة الزمان والمتحرك دائم متحرك لا شطر من حركة معنى شطر
بالتي فلا تيا حدها ما جاجوزنا ح الاول بانها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة بين
وجودها بل في كل ذلك الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك يتحلل الثاني فان الجسم من حيث
وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث
بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه وهي الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منها
معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة
بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن
اذ ليس هناك امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك
لو كان الذات موجودة في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس بان الانقسام الى الماضي والمستقبل
بالنسبة الى آن مفروض لا ينافي وحدة الزمان والحركة وما يقال انما ينقض الاوقية على نفي الوجود
في آن الحركة الواحدة المتصلة ومن لا شبهة لما جوز كذلك ليس الا الحركة التوسطية اقول ايضا وانا
ما تيك صورته بحس بعضهم وبعض العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات وفي دوان كانت
منفية عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن يكون الالفاظ مستبعدا بانها مطلق باشتراك [illegible]
[illegible] في الاذهان [illegible] تصحيح [illegible]
[illegible] تفصيل المفهوم [illegible] الاشتباه وتمييز المراد

وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون

فيه تسهيل ما يبتني عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات تضمنت في مفهومه لا يتبين شيء منها

لو لا انه يختص الى تلك الجهات بهذا القول وان لم يكن هذا او شيء منها حقيقيا لكن يراعى فيها ما يراعى في

التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشتمل الدور ومن اخذ نفس المحدود فيه سيما لو

تمرن المتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز او الاخلال بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة بان

الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقا ان يسلم ها هنا وبين

في الفلسفة الاولى لكن القاعدة الموثقة في بيانها القول لو كان شيء ما بالقوة من كل وجه لكان وجوده

في نفسه بالقوة فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو يوجب استحالات

المفروض فيستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل

من كل وجه كالباري تعالى والعقول المفارقة وليتصور ذلك ها هنا الى ان يتحقق بحيث يبرهن

ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا ومتصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم

شان كل شيء بالقوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل فالقوة عليه فقط

خروجه اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة والحق الا في مقولات

ثم معناها [illegible] وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة كما في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى

[illegible] الا في الاين [illegible] كان يتوقف عليه ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او

في [illegible] لان التدريج وقولنا [illegible] في حد الزمان [illegible] دفعة يؤخذ فيها

[illegible] الآن [illegible] الزمان [illegible] ذلك يشتمل على نحو من الدور فقد سلك

المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فلان [illegible]

ذلك الوجه حتى يكون بالفعل [illegible] حصوله بالفعل كمال له [illegible] من القوة [illegible]

[illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]

المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه [illegible] الشيء الى كماله [illegible] الكمال [illegible]

الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه [illegible] بالقوة من وجهين

احدهما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه لم يكن متحركا

٦١

متعلقاً الا وهاهنا بالفعل لم يتحرك اليه تأمّ بهما كونه بالقوة فهي اذاً الكمال الذي هو للمتحرك فان المتحرك اذا
صار متحركاً بالفعل فهو وان كان بمعنى المتوسط الذي اشرنا ما حاصلاً له بالفعل لكن لم يزل بحسب ظاهر
الامر انه يكون بعد بالقوة متحركاً وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول فانه لم يصل الى المنتهى
لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو دام متحركاً غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة
وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فانه ثبت ان الكمالات التي
عنها الكمالات تأخر حتى يكون حركة في الى النسبة اليها الا انها اذا كانت متفرعة عن كمالات اول حركة وكانت الكمالات
التي هي لما هو حصل من كل وجه الا التي هي لما هو بالقوة من جهة انه من جهة ما هو بالقوة وربما يكون لما هو بالقوة
كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالاسودية لا يتعلق كونه بالقوة بل يكون غير من جهة ما هو بالقوة واما ثبت وجود
الكمال انه حصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر
الممتد امتداد المسافة المعلومة بالضرورة الصادقة المتحرك بها بين المبدأ والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى
ووجودها في الاعيان فطري لكنه لا على قرار الذات لامتناع الاجزاء حتى يكون موجوداً في آن بل المتحصل على
التقضي والتصرم فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر وحداني متصل في ذاته
منطبق على الآخر بحيث اذا فرض في احدهما جزء فرض في الآخر جزء فيكون كل جزء من الحركة واقعاً في جزء ما من
الزمان وكل آن يفرض في الزمان فهو ليس طرفاً الزمان بحسب وجود الزمان في الاعيان ولا الحركة بحسب
الحركة بحسب وجودها في الاعيان لا جزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان يكون حداً لهما به
وماضياً بالنسبة اليه والآخر بعده مستقبلاً كذلك فينقسم الحركة بها الى ماضية ومستقبلة باعتبار انقسام الزمان
يكون عرض بينها القبلية والبعدية لاجزاء الزمان لذاتها ولاجزاء الحركة لا تنافى بالعرض فلا يكون الزمان
ولا الحركة ولا شيء من جزء منهما موجوداً في آن اصلاً [illegible] بهذا المعنى يكون الزمان والحركة غير قارين في الاعيان الا بالوهم
الحاصل في الاذهان فقط وهو مذهب الاول الشيخ الرئيس في بيان الوجود القائم في الاعيان من الحركة القطعية و
ثبتانها في الاذهان فقط [illegible] بمعنى الوجود [illegible] في الاعيان كما [illegible]
من المعنيين الحركة الذي هو الامر ان يكون المتحرك متوسطاً وهو كون الشيء بين المبدأ والمنتهى
بحيث يكون في كل آن يفرض مغايراً عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة
لم يكن فيه قبل ولا بعد [illegible] ان المتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان

حالة الكون لا في زمان السكون ولا في الآنات المفروضة بينه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها
لا توجد في آن ولا شيء من ابعاضها في آن بل هي بما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا وليس
فيها تغير اصلا نعم يتغير حدودها بالفرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا تظن ان هنا حدودا
متشخصة موجودة بالفعل فالكون فيها كذلك في آنات كذلك وان الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام
لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متخصصا باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات
وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انتفاء الحركة فيما بين الآنات بل ليس هنالك الا كون واحد في زمان
واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود ولكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلفت نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس ذلك اختلافا فيوجب
تكثرا في نفسه البتة ولا بعضه يوجب حدوث فيها كما يوجب الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة
الانطباقية ولا وجوده في الزمان كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك
هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض
في الزمان فاذا عرفت لم يكن شك في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد
شيء بلا يوجد الا فيه ثم هنا تشكيك صعب قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وهو غير زينون الاكبر وكان يرابعه
وتبعه بعض من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجه الشبهة نحو نفي وجود الحركة
تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين
الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه
فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انتهت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول
وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى
الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين
بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين الاول انها تنقسم بحكم الى ماضية ومستقبلة والحال
ان معا فان كانت واحدة منهما موجودة يكون الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم
والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة فقط لان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة

والحاضر غير متجزئة والا لكانت اجزاؤه مجتمعة غير منصرمة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون
بتمامها حاضرة هف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل يكون منحازة في الوجود ثم اذا زالت وجدت
بعدها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزئة متتالية في الوجود واما التشكيك في
وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود دون السكون لان يتألف حقيقته حالية
من امور مجتمعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت واحدة لكانت
في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدأ والمنتهى
وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة
شكوك تندفع الاول بانك قد عرفت ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون
المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون
مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا يكون تلك
الحركة ولا شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا لا في آن هو طرف في ذلك الزمان ولا في آن
يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا
في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا
مع علوه عن الزمان والآن كما سيكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما
عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح
للاتصاف بالسكون ايضا والسكون هو عدم الحركة عما من شأنه الحركة ولا يلزم من ذلك التوسط بينهما انما يلزم لو
انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في
الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن ما في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل
كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم يكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن مع الاخرى وايضا
يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما
موجودا في آن ولا في زمان الآخر ويتضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد
موجود في مكان واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما متمكنا
في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال الموجود

٦٣

بالعدم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة في آن
في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة
وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود
في الماضي فالآن الزمان مع وجوده مقارن بوصف المضي فيكون موجودا ومتصفا بالمضي اذ لا معنى للمضي
الا الانقضاء وان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون
موجودا في آن فلا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الزمان الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان
مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن وان كان
مقارنا بوصف الحضور في الزمان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل
الشيء اذا استلزم احد الوصفين علم بجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم
المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما الا انها ماضية الآن
وليست بموجودة الآن او مستقبلة للآن مع انها ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول
الزمان مع الحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا
وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالماضي
او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة اليه لا يتحقق في نفسه انما
الا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن مع انها في الوجود فالمضي من الزمان
موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق
في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضي من الحركة موجود في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة
الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال فلما كان من الظاهر ان الحركة ليست بمركبة من
اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها الاتصال لا يمكن الوهم ان يحللها الى اجزاء ماضية غير قارة
في آن انتهى بل موجودا في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها
متقدمة على بعض آخر ولا اتفاقه بل كما يتبين فما يكون من الآنات موجودا في آن او في زمان
من غير انطباق عليه فلان الزمان ليس في نفسه العقل الى ماض ومستقبل حتى
[illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible]

٦٥

المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز الوهم أن يحللها إلى حصتين أو أكثر واعلم أنه لما كان مرجع هذه الشكوك

واستنادها إلى نفي الوجود في الآن عن الحركة المتصلة الواحدة جعل المعلم الأول حل تلك بأن الوجود القائم

في الأعيان للحركة التوسطية دون القطعية واقتفى في هذا الحكم أثره الشيخ الرئيس وأحزابه فاشتهروا بذلك

إنما نقول الوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية وبه اندفع بعض الشكوك فيها إذ هي موجودة

بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان مع أنها ليست متصلة ولا

منفصلة بل هي غير متجزئة وأما الحركة القطعية فلا تثبت لها في الأعيان وجود أصلاً لا تدريجياً ولا حاصلاً في الآن هو

شكوكهم إنما تبطل الوجود المستقل في الآن ثم زعم المتفلسفة من المتأخرين أنهم تفردوا بنفي وجود الحركة القطعية

عن الأعيان مطلقاً وأن لا وجود لها إلا في الأذهان وتوهموا أن ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو

مجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم أن الموجود من الزمان أيضاً هو الآن السيال الذي هو

بإزاء الحركة التوسطية ويرتسم منه في الأذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية

والموجود في الأعيان إنما هو راسمهما ولعمري أن في ذلك فرية على الفلاسفة بالمرة كما لا يخفى على من تتبع

خير الأحقين بالمهرة السابقين مع الدليل على فرية ذلك ولولا الاختلاف ما هدم من الأصل في كثير من الفصول فإنهم يقسمون

الكم الموجود في الأعيان إلى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الأعيان ويستدلون عليه كما

ستقف عليه في موضعه ثم إنهم أطبقوا على أن الزمان هو مقدار الحركة المنطبقة عليه القائمة بها وهذه الحركة

هي القطعية فيجب أن يكون هي أيضاً موجودة في الأعيان ثم أطبقوا على أنهما غير قارين وما ذلك إلا بحسب

الوجود العيني إذ الوجود الذهني فيهما قار إذ فيه قار وإنما كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجياً

وكما بيان أن التشكيك إنما يقتضي نفي اتصال الموجود تدريجياً مطلقاً سواء كان في الأعيان أو في الأذهان

وأنهم قائلون بارتسام الحركة والزمان في الأذهان تدريجاً فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئاً ويجب

المرجع في تفكيك عقدة التشكيك إلى بيان الوجود مطلقاً أعم من الوجود في الآن وحينئذ يندفع الشبهة

عن وجود الحركة والزمان في الأعيان **قلت** وإذ لا بد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو المحرك

ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقاً كما تبين في الفلسفة الأولى خصوصاً ههنا لأن الجسم الطبيعي من حيث

هو قابل لها وليس بفاعل لها لاستواء المهروب عنه والمطلوب إليه إذ لا بد من مبدأ ومنتهى بالفعل

أو بالقوة يكون منه وإليه فيجب أن لا يستمان من حيث هما كذلك فإن جاز أن يتحدا بالذات وكذا إن

مسافة او ما يجري مجراها فتقع هي فيها او من شأنه ان يقع فيها في تعلقه بهذه المسافة وهي ان لم يعلم فيها صحيح
التوالي والجر لسنة من شأنه التشكيك في اخرى بان يكون مقولة ان ينفصل عبارة عنها الا من النسبة اليها
اخرى بعد ان بعد النسبة اليها مقولة ودونها مع انها الاين صحيحا في مقولته والا فالظن بمن ان الحركة في كل مقولة هي من
تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر
سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلع القول فان القسود اشتداد الموضوع في السواد لا سواد اشتد اذ لو جرم
السواد الاول عند الاشتداد فقد فسد وعلم اشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب
كيفية بسيطة مخالفة لما تمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين فتغايره فلا يبقى نوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى حي ولا الحصة من النوع مع تبدل
المشخصات ومراتب التزايد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون
الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض
في آن آخر وبالجملة فلا يكون المتحرك حيثما يتحرك امر محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير
لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة ولاح بذلك انها تاتي
في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل الا بالفعل حيثما هو متحرك فرد مما فيه
الحركة والهيولى لا تتحصل الا بالصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات
الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى
الاعراض فيجاز ان لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى
بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان المحال في نحو تقلب المني في
اطواره حتى يكون حيوانا ربما يوهم ان في الجوهر حركة لكن بالمعنى تكونات فصل بين كل اثنين منها استحالات
في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا او دونى الى ان تخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير
مضغة ويصير عظاما ثم لحما ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة
واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا اذ انما اطلاقها على تحقق الامر في الكل
التدريجي فلا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن بل بان كان له متى فيتاه والزمان فلا يكون الموضوع ٦٦

الموضوع عن الحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منها يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسطية فهي
وان لم تنطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون المتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل
ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا ينفعل ثم ينفعل ثم يتدرج منه الى ان ينفعل اذ ينفعل ولا يفرغ
يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف البطء من احدهما الى سريع شديد وبالعكس ففي
المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال
واما الثاني ففي الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء
وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات أخر فان تأتت الحركة فيها لحقته بالذات تأتت
فيها بالعرض والا فلا وكذا الجدة ان كانت نسبة الجسم الى ما يشمله وينتقل بانتقاله والتبدل انما هو اولا
في المكان وانما تأتي الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم
ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة
واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع اما
الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدري اذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء ليس
كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة نفسا كان او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال تحديث
تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين ويخل بان الموضوع طبيعة
النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة
واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او نقصان تنقطع كما في النمو والذبول او لا
بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا يضر تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل و
التكاثف اذ لا يجب اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان
ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم اقول ههنا مباحث البحث الاول
ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانها لما كانت عرضا من قابل هو المتحرك ولا امكانها من فاعل هو
المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة يحيزها
بحيث يكون متوسطة بين المبدأ والمنتهى تتدرج فيها اي فيما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل
لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما ستبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك

ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين
او وضع وليس بحاصل له تلك الحركة والا لكان كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرده
لا يكون فاعلا فالصحيح ان ذلك بمعنى انه لا بد له من شرط ينضم اليه وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي
العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما
في بعض فيتحرك دائما واحيانا في بعض فيتحرك احيانا او يفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة السليمة كانها
تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والاين والاوضاع
مثلا فلا يكون هو مقتضيا للبعض منها دون بعض بلا شرط انضمه ولكل مبدأ ومنتهى فربما يكونان بالفعل
كما في مسافة محدودة بالفعل ابتداء الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما
قوة قريبة وذلك كما في كل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الا
ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض
والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما
لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة انهما مبدأ ومنتهى البتة ويوجد بينهما من
تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الافلاك مثلا فتكون
منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينها تقدم وتأخر ومسافة متوسطة المبحث الثاني انها من اية
مقولة هي نقل المذاهب في ذلك اربعة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل الثاني انها واقعة بالاشتراك اللفظي
على حركات كل منها اختلفت في مقولة مباينة لمقولة اخرى بحسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من
الكم والكيف والاين والوضع منقسم الى سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة
هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات
بالتشكيك والكمال الذي ختم رسمها بمعنى مشككة فلا يمكن ان نعد مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك
لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا
هي كيف تشتد فالمتسود سواد يشتد وهو باطل بل المتسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس
هناك سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان

ان يكون باقيا عند الاشتداد وح فان كان الثاني فالسواد الضعيف لانه يشتد اذ لابد للاشتداد من موضوع باق معه فان كان الاول لم يكن السواد شيئا لا ينقسم الى ان كل من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة مخالفة للسواد الاول و لسائر تلك المراتب بتمامها الا انها الخاصة به ليس هي منها مركبا من السواد الاول وزيادة منضافة اليه مثل هذه الاضافات لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول ماهيته من الجنس الشخصي بعينها يتبدل الفصول عليها بل لا تبقى هي الا بالجنس من النوع تتبدل التشخصات عليه كما تبين في موضعه وما يتراءى من مراتب الزيادة فيه ان كانت تشتق في الوهم الى العدد الاول وزيادة عليه لكن الزيادة فيه ممتازة في الوجود فلا تكون خارجة عن تمام الشخص فيكون الحاصل بعد الزيادة فردا من الكيف لو كان قبل الاخذ في التزيد يتغير في كل آن منها فرد غير ما يتغير في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع وبالجملة فلا يكون المتحرك حينما يتحرك فرد حاصل بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما يتغير له في كل آن من الآنات المفروضة في زمان الحركة فرد من الافراد المتوسطة بين المبدأ والمنتهى غير ما يتغير له في آن آخر منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلا بالفعل لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات فيما هي غير متناهية محصورة بين المبدأ والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل بل المتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث يتغير له في كل آن من زمان الحركة فرد منها غير ما يتغير في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع اولا وبذلك ظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا لا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة واقعة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيظهر فساده لان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة في شيء منها كما ذكر ولا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فظاهر ذاتيا لها فلا يمكن ان تجعل جنسا لها لفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان مقولا على الجوهر والتسعة الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس مقولا على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتأخر في نفس معنى الحركة فليس كون الانتقال حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك ان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود

٦٩

الاستحالة كما ان وجود زيد بسبب وجود ابيه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك الثاني الحري ان يكون الحق هو المذهب الاول وكيف لا وقوله ان يتعقل اما هي نفس الحركة او نسبة الهيولى على الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلية والاستحالة وجب ان في عدد المقولات فانه اذا كانت النقلية مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكونوا عدوا النسبة الى الحركة مقولة واهملوا الحركة نفسها اذ لم يعدوها مقولة هو لا هي وانما تحت مقولة البحث الثالث انها في اية مقولات تقع وفي ايها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقع ذلك فيه قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون المتحرك فيها ما له بين مبدا الحركة وغايته بالفعل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما الا التوسط بين المبدا والمنتهى بحيث اي آن يفرض في زمان التحرك يتعرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد موجودة بالفعل وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق تحصيل بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم المتحصل في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم ومحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة يكون الموضوع لا محالة متقوما عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما متحرك فلا يتحرك فيها الجوهر باق بعينه فلا حركة فيها وتزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم او متحصلا ان كان هو الهيولى وبالجملة فلا يبقى الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل بصورة مستقلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فوقع محصل وانما الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت فسدت دفعة وهو اذا حدثت حدثت دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط هذا ما يقتضيه النظر الا ان الحال في نحو تقلب المني في الاطوار المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة الى اخرى يكون تدريجيا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات واستحالات من صورة الى اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا ويتوسط في الكم ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك ...

ان المني يستحيل اولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة
ثم يستحيل وهي علقة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تخلع عنها صورتها
وتصير عظاما واعصابا وعروقا ورباطات واوتارا ونحوها ثم يستحيل كذلك حتى يصير حيوانا فهناك حركات لا في الجوهر
وتكونات كثيرة يشتبه الحال فيها لقرب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة
واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضا وانا
اطلعك على جلية الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل
آن يفرض في زمان الحركة فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس
المتى فلا يكون له متى في الآن والزمان واما ان يكون مما يساوق الزمان كالفعل والانفعال فبالجملة فلا يمكن ان يعرض
فرد منه في آن اصلا فلا يكون المفروض له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركا فيه وكيف يتحرك
فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه اوله ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن فلم يمكن ان يعرض
له اجزاء متتالية ومتماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن ح يكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فلا شك
امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها
زمان الحركة موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك فيها في كل آن ما لم يكن قبل ولا يكون
بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل او ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل
او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية كالمتحرك
كالسواد للمتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل او الانفعال قد يكون ضعيفا
بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك
ليس في نفس الفعل او الانفعال بل في الاكتساب بهيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني
فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة ينتهي الاول
منها كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعرف من يجعل الاستحالة من السرعة والقوة الى
السرعة في الفعل اليسير حركة وهو استكمال ما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء
حركتين مثلا عليين لا انفعالين بل عارضتين وكيفين حينئذ ليسا الفعل والانفعال الذي هو كل ان

مبتدأ به الحركة كما مر وهو من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد ما تحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعده فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن بعد من السرعة

والذي يسح له في التنقص من ذلك بعد ان يقع آن موضوع الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها وبالعكس وان الحركة التوسطية تحرك من سرعة الى البطء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سرعة الى بطء فيكون في الحركة التوسطية حركة و

لما عرفت من امتناعه ثم سيتضح ان الاختلاف بالسرعة والبطء لا يقدح في وحدة الحركة واما الاضافة

فقال الشيخ فيشبه ان يكون جملة الانتقال فيها انما هو من حال الى حال وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة او الاضافة من شانها ان تلحق مقولات اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض الاضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل بعروض ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا

انتهى اقول في توضيح الحق ان كلا من الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم ينتقل واذا لاحظ ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا يتصف بها البتة بتبعيته كالحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما بتبعية الاخرى كحركة اليد والرجل كذلك قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم يتصل اذا لاحظ ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يتصف فيها الحركة البتة فيتصف بتلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان يكون احدهما بتبعية الاخرى كالاضافة في السخونة بتحليل العقل والوجدان شاهد بان يكون الحركة في الاضافة انما هي بتبعية الحركة في السخونة عند كما في الاضافة الى البعض ضعيف اذ لا يلزم ان يكون هناك حركتين بالذات في الاعيان يكون احدهما بسبب الاخرى فلا يتصل بل كان ذلك مرتين واما البهوة فقال الشيخ اي في هذه المقالة لم تتصف والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمل عليه في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الجهة الاول انما هو في السطح الحاوي يعني في المكان فلا يكون فيها على ان لذاتها او فاحركة انتهى والكلام فيها يعرف مما مر في الاضافة واما ثبات الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و

في الكم وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم ثم ساق الكلام معهم وهنا قوم منكرو الاستحالة

الاستحالة في المحسوسات دون ما عداها قائلين بان قسم الحال في الملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع
الحركة وما يكون هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع فيصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي
فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل تكون دفعة
قال الشيخ والذي يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظن هؤلاء لان الحال والملكة
فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او مجموعهما يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول لا نعني بالحركة الا هذا
ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة فسقوط ما ذكروا
في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول
فانه في القوة واللاقوة انما تتبدل الاعراض وفي النمو والذبول تنضاف اجزاء وتنتقص مع اعترافهم
بكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت تعرفت ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل
القار منه اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على
التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها اما بسواد الاشخاص فان زيدا مثلا هو
الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره وان تمادت مدة وجد اخرى واما لا بزيادة ولا نقصان بل [illegible]
المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين متحققا ولا نعني من الذبول والنمو والتخلخل والتكاثف تبدل
المكان فيكون حركات اينية والا فيتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون رقيقا او غليظا فيكون حركتين في
الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلامنا فيه موضوع التبدل في الكم يجوز ان يكون
التبدل الآخر في الاين والكيف سيما مع الاول فيكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين والكيف اذ لا يمكن
اجتماع حركتين متساويتين في موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود ولا يصح في ذلك
تبدل الاين ليس كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل في الاين كما في حركة الافلاك فلا شبهة في تحقق
الوضعية هناك **قلت** السكون يقابل الحركة تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو
بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا كان كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا
لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يعقب السكون

كمالٌ حتى يكون السكون كمالاً اول بالنسبة اليه وكل من هذين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله
ككمالات الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون
يقابل الحركة ولا يجتمع معها تقابل الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد اذ لا خفاء في بطلان ما عداهما وقد عرفت ان الحركة
كمال اول لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة فكلما يتأتى السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان ايضا امرا
وجوديا متحدا بهذا المعنى فيكون كمالا اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة واما كمالا اول لما هو بالفعل من جهة
ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس
بواجب والثاني يوجب ان يتأخر عن السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اول بالنسبة الى شيء آخر وهو غير واجب
فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا آخر يتأخر عن سكونه ولو لم نأت بشيء من لفظي الاول والثاني في
حد السكون لما اعتبرنا شرط التقابل فلو وضعنا ان نأتي في حده بما يقابل الكمال وهذا القوة وجب ان يكون السكون
بالعدم فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة
ويكون السكون عدمها عما من شأنه الحركة وتعني بكونه من شأنه الحركة ان يكون متلبسا بما يتعلق به الحركة من الزمان
وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس متحركا كذلك الجسم في
آن بكماله ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة
عما من شأنه النقلة لا الكون في اين واحد في زمان كما قد يقال وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة في
مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة
بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما قد يقال بل سكون في اين هو عدم حركة
قلت فصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا يبقى ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة
بالعدد لكن المستتبع لوحدة تلك من بينها اعني المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدتها باقيتين تكتفي باشتراط وحدة
المتغير وتغير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة الباقي ولا تجب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين في مسافة
بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تحريك الثاني زمان فاتصل الزمان ووحدة الحركة متصلة ويكون الحركة
بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية ومختلفا كما في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا والقسرية القسر تفتر
اخيرا واما المتصلة بالوحدة هل هي على الاستقامة والاستدارة فان توهم وجود المتصلة على الزاوية هو على
ذلك التأثيرة واما المستديرة فليس من شأنها ان تنعطف على الحركة ما الاستديرة اما تمر لدائرة وقطعة لدائرة فان

٧٥

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس
تمامها وعدم قبول مسافتها الزيادة لنقل الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك
فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك واما الازمنة فلا تختلف
بالنوع بل ان كان فلا بد فيها شخص فلا يوجب لتبدله مخالفة متنوعة في الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت بذلك كما اذا كانت
حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وستعرف ان الاختلاف بالاستدارة
والاستقامة مبني على اختلاف المحلين بالنوع واذا اختلف ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة
والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية وكذا الاختلاف
في ان تكون قسرية او طبيعية يعني امور خارجة وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة ويختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا اختصاص بجنس ويقبلان الا
والاضعف فلا يكون الاختلاف فيهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تشتمل على سرعة وبطوء او بالعكس
وتكون واحدة بالجنس القريب اذا كانت في الكمية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة
بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة فيقابل كلا
من هذه الوحدات كثرة تشاكلها والاولى وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما يسوى الامور الثلاثة التي قد عرفت ان
الحركة متعلقة بها [illegible] في وحدة الحركة [illegible] الحركة [illegible] واحدة بالعدد بمعنى
وحدة الحركة بالعدد [illegible] اذ [illegible] العدد [illegible] حركة واحدة [illegible]
منها في الاعيان انما هو شخص واحد [illegible] متصلا في ذاته الى نهايتين بين المبدأ والمنتهى لكنه يتكثر في الوهم بالقياس الى
مبادي على حدودها او غاياتها [illegible] تتكثر في الوهم دون الاعيان كذلك الحركة المنطبقة عليها كما
يفرض لحركة الفلك بالقياس الى المشرق والمغرب ولكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من
الزمان تفصلهما جزء او اجزاء زمنية كانت متنبتة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان لعدم الوحدة
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان

وأما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وإن اتحد ما منه الحركة وما إليه فإن الحركة من مبدأ مسافة
إلى منتهى على استقامة تخالف الحركة بينهما إذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض إلى السواد من
طريق الكلفة تخالف الحركة بينهما من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة وإذا جرى مسافة متصلة بلا أجزاء
وههنا كان حال الحركة باعتبار المحل بها باعتبار الزمان فإن كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر
المسافة في الوهم تكثر الحركة إلا في الوهم وإن كانت واقفة في جزئين من المسافة يفصلهما جزء أو أجزاء متساوية كانت
منتهية في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الأعيان وأما ما منه الحركة وما إليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة
وإن اتحد ما فيه الحركة بالضرورة فإن الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا حاجة وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في
وحدة الحركة كذلك لأنه إذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة
ما منه وما إليه ضرورة أن المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان في
ما منه وما إليه فليس يمكن أن يصعد شيء واحد ويهبط مثلا مقابل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة
يغني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان أيضا فإن المتحرك في الكم أو الكيف مثلا وإن لم يكن له حين ما
يتحرك كم أو كيف واحد حصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في
آن آخر إلا أن له من ذلك الكم واحد مستمر يتحرك فيه ولا يكون ذلك الأمر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة
لمتحرك آخر البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه أولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فإنها
يجوز أن تبقى بعد القطع واحدة بشخصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة أخرى أو يتعاقب عليه متحركان
أقول هذا إذا جعل ما فيه الحركة في الأينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي فإنها
قائمة في غير المتحرك فيجوز أن تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان وأما إذا جعل الأين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا
بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة
الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك إذ لا يجوز أن يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة بعينها
فضلا عن أن يجتمعا على كم أو كيف واحد إلا أن الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كرد الإجمال
ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها إلى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة
أو إلى وحدة النسبة وأما المحرك فلا نزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى أنه لا يجوز أن يجتمع

ان يجتمع عدة على تحريك شيء بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء
في جوازه لكن بل بمعنى انه يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرا عن محرك وبعضها
عن محرك آخر فيمنع ذلك قوم ومنهم الشيخ فانه لا يمكن ان يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تأثير الثاني زمان فاصل
بل اتصل ذلك الحركة وما فيها فالحق ان يكون الحركة واحدة في اتصالها بالحركات متغيرة من حيث المقايسة الى تأثير المحرك
فان الواحد بالاتصال يقبل التقسيم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال فيحصل كالانقسام المذكور عليه فيجوز توارد المؤثرين على اثر واحد لان
اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب تميزهما بالذات الا الانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع
واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية فالمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لكل منهما على الاستبداد لان
علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت انما تأتي في الحركة المقطعة لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التأثير ولا الى كل للامتناع توارد المؤثرين
على اثر ولا الى احدهما دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء والى الثاني بقاء كما قيل
لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما تستقصيه لك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق ان المحرك نهاية
او القاسر ليس هو علة جاعلة للحركة بل هو مقتضيات العلة الجاعلة هو المبدأ او ليس المحرك فهو من متممات العلة لكن لا من حيث
خصوص وحدتها الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما
اذا كانت وحدتها الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية يجوز ان يستند الى علة جاعلة واحدة بالشخص ويتم عليته بالواحد
بالعموم فاذا انتهى تأثير المحرك الاول ابتدأ تأثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك التي بها تتم العلة جهة
التأثير فانما المعتبر في تلك جهة العامة منضمة الى وحدتها على الشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب
المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص
مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى وهم
يتعاقب عليها صورتان ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها بالسرعة والبطؤ فان الاختلاف
بذلك ان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوى ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد
في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا لقرب الملائم والغريبة القسرية تفتر اخيرا المصادم ثم تلي الطبيعية
الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او ما يجري مجراهما دون ما يكون على الزاوية
وهذا لعكس الاتصال على الزاوية بنفيا قد توهم وان لم يمكن في تلك بما سنبينه الوحدة الا اذا كانت الحركة على الاستدارة

او الاستقامة او ما يجري مجراهما من الحركة كالوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات
الواحد ان يكون تاما فكما ان الناقص بعض الواحد لا واحد اولى بالثابت انه ليس من شان الثاني ان يزاد عليه بالتكرير فهو الحركة المستديرة
اذا تممت الدورة في الوضع بموقعها التي في الابتداء فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورتها الا
لا لشئ غيرها دائرة واما المستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تماميتها لنفس كونها مستقيمة
والا عدم قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون
الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة متناهية تتم وعلى المستديرة لا متناهية فلا تتم فساقط لان المستديرة
اذا تممت دورة ابتدأت من اين فيكون كل دورة واحدة وكلا امتنافيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها
كذلك فانما تتحدد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالها اما المتحرك فلان
الا اضافة الى الموضوع ما فتقه كالاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك
بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع
واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وعرض
الآنات فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متوهمة على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما يختلف نوعها
باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها اعني ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من
الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت بالنوع فضلا عن ان يختلف
الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركتين من
مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك
مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة في الخطوط كما ستتضح فصلان او لازمان فصلين فلا محالة
بينهما تباين من الاختلاف بالنوع وكذا اذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت الحركة وذلك ظاهر في الحركة
الكمية والكيفية كما وضح ان الاختلاف بين النمو والذبول كذا بين التسود والتبيض نوعي واما يقع الشك
في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة
والاختلاف بينهما في ذلك ليس بالنوع فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان
عند الفناء لا يوجب اختلاف النوع فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف

وأما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه اضافي فان طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس الى حركة و
منتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافها بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بها بالنوع
وحل الاشكال ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان
لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تتضمن تقدما وتأخرا فانها مفارقة وقصد متوجه يكون
من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين
في ذلك وان كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من
حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشيء المتعلق
بجسمها الاشكال المتعلقة بالشيء اختلافا نوعيا بما هو الشيء ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة والمستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا لما يكون منها
لجسم متشابه الاجزاء على جسم كذلك اي في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذا لم ينقطع الحركة
قبل تمام الدورة واما اختلاف الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبيعية فهو اختلاف في امور خارجة
عن ماهية الحركة وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيتها واما الاختلاف بالسرعة والبطؤ فاولى بان لا يكون
نوعيا لانهما اضافيان تعرضان للحركة بالاضافة الى حركة اخرى ويختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطؤ
باختلاف المضاف اليه فيكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس
بل ينقسم كل جنس من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولكونهما يقبلان الاشد
والاضعف فيكون حركة اشد سرعة او بطؤا من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان
فصلين للحركة لان الانواع الاضافية لا يكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي
لا يكون مقسما لاجناس مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطؤ
لا يكون [illegible] والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطؤ كما في القسرية او من بطؤ
الى سرعة كما في الطبيعية واما الوحدة بالجنس فانما يكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعني اللونية
والتسود وبعض [illegible] يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة
فانها جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الادنى اعني اللونية

والكسوح والتصليب اي الاخذ في الصلابة من اللين اي غير يشتركان في جنس ما عتبار انه فيه الحركتان في احد بالجنس الاعلى اعني الكيفية **قلت اصل** في مضامة الحركات ولا مضامتها والمقايسة بينهما بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هي التي تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في مثل زمانها فالاخرى هي البطيئة والقاطعة المثل في مثل الزمان هي المساوية لها انما يتاتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقال ما يقع فيه واحدة منها الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين كميين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين والاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية لتكمم المسافة فيهما وهي على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما بتمامه على الآخر فيتساويان او يفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يؤدي الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فيجري المقايسة بينهما والثانية هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او عن الطرفين فالحقيقية من المقايسة ٨٠
هي القريبة من القبيلتين ثم اولى البعيدتين من الاولى ثم الباقيتان مجازيتان في ابعدهما البعيدة الثانية ثم ان المقايسة وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها الاينية للاجزاء لفرض التجزية فقطا وقع توهم المكان بما يقاس اليها الاينية مستديرة او مستقيمة ايضا **اقول** مضامة الحركات هي المقايسة بينهما في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة او ما يجري مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسريعة فيجوز ان يعرف بكل واحد فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد مما يقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة للمثل ما يقطعه صاحبتها في زمان اطول او القاطعة لاقل مما يقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة والكائنتان بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساوتا في المدة وان فرض تساويهما في المدة تساوتا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة او المفاوتة فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون ما تقطعانه بحيث يجري بينهما المقايسة بالمساواة والمفاوتة

والمقادير تسمى بالكمية من حيث التساوي والنقصان والمساواة والمقابلة لها او كيفية من حيث [illegible]

والضعف والمساواة والمقابلة لها والاولى تكون على حسبين [illegible] اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق

كل منهما على الآخر تماما فتتساويان [illegible] ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر [illegible] كما بين خطين مستقيمين

[illegible] بالفعل ولكن يكون [illegible] حقيقة كما بين [illegible]

[illegible] يمكن ان ينطبق [illegible] كل واحد منهما على الآخر [illegible]

[illegible] بحيث يمكن ان ينطبق الربع [illegible] بعض من الثلث لكن يمكن ان ينطبق [illegible] الثلث

[illegible] على تمام [illegible] حيث ينطبق كل منهما على الآخر [illegible]

عليه حيث ينطبق [illegible] على [illegible] كما بين خطين مستقيمين [illegible]

[illegible] ستة وعشرين [illegible] لا يمكن ان ينطبق احدهما

على الآخر بالفعل كلا او بعضا [illegible] على الآخر [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible] التطبيق [illegible]

المستدير [illegible] التطبيق [illegible] المستقيم [illegible] التطبيق [illegible]

منهما على نحو واحد وكذا الحال في المقابلة بين [illegible] مستقيم الخطين [illegible] زاوية يكون بين مستدير ومستقيم

كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها [illegible] مستقيم الخطين كما بين المحيط والقطر [illegible]

[illegible] مستقيم الخطين [illegible] مستقيم الخطين [illegible]

[illegible]

ان هذه المقابلة [illegible] كما بين [illegible]

[illegible]

[illegible] المساواة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فقد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما يقع فيها من المسافات مجانسة
مجانسة لكنها باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا
من اينية مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار
الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان تسود هذا اسرع من تسود ذلك او مجازا وبذلك يقال ان تسودا اسرع
من تبيض فلا جرم انه لا يقاس كيفية ما باينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع في الكيفية والاينية مثلا بين
ما يقع في الكيفية بهذا الاعتبارين اي ان ما يقع في الكم والاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة
المقابلة لهما لكن ما يقع في الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان
قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع في الكمية او الاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة
بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لا يقال ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار
جسم وما يقع فيه النقلة مسطح بل خط لان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطء حركة
طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان
لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اذا تحرك جزء الجزء كما اذا كان للكل مكان لكن
لا بالمفارقة فما فرض فيه جزء يكون له مكان كان جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع
واما لو فرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فيجوز فرض الجزء فيه لا يكون للجزء
مكان حتى يتحرك فيه الا ان يتوهم له مكان كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا
الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية الاينية مستديرة او مستقيمة كما
يقاس حركة الفرس على بسيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في نحو الاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين
مسافتي الوضعية والاينية المستديرة فقد تكون حقيقة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا يكون الا بعيدة
قلت الفصل السابع في تضاد الحركات وذكر فيه التضاد والتجانس فالحركات المتماثلة بالجنس التضاد وقيل
وربما تجتمع حيثما تتنافى فذلك التخالف كالجانب فقد يتضاد كالتسود والتبيض فتضادهما لاجل التضاد
فيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان ربما يتعاقبان موضوعا واحدا والمحرك
فان الاضداد يجوز ان يحرك حركة متضادة كالصاعدة والهابطة المتباينتان في الاطراف متضادان
وان فرض المتحرك واحدا والاعيان لعدم التضاد فيه كل ما يعارض الحركة فلا يستدعي تضاده تضادها ما يلحق

بالطبع ولا مانع فيه من ان يتضاد الحركتان مع وحدتهما كالمذكورتين فانما تضادهما لتضاد السواد والبياض الا ان
فان الحركتين المتضادتين في المبدأ والمنتهى بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف وذلك لان تضاد الطرفين
من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما بالقياس الى الحركة لكون احدهما في غاية
القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة
اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان التضاد بين الاطراف
بالعرض وبين الحركتين بالذات اذ تعلقهما بالطرفين لكونهما مبدأ ومنتهى لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان
قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز فالمستديرة لا تضاد حركة بالعرض لتضاد الاطراف حتى ان تبادلتا في المبدأ والمنتهى
فان المبدأ في المستديرة هو ايضا المنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة فقد ظهر انها تضاد
المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا
فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية تحت جنس
فالحركات المتخالفة بالجنس كالواقعة في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان التسود والتسخن والتقلص والنمو
قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيث ما تتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك ليس
لتعاندها بل لامر خارج كالتسود والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للتكاثف فيرجع الحركات المتحدة
فقد تتضاد اما في الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان في الموضوع وجوديان غير
معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما في الكمية فكالتخلخل والتكاثف
والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان انتقال الصغير ليس بتضاد الكبير بل يتضايف له فالجواب عنه ان الكبير
والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس الى غيرهما
الزيادة فما بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة فما بالقياس الى الحركة الى النقصان واما في الاين
فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الآخر وبالعكس
واما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي فيه قول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق بالحركات لم يكن تضاد
بينهما بالضرورة فتضادهما انما هو لتعاند فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيما
ليس من جهة المحرك والتضاد فيه اما وانما لان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع

فكيف يكون التضاد بين شيئين بالتضاد في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع استمرار
التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف كالنسبة الصاعدة [illegible]
اذا فرض تواردهما على جسم بان يكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فلا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين
متضادتان مع [illegible] من محركهما [illegible] فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على
انهما لو كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر حركة
في الاستدلال من ان الحركة [illegible] من حيز النار والصاعدة الى حيز الارض مع كونهما صادرتين
عن طبيعة [illegible] متضادتان [illegible] من جهة [illegible] اولا [illegible] التضاد فيه بل
عدم التقابل فيه [illegible] لو فرض فيه التضاد لا يكون التضاد مستدعيا للتضاد
في طباع الحركة لكونه [illegible] الامر الداخل في مقومها [illegible] من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز
ان يتضاد الحركتان مع تماثلهما في المبادي [illegible] الصاعدة والهابطة لتباينهما في الاطراف
بل [illegible] في تضاد الحركة [illegible] لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين [illegible] يكون [illegible] متضادتين [illegible] او بالعكس
لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تضاد [illegible] الصاعدة من حيز الارض الى
حيز [illegible] والهابطة من حيز النار الى حيز [illegible] متضادتان البتة [illegible] بين [illegible] التضاد
كما ستعرف فالمنتهى [illegible] فيكون التضاد في الحركات من جهة تضاد [illegible] اليه معا
[illegible] بان يكون [illegible] مقابلا بالتضاد الحقيقي [illegible] في الاخرى
في التسود والتبيض [illegible] الى البياض والسواد ضدان [illegible] ان لا يتضادا [illegible]
بالعرض [illegible] لا يكون [illegible] بالقياس الى الحركة في الصاعدة من المركز الى المحيط
والهابطة من المحيط الى المركز [illegible] المتشبهين [illegible] الاتحاد ان في الطبيعة
لكن احدهما في غاية القرب من الفلك [illegible] والاخرى في غاية البعد عنه فيكون [illegible]
ان يكون [illegible] بالقياس الى الحركة في المثال المذكور [illegible] الاخرى
من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من
هذا الوجه [illegible] ذات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لزمي

لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى
انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل الى كان بازاء كل مبدأ منتهى او بالعكس فانما
يتعاقب لكي يدل لبيان وسط والمتضايفان انهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لا
اجتماع بينهما وجودا بان عرض متضايفين كانا متقابلين بالتضاد وثاني المستديرة فجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى
فلا يتقابلان هناك كما سيأتي ولو تقابل الطرفان من هذا الوجه تبادلت الحركتان فيهما كانا متضادين كان
المبدئين متضادان لكن تضادهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان
لانهما ايضا ذلك الطرفان بعينهما فاجتمعا فهذا هو الامر في تضاد الحركتين عن تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كان على
لا ينبغي فيهما انما يتشكل في الاخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات فيندفع وذلك نحو ما يتوهم في
اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا لشيء فاما تعلق
بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان
فتضاد الحركتان تضادا جوهريا التضاد بينهما من هذه الجهة وان كان التعلق فيهما عرضيا ولعلك تفطن بما قررنا
لا اندفاع ما قطن من ان عروض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضادهما
بين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة
ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين ذاتا لك قد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متبادلتين في الاطراف
متضادتان وليس التضاد مخصوصا بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما
متضادتان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان تضادا
بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة
من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادتان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ ومنتهى لكذا
متضادتان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واما على تضاد الحركتين
من هذا الوجه تضادا عرضيا لان تعلق الحركة من حيث نفسها ليس من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط
او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد
الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه فقط

متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضاد حركة الى المركز من تلك النقطة
كانت من انتقالات الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا
ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكذلك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا استديرة
ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبادي والمنتهى وليس بينها هناك تضاد لا بالذات لكونها
نقطتين متشابهتين او موضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض
من حيث كونها مبدأ او منتهى والمبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل
تمام الدورة فلاح ان المستديرتين في النصفين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فان نقطة تفرض واي
موضع يفرض مبدأ لحركة وباعثه للشرقية تكون مبدأ لها وباعثه للغربية ايضا اذا كانتا متممتين الدورة وتلك النقطة
او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما ثم لو فعل احدى الحركتين في نصف دورة يفعل الاخرى مثلها
في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدئها الى منتهاها لا تضاد الواقعة عليها من منتهاها
الى مبدئها وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان
تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان
تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وما ظن
من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة طبعا من هذه الجهة وحدة فيجوز ان تضاد الوترية
فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم
واظنه انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد
الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص وايضا
تلك الوترية يمكن ان يتكثر افرادها بتعدد الازمنة والاشخاص المتضادة بازاء كل فرد منها فرد من الوترية
المتضادة لها في الطرفين كما في الاشخاص المتضادة بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه فلاح لك
من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من
وجه آخر ايضا وذلك لان الاستدارة لا تضاد الاستقامة لانه لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة
والاستقامة شيئا واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سيظهر في موضعه قلت المتصل
لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع من غير ان يحصل آخر يتخلل اذ السبب الموصل موجود

٩٦

موجود في آن الوصول وان لم نسمه ميلا ولا يكون في الواصل مع الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما
بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان
ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة
المرمية الى فوق لو لاقت في صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع او وقفت الرحى ساقطا
بانها تقف قبل الوصول اليها بزعمهما فترجع واما استبداد الخصم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة
لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه
او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط لما وقع او
القسرية للطبيعة من اعمالها او عدم شدة الميل الطبيعي الى ان يصل الحركة او وجوديا بان يكون القاسر او قوة محركة متوسطها
قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب
اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص
اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العود
وبالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية تحرك من طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا
الطريق متصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود
من الطريق المذكور والتبيض من طريق الفستقية ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه
فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه فالجبائي من المعتزلة وبعض الاساطين
لافلاطون وجوزه جمهور المتكلمين اقول الاكثر كذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث
لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط
على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على
خط واحد فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا كما بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة
بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة بانه يومي الى كون الحركة الذاهبة والجائية في المسافة المتماسة
فلا يجب البرهان فيهما تخلل سكون نعم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء
الواصل لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة [illegible] بين كل آنين زمان وذلك الزمان لكل حركة
فيه فيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عني بالآن الذي يكون فيه مماسا طرف [illegible]

اى طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذى كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عنى انه يصدق فيه القول بان الشئ مماس فيجب ان بينهما زمانا لكنه الزمان الذى تحرك فيه من المماسة الى بعد فليس فى ذلك الزمان زمان السكون خصوصا من مذهبهم ان الحركة الطبيعية انما يجرى على الاستمرار الى الجهة لا يكون حركة ومباينة ولهذا كان ان تركوا الفصل المباينة طويرو وابدا لما الا مماسة فانه يجوز ان يكون فى طرف الزمان الذى فى كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان ما يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان تحقيق ذلك تفصيلا واذا كان المتحرك فيه اعنى المسافة قد جزم نفصل بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان لم جراء مفصوله على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يجب ان يقع اوان اذا عرض ذلك يجب ان يقع عند المفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة ابدا لا يتصل بها لو لم يكن هو واخذ من ان يجيء قال اما القطوع فكذلك واما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشئ لا يكون بالقياس الى المتحرك احد ودل القياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس اليها كانه متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بعينى فانه لم يكن المانع الذى اورده وهو امرا بالقياس الى شئ بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود ولا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض وتسلم انه لو لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا الطرف المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعنى حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة والكرة على دولاب واما لو فرض فوقها سطح مستو بحيث تلقاه عند الصعود ثم لقاه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة لذاتا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا محالا لكرة كما فى الحركات السماويات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس فى نقطة وتنزول فى وجب ان تقف وقفة فى مع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة الا لاستحالة ان يلاقى سطح ولا يلاقى الا الصفحة هو بسيط مسطح وسطح آخر ملاقى بقية الكرة ونسلم جواز ان يكون فى وجهه نقطة غريبة من ح آخر فان النقطة لا يتعين لها فى السطح وضع متميز عن ان يكون من مبادى البسيط فلم يبق مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم من ثبوت الوهم على ما بيناه لا يجب منه اتصال الحركتين المذكورتين فى الوهم ونحن انما نمنع

٨٨

وذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام اقول فتبين مما ذكره من حديث الميلان وعدم جواز ان
يكون في وجه نقطة عرضية من جسم آخر انه لو صح النقض بالملاقات محدبا لمحدب مثلا مقعر فلك الثوابت
بنقطة منه عند الاوج فالمحدب يمنع الملاقات وان نحن التمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يلتحم لمحدبه بنقطة من محدبه
المحال ومحج شهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام او ليس ادق ما يدرك بالآلات الرصدية فيما فوق فلك
الشمس زاوية اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة
هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا لبطل
اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فمن تصدر عن ميل ما حقيقة اندفاع اي الحاكم
امام المتحرك واحتياجا لي قوة ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يتوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد
من شيء يلزمه ممانعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومحال ان يكون الوصول الى حد ما بالة موجودة
موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول فهي وان كان انما تسمى ميلا بالقياس
الى ما تزيل فيدفع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو الميل نفسه فما هذا الميل ليس هو نفس وجود
ميل آخر بل معنى آخر بما تعارضه فاذا احدث بعد وصول المتحرك حركة الى جهة اخرى يكون لا محالة يلي حدوث
ميل ويكون بعد وشاء ول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي يكون
اول حد وشيء آن هو شيء زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي
آن ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة ولا لاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول
وجود الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا
بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول لا يصح
الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة ولزوم مهاوفيه بالفعل
التنحي عنها فلا تظن ان حجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شانه ان يحدث ذلك اذا زال
العائق واذا الآنات متباينات يكون لا محالة بينهما زمان فحال الاثنين كون الموصل بمعنى موصلا زمانا
لكن اخذناه موصلا انما يكون في اقرب من الموجب عدم السكون ثم انه تعالى اشكال بارجاع الحجة المشهورة
الى النحو المادة فقبل فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين كما هي بحري الغواية للمسترشدين ولكن
من لا يحصل الشيء لسوء افهامه من تورد فاذا ما تعرضت عليه ما تكون حجة السكون بين تينك الحركتين حاصلة

بل الحجر المرمية الى فوق اذا لاقت في صعوده رحى او جبلا هابطا فلا شك ان تقف ثم تنزل او لا يمكن
وقوفها الا بما يقف فيه الرحى او الجبل المرمي شي منهما او يجاب بان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول
الى الرحى او الجبل تقف برهة ثم تنزل لا بعد الملاقاة او يجعلها متوقفا اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف
لسرعة حركته الهابطة او لا يدركها لاندفاعها بالريح الحادثة او كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ابقائها دون
الملاقاة فلعل الاستحالة في التزام ايقافها الرحى او الجبل على انه من المستشنعات في العادة ربما تقع بها الفرضية
الطبيعية كفورات الخلاء والاصوب عندي ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من
غير وقوف لكن حركته عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعي لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول
فلا يكون من آن آخر ميل فلا يكون حركة صاعدة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هي تكون بلا ميل
فالخردلة ربما يحدث فيها ميل هابط لانه في الموضع الذي ماسته من الجبل فيتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه انه
لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الى اخره بلا زمان
ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الاولى ذاتية فانقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم
ساكن بالحقيقة اذ لم يكن متحركا بالذات حركة اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فسبب ذلك السبب اما عدمي
اعني عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمي الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو ثقله الطبيعي او وجودي اما
طبيعي او ارادي ولا خارجي فقد انتفى في ذلك الحجر او قسري ومن البين امكان عدمه فلا يجب السكون
والجواب انه يمكن ان يختار الاول لان سبب السكون عدمي وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية
قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة فعلم ينتفي بالكلية جاز ان يعوق
الطبيعية عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلا لكن
يجوز ان يكون الميل في البدء ضعيفا لا يقدر على التحريك كان ذلك لضعفه يمتنع عن خرق الملا المقاوم
ولا يكون سبب السكون مساوقة الملا لا يكون وجوديا لكن الملا انما عاوق ما لم يشتد الميل فلذلك جعل
السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودي وذلك بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وبتوسط تلك
القوة قوة مسكنة **قلت لتفصيل** حركة الشي ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها
من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متقننة كانت او على وتيرة واحدة فقوة طبيعية
الحقيقية الخاصة الصادرة عن الطبيعة الخاصة ووجهها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي ربما يسمى طبيعيا يصدر

٩٠

ما يصدر عن الطبيعة وهناك قسر او عائق او لا قسر ولا عائق لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية بالقياس
الى الطبيعة الخاصة فيكون بالقسر وطبيعية بالقياس الى طبيعة المقسر كملاقاة القاسر الى طبيعة الكل وقد يسمى قسرية
كالنبض غير خارجة عن الاقسام اقول اقسام فانما هي الحركة اما ان يكون بقيام الحركة فيكون متحركا بالذات ويسمى الحركة
ذاتية واما ان يكون بقيامها بما له علاقة مع جسم يسمى متحققة فيكون متحركا بالعرض فالحركة عرضية كحركة الجالس
في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا خارجا غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كحركة الحجر
وتحليله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون مبدأ الجسم بما هو جسم بل
في الجسم معنى فذلك المعنى اما قوة يتحرك بتلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة
طبيعية كهبوط الحجر ونمو الشجر او قوة يتحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية
كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة بالحقيقة هي التي تصدر
عن الطبيعة الخاصة بالجسم موجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيه من غير قسر وعائق فقد تصدر عن
الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن لا على سبيل ما من الواجب بتطرقها العائق كالنابق اشتارا وقد تصدر
عنها الى الغاية الطبيعية على نوع من الجهة المستقيمة كنزول الحجر لا على خط مستقيم مصادم مزيج وقد تصدر عنها لا الى غاية
طبيعية كتكوين الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط
مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبيعية وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى
الطبيعة الخاصة فيصرف الغذاء بسبب القوة الغاذية ونقص الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل
ولعلك تقتضي ان تسمى تسخيرية ثم مزاد على الاقسام حركة النبض التي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها
طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس انما تحركها بتحريك بلا شعور لكن جسم هو حركة النبض عنها اليس حركة طبيعية
فان كانت الطبيعية الخاصة الحقيقية لا اتحاد لوجدها عرفت انها ما لم يكن عائق لم تتعين بالطبيعة حد من السرعة و
البطوء والتوجه الحركة ما لم تحدد فلا بد من عائق فلا يكون طبيعية حقيقية قلت العائق كما ان الشدة والالات
المعاوقة التي تكون بما هي التي تحركها الطبيعة او المركز تلك المعاوقة زائدة على الواجب في الحركة
الطبيعية بعده كالمعاوق كما في النار ان القوة النامية ما تحرك بالطبع غذاء ليس طبيعية عن الحركات
السمات التي تحركها النامية ايضا لكن الغذاء اذا كان على المحل الطبيعي والمجاري كذلك كانت الحركة

٩٢

كانتا طبيعية حقيقية بالقياس الى الباعث فحال الطبيعي هو ان تحرك القوة النامية غذائها الى مسامه فحركتها معاوقة طبيعية
فالحركة الحادثة بالنظر اليها يكون تمامها طبيعيا للمركب والنبات لا تخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد
تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة التي من مجاورة الهواء في تحريك النار المسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي
وقد زال عنه القاسر فعدمها معاوقة فانها لازمة طبيعية للنار بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار هو على
قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء والنار ارق لا الطبيعي يتحرك
الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر عن
الارض وقربه منها ولو كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ
المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية وما يكون
المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرج عن المقسم فلا يعني داخلة
ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ يجب التخرج عن الوحدة بتركب مبدأها وانما اعتبار بساطة
المتحرك في المقسم فيخرج بعد التخرج حيلة ثم الثاني ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على انه غير مخالف لمقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة ولكن الخطب بعد
الاحاطة بالامرين ارجع الى التسمية تصحيح القسمة الواقعة **قلت** اصل الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة
من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي امر يتكون عن حالة غير طبيعية فانما
يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد القطعية بتجدد تلك الحالات حالة اذ ما هي حالة طبيعية تقف الحركة عندها
ومن ههنا تبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل لم توجد الا في ان الهرب عنه فيها هو المطلوب
والتغاير لا يحصل في الطبيعية بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان
بصورته التي تجوهر بها او صورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم مقتضاه
وان لم يسلم لقاسر اما في بدء تكونه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمه عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فاذا انزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة
او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد وقوف الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون لجسم جهتان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيز الا ان الارض اغلب
واسبق ولو كان هو المكان فقط كان النار يقف في الهواء حيث ما كان اذ سطح الهواء المحاوي

٩٣

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طالبا للكلية لتحرك الارض من كل جانب اليه ليتصل بشيء منه هو الاقرب
بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا المطلق بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص ووضع من المحددات
مخصوص فالجزئية غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث
الكلية هناك ولذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلها ولولا الطلب لم يتعين جهة الهرب
اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا نعني بكونها طبيعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي اذ ما دامت الطبيعة
ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة
ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي الا انها هرب والهرب لابد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما
تصدر عن الطبيعة من حيث انه عرض لها حالة غير طبيعية واذا قد عرفت انه لابد للاثر المتجدد من تجدد
في السبب فنقول ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان المتحرك اذا كان في مبدأ المسافة
حالة غير طبيعية وليس هناك مانع عن التوجه الى الحالة الطبيعية يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي فيكون
له فيما بين المبدأ والمنتهى الى حالة غير طبيعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل
آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبيعية انما يتحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى الآخر
من قطعها فيكون مطلوبة لا لانها يتصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في التوصل الى المطلوب وهرب
عن الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا يناسب المطلوب بالذات كما قد ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية يكون
لا محالة الى ان يتبعها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما ما توهم ان الحالة التي يتحرك
اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة فقد اسفرنا انه لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كمالا ثانيا له يتوجه اليه
بالحركة الطبيعية ويتضح ان الطبيعة لا يكون دائما متوجهة بالحركة عن كمالها فاتضح ان كل حركة طبيعية يجب
انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت [illegible] لا يمكن ان يكون طبيعية
بل كل مستديرة [illegible] لا يكون طبيعية فان المطلوب [illegible] لا يكون المهروب عنه
بالطبع مطلوبا بالطبع واما المستديرة بالاستقامة [illegible] الطبيعة [illegible] بل [illegible]
في الارادية فان قلت اليس كل جزء من اجزاء [illegible] المفروضة من المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبيعية [illegible]
[illegible] الوصول الى المطلوب [illegible]
الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان يكون طبيعية [illegible] اجزائه [illegible]

الاجزاء الا ان سواء كانت خالية في جوفه مثلا او لا فانه بعينه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب له هو يوجب عنه
بالطبع اذا عرفت ذلك فنقول انما كان مقصودنا تعيين ما تحركه القوة التي توجبها للجسم الغالب من الاجسام التي
تركب منها فيقتضي الحركة في المقولات التي تقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يكون فوات
مقتضاه عنه بعائق فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في تلك المقولة او يكون بحيث لو لم يعقه عن مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في
بعد تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز الماء مثلا او بعد تكونه كالماء مثلا يجري في الهواء فان زال العائق ولم يكن ثمه
عائق للبتة ان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في
الاستحالة الكمية وتشتبه في الكيفية فانا اذا انزلنا الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل
او انه المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى الكلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضي
ان تتصل بكلية الماء وتعظم كما ذهب اليه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيه فساد لانه يصح ان لا يقف
الماء دون حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه
بالطبع دون ذلك لا نه مطلقا انه يجسم بل لما ان الارض كل منها يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه
والا وقفت الارض اعلى منه وحق فبلغت المركز ودفعت بل عاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء
المركز فالجواب انه يكون ح لحيزه واحد حسبما انه طلبانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط
فيه فساد لانه كان الماء يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما
كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيه فساد لانه كان يجب ان يتصل بحجر المرسل من مكان اليه اشتغالا
لا انا قريب اليه من صم اليه والحركات الطبيعية انما تحدا لقرب بالطرف الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد
من الجسم المحدد للجهات الجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصد هو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي واتفاقي ذلك الجهة
والاتصال بكلية الاسطقس ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك واذا كان الطلب هو حصا
الى حيزه الطبيعي هو الغاية الطبيعية فالذي يكون من مقابلاتها اليها اتفق فاذا كان المكان غير طبيعي والمكان
الترتيب طبيعيا به حصة مثل الهواء المنتشف المحصور في اجرة مرفوعة في الهواء فان الاجرة تتشقق الماء من اسفل
لتشقه به الهواء من فيطء ضربه لمحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفايح فيخلع الماء في مسام الاجرة متصعدا
لهر بالها عنها وان كان المترتب حسبما من الواجب لهرب الماء عن الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب

الترتيب جا ماسا ذكره محققه الشيخ ولا ينبغي بان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير
ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لما تعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى
قلت الفصل الثاني القوة اذ ليست كما ولا متكمية بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل انما باعتبار متعلقها من
الحركات جسمانية فتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد وامتناع لا تناهي
المقدار فلا يتصور فيها عدد ولا تحكم لو تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة وتكون متناهية
بالمراد وبقدر الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت
اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر ولا تتناهي بحسب انتهاء المدة كالقوى على الحركة السرمدية الحافظة للزمان
بخلاف الاشد فلا استحالة بلوغ الحركة الزمان حدا لا يتصور اسرع منه اقصر واما منفصلة بالفعل او بالقوة والاول منهما
الفعل ما يكون تكثر المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدد المتعاقبة يستلزم اللاتناهي في المدة
والقوى الجسمانية لو كانت في غير متناه فكانت على غير متناه في العدد والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء قوة جزء من
الجسم فلو اضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد بازاءه من المقوى عليه فيحصل من الجسم غير متناه المنافي للتناهي فلا يكون
الا على متناه في المدة ولا عدة متناسبة متناهية في ترتيب الترتيب الاعداد فاذا ضعف مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف بازاءها
من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او لا سلسلها اذ لو حفظتو نيهما عليها بحسب ذلك الامتداد وذلك مع
اقول القوة ليست كما ولا متكمية بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي بمعنى العدم دون
السلب لاختصاصها بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها بحسب القياس الى ما هي فيه والى ما هي علة له فتوصف بالتناهي
او اللاتناهي من هذه الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا
الاعتبار البتة اما في جانب الزيادة فلانها كان يتصور لو كان ما حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقدار
متناهية واما في جانب النقصان فلانها يتصور لو لكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه
لكن كل مقدار فرضت فيمكن قسمته ويكون قسمة قسمته واما باعتبار ما هي علة له من الحركات فحكم القوى في تناهيها
بهذا الاعتبار يتأتى في الكمية المتصلة والمنفصلة اما في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك او مقدار المسافة ولا يتصور
اللاتناهي من هذين الجهتين بشئ من جانبي الزيادة والنقصان بمثل ما مر او من جهة مقدار الحركة اعني الزمان فذاك
اما في جانب الزيادة والنقصان فان تعين الحركة قدر من تعين ولو حفظ حال القوى في اتقائها الحركة مدة اطول
او لا كانت الاقوى ما يكون مدة استيفائها الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة فان

من المسافة ولو دخلها حال القوة في الغرابة مع طولها في جهة القصر ولو كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى من

الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرض انسانان يقطع سهم احدهما بسبب تحريك

في دقيقة من المسافة وسهم الآخر فرسخ ميل في نصف دقيقة كان الاول اقوى من جهة الشدة فان قوته على

ابقاء سهمه فرسخا في الموازنة نصف دقيقة بخلاف الثاني وكان الثاني اقوى من جهة المدة ولا خفي ان كون

كل اقوى من الآخر من جهتين وقد ثبت حركة سرمدية حافظة للزمان فالقوة القوية عليها غير متناهية

المدة فلا تناهي بحسب الشدة فانما يمكن لو امكن حركة تتقوى القوة عليها اسرع حركة منها ولا يمكن ذلك لان كل

حركة تكون في مسافة وزمان فعند قطع تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان وجزء جزء وهكذا الا الى نهاية فلا يكون

حركة الا وتصور اسرع منها فان لم يكن ذلك فليس لعموم الحركة فلا يكون الحركة غير متناهية في السرعة بل

واصلة الى نهاية يتصور فوقها وان لم يكن فيها دفعة وليس لو فرضت حركة استوعبت قطر العالم لم يكن غير متناهية

وان لم يكن زيادة عليها في امتداد المسافة كالحركة اليومية والحركات اسرع ما يمكن لكنها ليست

اسرع ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة واما في اللاتناهي من جهة العدد فحركة آنا بالفعل لكن يقوى على ما هي

بعدها بالكثرة عدة من آخر تكون اقوى منه بحسب العدة واما بالقوة لكن القسمة بالقوة للحركة تكون باجزاء قسمة من

المسافة والزمان ولا تنقطع الى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة

فيكون القوة عليها غير متناهية في العدة بحسبها اللا نهاية يعتبر في ذلك ان يكون بفرض واحد مقداري محفوظ

تعدد بالقوة متناهي ولا متناهي لكن اللاتناهي في العدة بحسب نقص المسافة بهذا النحو من القسمة يرجع الى التناهي

المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ان يكون تكثر المسافة كما في المستديرة والعدة فيها وان كانت

بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تكون كلها ينقسم الحركة المتصلة الى دورات من

ههنا يجيء الوهم كلام ان للافلاك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ ان حركة السماء ان ما بالمعنى الذي

نقول يعني التوسط فهي واحدة باقية فيها ما يحركها الذي يعني القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة

واحدة الا ان الدورات لا تتحد ولا هو فيتوهم تنفصل ان اللانهاية في القوة انما يكن بحسب المدة او العدة

او اشتد لو كان يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك لتعقل ايضا لكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة

محركة فيه كانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتداد ما بالعرض يا ستلزام الحركة يكون غير متناهية بالتبعية

في القوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فانها لا تناهي في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال

٩٧

والمستحيل اجتماعهما مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان يستلزم المفروض المحال فذلك
لانه كلما ازداد الجسم حجما ازدادت القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة ازداد ما بازائه من المقوى عليه فلو بلغ
ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه كذلك كيف ولو كان المقوى عليه
في المدة او العدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم في القوة قوية على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا اضعف
من الفاعل جزء يتضاعف بازائه من ذلك الامر جزء حتى يفنى ذلك الامر المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم
ويكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ويبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها
قوة ومقوى عليه زائد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه و
بحسب الشدة او العدة المنتظمة لما مر ويجب ان ينتهي الى الانتهاء لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان يقوى على شيء من
جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل تقوى عليه من الجنس الذي للكل فاما
ان يكون ما يقوى الجزء على تحريكه مما يحركه الكل فيتساويا في تحريكهما من مبدء في العدة والمدة فلا يكون للكل فضل على
الجزء وان كان ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر
فيكون في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما يزيد عليه بزيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه بزيادة
محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه وكذا الحال في
ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر والكل اكبر يقوى على تحريكه هو ويتحقق الكلام فيه ونظر يختلف والكلام في
هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الافلاك يعني ابطال المحال فليس يحتاج الى
اعتبار هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما تقديره مناسب يوجب هذا الحكم فهو متناه على نحو التقديرات
التي يفصلها المهندسون بالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست تصحيح
بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة
غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا وكذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا
فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة واما بالقياس
الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان فيها فان العدة المعدومة لو كانت انقص من عدة
اخرى لا يلزم ان يكون متناهية كدورات الافلاك الناشئة من الوحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات
الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية انقص من الآحاد غير المتناهية فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من آن

اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك لان الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلفة مترتبة من تحريك
كل منها غير متناه ونقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب احد لما بها فلا تقوى على ترتيب انواع كثيرة
مستقلة اصلا الا في ترتيب احد لا في ترتيب الجميع امتناع ... من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لمجموع الجسم
قوة فاذا انقسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي تحصل للمركبات بسبب المزاج لا يكون
لشيء من الاركان التي امتزجت منها وكواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة ان
كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها سارية في جملته فيكون لبسائطه في حال الامتزاج لاجل ما
للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحلها حال الانفراد ونحن لا نأخذ جزء الجسم مقطوعا منفصلا حتى يمكن ان لا يحل
شيئا من القوة بل نصحح ... بحاله الشيء مع ان ما يصيبه من القوة التي فيه ... واحد من ... لم يقدر على تحريك
السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما يتمشى على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه
لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من الجسم او بعضه فلا الكل القوة تحرك بعض الجسم
ولا البعض الكل واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم يستقم الكلام في التخلف قلنا التخلف حدث باعتبار الفرض
التقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا يحرك بها
فيكون القوة الجسمانية هي المتناهية للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم
عندكم قلنا انها افادت شوقا وميلا لكن القوة الجسمانية سبب للحركات الغير المتناهية بل واسطة فيها
بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا لان
القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم دائما فيبقى قوته دائما فيحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها ما يخرجها من طبيعتها لكانت دائما ساكنة قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة
لكنه مستحيل لما بينا ولكونه ليس فعلا بل عدما على ان من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن قواها هذا تقرير البرهان والتفصي عما يورد عليه على حذو كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا
البحث حق التفتيش وتبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يتحرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية
كانها في نفسها شيء غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تضعف وتضعف ويكون لها نسبة الى اخرى وان يعلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل بمعنى قوة غير متناهية ان ما قبلها من المقوى عليه غير متناه ويكون غير
المتناهي يجري بين ثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي

والغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة التي هي قوة على ما لا يتناهى بل يجب ان يكون حال ما يتناهى
وانما قدم هذا الدليل على ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون كل جزء منها يقوى على
ما يقوى عليه الكل بل يكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء وليس يعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على
جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الاجزاء
وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل نعني انه اذا قسمت القوة في
الوهم توزعت في الوهم فيها الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة
الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها وليس نعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصها بازاء قسم من القوة بخصوصه
بل يجوز ان النصف مثلا بازاء النصف الآخر بازاء الربع والثاني انه ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون باعتبارات
مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بخصوصها شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة ولو كان
توزيع الحركة من جهة المسافة والزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف
المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين يتعين كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا
يكون بين قسمته من جهة المسافة وقسمته من جهة الزمان تفاوت الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك
السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة
من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة
جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا واحدا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزيع
باعتبار المسافة من غير ان يتنصف المدة بل ينتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي
عليه بالفعل وكذا اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا واحدا فلا يمكن
توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المتحرك بازدياد اجزاء القوة بل ينتقص فان
قلت بيان ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد
الاعتبارات كما ذكرنا انا لا نعني بالتوزيع كون كل قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف
مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة متفقة بحركة سواء كانت في
ترتيب واحد او ترتيب متعددة فاذا انقسمت القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة واحدة
او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات وكل سلسلة من سلاسلها بحسب اقسام القوة اذ هي متعددة ان فاعل

قوة حالة في جسم متناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة او الشدة في ترتيب واحد او ترتيب كل منهما
غير متناه ولم يكن اتحاد ترتيب في احد مختلف فضعفنا القوة بتضعيف محل ما ينتصف الحركة بتضعيف استداد المدة
او استداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير
المتناهية لا تقبلان التضعيف في الاستداد او اشياء او كانتا متبدئتين من مبدأ معين لكن لما قسمتا الى الاثلاث
والارباع البتة وكذا الحال لو اضعفنا الجسم والقوة الغير المتناهية فتضعف القوة ولزم ان يكون
ما تقوى عليه من ان تفرض وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ
قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة
السابقة ونصف بازاء الزيادة فيتبين المطلوب بوجه لا يعتريها شبهة اولى التلبيس فسقطت المؤنات
التي تكلفها الشيخ الرئيس في العمل بما ذكرناه هو ما رامه من اشبه الشيخ الى التحرف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالاتصال
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ
فينقطع ان اراد به ان يكون هناك حركتان على حدتين من مبدأ واحد هما انقص من الاخرى فينقطع ففيه انه
لا يجب ان يكون الانقص منه فتوة النقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة وان اراد
الافلاك الثامن بالقياس الى دورات الافلاك الاعلى عند الشيخ نقضه بعرض يشمل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك
كل القوة من مبدأ يكون شطر منه من ممتد امس من ذلك المبدأ الى ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة
فذلك انما يكون بعد ما تعينه من المقدستين بحيث لا يحتاج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها **قلت الفصل** السابع في
ان لا يمكن ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منها طبيعي وذلك
لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما
يختص ببعضها كالقاسر ثم اى جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى بطبعه ويكون مطلق الحيز لم يقتضي معين
لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته متعينا من ذلك لئلا يكون للجسم حيزان متباينان
طبيعيان ولا الم يترجح لواحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد و
استدعت له مقدارا او شكلا او حيزا على حسب ذلك ثم لو فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له بحيز جملة اجزائه التي
بالقوة وكذا جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق حيث خصص في وقت
الفصل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من جملة الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه

الا قرب اليه الا واحدا هو الحاصل له المكان في شيء منها فان نقل منها الى البعض الآخر منها بالقسر صار راجعا اليه
طبعا الصغير فيه تقربا بالطبع وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب منه الى حيزه فيه فيتحرك اليه ان لم
يمنع مخصص البعض بالاقرب اليه لشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى خصوص فردية فقد انها لها
واما المركب فلما لم يكن ميلها لم يخلق لحيز خارج عن احياز البسائط فتركيبه ان لم يحصل الا لقسر بالقياس الى
طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى الطبيعة فيكون لحيز طبعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا
او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيز طبعيا ولا اسنا فرا بالطبع او خيرا الطبيعي هو الذي حصوله فيه وطبعي
الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من جهة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركيب البسائط فلا يكون
حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة بل حيزه المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** وافر
المنتهى الكلام هنا الى بيان الحركة الطبعية انما تكون عن حالة غير طبعية الى طبعية فبالحري ان يبين ان كل جسم
عالم لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان فيها ما هو طبعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه ما لا يمكن خروج الجسم عنه اصلا
فيكون لكل جسم شيء منه طبعيا وما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبعيا فالاول
كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان يتناهى في الجهات فيحيط به نهاية او نهايات
او صدد ويحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز ما مع سائر ما لفرض حيز من الاجسام
في الجهات المختلفة كما في الجسم المحيط بالكل او من جهة كما يعلم بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى
الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاولى للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح
لبعضها وتقصير البرهان في الحيز فنقول اولا انما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز
مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ
يمكن وجود مطلق الجسم مع ان اية طبيعة مخصوصة فرضت بدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا
ثم نقول ان كل جسم فلتشخيص مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر او ثر فيه اثر اخر مما يمكنه بالقياس اليه فان
امتنع هناك امر خارجي اذ الكلي كل جسم يكون لا محالة في حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن وجود المطلق الا
متشخصا معينا فلا بد له من حيز فذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو الامر الخارجي لانا فرضنا [illegible] بالنسبة الى المرجح
[illegible] الطبيعة المستندة الى [illegible] فيكون ذلك الحيز طبعيا له لوجود [illegible] بدون قاسر وان كان غير ممكن لكن نسبة
المقابل الى [illegible] جميع الاحياز على السواء فلا يمكن تعيين الحيز منه الا بالمرجح الطبيعة الجسمية مخصوصة [illegible]

انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان متباينان مع الامكان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح له واحد منهما وانما ادعانا الى القول
بالحيز الطبيعي وجوب التعيين ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا خلي الى طبيعته
مخلاة من غير ان يعرض معه قاسر او يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون بحافظ الاجتماع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت
الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحقيقي لا يكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن
تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن في ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة
ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من
حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه يخال ان تلك الاجزاء اذا اخذت من حيث
انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يخيل ان تلك الاحياز اذا اخذت جملة واحدة كانت حيز
ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء
متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز
الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء
المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فلو انتقل عنه الى آخر من
تلك الاحياز اما بالقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس
المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه هو الطبيعي
لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن بسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي
بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب
حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان
لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة
من حيث هي هي ان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرء الانفصال كذلك
يحفظ الانفصال بعد طريانه لعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل
وقس عليه المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو
جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت

فان قلت طبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا
كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الجزء الذي
هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الجزء الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فيجب ان
يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة متصورة وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فيتعين
الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه الاقرب لا الاقرب هناك ثم انه ان لم يكن هناك عائق عن التوجه
الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى بعض كان
هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما
اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون لبعض اجزائه اقرب الى
بعض الاحياز ولبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي ايسر على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة
من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز ايسر على الطبيعة
من التجزي لم يتجز وسكن في الوسط لعائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا
كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وكذلك
كما قال الشيخ انا لو توهمنا الارض في مركز الفلك لا يميل جزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت
تقتضي ان تخرج عن فرجة في سطحها وتنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلتقي كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه
من المكان الطبيعي وحينئذ لا تقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون
في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايضا فان الخلاء محالا لا يجوز ان يحدث في الوسط
عند الخراقة وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا اقاله انه ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر
خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدعا ولا يمكن بالقياس اليه تخلية الطبيعة
بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من المادة مثلا اما بتجزية طارية على المادة في الاعيان
او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية الحاصلة لها واما بخلع مادة جسم آخر صورته ولبسها صورة
المادة لا محالة كانت لها قبل لبسها بمائيته وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة
في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز والمسابتات التجزي يكون بالقسر حيث كان بحما ذكرت واما
المادة من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا يبعد ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب فلا يكون له حيز

على جهة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وانه
لا يتصور للمركب وجود دفعي اي وجود يحصل من غير سبق زمان وجود بسائط فانية فان فرض ان كان قديما لكنه
في مرتبة سابق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصور المتخصصة بنوع
وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان في مادة فلذلك مسبوقية زمانية بالصور يكون امكانه لا محالة الى حالة
وطبائعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان لحيز على جهة فاما ان يكون خارج
المحدد الذي ثبت انه باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد ان
تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج المحدد خلاء بل لا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون
اما هو بعينه حيز الجسم الآخر البسيط فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع و هو باطل او لا وح فلا اقل من ان يعدم ارتكاب
الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجود المقارنة لمرتبة وجود المحدد و سيأتيك تحقيقه حتى
الكلام في امتناع ان يكون الحادي عليه الطبري ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب
حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه
او ما يحسب وجوده فيه اذا تساوت الجاذبات عنه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة
لان المركب اذا تركب لم يخل اما ان يكون مركبا من اجزاء متساوية القوى فتستوي فيها استحقاق التمكن في احيازها
الاجسام البسيطة فلا يكون له بالطبع شيء من الامكنة البسائط ولا ايضا له بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان
الاجزاء كلها تتفق في ان تلك المكان كان خارجا عن طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس
بجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا مناسب وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان
الغالب واما قولنا ان الجسم المركب من بسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية
لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب
من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة البسيط
ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة البسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع ومع انه لا يتحرك
ولا يسكن فاذن لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى جسم ولهذا زيادة تلخيص مكانها الكتب المبسوطة وقال
في الشفاء ان المركب لا يخلو اما ان يكون من بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان
يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق اتكان مع منع احدهما بجذاء

احدهما بجذب الآخر الى حيزه فقط او لم يجذب الا الى حيز واحد فتواجهت حركاتهما او يتحقق من مكانه بعد الآخر تساويا وما
وقف كل واحد لا الآخر فيقف الا ان يطرء على احدهما سعيد او يكونان في الحد المشترك بين الحيزين فحينئذ ان يقفا فيه بالطبع
وان غلب حيز احدهما والتقرير على المنهج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان جمع اكثر من بسيطين
فيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت فالبسائط الذين جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التحقيق
وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب فلم يتجاوزه اذ الجذب يعني الى الجانبين سواء الاسباب قسر عن
الذي يطلب فى ذلك الحيز لا يبطل تجاذب الجذبين وعسى ان الصحيح امتزاج من الاجسام البسيطة بتلازم بين البسائط
فانه يتعين وتقسر الاجزاء الاخرى بالتساوي عن الحركة الى حيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد صغرت تصغر الاكتساب
تفعل في الاجسام التي بينها وبين كلياتها تنافر فاو يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى و اما
تعلقاته اليه باسرها بالفاظه لتحيط بها سوى الا ان ذلك يطلع مشترك الى كليهما واعتبر التساوي في القوة دون الحجم والمقدار لان
المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارض
لميل السافل اقوى من اقتضاء النارية لميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا
في القوة والذي اراه انه انما اعتبر ذلك لان النار مثلا قد يكون متحاتستحيلة لا يقاوم الهواء في طلب المكان
الطبيعي لمقاومته تامة وان ساواه في الحجم وتبين عليه ثم اقول يكاد يلتحق بالضروريات ان الاكثرية تتبع الخفة
والثقل وتكون على حسبها لا اختيار في ان المركب ان غرض غلبة النار فيه جدا الا ان تبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
غلبة الارض فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ و
تلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم يستقم بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من ان
المركب من العناصر الاربعة على السواء كانه مما اتفق وجوده فيه وما يتعلق به النجاة من انه لا يكون كائنا طبيعيا
ولا مناقرا له بالطبع مما لم يحقق بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوجه
شيء من الكتابين يكون كائنا الوسط بين مكانها والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك
قاسر على المزج طلبت البسائط احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منهما في حيز المركب
بين الحيزين او ان يكون البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو بعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب
حيث يتعادل قوى البسائط لكن يبطل الصحة في الوجهين الفاقية والوحدة اعتبارية وهناك حسبان
كل منهما في حيزه او حسبان فصاعدا كل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج

١٠٥

فانما يتعين له التغير من جهة ما يحصل له من مرتبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان تفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين من الثقل والماء في
واحدة منه فان تساوت مقادير البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فهو المعتدل بما عرفت من ... فان كان
هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فعدد درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا
فاقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب في الخفة او الثقل
وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة
المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فالممكن فرض واحد بقدر ما يعد الجميع سواء كان
ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط او اقل فهان الخطب اذ يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع الامر الى الضابطة
المذكورة في التساوي وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة المركب على الوجه العددي تحقيقا
بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة ونحن نذكر
توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب
معتدل فلا يتصور الاعتدال مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف
من الخفة والثقل الكائنة في الغير كالنار والهواء والارض والماء وفي نصف درجة الكائنة في الغير كالنار والهواء والارض
والماء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين
وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من
الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين
اذا كان الوسط ضعف الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا
كان الوسط المخالف للطرفين زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما
يعتدل اذا كان الطرف المخالف للطرفين ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثلا ان يكون الماء
جزءا والهواء جزئين فانضم اليهما النار باربعة اجزاء او بدلها الارض جزئين كان المركب معتدلا واما في الرباعي فيعتدل
اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط
الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزءا وكل من الهواء والماء جزئين او يكون
النار جزئين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار

١٠٦

النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزء يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزء
والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل هكذا اذا كانت احكام
كلها على قواها الطبيعية بالنقص منها فيجبر نقصانها بالزيادة في مقدارها فاشكلت ما ذكر انما هو بالنظر الى قوى البسائط
واستقرارها في المركب لكنه يجوز ان لا يفيض عليه صورة نوعية تقتضيه خفة او ثقلا اعلى مما يقتضيه الاجزاء بالنسب التي للثقل الارض
قلت اما من يقول الثقل هي شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات فلا يفيضها الصورة النوعية في المركب على خلاف
ما تقتضيه امتزاج البسائط كيف ولم يخل المركبات من حيث هي مركبات الكثرة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير
ما يقتضيه اجزاؤها فان الخفة والثقل انما هو للوصول الى الاماكن الطبيعية وثقل الذهب لا يزيد ثقلا على ثقل الاجزاء الارضية
المندمجة فيه فان زاد على ثقل الهواء في الحجم من الصفرة التي تشاكلت بمساماتها من الاجزاء الهوائية وما يشاكله
ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من الحجم
فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء و
اما غير المعتدل فان كان خفيفة او ثقيلة دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف
قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة
او الثقل درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفيفة او ثقيلة درجة ونصف درجة كان حيزه الحد
المشترك بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب
عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص
عن ذلك مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون
مثلا حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء
بقدر ثلثي نصف قطره اي ثلث قطره ولكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون
فيه والناري يجذبه الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي تقتضيه الهواء
قلت الماء يقتضي السكون في حيزه ثم الهواء المساوي لها انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما
لا الى حيز الهواء ثم النار لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي يخفضها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها
وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان في ذلك المجموع مساويا لها وكان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما
كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فحينئذ يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو

الشكل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب عن بسيطين متساويين متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما

انجذب اليه لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد وتفصيله ان الحركة الطبيعية انما

تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه كلما قرب يحقق تحقق الملائم للمقاوم لان الجسم كلما تحرك بعد او سمى وفيه

فيزول لطبيعة الملائم للمقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحركة وباتت

هناك اسرع في الحركة الى الجهة التي تحركها اليها بالميل الطبيعي اضعف يحصل في المقاوم الاثر في الميل نفسه

والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيز بين حيزي بسيطيه الى الاقرب منهما واما بسيطاه فميلاهما الى مكانهما حيثما

كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد فانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما يؤمن ح

ويعول عليه قدس الله سره فيمن يشاء ولا مركب بيده **قالت** وكذا الكل جسم شكل طبيعي والبسائط لا تختلف

في الشكل لتخالفها في الاحياز بل الطبيعي للكل هو الكري اذ القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة

فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الكروية بالقسر وانما لا تعود اليها بالطبع لمنع يبسها عن ذلك بالعرض

فانه حافظ للشكل الطبيعي كان والقسري الذي كان يقتضي على النقض مما في الافلاك من نقر بمركز فيها التداوير

والكواكب مختلفة المقادير مخصصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ وانما يعد

اختراقي التصور مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في

جوف بعض او محدبه ويكون بعضها خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك **اقول** ويشكل ما ذكرنا

في حيز تبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا وحيزا كان اضعف كما ان الافلاك لا بد له من وضع وليس لشيء من الاوضاع

طبيعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون لشيء من الاشكال طبيعيا فاعلم ان الوضع الذي لا بد للفلك

منه هو ترتيب متباين بين سائر الاجسام والانسلم انه ليس شيء منه طبيعيا له بل هو حيزه الطبيعي او جزء من

جزئه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض

تخليته مع جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له جنس خبر بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل موقوفا

على النهاية لا يغير في كونه لا بد للجسم منه عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط

وان اختلفت في الاحياز فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان

القوة الواحدة انما تفعل في المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه

اختلافات الافاعيل وكيف تفعل الطبيعة المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا

وشيئاً آخر منه بفعل آخر وبين اين كان هذا اولى بهذا وذلك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او
القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل الكون فيه هذا الاختلاف فهو
الطبيعي فاستتم مقدمة من بالابعض فانما مع بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك بقاسر فيجب ان تعود الى
الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان شكلها يعوقها عن ذلك
فان استشكل بان شكلها الطبيعي كيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها
بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية كان يبسها حافظا للكروية حتى لا تزول الى
قاسر بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ الشكل الحاصل لا كان هو الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه
عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وتستشكل بما في الافلاك من تقرير تكثر فيها التداوير والكواكب بما في المتممات من اختلاف
بالرقة والغلظة فوقه الحاوي في جانب الاوج وغلظ في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي وبصورة التفصي عن
ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس لطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على البعض من جوهرها فتقرر
متباكرة متفرقة بصورتين هي تدويرا وكوكبا وفلكا خارج المركز فيلزم ان يبقى في المغروز عنه اثر او اختلاف ثخن
ولم يدر ان التصور بصورتين مما يخرج على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة على بعض من مادة متشابهة
دون سائرها وليس هناك استعداد ومن راجع ذلك الى الفاعل فقد بني قصرا وهدم مصرا اذ لو جاز ذلك لبطل اصل
الدليل وانثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك فمنهم من ان ليس هناك اجزاء بالفعل من التداوير والكواكب
والمتممات والخوارج اجزاء ارضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما جول المنطقة والقطب وفي
جهات الحركة كالامواج والازيد على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصر مبلغي من العلم بل بضعف المنة البشرية عن
اكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد متخالفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض
متساوي اجواف بعض فان يكون احياز بعض كرات في ثخان بعض مركز بالخارجة عن مركزها هي في ثخنها وكانت
مركز المسيد او غير شامة فلا جرم يكون فيما هي فيه تقرر او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون
في جوف الافلاك بعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع
لمكان جسم آخر مبدع مستحيز في جوف هذا الاوجب تخرا في فعل القوة كذلك حصول التقرر او نقرات في
الثخن او اختلاف بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والتوهم لم ينف بساطة الفلكيات ان الفلك الكلي
بسيط غير منتظم من كواكب ...ها فلاك وكيف تستبدع ان يكون ... هو افلاك بل ... ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج

العناصر في المواليد لو ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية والكلية المفروزة عن الكواكب بسيط فليس فيه تاليف قلت **الفصل** كل حركة فانما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن ان يحرك حركة قسرية لا عن طباعه والا لتحرك من غير ميل في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق آخر نسبته ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول اذ التفاوت لازم على حسب تفاوت الميول المعاوقة فكان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها وانه محال وايضا المقسور يختلف عليه تأثير الاقوى والاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل بالطباع بطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نحن بصدده فنقول كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير فان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلابد فيه من مبدأ ميل معاوق ايضا اذا فارق حيزه عاد بمقتضى طباعه الى حيزه الطبيعي اذا لم يعق ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء الى ما وراءه او المحوي جائز البتة لاستوائها فسواء كان ذلك عن طباعه او لا ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع شيء بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما هو مشترك بالقياس اليهما دون ما يحل بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطؤ انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخل والخارج فانه لكذا شدة وضعفا وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الهواء على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا في الكمية التي تستحق بها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء فتوجيهه فيسهل التصديق بالميل فيها ايضا وانما يحتاج الى التطويل المبرهن في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك لانه حينئذ يمكن ان يتحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه بعينه

الية في تلك المسافة حسبما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول اذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اعني كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بالا مزيد عليه وثانيهما ان القسر على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف مع ما في ذلك الا ان القاسر القوى يحط وعه الجسم المقسور والضعيف يعاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء واقول فيه انه يجوز ان يكون المعاوقة لقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعية او قاسر والقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان الصورة انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعية او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة مع ما يشبهها الاجزاء المحيطة والمحاطة فلا يكون في ستطبعيا او لا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان فللنفس الشاعرة ثم لا يكون مطلوبا لذاته للنفس من جهة خصوصيته بل يحصل غرض آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل لحفظ كل جزء حيزه الذي تخصص له من خارج وفي ما ذكرنا البيان كما تنقص في تحرك الجسم من سبب خارج كذلك تنقص في تحركه من نفس مع احساسه انما تحرك بحسب ارادته وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة وكون البدن مثلا فانه اجسام حصلت قبل تلك النفس مختلفة تحركها اياها باختلاف تعلقها زيادة ونقصانا كما يرى في النفس المحمالة يختلف تحريكها لا بسبب القوة واحدة فلا يبقى في الفصلين من مهد المقدمتين اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه مبدا ميل مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تحرك بحركة فلابد ايضا من ان يكون فيه مبدا ميل معاوق بحكم المقدمة الثانية والقوة الثالثة ليكون له جزء طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه فهو يقتضي باطباعه من المكان ان لا يكون هناك

عائق من التحرك اليه يتحرك اليه بالطباع لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق دائميا
حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه دائما فاذا ثبت مبدأ الميل
في البسيط ثبت في المركب ايضا لقوى البسائط فيه لكونها طالبة للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا ولما
يناسب الهيئة الحاصلة من التركيب في الحجم والشكل كما تقلع اجزاؤه فلا يكون فيه من حيث ذاته ايضا
بالفعل ما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس ما مر ههنا يجوز ان يقتضي الجسم بالطباع حيزا او يكون فيه
قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية عليه فاذا حصل له في حيز حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض
عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان الهيئة الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبيعي فلا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك
او يميل اليه الجسم بالذات لم لا يمكن هناك عائق من خارج بل المقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك اليه ويميل اليه لو لم يكن هناك عائق
اصلا والا فان اريد بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا بما اشرت اليه
فان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فتقول يكون له لا محالة في اي آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او ما هو
مشتمل عليه او في ذلك الحول بناء على اعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي او المحوي او فيهما
لكن ليس شيء من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من
الحاوي او المحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك
من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير فالطباع فيه مبدأ ميل مستدير ان لم يكن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة
المسلمة مبدأ ميل طباعي اذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون في ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض
ذلك بالارض مثلا فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى البعض وجوب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من
حيزه فلاستحالة المستقيم هناك وينبغي ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم
كافيا في اقامة البرهان فلا يلتفت الى التشكيك بانه ان اريد الامكان الامكان الذاتي فمسلم ولا يلزم
منه وجود مبدأ الميل بالفعل اذ ليس يلزم من امكان شيء وجود مبدأه القريب والبعيد فيه بالفعل
وان اريد به الاستعداد التام فممنوع ولكان التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية
لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل مجوزا ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيما
عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركة هذا يكون

يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه على بانه سيدفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء
جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجدد تبدل اوضاع بلا سكون في ذلك فكما لا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا وكفى في تبدل
الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدا ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون
الحركة لامحالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو ممتنع اذ ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى
بالقطبية والمنطقية مما عداها فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنها انه يجوز ان يكون المبدا النفس ذات ارادة مرجحة
لحركته على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز
ان يكون هذه النفس تحركه بلا مزاج قصد والا لكان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدا ميل حادث في الجسم المتحرك بها
قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدان او مبدا الميلين طبيعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين وليس لان الجسم تحرك طبعا الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فلو جاز ان يتحرك بالاستدارة الى حيزه فاذا وصل
استدار فلان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز
وطلبه بالمستدير على انه طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فاذا كان التركيب امتزاجيا فغير كل من بسائطه مبدا
ميل مستقيم لجواز خروجه عن موضعه فلا يكون في شيء منها مبدا ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال
عن الحيز فلا يكون فيه مبدا ميل مستدير طبعا بل ان استدار فبالقسر غير النفس انما تحركه قصدا **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط
او مركب مبدان متغايران بالذات او مبدا واحد بالذات لميلين طبيعيين مستدير ومستقيم والا لكان احد
الميلين غير طبيعي لجواز كان المستدير حيوانا قصدا مع ان فيه مبدا ميل مستقيم لتعلقه انما لا يجوز فلك لان المستقيم
يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان
ويمتنع ان يكون في البسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتناوبا
بتقتضيهما مبدا واحد في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم يتحرك طبعا الى حيزه
فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصدران عن الطبيعة بحسب الغايات الطبيعية مبدا ذاتيا لهما
اذا كانا لغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين والغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى ومعلوم ان
في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يحصل البتة فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز
المستدير للجسم هو فيه فيتنافيان لم تتنافى غايتهما لاستقر امتناع الميلان الى الغايتين معا مع تمامهما وان

ساقیا لم یکن احد المتنافیین بالماهیة فهذا المیل الذی بازائه هذه الکیفیة فی البسیط ولو انها المرکب فلستم ان یجوز فلک فیه
لعدم امتناع تخالف القسری بوحدة النصافیه فالحق ان ذلک ممتنع فیه ایضا لان الترکیب الحقیقی انما یکون بالمزج وذلک
انما یتاتی فی البسائط یجوز علی کل من اجزائه ان ینتقل من حیز حتی ینتقل هو الی حیز غیره واحیزه الی حیزه فکان کالمنتقل من حیزه الی
حیز غیره وبالعکس لم ینتقل حیزه الی حیزه فلا یبقی کل منها من مبدا میل مستقیم الا یکون فیه مبدا میل مستدیر واذا
جاز علی البسائط الزوال عن حیزها جاز علی المرکب ان عن حیزه لایکون خارجا عن احیازها لکل من الاجزاء یجوز ان ینتقل
عن حیز طبیعی کان له اذ غیرها وزوال جزء عنه یستلزم زوال الکل واکثر علیک انه سهل الزوال یجوز بالقیاس الی کل من
البسائط دون المرکب فذلک قد علمت ان المرکب فانه یقتضی الحیز باعتبار قوی البسائط وما یقتضیه جزء منها لا یجوز
مستانفة بطلق حیز ای المرکب من حیث هو مرکب ایضا یجوز زواله عن حیزه الطبیعی فیه میل مستقیم فلا یجوز ان یکون فیه من بداهة
ایضا مبدا میل مستدیر **قلت الفصل** فانه ثبت طبائعها المیل المستدیر لا یکون فیه میل مستقیم کالافلاک وبالعکس
کالعناصر فالحرکات بحسب الجهات الطبیعیة اما حول الوسط او عنه او الیه فاقدم هذه الاصناف من الحرکات کما هی مستدیرة اذ الکمیة
الا تتالی الا الی نهایة مستقیمة فلا یکون الا متناهیة مثلها فالتنافی الابعاد ووجوب الوقوف بین حرکتین والاستحالة ایضا کذلک لانها بین
ضدین فلا یکون شیء من هذه الا حادثة بالشخص فتکون بوقت بعد والة تنتهی الی حرکة سرمدیة بعینها فلا تکون الا مستدیرة ویجب
ان یکون المحرک لها واحدا انما یفعل بارادة دائمة فیکون المتحرک بها اسبق الاجرام ویتحدد بجهات سایر الاجسام **اقول** کانک
قد ثبت علی ان الافلاک المحدد للجهات لما جاز علیه تبدل الاوضاع فلا بد فیه من مبدا میل فاذا لایجوز علیه الانتقال
من حیزه فلا یکون فیه مبدا میل مستقیم فانما یکون فیه مبدا میل مستدیر واما سایر الافلاک فلما ثبت بالارصاد تحرکها بالاوضاع
ولا تماس بینها فلا یکون فیها ایضا مبدا میل مستقیم واما ما فی جوفها من العناصر فتتحرک بالطبع اما من الوسط او الی المرکز
وذلک کالنار والهواء او الیه کالماء والارض فالحرکات التی تختلف بها الاشارة الی الشیء والی اجزائه اعنی الحرکات
الوضعیة والاینیة منحصرة فی ثلاثة اصناف حول الوسط وعنه والیه وان تخیلت حرکات بالفرض یزید الحرکات علی هذه العدة ولکن
لا تکون طبیعیة ثم ان المستدیرة هی اقدم هذه الاصناف من الحرکات مطلقا لان الاینیة المستقیمة وکذلک الکمیة لانها
لما لا تتصل الا الی نهایة وذلک لوجوب تناهی الابعاد وحصرها لوجوب الوقوف بین کل حرکتین ذاهبة وراجعة او مستطیلة
فلا بد من الجنسین مرکبة منقطعة والحرکة کذلک الاستحالة لانها انما تکون بین الضدین او بالجملة فکل من المتغیرة لا یکون
الا حادثة بالشخص وکل حادث فیما سبق بحرکة سرمدیة ولا بد لها اعنی اتصالها بالشخص یستمر الی حرکة دائمة
شخصیة ولا یکون ذلک الا مستدیرة فوجب ان یکون السبب المحرک لهذه الحرکة الدائمة انما یفعل بارادة

بالارادة فقد يتبعه الحس انبعاث قصده ويكون المتحرك بها هو بالطبع يستحق الاجرام ويجد فيها جهات الحركات الطبيعية
المستقيمة لسائر الاجسام قالت الفصل الثاني في الحركة العرضية وهي بان يعرض للشيء لزوم مقارنة لمتحرك تغير في اين
او وضع غير اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من شأنه ان يتحرك فيه
بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع كالكرة المحوية لكرة اخرى او تكون مماسة لما في المركز او متصلة بها نحو القرار
والسائرة بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزائها المفروضة المتمثلة الطبيعية من سطح المحاوية كالنار مع الافلاك
متحركة على المركز غير مارة بقطبيها او ضعيها من المحاوية فيتحرك بحركتها كالكرة والكواكب مع الافلاك وثانيهما ان لا يكون من شأنه ذلك كالصورة
والاعراض التي تتصف بالعرض بحركة الجسم والمستقر يتصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن الحق ان يحد بالعنصر اقول لما فرغنا
من الكلام في الحركة التي تكون عن طباع الجسم شرع في بيان ما يشكل في التي تكون لا عن طباعه كذلك اما بالعرض او بالذات
ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هي ان يلزم الشيء تجدد ولزوم مقارنة لمتحرك تغير في اين او وضع غير
اولين او كم او كيف غير عارضين له بالذات ولا يتبدل عليه من جهة ما يقصد اليه يتحرك بالعرض ما يعرض له بالذات ما يقوله متحرك
فيه بالعرض كاينه او وضعه الاولين او كم او كيف العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض
في جنس من مقولة من شأنه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون ما يعرض له بالذات شيئا من
ذلك الجنس كاين او وضع لكنه لم يفارقه بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه مثلا وهذا الملازم له فيلزم
ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان يقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس
الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له
ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها على الصندوق واما في الوضع فالكرة المحوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر
فيما اذا كان بينهما التلاصق نحو القرار والسائر او كانت المحوية خارجة المركز فيحصل فيها قطعتين متساويتين من
المحاوية مختلفتان غير متساويتين من المحوية فانها مهما ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة المحاوية يجب
ان تتحرك بحركة المحاوية والا عاقت المحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا بتمام
المحاوية في الحركة فكيف يلزم من حركة المحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الافلاك فيقال
انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبيعية
والعناصر بطبعها النار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبيعيين لها او الاذعان ببطلان ما عندكم
والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك لها والنار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها

تحصل في النسب الواقعة بين الفعليات بالقرب والبعد فكل جزء يفرض من الماء قد تعين جزء من الفلك كالمكان
الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فهو يتحرك بالطبع الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا لما له استحقاقه النسبة
طبعا اليه بل منه يلزم الالتصاق بالفوارغ الساعية فاذا تحرك المكان لزم به تبعه بما هو بالطبع متمكن فيه لما قلنا انه قد يه
وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتى عليه جزء آخر فلا يكون جزء الفوهة الذي كان عليه مكانا طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو ان
الماء وهو في الهواء سبيله الترتيب الطبيعي الذي ذكرنا قبل ثم اصابه المنع الطبيعي حتى لم يبق فيه رجحان ميل الى الانحطاط
اجزاءها يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصبا في اكثر الاحوال الطبيعي على الوجه
الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر منضغطا بعدا الى السفل اختلافا في بعض اجزائه من تحت فلا تتبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه
لما يشق في كثير من الامر على سبيل التسخن فاما المساعدة فيغير حجم لهذا السبب القوى فيعرض من ذلك كالتغير الموجب صعب المكان الطبيعي على
الوجه الطبيعي فيجري عليه بروز الالتصاق بعد ان الهواء قد يعرض له ايضا بسبب البطء اي الرياح امر او قطع ثم تموجا في اجزائه انتهى وقد يقيس
امر حركة الماء الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس لو لم يكن ان ينه هناك ان كل جزء من الساكن لم يلزم جزء من الا الطبع كيف يمر
تقسيمه بحليه ويستبدل مكانه بجزء غيره والمنفصل عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة
اذا لم يكن على محور الحاوية بل او اتصالا على قطبين اخريين هما قطبا حركة الباطنة وليس ان من الحاوية موضعيهما فيزولان
بزوال لهما ما يلزم ان يتحرك الباطن بسبب حركة الحاوية وتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شانه ان
يتحرك بالذات فيما يقال انه يتحرك فيه بالعرض فذلك اما ان لا يكون هو الموضوع الاول للجنس ما يقال انه يتحرك فيه لكنه اما ان
يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصفرة فانه متحرك تمام المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم شاما واما
ان يكون مباينا له بالحمل والصدق الا انه مقارن له كالمقارنة جسم بجسم بل كمقارنة الصورة او العرض لمحله فبسبب الجسم حيز
يختص به الاشارة الواقعة اليه فالاجزاء كاجزاء الجسم فان كان فيه وضع كونه فاذا انتقل مكان الجسم او وضعه بالذات يبقى
لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والتغير اذا كانت طبعه تتحرك بالعرض يتحرك البدن فان الحكم عليها بشيء لم تحرك بحركة
بالعرض تم انه يقتضي النفس المنطبعة انما تنتقل بالعرض بحركة البدن لا انها تسود بسواد او تبيض ومن هنا الفرق مع ما
على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المعنى لا فرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما
زال السواد معه اليها اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس ولما كان السواد او فلو استقر في الجسم لم يجب اطلق
فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كالشيء يوجب ان الحركة مع وجود الوجود ان السواد لا انما بد على ما ذكرنا من
التسمين في الحركة الاينية والوضعية فيس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع

اذا كان الموضوع للسواد وليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه اى جسم عرض فيه اى جسم هو هو فى الموضوع
وليس هو هو ما اعتبار كقول القائل ان الثياب يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر الثيابية بل الحق ان كان
موضوعه بدن بناء على ان يصف الجسم ايضا بالسواد كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شئ فيه الجزء او
السطح وكذلك اقتران السواد ونحوه لكونه فى الجسم النامى والنبات ونحوه وليس الموضوع للنماء هو الجوهر الذى فى النبات

قلت الفصل ح اما القسرية وهى ما يكون عارضا لذات المتحرك من خارج فالاولى انها هذه الامر
ما لا يكون الى غاية طبيعية ح اما ان يكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما فى الحجر المجرور على الارض او مضادة له كما
المرمى الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع او بالجذب او بما تركبت منهما كحركة المحمول فى العرضية اشبه والتدوير القسرى مركب
من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبعى مع دفع او جذب قسرى والسبب فيما
يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهى تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تمتنع
ومن السبب فى ذلك ان تلك القوة تاخذ فى الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن
التسخين المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق مع ابرائه سرعة النفوذ فيورث الاشتداد فى الحركة ثم لما يستحيل
القوة بعد يتدارك التسخين بالفوت بالضعف بل يغمرها فاذا استحرت بعد الهواء التسخين بحك انه يضعف
يضعف القوة والحك وان اشتد استعداد المرمى له وتذكر ههنا التى من بقاء المتحرك ويريد بها ما لا يكون
من مبدأ خارج ويكون لا شعور معه ان يحركها بجوهره لغيرها فيدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التى تصدر
عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التى لها ان يتحرك بها او اذا شاء فان اكتفى بذلك لكان ينبغى ان يزيد ولا تشملها
لم يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما يكون عارضا بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج
وهذا يشمل ما اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجى لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها
طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية ح فاما ان يكون خارجة عن الطبع غير مضادة
له بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او يكون مع خروجها عن الطبع مضادة له بالطبع كحركة الحجر
المرمى الى فوق وحكم القسرية كما يكون اينية يكون كيفية كتسخين الماء كما فى قول المرضى ووضعية كدوران
الرحى وتشكل فيما يختلف بها او يشار الى الشئ وما اجزائه اعنى الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون
بالدفع وتكون بالجذب ويحصل من تركيبهما التى فيها ان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقى اصلا كالمحمول فى الصندوق
فالحركة مع غير سببية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزائه اينية كما بلا قسرية

سطح اليد او السفينة لم يتغير بعينه الحركة وانما عرضت الحركة بتبعيته وعرضها لهذا الجزء من اينه فلعل لذلك قال
الشيخ واما الكل فهو بالتحرك العرضي اشبه وارى ان نحو المجرور بالحبل كالمحمول في متحرك بالعرض وانما
القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما لازمه كانجذاب المجذوب بالمغناطيس و
كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستقامة مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون مركبة من جذبين او تكون من
ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج
فالحق ان السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون باشد واضعف
وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك ويخرق هو ذلك
لان الحركة لابد لها من سبب موجود معها اذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر وموج
المرمي بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي قسرية
مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي والمخالفون منهم من توهم ان
الحركة والاعتماد يعني الميل من طبيعتهما ان يتولد بعدهما حركة واعتماد وهو لا يزال يمتنعون بان يعقب الحركة
سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو سخيف جدا فان الحركة الاولى اذا كانت علة للثانية بان توجد وجب
ان توجد الاولى مع الثانية واذا كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو
الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرء السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت
الحركة الاولى عاد الكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك
ليتصل بالقوة ويضغط ما امامه الى قدام وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما تثبت حركته الى
قدام عند الالتئام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن الهواء
اقبل للدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات متلاحقة في اجزاء الهواء قدامها والسهم موضوع فيها فينجذب
معها وليس يستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا هبت فيها رياح انحطت
اركانها واذا ذكرت اثرها والرعدية الابنية المشيدة وقلعت الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على
القلل بتكثير البوقات وهو لا يزال سواء ابدا [illegible] فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان
الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قدامها ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد هو [illegible]
ووقع فيها [illegible] وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون بعين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده

119

بعده فيجب ان يقف السهم عند مدد الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة
السهم انما هو بحركة الهواء والهواء ينحبس عن الاسهم القائمة في وجهه فليت شعري ينفذ السهم في الهواء
فانكان الهواء الذي يلي نصل السهم ينحبس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم الطف من الهواء
وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم او الاشياء التي الثقل حصولها فيه كحصول السهم
ترسب فيه الا بجلاء وما بال الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر بشدتها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة
المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة
من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانسلاخ ولم يكن الاشتداد
بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد
سرعة والخرق انما ينفذ فيه من الهواء انا قل للمرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة
ليس باشد منه على فرض اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة
فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفصل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة
وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت الحركة
على شيء واحد فانه يكون ح الحاك اسخن بطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك اقبل لشدة
سخونته فيكون الطف واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء
كسلسلة مدفوعة قداما ويكون كل جزء يفرض حائلا بعينه لمحكوك بعينه والتصحيح ما ذكره الشيخ في وجه الاشتداد
على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات لها لكن التسخين
المستفاد من ذلك لتلطيف الهواء المخروق ودايرا شيه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يستحكم
القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استحكمت بعد ما لم يف التسخين بذلك
فكثيرا ما يفوت بالضعف على ان التسخين ايضا يضعف بضعف القوة والحك وان كان قد دام الحك
على المرمي لبعدى باشتداد استعداده للتسخن وقد ذكر بعد القسرية الحركة التي قسمي ما من تلقاء المتحرك
واختلف فيها اختلافا يرجع الى القسمة فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدأ خارج فيكون لمن يقبلها
ان يحرك بالطبع حركة تجريا فعلى هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

مولانا محمد يوسف رحمه الله

في مبدأ نهائها او لا مبدأ نهائها ان تحرك حركات طبيعية الى امكنتها التي تقتضيها على حسب التركيب فيخرج الحركة
الفلكية وتسمى من يريدها التي تصدر عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها
ارادية فيخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية وتسمى من يريدها التي ان لا يتحرك بها اذا شاء فالمعنى
الثاني بذلك فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان تزيد على ذلك قيد
آخر اعني ان يكون لسان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **قلت الفصل** اذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان يقطع فيه كل من
مسافاتها المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها اوشكلها واذ هو امر واحد تتفقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة
والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات بها تكون مختلفة المقادير فلا يكون نفس الحركة او سرعتها
وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك ومقداره اذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار
فذلك المقدار هو المتسع بالذات لتلك الحركات اذ الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا اجتمعت اجزاء
الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه لا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
لا المجموع ولا يكون مقدارا للمادة لما مر بل للهيئة فيها الا القارة والا قرت بدون مقدارها بل لغير قارة وهي
الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة وهذا هو الزمان ثم الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام
الى متقدم ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان ولا ينقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باتصاله
مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية
اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا يقالان في الثابتات اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما
يقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فيه عدد وانقسم الى اجزاء وتعين منها
يكون قبل مع بعد بذواتها لا بقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته
حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد عني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كانا
بالعكس او معا ومعية الزمانيات هي معيتها اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متاها واحدا
اعني كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما فيه اولا اجزاؤه وحدوده
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه اذا قيست معه او مع ما فيه كان لنا ثبات
مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات

النباتات بعضها مع بعض فيختص باسم السرد اقول انه قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير بنا ان نتكلم في الزمان اذ يجري مجرى عوارضها ولتقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى ما تعين جلون عرضت فيه قبل تفضيح الفلسفة وتحل شبهات نسبت اليها فنقول اذا ابتدات معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فيمين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها تتسع لكل من المسافات المتفاوتة واشباهها الحركة قطعت بها ودونها يمكن فيه ذلك ولا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل الفرغ من قطعها في شطر منه فهذا التسع وبما يعبر عنه بالامكان انه امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات بما يكون مختلفة بالعظم والصغر فهو جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو التسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات تتسع لتلك الحركات وليس بشيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا واخر لاحقا اذ لو اجتمعت اجزاؤه اجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون بريا عن المادة بل يكون اما من المادة اي مركبا من مادة وهيئة اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اي هيئة فيها لكن التسع بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم ويصغر بها المادة وقد عرفت بطلانه او هيئة فيها والاجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل هيئة غير قارة فهي الحركة فليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو هنا الشيء المعبر عنه بالزمان فان قيل لو كان كلا لان كان المراد جمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الانية او الزمانية اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وان كان غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم اللاناهي الى المتخلل فارغ مع عدم قرار مقداره حيث ما ينمو ويتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة ممنوع بما يكون فيه الحركة فانه هيئة غير قارة فهو المتحرك حيث ما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر ما يتحرك فيه فالجواب

اما عن الاول فهو ان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول وتصورها وكذا التصديق بجوازها فطري لا مجال لان
يمتري فيه او يمارى وان كان ما ذكرت لكن مع ذلك ربما يمتري او يمارى في وجود الزمان
بتسويل او عناد فيقام الايقاظ او الافحام بما يبتني على تلك المعية لاسيما وهناك من يعترف بالآن
دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان هو
تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوتها في نفس الامر اعني من غير تعمل واختراع من الاوهام سواء
كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية عن تجشم الابانة والمنكرون
وان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم وتقريبها من حيث لا يدرون انهم حيث يقسمون الزمان الى الساعات
الايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طول الاعمار لانفسهم وقصرها فيما
للعداوات وان اريد بها تحققها بنفسها في الاعيان فلا يفي بهذا البيان بل سيلوح ذلك انشاء الله تعالى بطرز اوثق
واما عن الثاني والثالث فاقول من ان المراد بالقرار هنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريب
في امتناع قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له
اجزاء فانحسمت الشبهتان ۞ اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد يعرض
لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا من مبدأ الى منتهى
فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد انقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما الى المبدأ وآخر متاخرا الى المنتهى فينقسم الحركة
ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة
يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة
مبتداة من الاولى في المبدأ او المنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا
يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر
في المسافة يكون لهما من جهة ما بها الحركة خاصة ليست لهما من جهة ما بها المسافة وذلك لكون الحركة متغيرة
متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد من حيث ما في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة
يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة

١٢٣

متصلة ومحدودة اذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا
بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن والاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان
القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور
الثابتة بشكل من وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان فيما فيه تجدد وتغير فنقول وضعهما اولا وبالذات انما
هو لهذا المقدار ولا لغيره من الحركة ونحوها من المتحركات فانما يلحقه ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء
آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون القول انه قبلية
وبعدية لغيره يعرض في هذا المقدار على حسب نسبته التي لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشيء فلا
محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار
المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما لمعنى
الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية
للزمان لذاته وتصويره فكذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو وان كان
متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن
ربما توهم فيه حدود تقسمه في الوهم الى اجزاء ثم اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى
بعض صادف فيهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان في هوية الاجزاء والحدود ان تصور القبل بعدا
والبعد قبلا او المعية بينهما وحينئذ السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطل لانه مثل
السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين ذينك الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع
او لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فماهية القبلية والبعدية في اجزاء الزمان
وحدوده نفس ذوات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما تبين في الفلسفة
الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون هذا
موجودا او لم يوجد الآخر فيه فلذلك انه قبل وكذا انه بعد ثم يلحق هذا وذاك موجود فيكونان معا حين
ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال ذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل ان تبقى مع الحالة الاولى
فما صارت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية
معنى ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى هو انه نسبة ذات ذلك الى ذات هذا

وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي نريد بالشيء قبل بعد او نسبة وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود
او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد تكون بعدية المنسوب من الوجود والعدم
هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن لامر الى وجود او عدم مقارن لامر
آخر فيكون الاول قبل والآخر بعد اذا اقترنا فينك الامرين ينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم وجود
وعدم في الحالين مع هذه الاحوال ما اقترنا حتى اذا نسبناه الى الزمان فان كان نسبنا ذلك القول وان كان نسبة الى الزمان فيكون
قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ وشيد مبانيه من كرائم العشق فان قلت الزمان مع الحركة كلاهما غير قارين
فاذا فرض فيهما اجزاء فرضا ما فيكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية و
البعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما
الحركة فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لها لذاتها
وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان
يكون هناك بعد بين المبدأ والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا انه اجزاء لا تتجزى
ويكون المتحرك على الوسط عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما
يجب ان يكون الحركة على تفصيل يتجزى من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهة المسافة
ومن جهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يعني به ان هناك اتصال للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصل
بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بعينه اتصال الحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فمعنى
ان الحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان
لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة
من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في التسلسل من حيث انه مما له الى الحركة وصارت به الحركة
متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل فاتصاله الا انه علة لكون الزمان متصلا
فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت اذا كان لم يكن الحركة متصلة مسلك في الحركة
التوسطية الا الحركة القطعية فلا يتصور الاتصال قلت اصل القطع التدريجي فيما يكون ما نظهر لك انه ليس هناك
حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى القطعية بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد
ان شاء لها بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان تفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح

١٢٣

متعلق مصطلح المتأخرين بل القسم الاعم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث انحلالها في
الوجود بالاتصال العرضي في صلوحها لعروض التقدر لها او للمتقدر بها هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا اختيار في نحو
غير متصلة في نفسها واما الحركة القطعية فالاتصال المأخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما
الاتصال الذي يعرضها بالذات هو الزمان فما ينتج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والاستعداد الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني ومثل
الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالاستعداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط
الطبيعة المائية بالاستعداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة استعداد واتصال حال في مادتها واستعداد الحركة واتصالها
بالعرض انما هو من جهة استعداد واتصال في متعلقها اعني المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية منتزعة
من تحقق نحو وجودين الحركة التوسطية والاتصال المسافي الا بمعنى المشتمل على الحركة فان قلت كان الحركة يحصل لها استعداد من
تلك المتحرك سيلانه في المسافة المتصلة بصير المستعد على حجمي فيلزم ان يكون هناك في كل نوع من الاجسام
قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا في
المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الاستداد الغير القار انما يحصل ان يكون الامر الذي
المسافة المتصلة وزوال ما كان منه في حد عند كونه في الحد الآخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها والمتحرك
الحركة هو زوال ما كان في الحد الاول عند كونه في الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية لكنها مع ذلك
بسيطة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدأ والمنتهى يكون المتحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد
بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعده وقد زال عنه الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في
الحدين مع زوال الاول عند كون الثاني انما هي باعتبار تحصل لها مبدأها وفعلية قوتها بالعرض واما
المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون
آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر لكن يزول
الاول عند كون الثاني لكن الحيثيتين هما جهتا تحصل الحركة وفعلية قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قوته
في ذاته فلم يحصل للمتحرك من جهة استدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها الشدة
بالتوان فلم يكتسب جانبها الشدة والضعف من قبل حال الحركة في قوتها وضعفها حال الاد المتقادم ان كان
هناك علاء متقادم في سمو الطويل بالانحراف وعسو حال الجسم المتحرك في قوامه متعين لها في تلك المسافة

انه كانت متناسبة فقد زمن الزمان غير الزمان يدخل في مشخصات الحركة ورد على قياس ما يجيء تحقيقه
في السلم الاعلى من علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى
المقارنة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك
لا تتقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان
معين تتعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك
المرتبة في مسافة معينة تتعين بازائها قدر من الزمان ثم الحركة انما ربما يكون امتدادها واتصالها من جهة امتداد
واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فلذلك اذا انقسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين
يقوم كل منهما بالقسم من الجسم لكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان غير مانعين عن قسمته
وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث
على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وتمام ما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي هو
ان الزمان بحيث الامتداد الطولي بالقراح التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى
يكون كالسطح ولا لانبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو التقضي من آخره في ادبه مقولة وانه
من هذا الحد الى ذلك او من هناك الى هذا بل انما يؤخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لاية حركات
كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية
حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات ابطأ منها في
مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص لا يورث
مخالفة وتنوعا وتعددا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم
وتاخر ولا يورث ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها
وكذا اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما
بل الاخرى لم يختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل
في العرض كانت هناك حركات بعدة المتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة
بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زماني امتداد زمانيا آخر كان الثاني عين الاول
لا غيره فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا ولا تكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات

واما الحركات فربما تكون معاً فنضرب لذلك مثلاً فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تماديان
احدهما التمادي في جهة الاستطالة ونسميه جهة الطول والآخر في الجهة الاخرى ونسميه جهة العرض ولا يعتبر في جهة
الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولاً و ج د طولاً آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازياً
لهما واقعاً بينهما يكون طولاً ثالثاً بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات
مبتدئة من آ و ه و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مخالطة من
القبيلتين كانت كلها في الطول لا كل في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلاً للزمان فعليك
بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان تحققت قد اتضح بذلك الحال
في امتناع المعية بين الازمنة مطلقاً لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن
لا اختفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى
اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انه حركات
متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية
فكذلك في الحركات الواقعة فيها المشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم
هوياتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن
مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه فتبادر
فالافتراق بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك لاح لك ان التدرج الى آخره
الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة
على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية
وان لها معروضاً بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتاً فيكون هو لا محالة مادياً وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون
متعلقاً بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد وحيث يجب ان يستمر ذلك التجدد لانه لا امكان
اذ وقفة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر وفرضته لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينها
قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما متصلان
وهو مع انه محال لما سنعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فحصل ما فرضناه او ينقطع فيعود الكلام
ثم لما تحققت المعية في القبلية والبعدية وضح الحال في المعية المقابلة لها فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية

فيمين ما غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اي كون الحركة في زمان فمعية شيئين
زمانيين هي ان متى احدهما عين متى الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان
خارج عن المعيين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان واعلم انه لا ينبغي ان يتوهم
مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها لبعض كونها في زمان واحد ان
المعية مطلقا تساوق الفيئية حتى ان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما ان ما مع الحركة ليس فيها بل انما يكون في الزمان ما لا اجزاء او في حدوده وثباتها الحركات
بما هي ثابتات المتحركات بما انها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان كذا الحوادث بما انها توصف بالحركات وتنقص
بلا زمنه والآنات تكون اجزاء الزمان في حدوده فيكون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخطافية وكون حركة
الفلك الاقصى فيه كون المعروض في العارض على اسلوبه لكن كون ساير الحركات المتحركات الحوادث
فيه كون الاجسام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست في
الزمان البتة واذا قيست مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه لم يخرج بذلك ان لها امتدادا في الوجود
واستمرارا منطبقا على امتداد الزمان واستمراره بل هي خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها
امتداد وكانت زمانيات لا معنى بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة ونحوهما او مباينتها الثابتة ولو كان لها اللاامتداد
بذلك المعنى كانت غير زمانيات كالامور المتخصصة بحصول ما في الآن بل لها معنى انها تنطبق من كل وجه اذا قيس مع ما في
الزمان او اجزائه او حدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق والامور الدفعية
المطابقة مع اي من هذه الامور احدثت معية ومشاركة في الوجود في الواقع فالمنسوب في هذه النسبة بري من المتى
من استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه لا استمراره واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس
الزمان او جزء منه او حد فيه وهي وان لم يكن بريئا من الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد وتقتضي لنهاية من المتى بل كانها
متى للامور لكنها متى ما للزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان اخذت من حيث المعية للاجسام
فذلك كونها مشاركة للثابتة البرية من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن نحو من انحاء الوجود
في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد نحو في الواقع والموجود فيها مشاركة مع الموجود المتعالي عن المكان
والحال في هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حد فيه او كان

او كان هو الزمانيات باضافتها كلا او بعضها فان هذه الامور والكائنات منها اذا قيس بعضها الى البعض لها معية
زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كما ان المكان مع اجزائه وحدوده والتمكنات
فيه او بعضها او المكانيات منها اذا قيس بعضها الى البعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواء
في المعية لما هو متعال عن المكان فقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معية سبحانه بقوله تعالى وهو
معكم اينما كنتم ما دام جموع المتزمنات والمتمكنات اصالة هو الازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة
والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليست النسبة الا ستيق به في عدم الاختلاف بحسب
الازمنة هو حيث الثابتات مع المتغيرات تسمى سرمدا والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية التي هي امر زائد على الوقوع والوجود
فيه ونسبة الثابتات فيما الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذي ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل المعنى
بالدهر الاحاطي الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في مطلق الوجود
واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية هي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية
متجدد ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك يطلق
الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين
القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه الا
فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى
قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات فليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها او الجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم
ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات فليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا
نهاية يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية
للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية
اللتين تمتنعان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات للقبلية
العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا للبعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون
المعروض للقبلية العدم السابق زمانا يقارنه وللبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

الزمان بعضها السابق مع اللاحق والشيء الباقي يقارن حدوثه تحقق بما القينا عليك من قول على القديسين يتبين لك

انه ليس على بطال اليقين بحيث لا يتزلزل بتلك الشبهات الدائرة على السنة المموهين المتحيرين فاعلم ان بعض خفاء

الاقدمين بالمتقدم السابقين مع توغلهم في ساحات رياض الحقيقة وتوطنهم في ساحة حرم الحكمة وتوصلهم في اعماق تحقيق

الملك بانعدام انظاره الحائرة وخروجه عن اطباق سماء الملكوت بتوهم افكاره السالفة اذ تبحث وبالغ

لما ذكره في مدار الظاهر من ان المدنيين كذبت عن حجتي ما عليه الجمهور من الملبين من حدوث العالم العقيدة وتضعيفها حدوثا

ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا احسن من ذلك بعد ما سلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق

الايجاب فلم تر خصه بصيرة النقادة وقريحة الوقادة الى القول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يتقدم عليه من الملك

التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على فلك الافلاك بما هو في قوة ذلك فظاهر الاول ... بعد عدم

عدم استمر الزمان على وجوده قبلية متقدرة ... سبحانه عليه كما تخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية

الدهرية وتفنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتحقيق ما لها في ذلك ان مطلق القبلية التي تمتنع

القبل مع البعد من الاجتماع انما يكون لكون المتقدم حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد

ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث يتحقق بينهما معية بالذات اذا معية

هو مع وجود المتقدم بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية وسرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماضي دون

المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سابقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتداد

يابا طبيعة الدهر هو من جهة السابق اعني العدم لا يتغير بتقدر في نفسه من حيث ... وان من جهة المسبوق لان السبق الدهري

يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء او حد من الزمان واللاحق في جزء او حد آخر فيلزم

امتداد بين السابق والمسبوق فيصح الوجود المسبوق به في جزء بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود

عن الواقع مطلقا فيما يختص الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا

عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يبادر الوجود في زمان آخر اذ الزمان

لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه وحدوده لوجود الشيء في جزء او حد منه دون آخر فبالوجود في

زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع بدله في حيزه بل انما ينتقض استمراره وذلك كحصول

جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون الواجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلا

قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه ويقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري

١٣٠

١٣١

الدهرى آن ترتيب قبليته وبعديته متعاقبتا الحصول وانما يتأتى ذلك فى السبق الزمانى وتوضيح
ذلك من سبيلين احدهما النظر فى طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما النظر فى طباع السبق الدهرى مع عزل النظر
عما يأباه طباع الدهر فان تقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما صرفا لا يوصف باستمرار او تقدير
وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان هرتيان سالبة وموجبة فحينئذ المسبوق فكذب السالبة
وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا على ب فذلك السبق هو على ج كذلك كانا
معدومين معا مع وجود آخر اذا وجد ب وج بعد معدوم ثم لم يتقدر فى عدم ج ووجدا جميعا فاذن يكون
سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود وتمادى العدم بحسب ... ومن ههنا استبين انه لا يصح فى الدهر عدم بعد
الوجود والا لزم اما الحدوث والامتداد او كون عدمه الطارى بعينه هو العدم السابق وهما يبينان الايجب اللفظ فالكون
الزمانية وان لم تبق فى زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود بحسب
الواقع مطلقا لكن وجوده فى زمان وجد فيه لا يرتفع والا لصدق النقيضان وانعدامه فى زمان لاحق لا يرفع
وجوده فى الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود فى الزمان السابق وذلك الوجود نحو من انحاء الوجود
فى الدهر اذ الزمان وما فيه بقضه وقضيضه فى الدهر فاذا هو موجود فى الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد فى
قبليتين كذلك يلزم فى قبلية واحدة فان آ وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع وجوده لزم الامتداد فى
وجوده وان لم يلزم فى عدم ب اذ الا فى وجوده يندفع بانه ليس وجودا آ فى حدين انما يوجد فى الاخير منهما فيكون
القبلية فى الاول والمعية فى الاخير كما هو شأن القبلية والبعدية الزمانيتين بل المعية تقع فى حيز القبلية كما عرفت
وليس العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو استفار شيء لا شيء بعرضه بالاستقامة ولذلك يصح الحكم عليه بامتناع
الوجود بل انما يوجد بوجه ما فى الذهن مع انه ليس نفس حقيقة العدم بل مفهوم يضع الذهن انه عنوان لتلك
الحقيقة الباطلة حقيقة للحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير ثم ان هذه القبلية من صفات الجاعل وليس
للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهها فضلا عن الاذهان البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تعاسرا منا
مجهول الكنه وذلك لان الحادث اليومى متخلف فى الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية
وليست سماتها انما يكون بالذات الزمان وبالعرض الزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر
فى هذه القبلية على قياس ما عرفت فى المعية فلما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى كان له عليها
عز اسمه قبلية غير متقدرة والكل فى ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم عليه السلام كقبليته على محمد صلعم من غير

تعاقب وترتيب في انفسها لا ينكرون ايضا هذه القبلية لكنهم يشركون المبدعات فيها بالله تعالى ويخرج على
المبدعات المبرءة عن الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديته لها ثم
على التنبيه بان وجود ابد البطلان في وعاء الدهر ليس الا ان يعرضها تغير ما غير مسبوق بالعدم الدهري ولعله سبق
بطلان الواجب مع التنبيه معنى المسبوق بالبطلان صدق في الدهر ثم اذا سبق بما نصار معه الغير اذ اوجد فقد
تحققت المعية الاولى في الدهر مفقودة عن الثانية ثم استمرت معا فيه فلزم حصول امتداد في الدهر وعروض
نسبة متعددة امتدادية للواجب تعالى الى الشيئين انما يلزم ان يكون كل من المعيات مسبوقا وهو بهي البطلان او
كلها مسبوقة بالعدم هذا هو المطلوب بهذا يحصل كل ما التي يتعلق مع الاطلاق وجعلها مع الاستصحاب لعنوان مطلق
القبلية والبعدية للشيئين عن الاجتماع لا ينفعل الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم او ما لا يكون فيه
امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان الصادق
سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك التعبير عن ملاحظة حدين فان قيل ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعلم
حبائل القريحة فما السبيل الى التخلص وكيف يتخلص عن الحق قلنا ان لم يتسلم … ثم ترويج زيوف بالقدح في
ابصار الناقدين كيف ما ادرج الزمان في امتداده من البين لم يبق في تلك العقل ما يتأتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية
بل الغاء جرد اللحاظ عن الزمان ثم استمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت لا يمكن من الحكم
بالوجود بعد العدم نعم بالعرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان يخلي عنه لكن لم يخلص بعد عن الفة اعتياده في تحريك
توهم الزمان في امتداده يحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الغافل بسبب التخلية
والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل مجردا عن … الوهم
كان كذلك فاذن قد استبان معنى التشنيع وانقلبت الملازمة الاولى … ولو حكم وقوع الوجود في حيز العدم فيما لا تعلق
لنا فيه فاذا كان الدهر خارجا عن الامتداد واللاامتداد فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران الا ان يكون ثمة
ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به فيكون التعاقب بلحاظه كما لا يتصور جسم بل جسم في مكان مع احدهما ذلك يحاذي
يتصور باعتبارها تلك امتداد الزمان ثم كون الجسم الاول في فلك الا ان في جزء ما واحد من الزمان ثم كون الجسم
الآخر فيه بعينه بلا … في جزء واحد آخر منه لا يتصور في آن بل في زمان مع احد ايضا الا بالانقسام في ذلك الزمان
واختصاص كون كل منهما بجزء منه … في جواب لزوم الامتداد في قبلية الواجب حيث كان وجود المتقدم
مع عدم المتأخر ثم يحفظ وجوده مع وجوده من ان العدم ليس بمعتبر في المعية بالقياس الى قبلية المواخذة

المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام
فلا اختلاف في وجوه التقدم كما يعلم لو فرض جوهران فردان بحيث يتلاقيان لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما
قد لاقي شيئا من الآخر دون شيء فصل فيحتج في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالزمانيات
سبحانه عدم التناهي مما يمنع اذ يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث دهرية عنده
بالقياس على وجوداتها بهذا النحو من القبلية فكيف يكون مختصة بالباري عز مجده نقول لا حاجة بنا الى اكتناه
القبلية ما لم تات صفتان هذه القبلية المرتسمة تمتنع عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في
وعاء الدهر اذ ما كان كذلك وان لم تنفع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم
يكون اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يتبين الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم
من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا
لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولا يخفى ان ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن
الاجتماع انما هي لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون
حاصلا لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان
يكون الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لذلك الشيء الآخر الا وهو حاصل للاول فنقول
للشيء الاول ينتقل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد بعد عمرو ومات قبله في زيد وفي عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل
لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء
الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون
حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا
الزمانية ثم لو تصور عدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما ان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون
حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخلل الامتداد في توهم الوجود مكان العدم
من احكام الوهم كذلك في توهم العدم مكان الوجود وكما لا يكون التقدم للعدم والتاخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود بل لمقارنتهما الزمانيين يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متاخرا بل الامر لا يعلمه الا
الله فقط او هو والراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك

الا سو يكون الامتياز بين العدمين الا في مجرد اللفظ بل في نفس الامر فان قيل العدم اللاحق للشيء في
وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وهو حاصل بالواقع لكنه غير متصور لانه اذا
وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتفاء وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق
والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان ووجوده في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور
الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان
اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان ووجوده في وعاء
الدهر فان قلت انعدم وجوده في ذلك الزمان وجوده في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان
وجوده في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على انك لا تسلم ان الزمان ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده
عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد لم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع احدهما
موقع الآخر فليبعد ما عدم بعد ما وجد وقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع وجود
الزماني ايضا عن الدهر بلا ارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل ارتفاعه مع زمانه
عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسك في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق على اثبات
تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قد سلف الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما الشبهة بانه لو كان
بعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة بالقبلية ولا شك ان معيته تعالى
للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم استداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر فمبني
على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن
ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما يحكم بالقبلية للواجب
تعالى على الحادث اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة
لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من احتيالات الوهم قطعا عنده فليكن الاول كذلك ثم انه
قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان ثم انه حدث وجوده
في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه فكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر
ثم انه حدث وجوده فيه واتفاقا في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض
الحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون

لا يكون بين وجوده الزماني ووجوده الدهري اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان
هو بعينه وجوده في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في زمان قبل الحدوث
هف فالجواب حل ما ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا فان الحادث وجد في وعاء الدهر
وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر هذا الكلام في غاية السقوط لانا سلمنا
ان ليس للحادث اليومي وجودان في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد
فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشئ الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك
ان له عدما في الدهر قبل وجوده لما لعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده
المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا الا ان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور في الزمان مسبوقية
بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور
حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب متصل من جهة آن الطلوع بزمان
١٣٥ غير متناه في الجانب الآخر وله قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات واليوم بعدية عنه كذلك فاليوم
مسبوق بل يكون قبله عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض لعدم
اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم يوجب
سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجودة
فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة
والآنات المتخصصة بها لا في زمان قبل ما هي متخصصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في
الدهر اذ يكفي في كون الشئ الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ما لا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان
بل انما يكون الشئ الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في
زمان اصلا وهو نظير ذلك بملاحظة وجود الشئ المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون
معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شئ من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني
ووجود الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية وسرمدية
لكن وجوده في زمان وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شئ من عدميه عدما مطلقا فيه
واما ما يتعلق به كلام هذا الخبير البصير من وفاق الفلاسفة في ثبوت القبلية تعالى على الحوادث الزمانية

قبلية ودهرية فلنقصص عليك حاله واعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة ومعنا كتبهم
اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم
امام المجادلين في المباحث المشرقية بانهم يلزمهم ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب الباقر
النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من اصطلاحات الاوائل
بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي
مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا ارتياب لمحصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون
لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس
المبدأ عن شوب التعلق بالزمان لم يسوغوا من يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى
فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسبب لكنهم حين حاولوا
الفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني
والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة
ولم يقيدوا ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهمي بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان
ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق الدهري وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما يتجشم من قبلهم الا ان هذا
الاجمال منهم ليس على سنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام
لا يسوغ اسقاطهما عن اللحاظ وعد المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم
وذلك لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل
معية في ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب الساذج اليس
المعية بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن
خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم
يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن
جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما بان يكون وعاء الدهر فارغا
عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم

١٣٦

ما يتوهم من شريك للباري تعالى وبين الفلاسفة فتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا تصور القبلية على الدهر
ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء بعضها قبل وبعضها والدهر هو الواقع ولا يتصور
له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا الحبر القمقام الى الفلاسفة يحسن نظمه بهم وحسبانه انهم
من عدم تنبههم عن القبلية الدهرية ثم بواسطة اشتغالهم من تخيلهم القبلية الزمانية فقد ذكر في ذلك من انهم انما
عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد تحقق لكن لما لا يتصور بدون الزمان عندهم لذلك
تراهم تارة يوضحون مطلق هذه القبلية والبعدية انه بالزمان فان معروضها بالذات هو الزمان وأخرى يستدلون
به على عدم سبق العدم عليه اذ لو يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا
التحرير الهمام المعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني وادعائي بهذا الحاذق البالغ الفائق الشديد مع
بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وضعف العبارة مواضع التعقيب في اكثر اصول العلم
الاعلى لا ارى اني في هذه المسئلة التي بها اقيانوس الحياة عن ابل جلدته حتى يقضي حكمة يمانية ايمانية
نضيجة سويته بفلسفة يونانية بتراء مخمسة بوفيها بقيل وتحايل وتجاوز الى اقصى امد الاطراء والاعجاب
بتقبيح وتقبيل وتحايل بان انما متكلي هذي الاذراء والاغراب على ابناء جنسه الا بسفسطة زخرفت وتدرجت
بالتشدق ومغلطة انتسجت وترتجت بالتحذلق فانا قلت فالصنع للربوبيين من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة
من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المتلقين لانباء الغيب للناس من بعدي الحسين فقد نطقت
الآيات المتظافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم برمته وتحقق العدم عليه باسره فكلها هم يحملونها على
عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين بما روي عن شيخ اتباع افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى
ان الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد النور الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود
عنها ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل متقدمة عليه وتلك
وهويات لولا تعلق القيوم القديم بالذات النور الوجود عليها لم يكن هناك سوى ذوات مختلفات فضلا عن ان
يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من استاثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك
والبطلان كان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان وعلى هذا الا انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من
البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فلا يكون متعاليا عن مطمورة الزمان كالعقول النورية فكون
البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع النفوس والعقول القدسية سبحانه بليا ودو

بالبقاء على ما لو اطلعت عليه الملل والنحل لما تاقى سبيل التجزية والاستبعاد حتى آل الى استيناس الفطر العامية وكذا
بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك يتأتى ثبوته بعدم استيناس المدارك العالية الخاصة فعدم
التباس الامر على الذين هم للحقائق مستقصون وللاسرار مستشرفون كذا وقع لما هو الاهم الاكبر فهذا واشكاله
مما يستانس به فيما ذكر الثبت توحش طبائع الجمهور ونفار عقولهم عما ليس من نوع معقولاتهم من سلب البقاء عنه
سبحانه اكثر وادهى مما هو من سلب الحدوث عن الزمان عما هو فوقه كما ان التطلع الى التنطع عن لبان الطبيعة
تستتبع سلب البقاء عنه كونه عين التقديس كذلك لعل الحكم بان دوام افاضته انوار الوجود وعدم انفكاك
آثار الجود عنه سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطيل وتخلف الفيض لكنه اذا لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظر
العقلي سبيل الى اعتباره والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلاك على الجريدة
في الموقف السامي عظم امر قوم لا يتحقق الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا جرم
ورد في الآيات التنزيلية لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج يستفيد منه العامة ما يشير اليه ظاهرهم ويترقى منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصرهم امر عمر
سبحانه ان معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري الذي
بل كان [illegible] المتكلمين التخليلي الاعتدادي في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره في وجود الواجب
سبحانه لا يسع لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثرها ورد في ذلك قلت واذ الزمان متصل غير فصل
متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا حصل
بالفرض فباعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن كما لا يكون للعدم
السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه في كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة
بينهما زمان هو حد [illegible] فيه ربما يتصور آن على انه اسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته
اليه نسبة النقطة الراسمة للخط الا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت
ان الزمان مقدار سيلاني بالنسبة تهيأ الافتراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث
انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل
وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

المنقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه
والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك الاطراف يمكن ان تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة
وذلك كما ان الجسم يختفي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصال فيحصل سطح او سطح والخط بها يكون ان
يتباين بسبب الوضع بخلاف الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة كما مر حيث انه واصل فان
الآن بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان الا الآن هناك واصل لا متناهي بل في الاتصال حيث
انه فاصل غير واصل فان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال في الاعيان بل انما هو بالقوة القريبة الا ان
يفرض الذهن فيه انفصالا او انتهاء او شطرا وذلك باعتبار امور وقتية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او
مفروضة للمسافة نحو مبدأ الطلوع او الغروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في
اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل
بهذا النحو يكون عدم اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدم السابق في الذي قبله فلا يكون لعدم
اللاحق اول آن كما لا يكون لعدم السابق آخر آن فاندفع ما يتوهم ان اول آن فساده ان كان آن عليه فيلزم التتالي
او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم وكذا ما يتوهم من ان فساد الآن اما ان كان قليلا قليلا يلزم [illegible]
في الآن او الكان دفعة فلا [illegible] كان له اول آن فالجواب ان ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن
ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلة قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا
دفعة اي في آن لم يكن قبله التقسيم بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه فلا يكون في طرف ذلك
الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان في كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن بل لانه
لا يكون في الآن الذي هو الطرف فاي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون
ذلك الآن ثانيا الطرف البتة بل يكون بينهما زمان ويكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي
آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في
آن يجب ان يكون اول آن لم يلزم [illegible] وكشف عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في هذا الحق
ويتمسك به التوسط في مضائق اخر ان الحادث في حدوثه على ثلاثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة
سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يتحقق كموافاة الحدود والمفروضة في
مسافة يمكن انقطاع الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكسافته

١٣٩

خط مفروض الحركة لنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل من الآن مع المواقاة والمسامتة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في ذلك الطرف زمانا او تبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصور
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة بقطع الحركة بعد مسامتتها والثاني ان يكون حدوثه
على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة
بمعنى القطع وما يكون وجوده فيها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لهذه الاشياء وجود في آن
اصلا لا في آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو وجود
فيه فهم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على حد التصرم
والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير يجتمع الجزء اللاحق مع السابق في زمان يبقى
بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف
مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه حدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون
حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان منقطع من جهة البداية من
غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه
وذلك كالحركة بمعنى التوسط فما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية
وكمسامتة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان موازيا له فمسامتة نقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول
آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان في ذلك
الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل
آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل
آن فرض لابتداء الحدوث آن هو اولى منه بان يكون اولا وكما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف
الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها اول من
طرفها متقدما والآخر متاخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر وكذلك ان تقول اولها
هو آخرها ان اردت بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان
حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم اولا عليها اولا ابتداء ولا ذاك فقد عرفت ان للزمان منها

منها ما ينطبق عليه كالحركة القطعية فلا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون اول وجوده اول آن ما وآخر آن
واما ما عدا ذلك فان كان آنيّ الوجود فيما فلا يكون له آخر آن الوجود كالشعور فانها تقع في آن وهي موجودة
فيما قبله من الزمان لا يتصور آن سابق على آن الفساد لا ينفصل بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات
الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها وسائر ما سامتت الخط
الآنات بالموازاة والافلاك آخر آن في الوجود كالموازاة المذكورة بالحركة على المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود
وآخره واما العدم فما يكون وجوده فيما كالآن والآنيات اصلا لا يكون له آخر آن العدم السابق لوجوده
وجوده وفيما سواها كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية مما يحصل بها اولا وفيما والتدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كالمسامتة لخط الخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق
واما ما يكون وجوده بالتمام وفيما لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه اثنا آخر آن واللاحق من عدم وجوده بالتمام هو الكلام في آخر آن العدم السابق
واما العدم اللاحق فظاهر ان ما لم الآن والآنيات لا يكون له اول آن كل الامر يحصل بنفس الحركة
كالعدم للموازاة بالحركة على المسامتة ويكون له اول الوجود آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصوت الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون
لعدمه اللاحق اول آن ويمكن هذا التفصيل على ما ذكروا واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء
الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان باسمه كما ان طرف المتنقل ويتغير من نقطة كرأس مخروط يرسم
بحركته وسيلانه مسافة تقابل خطا فكما ان الخط يفرض فيه نقطة لا على انها فاصلة تقابل التوهم مفروضة بصحة ما تتوسط
بين اجزائه الموهومة كذلك يتصور الآن القطعي كالنقطة الفاعلة للخط الذي يفرض فيها
واصلا بين اقسامها كالنقطة المتوهمة في الخط وان كان على سبيل التخييل والتحقيق
لا اذا ما نقطة ما تحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون الاولى بطلت المماسة فان
تلك النقطة انما تكون المماسة لا فتبطل بطلانها كما كان قبلها نقطة
مستمرة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ للخط الخط الذي لكن هذا السبيل
فيه المنتقل او الفاعل متصلة على مسافة الذي ليس المسافة فقط

خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر بعد ولا الزمان فقد
سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل لما بازائه من المسافة حد النقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين
المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث
انتقل كانه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل
الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا اخفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته
لانه انما يكون حدا من جهة وجوده في حد حصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى
التوسط باقية ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحقق
ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه فيصل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان
لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل وواصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه
حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا
محله الزمان انما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار
حدا لذلك الزمان متعاليا عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة بحالة الى الخط المرتسم بها ثم انها قد تعلت
الفصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة يظلون تفريطا وافراطا فالمفرطون فمنهم من نفاه [illegible] في الحركة
مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ولم يدر انه ليس من عوارض المعلومات من حيث وجودها
في الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبوته في الذهن لا في الاعيان الا على نحو خاص واختلاج فلو لم توهم
لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدارا يسعها ومنهم من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توقتهم
يعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب وقتا للثواني كولادة وممات الا انما يعين
الاوقات تعين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر واشهر فاذا رتبت اوقات كان المجموع زمانا
ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذاتيهما بعين بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كانا
قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية
عنه ولا يكون الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم الممتنع مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم كما
هو شأن الواجب ومنهم من جعله الفلك لانه كل جسم في فلك كذا في زمان ولم يدر انه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني
على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى الماضي والمستقبل ولم يدر ان الزمان

١٤٢

[illegible]

١٤٣

الزمان بل هو المنقسم اليها بالذات لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها او تفضيلها من الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة والبطوء فيون الزمان مما نتصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة **اقول** قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة يختلفون في امر الزمان تفريطا وافراطا ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان في ما تعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان لكن اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل ايده امورا وفيه اختبر بان نسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى وقتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان الآن ماضيا ومستقبلا فيان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يفصل بينهما زمان فيلزم التتالي وهو ممنوع واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان يتجزى اين وبقيه اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن فكل آن هو طرف زمان قالوا ان الحركة لمنسوبة الى ما ك وهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى بجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث انه يحركها بحيث لا يتحرك الا ان يتحرك فكان لم يوجد زمان كانت هناك حركة اخرى ولم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات معا كانت ازمنة معا وهذه المعية زمانية وتخصيصها الى المعين تحكم بها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه بجملتها زمان آخر يكون الكل فيه وهذا الجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وعدمهما فعن مثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن ما الا في الذهن ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان فوجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى هل هذا الا ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين وانما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الثاني فبان يكون بازاء كل حركة زمان فان عني او لا ان الذي يقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تقدر به لان كل حركة لا بد لها من زمان يتعلق به وتقدر به بالذات تقدر شيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يتقدر شيء بالمقدار القائم بجسم بتبدء او نقول ان نفي الزمان

يجب ان تتعلق الطبيعة بالحركة الا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها وان في ما يتعلق بذات الشيء الطبيعية
ثم قد تخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بالطبيعة الجسمية ثم قد تخلو الجسم عن اللون وبعد
ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى بعدها في ذلك وان لم يكن بين الاستحالات
فليس كل ما يبين بين الاستحالة ليس يستحيل بين الحركات المستقيمة في الكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكما
قد عرفت ذلك ايضا لما قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يكن حدوثها ثم
يمكن ان لا تكون زمان لم تكن حركة وغيرها لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تجدد ضحيات الاحياء الطبيعية والتجدد
الاجسام الابدية لا تكون من جهة حركة مستديرة ولا تكون مستقيمة بالطبيعة وقد عرفت ان الحركة انما تتصل الزمان على نهج
المسافة في كيفية ان الحركة الجسم من حيث انها كمية انما تتصل الزمان الزماني فقطعها الجسم انما الزمان لا تكون
الا الدائمة مستديرة لست ترى الا ادعية من قبل الحركة وتحقق ان يكون الزمان انما يتبع الذات الزمان الذي هو مقدار الحركة
المتجددة لم تكن حركات … ان تكون … الاجسام فلا يكون الا سوى حركة الفلك الاعلى
في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك فالذين جعلوا الزمان وجودا في الذهن
دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك الشكوك التي اوردها الشقاقية وجوب ان يكون الزمان مخصوصا بالوجود
فلم يجدوا سندا … الى الحل بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المتصل في آن
لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم مطلق فذلك صحيح له والا صدق بالنعت فيه
اذ ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي
يقابله صادق وهو ان هناك مقدار امكان مع ان الاثبات دال على وجود الموضوع لم يكن له ولا في محل
وجوده متصلا في آن او على جهة وليس في الوجود له سبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا
كما ذكر ما شيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع
الذهن وفعله كانيات الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منها ما يكون تحقيقه وجوده الا في الذهن
في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال الا باختراع الذهن فلا يحتاج
في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو الاختراع بحيث تصور هذه الحال
وذلك كالوضع … نعم تصور بعينين توجب صدق الا الاخراج … فلم يكن هناك وضع وكل
… حتى آخر وسلبه عنه فاحالة النصدق الحكمان في ذهنك موضوعا بهما الا سوى الصورة

۱۴۳

تصورت الوضع والمحل اولم تتصور ثم منه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية وهي
وهذا انما يكون بالاضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب شيء عنها بحسب وجودها في الاعيان واما ما لا يكون
اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن بمجرد تعمل واختراع منه ومن
البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور
شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس الزمان من الاضافات والسلوب فالجزم يجب ان يكون وجوده في الاعيان ومع
ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي حاصلة الوجود اي ليس لها
اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها مدة يكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاؤه متمانعة عن
الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من
الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا الوجود للامور القابلة
الى الهيولى وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار الحركة
عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسري منها الى الزمان وهو ان
فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستكمل بها بالقوة من جهة انه يبقى له
منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال حصل بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة في جهة فعليته
والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فصلها الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون
من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى لكن القوة في الهيولى اقوى من
الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها والقوة في الحركة باعتبار شرط شيئيتها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في
الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها واكثرهم
جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا لما نفوا ان يكون الزمان حقيقة قائمة في نفسها فتشككوا الاولين ثم قالوا انك اذا
رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت به الموقت اي يعين
مبدأ حادث يحدث ليعلم بحادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس
بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا للقيام بتعيين القائل اياه ولو شاء جعل قدوم عمرو مثلا بدلا
ان طلوع الشمس وما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ثم ان فيما اسلفنا غنى عن المسألة
مع هولاء ونظرائهم يقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا للقيام باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية [illegible]

القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية وانما صار معين باشتراك كما في امر لو لم يشترك فيه
كان مع ما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو الزمان وأما الذين افرطوا فطائفة جعلوه جوهرا قائما بنفسه فمنهم من بالغ
في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم
من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورية منها فالذين جعلوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في ذلك وهم
الظاهر ان الزمان لو فرض عدمه كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية
فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يزيح شبهتهم
انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له اعني اذا فرض
عدم مقابلا مع وجوده آخر واما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته
هو نحو العدم المتقابل مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب يمتنع عليه مطلق العدم
لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في اي منزل من مطالب الوجود فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان
نستطرد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لعلة
ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان
كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة في الاكثر
يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك
ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة عن
قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك هو الزمان قالوا
كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل
الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الافلاك في فلك والذين حسبوه
انه الحركة مطلقا قالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة
هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض
ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة
ولو كانت حركة الافلاك الاعلى لم توصف بالسرعة والبطء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان
بدورية واحدة ولم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة قلت الفصل الخ

١٩٧

الجسمية ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على سبها
والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا يتهيان بالفعل اذا كانا غير متناهيين كمحيطي الدائرة والكرة
والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه وقابل بالفعل ثم الجسم قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط
والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وحكموا ان يكون ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد
من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة او بالفعل فلا يتصور من النهاية على نقطتين
وجهه وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني والنقطة
فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فما حمل الشهرة على اعتبار
الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يتوقف
فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد لكل منهما لا سيما المستقيمة نهايتان فلا يكون لنهاياتهما البعيدة المتعلقة حد
في القوة ولا ما لها بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كالمحيط بالجسم البيضي او اكثر كالمحيط بالجسم
الاهليلجي او خط كما للدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من
ثلاثة ان كانت مستقيمة خطا او نقطة وخطا معا كما للنصفي من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر
بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطعة وكان سبب الشهرة فيهما ان عامي
وهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان مع اليمين والشمال فيهما اولا
وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمي الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا وخاصي هو ان لكل
بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على
ثلثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا
ولا يتبدل ح وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل ح وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض
وتتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم والظهر والبطن كيف
كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص و يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف
باختلاف الوضع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار فتقتضي وضعا لها الى ما يكون به الراس والظهر الا
فوقا وما يقابلها تحتا واذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من السطح

يتبدل الا اعتبار العامي ايضا فى الحيوان يتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه
خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه فيهما اي الفوق والتحت
بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا بهذا
المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق كان ما يلي الفوق قبل هو ما يلي الفوق بعد فيكون فوقا
في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان زيد في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد
السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد ان تنتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما
الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الناسي وظهور الحيوانات وفي اغصان الاشجار والآخر يقابله
وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهى واعتبرت
الست تارة بالقياس الى المشير فيكون ما يلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهاياته وبالجملة
فتذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين
بالفعل تكون على جهات شتى وما بالطبع منها ما يلي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول والقرب فلا ح
من جهات ان هذين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلننظر فيه اقول الجهة اضافات فتضاف
الى الجسم وساير الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وساير الابعاد فلها
اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية يكون
على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح
امتدادان من جهة دون جهة فالخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول والعرض دون
العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية واذا كانا
منعطفين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما
الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولانحنائه فيها جاز ان يتصل
اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولانحنائه فيهما لا نهاية له
بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير
منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يفرض في ذلك انحناؤه شيئا فشيئا وما لا
تحصل الجهة المستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقتضي الا تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان ابعد

لو كان البعد بالفعل ولا متناهية بالقوة فلا يلزم تناهي الجسم بالفعل إلا أنا نقول لا يمكن أن نتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل
ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لا يمكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل بسبب انتهاء الجسم بالفعل ولا يلزم أن يكون نهايات
الأبعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل وأما المقدار
التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل كالخط والسطح وأما
مقداران فلا مقدار لها حتى يتصور تبدلها والخط لا شكل له فضلا عن السطح وإن كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه
بعينه الكلام إلا أن يعتبر السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار التعين كما في المحيط في أعلامه فقد ظهر أن للخط
جهتين وللسطح أربعا وللجسم ستا وهذا إنما يكون إذا كان الخط متناهيا والذي لم يتعين جهتين فظاهر أن امتداد واحد بالفعل والقوة
ولا امتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له أزيد من نهايتين فلا يجب أن يكون له جهتان فلا يصح أن أريد بالجهة ما يعم
النهاية بالقوة وأريد بالاثنينية ما يعم الاعتبار فإن من الخط ما لا نهاية له بالفعل كمحيط الدائرة والقوس منه له نهاية
واحدة فقط كمحيط السطح الإهليلجي إلا أنه يمكن أن يفرض في الأول نقطة تكون مبدأ ومنتهى ثم النقطة المفروضة في الأول الموجودة في
الثاني إن كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار إذ لكل امتداد طرفان فإذا انتهى في جانبيه نقطة واحدة كانت كالطرفين
كأنهما من حيث انتهى الامتداد إليها من جانب جهة وحيث انتهى الامتداد إليها من جانب آخر أخرى أو اعتبر النهاية بالقوة فيجوز
أن يكون للخط أكثر من نهايتين فإن في محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له إلا أنا نقول إنما يتكثر
النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع إذ لو فرض في المحيط نقطتان انقسم وكانتا نهايتين بالنسبة إليه ولو أن لم
يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية بالاعتبار يسلم الصحيح المشهور في الخط على الإطلاق ولذلك قلت كاد أن يكون تصحيحا وتوجيها
للمشهور وأما اعتبار الاستقامة أو اعتبار عدم تمام إحاطته بالسطح فإنه إذا ابتغى في تصحيحه تخصيص يكفي في ذلك
تخصيصه بالجسم إحاطته بالسطح مستقيما كان أو منحنيا إذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي أن لا يصار إلى تخصيص غير
ذلك لكن المتبادر عند إطلاق الخط المطلق والمستقيم فإذا لم يحمل على الأول ينبغي أن يحمل على الثاني فلتعارض الوجهين
نقول المحصل من الوجهين تمام أنه يتبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة وأنه ... أو غلبة اعتبارهم إياه كما في المسافات فإن
السالك إنما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر وفي المساحات فلا يتخذ الذراع إلا مستقيما ولا ... إلا على
الاستقامة وكذا الكسر في خطوط سطوح المساكن والبنات في البسط والكتب وغيرها في مقامات لا تحصى الأشياء فهنا في السطح
والجسم في المشهور فإنهما إن كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد
ولكل من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ستة للسطح أربع كما نهايتا ...

كذلك نهايات السطح و الجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة المنقطعة حد في القوة و اما نهاياتها بالفعل فالنهاية للسطح اي تنتهي بالفعل
قد تكون نقطة واحدة كما لسطح الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليجي فانه ينتهي بنقطتين و قد تكون خطا واحدا كما للدائرة
او اكثر حيث ينقص من الاضلاع باذا ما بلغت كالمثلث المسطح و لا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل من الخطوط
الخطوط مستقيما و قد تكون نقطة و خطا كالسطح المخروطي من سطحي المخروط المستدير و كذلك نهايات الجسم مطلقا سطح اما واحد كالكرة و اما
بالغا ما بلغ و لا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية قاطعة و كان مشتبه الاربع و ست في السطح و الجسم معنيان عامي و خاصي
اما العامي فهو في السطح باعتبار ذوات اربعة من السطوح لغلبتها كسطوح الهنات الابنية و الافقية و البسط و الاردية
و الكتب و نحوها و في الجسم مع غلبته ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة بحسب اعتبار ستة حدود معينة بالطبع في الانسان
و ساير الحيوان اولا و قياس ساير الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس و القدم و الوجه و القفا و اليمين و الشمال
و اما في ساير الحيوانات فبازاء الراس و القدم الظهر و البطن و بازاء الوجه و القفا الراس و الذنب اما اليمين و الشمال فعلى حالها
و ليفرض بين كل حدين متقاطعين امتداد و يسمى الحدود فوقا و تحتا و قداما و خلفا و يمينا و شمالا و يسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا و الثاني عرضا و الثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق و التحت اعتبار زائد على
ما يجي و اما الخاصي فيهما فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم اثنين في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد اكثر منهما
لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد و في الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
في الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات ست باعتبار العامي تتعين
في الانسان و ساير الحيوان طبعا و لا يتبدل و في ساير الاجسام تتعين بالفرض و يتبدل بتبدله و بالاعتبار
الخاصي تعين الكل في الحيوان و غيره بالفرض و يتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان تسميتها بالقدام و الخلف
و اليمين و الشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربع المعينة بالطبع فالوجه قدام و القفا مثلا خلف و الجانب
الذي يقتضي الطبع قوته من الجنبين يمينا و مقابله شمالا فلو تحركت القوة عن مقرها الطبيعي لعارض اما في اصل
الخلقة او بعدها لم يتحول اليمين الى الشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع و اما التسمية بالفوق و التحت فليست باعتبار النهايتين
المتعينين بالطبع حتى لا يتبدل اذ ليس الراس و القدم في الانسان كيف كانا و لا الظهر و البطن في ساير الحيوان
كيف كانا فوقا و تحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه فوقا و قدمه تحتا بل بالعكس فاذا استلقى و انبطح
اتحد الفوق و التحت مع جهتي القدام و الخلف و اليمين و الشمال بل التسمية بهما عند العامة و الخاصة بلحاظ
وضع لما اضيفا اليه و الامر الذي يجد الفوق و التحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر

غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما اصلا ثم الطبع في الناس
وساير الحيوان وفي الاشجار يقتضي توجها لهذه الاجسام الى المحدد بحيث يكون بذلك الوضع الراس في
الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فهما تحددان
بالطبع قطعا لكن لا بالنهايتين بهذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل بحدود آخر ينتهي اليها وبجهات النهايات ان يراد
ما يلي النهايات فالاربع الباقية اعني ما سوى الفوق والتحت تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان تتبدل جهته
فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل
وضع المضاف اليه بهذا المعنى اي ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية الفوقية وما يقابلها التحتية كان ما يلي
الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاعلى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تعينت فوقا
بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون
فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا فيهما غير متبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذا التبدل ليس بالحركة انما هي في فوقات وتحتات اضافية
اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال ومن ثمة قيل الابدان في الفوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته و
لا التحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون بالطبع يقتضي ان يلي احدهما دون
الفوق رؤس الناس وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الآخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما تتعين جهتا الجسم الفوقية
والتحتية بالمعنى الاول فهذه الفوقيات والتحتيات الاضافية انما تتعين عند التحقيق باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين
بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك تغيرها تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين
وان جاز ان يقال تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى ذلك الذي يرجع الامر
في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين ثم اذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا
الى موجود متحيز فان كان متحيزا تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في امتداد الاخذ من المشير
الى المشار اليه فلا يكون جهة بل حد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى والمعتبر منها ست في المشهور لكن عند اعتبار الاشارة
بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات
نهايات المشار اليه وما يلحقه فمن كونهما حال الفوق والتحت تمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة يراد بها
ما ينتهي اليه فلا يكون الجهة الحقيقية الا ما ينقسم في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت

١٥١

الحركة في مسافة مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالضرورة فيكونان جهتا او ما اليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة
تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى لو كانت ارادية وما بالطبع منها انما هي الى الفوق او التحت طالبة للوصول
لحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء والماء فلا جرم وجب تحدد هذين الجهتين بالطبع من جهات شتى
شرح متنطق في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالتنطق في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات ثم النظر في جهات الاشارة
والتنطق في جهات الحركة المستقيمة لا بد لها من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددها غير مختلف فلننظر فيه قلت الفصل في
انه يجب ان يكون هناك جسم كري البعض خارج عنه محدد الجهتين بمعنى غير قابل للحركة المستقيمة والخرق مجوف محيط بما سواه من الا
والمنتظم من اجسام العالم بحيث الجهتان اللتان تمتازان بالطبع فيهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت في حركة
والاشارة على اقرب السمو الى ما يبعد عن الاخرى في حركته والاشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير منقطع ولا ملاء كذلك
الامتداد على بساطته الى لا نهاية تتحدد به اذ يكون حينئذ المخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة فيما هي بين شيئين
فتحدد بهما انما هو بعينه ما رسمناه ثم الباقي في تمام الخلاف الا بين سطح محيط الا بعد خارج عنه لا خلاء ولا ملاء ويتعين حركته
اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك الا اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به ولو كانت
المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد لكن المركز تحدد
به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على المحدد الحركة
المستقيمة اذ الاجسام مفارقة لحيزه الطبيعي وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى
اخرى ثم الجهتان متحددتان لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة
الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين الا بحركة على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين
مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون احديهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا
فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي للفاسدة او كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة فكانت جهتا
حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة لو في حيز غريب فيجب طالبة للطبيعي وجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة
فيجب ان المنتظم من اجسام والا فما يلي السطح المحيط ان كان جسما واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت
على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري الا بجزء عودها اليه بالحركة المستقيمة اليه لكثرتها امكان البعد فالانفصال
عرض لمادة وتعدد طبعها بالصورة المباينة فتكون قابلة للخرق وغيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة
المحيط متجزئة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق

السابق ان الجهتين اي ما منتهى ماخذ بهما حد ونهاية وان بين الجهتين اعني الفوق والتحت بهما المتمايزتان
بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة
على قرب السموت الى احديهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل شيئا من احكام
المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون محدد الجهتين عند ملا متناه وما مر من امتناع الخلا ووجوب تناهي
الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان محدد الجهتين من حيث هو يجب ان يكون مع
قطع النظر عن امتناع الخلا في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملا متناه لكان في خلا
غير متناه او ملا غير متناه اي بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما ما يتحدد بالفعل لحد يكون جهة والتحدد المفروض فيهما
لا تخالف بعضها بعضا بالطبع بخلاف هذين الجهتين لا يقال الى الحصر فليتحدد في خلا متناه او ملا مركب
غير متناه لانا نقول الخلا لو تناهى فانما يتناهى عند ملا فيصح ان التحدد عند ملا متناه فيجب انضمام حد
الى الملا والملا المركب الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء البسيط منه الى آخر فيكون
المحدد احد المتناهيين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان التخالف بين الجهتين في
١٥٢
الغاية بحيث يكون القرب من احديهما كانت والحركة والاشارة على قرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة
واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط الكرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما متجانسين كسطحين
او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك التخالف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين وكان يكونا
حدين لجسم واحد او لجسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذلك على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلا محيطا
بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او متوازيا لان غاية هذا التخالف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتحقق
هذا التخالف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلا ولا ملا اذ لو كان هناك خارج
لامكنت الحركة او الاشارة على قرب السموت الى المحيط من جهة مفروض في ذلك الخلا او الملا الخارج فلا يكون
هذه الحركة والاشارة من سمت المركز فنقول لما تبين ان التحدد عند ملا ولا يمكن احاطة الخطا احاطة تامة
بملا فكل محيط دائرة يمكن ان يوجد صفحة خارجة عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك التخالف حالتا
من ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب
بحيث اذا تجاوزه صار في القرب من جانب الى غاية الامان الابعاد الممتدة الى جانب لا يكون متباعدة

فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحيزت جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط الى
ما هو دون ذلك فلم يتعين الحد في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء انما كان بالطبع فلم يكن جهة المحيط واحدة
بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط
الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفا الرابع انه يجب ان يكون محدد
الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهتين تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا
بذلك الجسم ظاهرا لان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد محيطه يتحدد مركزه وجهة المركز فان كان جهة المحيط هي
سطح المحدد وجهة المركز تحدد به الا فالمحدد بجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد بجهة المركز فيكفي المحيط في تحديد الجهتين
وليعلم انه قد تبين بهذه الاحكام ان المكان هناك خلا بقيتا عنه لا يمكن اضافة التحديد الى الخلاء لانه
ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يتحدد بهما الجهتين معا بل واحد منهما او وجد بعد خارج عنهما ولا تحدد احدهما باحدهما
والاخرى بالآخر لوجب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لا يعود
ان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقصودا هو جهة المحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون تحدد الا اذا كان محاطا بالآخر
ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو
ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية
ولا يكون الحركة الطبيعية الا الى جهة متمايزة بالطبع ولا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون
المحدد ولما كان قابلا لها السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يمكن
الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانا اذا توهمنا انقسام المحدد الى كرتين احدهما محيط بالاخرى فيتحرك احدهما
على الاستدارة مع سكون الاخرى او يتوافقان في الحركة المستديرة ويتخالفان في جهتها يلزم الخرق من
غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط وليعلم ما قد ذكرنا السابع انه يجب ان يكون مجوفا اما اولا فلان بين
الجهتين ما يتحرك الاجسام المستقيمة بالحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد لهما مجوفا لم يتعين
ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين بالطبع وكون احدهما مطلوبة
والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور بكون احدهما في غاية
القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان المركز في ثخنه فيكون كل من المحيط
والمركز قريبا منه ولم يتأت فيهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه الكون والفساد والا كانت هناك صورة

١٥٤

صورة كائنة هي اخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد لو واحد منهما لو كان محدداً فالصورة الكائنة اما ان
يكون مع الحيز الطبيعي لهما فالفاسدة كانت في حيز غريب اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة حينئذ طالبة
للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فحركتها جهتان طبيعيتان متحددتان لا بها لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة
ولا بالكائنة لتقدمها عليهما واما ان تكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويكون
جهتا حركتها الطبيعيتين متحددتين لا بها لما مر ولا بالفاسدة والا لزال تحدد جهاتها بزوالها فلا يكون شيء
من الكائن والفاسد محدداً التاسع انه يجب ان يكون جسماً واحداً بسيطاً غير منتظم من اجسام لا مركباً تركيباً
مزاجياً كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي الا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب
السرير من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع البصرة من الحبات وذلك لانه لو كان منتظماً من اجسام فما يلاقي
السطح المحيط ان كان جسماً واحداً بسيطاً فهو المحدد وما تحته وان كان الملاقي للمحيط اجساماً متكثرة فتكون بسيطة
او منتهية اليها فنقول ان تلك البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط به سطح واحد كري
او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية فيلزم ثانياً ان تكثر تلك البسائط
اما ان تكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض
المادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة
للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضاً لان كلا منها
ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل الجسم يكون بالقرب من بعض
الجهات حيزاً طبيعياً لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيزاً طبيعياً لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة
هف **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول** في قوى
الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيط او مركب والمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيط لا يجوز ان تكون المقومة لمادته اكثر من
واحدة من القوى المتميزة فانه ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي
والاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضاً للاستغناء عنها
بتقويم الاخرى وان لم تستقل من حيث انها مع صاحبتها لم تحصل المادة بحلولها فيها يكون المادة متحصلة
قبلها والا تحصلت بها من حيث دخولها في المجموع المقوم لما تحصل المادة بعد فقوام بعض الطبيعة البسيطة

١٥٥

قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها او انفعالية من جهة المادة او قوة منها من
حيث هي اخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فصل واحد كذلك الفصل الواحد
انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفصل بالجنس او النوع على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها
الطبيعية بسيطة فكذلك الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة
ممتزجة من قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت
فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط فاما
لها فلا يكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاد مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية واكثر الحركات
البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها او عدم تعينها طريقا الى نهايتها ولا
كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس ويكون حول الوسط والمستقيمة جنسان من
الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس البسائط من الاجسام
ثلاثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق وتحت كل من ذين مطلق ومضاف والخفة والثقل
ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط واليه ولو بالقوة لم يخل عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل
بالفعل فيخلو عنهما عند الكون في الحيز الطبيعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان
يكون فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس كثير نفع في بطلان الثالث منها اي يكون مركبا من
اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية
فيكون صور البسائط موجودة في المركب هي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة او لا
ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة اقسام
والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة فلا شك انه لا يكون ما له من القوى اعراضا
باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه يجوز ان يكون الصورة
من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون ما تقتضيه
الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل بما تقتضيه الثانية كان تقتضي احدهما حركة مطلقة والثانية تعيين
الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك قوتان محصلتان
يقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منهما مليا باقامة المادة

الماده جوهر امحصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا وعلى العكس
فيكون كل منهما صورة لا عرضا وعلى الثاني يكون كل واحد منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من
غير ان تقوم المادة فتقدمه عليها التقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها فهذا محصل ما ذكره الشيخ
اقول فيما ذكره على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها
دخل في تقويمها فيكون متقدمة عليها فلا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة اليها
فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود الا كان فيما في التشخص كما في الصورة
المقومة بانفرادها ويمكن ان يناقش في ذلك بان الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود
عن الاخرى ح اذا حلت احديهما في المادة ولم تقومها ولم تحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة
البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة
بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ومع هذا
فيقوم الطبيعة النوعية بانضمامه لا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى ههنا تبين بانه لا يمكن ان يكون صورتان
ليست احديهما اقدم من الاخرى يقيمان المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان
انفعالية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
يصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احديهما اقدم من الاخرى كما يصدر
عن طبيعة النار قوة مسخنة وقوة مميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق
او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة
النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة المكان الطبيعي فاما ان يكونا معا او لا سبب
الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد
انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة النار والارض المشتركتين
في ذاتي هو توجهها من حيز الهوا الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا
فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا بالنوع والا بطلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا
بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل مشاركا
في القوة الجنسية ومخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خص فصل القوة فلم يكن

المشتركة في فصل نوعي وفرضناها في نوعين وان لم يخصص لم يكن فصلاً فتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون بتحريك
مبدأ خارج كالقسر او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات
الطبيعية البسيطة بالحري ان يكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن
قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب احدها فالحركة
انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب مع ان ذلك انما يكون مشوبتها بابطاء مقاومة القوى الاخر والمشوبة
بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او متفاوت فلحركة المركب من حركات كل بسيط منها عن بسيط ولا عن قوة
غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه
القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك
او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج
معد القوة تقتضي بالعرض على نحو اقتضاءات القوى المتقننة تأييداً لمقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية
او النباتية التي بها تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل يقتضي عن ان يكون الامتزاج معد القوة
تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافات
البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها اما محيطة كما
او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحنى متناهيا بالفعل ويكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين
السلوك اليها على ذلك المنحنى بل تتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية
وايضا لم يكن المنحنى اليه اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها
وان الحركات المستقيمة والمستديرة قد تماشي بالاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون
لها جهة بالطبع ولا يكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة
فاذن المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يجب الا يكون
فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة
وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك
على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف فيها نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة

١٥٨

الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم تعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى
انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا له كما يجب ذلك في المحدد لجهات الحركات المستقيمة او لا او ج يكون
لكل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه فلا يكون القرب ولا البعد مقصودا بالذات بل المقصود هو حفظ
المدار وذلك لا يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم
ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد
والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان
وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما تنتهي اليه الحركات
المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات
كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا
فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لتوقفه دون غايتها ولبطوئه في الحركة
الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق
فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه
ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك وهذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان
ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فخفيف والخفة والثقل ان عنى بهما ان يكون
الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك لميل طبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة
دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية
خفيفة ولا ثقيلة فههنا اي ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف
ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت** **تفصيل** الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين البسيطتين فبالحري ان تكون اقدم
الجنسين من البسيط اعني جنس ما تتحدد الامكنة بجنس الاخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون
المحدد متحركا بالاستدارة وكذا ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة
المستقيمة ولا للتخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا
ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة اذ
لا يكون فيه مبدا ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالتقريب فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان حركته

سرمدية فحركاتها الباقية كذلك لبشرتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية والا لتعلقت
بجسم ذي قوة سابقة هو كل ما قيل قبل تصحيح الحكمة في تحرك السماء مما يخالف هذه الاصول نحن بما سلفناه
في غنى عن تجشم ابطاله والسماء باجمعها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة
والا لسترت تلك الاجرام وبالحري ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة
البخار اذ تتخيل من اختلاط الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف والظاهرة اللون مع
الضوء الواقع عليها زرقة وتوهم القمر استنارة من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي وتلونه بما يظهر عند الكسوف
واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند
الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب من ذواتها والا لتبدلت اشكالها
كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد مركوزة في ثخنه
واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تميز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام
مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة في ستيرتها من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة
الطبيعية للبسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطبع بما هو بسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم
ما بين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي البسيط اعني ما يتحدد به الامكنة
وجهات الحركة بجنس الاقدمية فبالحري ان يكون الحركة مستديرة بجنس المحدد على انك قد علمت ان المحدد لجهات
الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه
مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام
المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول ثم الكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا
ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لتغير
صورته فيكون صورته انما ترجحت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه
حادثة وكل ما يتحرك بالطبع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بل في امتناع الخرق والالتيام
وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة

١٦٠

في جنبة المحدد وأما الثنائر فتحركهما على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون
المتحرك بالحركة المستديرة الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان ساير الاجرام المضاهية له في الحركة
المستديرة الطباعية او هي برية من التركيب من الطبايع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست
عرضة لتغاير ما سوى الاوضاع من الاحوال فينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها
لابد وان تكون ارادية لا بقصد ابتهاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فلا كانت تحت قبل
نضج الحكمة او تولهم من نحو ان السبب في حركة السماء تركبها من نار يصعد وارض يهبط فيلزم حركة دورية كما في السبيكة
او انهما تلزمهما الاستدارة لانها تتجاذب قواها الا تسكن في الاتصال كرية لا تمكن النار بل تحتي فيها الى الصعود على
الاستقامة والارضية الى الهبوط كذلك او ان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت
بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك اوهام متقاربة فاسدة فان هؤلاء الاقوام
جعلوا المحدد وما يجانسه مركبا من اجسام يجب ان يتحدد بها لكنها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه
الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها التراجم النارية والارضية لاتحادها في السبيكة
او الاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلبت واحدة لكن يكون مشوبة
بابطاء ولا يتيسر منها دورية ولما في السبيكة فمتعلق الحال فيها ولو كان حركتها لما تحركتها الكانت بين العلو والسفل
لا حول الوسط ثم ان هرب عن الوسط او طلب كيف يتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه
او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى حد غاية تروم النارية صعودا او تتحد فوقانية والذين
جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه
المركب بحسب التركيب وكيف المزاج لا يعد القوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان البحث يدل على ان السماء ليس اجزاؤها مخالفة لها في الروح
لان عامة جرمها الاثيري غير نير ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة بها ولا يكون كما ثبت
عليه في الكرة العناصر بل تكون كانها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشفة الا ان الاجرام
النيرة تكسف بعضها بعضا لكون بعضها فوق بعض ويكون بينها وبين الابصار العالية منها حجم السماء فلولا
شفيفه لستر الكل الاجرام واما الزرقة التي نظن انها لون السماء فانما تخيل في كرة البخار وعدم الكل بعضهم بان
الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء

من السافلة فتكون تلك كالمظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر كرة البخار زرقة لانه اذا رئي شيء مظلم
من خلف مضيء يرى لون مخلوطا من الظلام والضياء وهو الزرقة وتفصيله ان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب
وما وراءها غير قابل للاستنارة فكانه مظلم فيتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع ظلمة التخيلة فيما وراءها اللون
اللازوردي والتحقيق انه وهو ان ما يكون شفافا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك [illegible] لانه لو
لم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذا هناك ضوء ما من
الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في الماء
الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون كان غير غليظ الثخن بعيد الغور فاذا اغترفت
ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين اليد من تحت شيء في ارادة هذا اللون عنا [illegible] البا
سماة لكونها وفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك في ان القمر منها له لون يظهر عند
ما يزول عنه النور الذي يحكم الحس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو
المشبه بوجه جوهر القمر كما ذكره الشيخ شيء ان يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر
سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى جرمه الذي لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة
عند الانكساف واما سائر الكواكب فبحسب الظن انها ايضا تستنير من الشمس الا قريبا الى الحق خلافا لاجرامها ان
لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس ضوءا [illegible] ان يؤدي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء
على الوجه الذي يلي الشمس ولم ينفذ نفاذا على السواء فتختلف اشكال المرئي منها شيئا في السفليين اعني الزهرة و
عطارد كما تبدلت في القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يختلف به
الضوء فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعلة وانه لا يكون الا في
جرم له لون فان النار انما تشرق بخانه وهو في جوهره ذو لون وتختلف الضوء المرئي من اللهيب باختلاف اللون كما
[illegible] النور الناري فيحدث بان تكلم الآن في محو القمر فنقول ان [illegible] على انه قد يظن في ذلك انه انما هو
من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته وعارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان السبب
كون بعض القمر مشفا كالسقف الاسفل [illegible] وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و[illegible]

١٦٢

١٦٣

والاشفاف بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما في اصل الفطرة او لالتصاق جزء

له من فصاكيها النار مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه من شيوخ الفلسفة المعاينة

التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكان يعني ابا الفرج ابن الطيب من ان هذا السواد وما من السواد الذي

يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع

فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقا وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في هذه

المواضع ليس لعدم استعدادها لاداء الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام

في مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار الصاعدة منهما الى القمر انعكاسا

بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة

الواصلة اليه من الشمس مع المنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة

فقط او يكون بحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية

ليستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ما انضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المنشعبة

من كون ذلك عن امر في ذاته فبطلان الاجرام السماوية مما لا يكيف بغير امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق

الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيما سينكشف عليك من العجب لتوهم

التصاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو التصق القمر عن النار لانه ذلك حيننا

فلم يتفق في ذلك للرصاد المتقدمين مع المتاخرين واما ما وجدنا في هذه الاقسام من حديث تادي السواد

من الجانب الآخر فبطلانه اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانبه الآخر وثانيا انه يرى

ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان تلك الظلمة من صورة المحو فيه يكون محفوظة و

يكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة متشابهة الى التدبير وثالثا انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما

لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته للبياض عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ

فلعل مراده انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الاطراف ازداد

الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما القسم الثاني اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فبطلانه

الاشباح لا تبقى محفوظة على هيآتها مع حركة المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين فان المرآة

التي ينعكس عنها الضوء الى البصر لا تؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان

في مرآة كذا ذكره الشيخ ووضع ذلك في مبحث بعض المتكلمين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقيل
كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه ارى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط بها فهما مختلفان
وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب
وجزائر وفي القفار جبال وتلال واودية وشعاب وعلى العمارات مشجرات مختلفة الالوان والاعظام ولا
فيه اشباح الاشياء يرى الناظر اشباحها في صفحة القمر الا انه لا يميز بينها لبعدها عنه ولا يحس منها الا اشباحا لا يعرف
حقيقتها ولعل هذا القائل اخذ اشنع ظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ظنه بعض
اعلام المتاخرين وهو قولهم بان النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اشراقا بيّنا في صفحة القمر لتعيين فيما
لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة ربما يكون خلفا من ضوء النهار
ولا يكون البحر في ذاته ولا الكرة البخارية في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة الغليظة فهو باطل
بحيث لا يحول بين النيرين بحيلة يعتاد بين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي واما لم يكن كذلك
فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على نحو واحد حتى ان كان بحيث من الاجرام السماوية فان كان بحيث
يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه ياتي وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة
نيرة مركوزة في الشمس اعني فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين النيرين مانعة من وقوع
شعاع الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقر بعض الاذكياء من المتحذقين فاقول تلك الاجرام وان كان كل
منها صغيرا لكن يجب ان يكون المجموع مقدارا كثيرا وكما انها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا
ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك
لا تلقي على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليها
عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك لساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية بحيث
فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريبا لك
جدا من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر
بعد معتد به او كان بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز ابطل ذلك انه يجب اختلاف
المنظر ولن يكون الساتر يستر تارة دون الاخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر

١٦٥

من جرم القمر متلففا بحسب اختلافات الناظرين وما كان قريبا لكان جيا من القمر وفي طبيعتان يحفظ
بحركتها وضعها من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاء كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على
نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ما ضعيفة الاشراق من القمر فيرى القابل لها
في حال اضاءته ظلمانية غير مضيئة فهذا هو الذي حكاه الشيخ ولا يرد عليه ما قيل من انه لو كان كذلك لرئيت تلك
الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار عن حين عن لون القمر
المنخسف انما الاشكال في تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بينها بين القمر وستر القمر سنادا اما على نهج واحد
وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر وعليك تدوير يتحرك على
نفسه فيكون المرئي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل
زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان يكون بفضل الله صوابا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير
باجادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة اشراقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكما لا يقدح
وضعها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح وضعها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام
السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلما او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة
للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على
كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من
افلاك وكوكب وكاشتمال الحامل على التدوير والتدوير على الكوكب فحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتياز
بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف وهذه الاجرام
غير قابلة للاستنارة مشرقة في كوكب قابل لها من الشمس فكما ان كواكب المجرة يجب ان يكون مغمورة في ثخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك او مقعره فانما يماسه على نقطة ويكون ما
للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا كذلك
جرم واحدا لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر ولا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم
بسيط وهو لون قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام سوادا ولا كادحا في استنارته على السواء وذلك
لان القمر وان لم يكن مشفا صحفا فلا يخلو عن شي شفيف فاذا اقتضا جانب منه نفوذ النور الى الجانب الآخر
نفوذا ما كما سمعت من الشيخ فكذلك يؤدي ما في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه وابعد من الشفيف

بالقياس اليه كان الكهاو ان كان لونا غير شفاف يرى على نحو من نكتة سوداء مائت فيه نحوها فلا يرى في المواضع التي تودي تلك الاجرام ما يرى في سائر المواضع من البرق والاشراق وهذا لا يقدح قدحا كثيرا في استنباط شكل المحو في الرؤية دائما على حالة واحدة كون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تحصيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير في القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا **قلت** ولو السماء متحركة بالاستدارة ولا تقبل الخرق فما يظن من ان الكواكب تخرق ما ساكنة كانت هي او متحركة باطل بل ان الكواكب انما يتحرك بالذات على نفسها دورتها حول الوسط عرضية وارى ان الكواكب نفسها والافلاك اخرى لان الكواكب من الفلك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان او ما نحو ذلك فيما يكون عليه وافلاك الكواكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك نجم من اجلى في بادي النظر انسب الى الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هي القائمة بالمحدد المحاطة للزمان وبعد ذلك وجد السيارات متحركة حركات ظاهرة متى الفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاعلى ومناطق واقطاب غير منطبقة وقطبها فاثبتوا تسعة افلاك لتقاربها الا دينه وان جاز ان تعدد كرات الثوابت ثم اوجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين وعند ذلك الاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف فلا جرم اثبتوا الكل عدة افلاك تحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وتنتظم على ما تكفل بحثنا المجسطي فانها انما تشابه حركات مراكز التداوير حول مراكزها اما في المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير في القمر حول مركز العالم فتقرر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس وايقن بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين
اقول كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان حركة ما هي للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك اي حركة خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه واما ما يظن من ان السماء والكواكب تتحركان بالذات على جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا ينفارق الكواكب مكتنفها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء دوامقا في سمت حركته ومقدارها فيبطلان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بقاسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ

١٦٦

مبدأ تحصيل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول
مراكزها فالحق ان الكواكب متحركة حول الاوساط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها
على مراكزها قسمها المعروف من حيث انه اصل طباعي في كل جسم اذ ليس مستقيما يكون مستديرا او وضعيا والرأي
ان الحق على هذا هو ان لكل من ذوات الكواكب بمقتضى الطبيعة المقومة والصورة النوعية لها الحركة ابدا
وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ لانبعاث قوة التحريك كالقلب او الدماغ في الحيوان وان ما يكون هناك
كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة فانما تنبعث قوى حركات تلك الافلاك بحيل كوكب
وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك تحديد وتخمين ولعل قوله عز وجل وكل
في فلك يسبحون اشارة الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات ايضا تتحرك في افلاكها الممثلة بغير
حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير وانما ابن جميع الكواكب يسير افلاكها
كالسابح في جهة جرى الماء لا تعبيا فيه مسافة بالوشي بقدر ما يعبي او الى نهاتي ايا جواف افلاكها كالحيتان
في المياه او الى ان لها الفضاء متعلقة بها من دون الفلك فاعلم ان هذه الاجرام النيرة الاسيا
المسماة بالثابتة تجدها في بادي الرأي تتحرك من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة تتم الدورة في قريب من
يوم بليلته ثم تجد السيارات بقليل من التحديق تتخلف عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها
فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك بالحركة
الاولى بل بحركتها فتصير في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل ومن جرى عليه من المتنورين
الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس
من التخالف هو فضل الاعلى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها منطقتها واحدا ومعدل الكل
ولم تختلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق وقطب
غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة بقدر يسير ايضا عما
تقتضيه الحركة الاولى ولا تحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها
ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة
الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته لعد
الازمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع

وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بالتحاذي والكسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة وكثرة
في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو لما دعت الضرورة على الابد معنى في انتظام الامر
والتحاشي عن اثبات الفضل للاجزاء تنبيها على الكثرة فيحتمل ان يكون الثوابت عدة افلاك بل بازاء كل كوكب فلك
او دون ذلك فيها الاحتياج الى السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء
اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع ان
تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف لا بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات
الطبيعية والقسرية على الجملة ولا وقوف كما يكون في الطبيعية لبلوغ المكان الطبيعي وفي القسرية عند فتور و في
القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك ولا انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان
تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما يقتضيه انماط حركاتها الدورية المستمرة على
نهج واحد لا جرم اثبتوا لكل من الافلاك على مراكز مخصوصة يتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف يلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم حالات
ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله فصاحب المجسطي الآن القدر الذي اثبته
بطليموس من الافلاك وان استتب له الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة
المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا ينحل به اصلا كيف
يشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للسير وللقمر حول مركز العالم المائل
المنطبق على مركز العالم فقط تشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول فتصدى المتاخرون لذلك
افلاكا واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه هو ان
وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب في التشفيف
والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات و
بطوءها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وفيض ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم
والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى قلت ع اذ حركة
السماء وضعية فلا بد ان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل
بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر وليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما تتاتى في ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن يجب

۱۶۸

١٦٩

التبدل بالنسبة الى متحرك الا يكون اولى بكونه متحركا المنسوب من كونه متحركا المنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن
فيكون دوران حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون
ما يجاور السماء يتحرك بالعرض حارا جدا مستحفظا لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك ما يقبل الاستحالة البعيد والقرب
اشكان هناك غيرها يجب ان لا يكون غير مستحق لحركة الحيلة اليها ما هو بعيد باردا جدا مستحفظا لكماله بالسكون
وهو الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرسم في الحكم
وعليه الوجود ولا يكون لهذه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة وبحسب ان الماء
الماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل تقعره يكون مضرسا لما يستحيل اليها من الادخنة والهواء الملاقي
اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال الاسباب المضرسة متناوبة عليها سيما الارض ليبسها الطبيعي لا تعود
الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة
الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا ومما يشهد بالاستدارة الحسية للعقليين جلود
الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها وكمل ايقان الاصول يكفي مؤنة الاستشهاد توهين ظنون
المخالفين في وحدة الارض او استدارتها وسكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة
لاجزاء الحارين والهابطة لاجزاء البادرين هو الحيز الطبيعي اقول المتحرك لا بد وان يتبدل به
من المقولة التي يتحرك هو فيها وانت تعلم ان المحدد انما يتحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع
ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام والحركة
على جزء مع سكون الجزء الاخر او مع حركته مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند
امر آخر خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا
المنسوب من ان يكون متحركا المنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دوران الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو متفاوت من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة
السريعة والبعد عنها فاذا كان في الحشو اجسام تقبل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء
لا يكون التحريك محيلا الى جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار [illegible] تستحيل الى
النار اذا دام عليها السخن والحك [illegible]

ومن ظن انه كان المجاور للافلاك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبين انه اي وقت فرض انه كان هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه فيجب ان يحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فبطل ما بحث فما نحن فيه ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك بمشايعته حارا بالطباع مستحفظا لكماله بدوام الحركة وان الجسم الذي يكون ابعد من الفلك عديم الحركة اقرب منها عادما في طباعه للحر مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره فكان يكون النار علوية الى تحت بالهواء والارض سفلية الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون شيء من هذه مكان آخر اللهم الا ان يكون بعض من ذلك في غير حيزه الطبيعي فينتقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبيعي على ما عرفت كري وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم ان النار المماس لمحدبه مقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة لانطباقها لكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون المماس للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجسمين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان يكون هناك جسم عنصري سوى النار او ينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لان الاتخيل النار الادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدفع الاجزاء النارية وتتخلل بينها بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس ان لم يبق شيء منها بعينه مدة بقيت بما يجب ايضا ان تبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار نتوء داخلة في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها يابسة مع قبول الكون والفساد والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق وما ينتقل منها الى موضع آخر واذا انضافت اليها شيء مما يتكون هناك او ينتقل اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي فلا لما فيه وان كان ميالا الى الطبع لكن تناوب اليابس موضعا لا تعيد على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها من الكروية الحسية فان نسبة اعظم جبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع

١٧٠

١٧١

ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بجبال تضاريس الا بالقياس اليها فهو مما يدل على كرويتها لما ادركناه وانما
مستوي السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب ان يميل
الجزآن الطرفان الى الاوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتها انه لولا ذلك لما كانت الجبال
والسفن في البحر ترى من بعيد تظهر قللها لكن جرمها صغيرا ولكن يظهر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك
بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم غيرهما وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها
للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين فزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد
الحوادث الفلكية مما يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للغربيين
بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان متساويي العرض وبينهما
الغ ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين
في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين [illegible] في المتوغل من جميع الارض فثبت انها
لا يستدعي كونها سطحا لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافي الافتراش عليها ومن ثم انما سطحه
لكون الفصل المشترك بين الافق وسمت [illegible] في الروية لم يظهر ان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها ساوى القطع مستقيما وقد يظن انما كونها سطحا طبقات
بين كل طبقتين منها جو في كل عمارات لما وجدت جميع الارض وتسميتها وتعمل في ذلك انما هو بحسب آفاقها
واقاليمها وكان جبلا يزعم ان الارض مسطحة يحيط بها البحر يحيط بالارض وهكذا الى ان يتم عدد سبع للارضين محجا
ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى ترابية والقصيا ذهبية وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا
خطابيات يتم بها نحو من صلاح المخاطبين من الحكماء الذين قالوا بجعلين تحيز النور [illegible] لما في
تمجيد النار وتعظيمها النور ما وصفوا بالوحدة والثبات المتوسط لكون هذه المعاني في الحيز وكما قالوا في شان
الارض في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة
وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير وادعوا انها مفردة الكيفية
مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وللارض كل شر مع انها غير مفردة
الكيفية وغير مفسدة وابطأ من النار في الحيز الغريب واشد وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني وتسميم الحاجة به المعلم الاول بعد تسليم شرحها انا رجعنا

التوسط عين قولهم يكون الناس في الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضي التوسط في الترتيب فان ما
في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يبطل مرادكم فبادي
ان يطيب بنفوسكم والقائلون بتحرك الارض بحسب طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط
وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتجدد الاحياز انتقض عليه
ان قالوا بحركة الارض بدون الفلك يبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض
تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع
على حسب كبر المتحرك لكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت
من علو اقول يبطل الصعود خاصة انه يجب ان تتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يمنعوا
ذلك بان يقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطل
بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان نتخيل الصغيرة اسرع
من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك
الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فنظرنا كل ساعة
من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها ونحجب من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة وكذا
تميل وعلى هذا نحا في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك الى بعضهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم
على تحرك الثوابت بحركتها البطيئة ولا الافلاك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول
ان الارض اذ نرى في اجزائها المرافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا فيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون
فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلى من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي
عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه اذ نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب
يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بانه يجوز ان يكون المتصل بالارض من
الهواء مشايعا لها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة للحجر الكبير يكون اقل
من تحريك الصغير فيجب ان يقع الكبير الى الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما يكون اقل من
التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في

173

في سببه فلک من كونها في حيزها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية
ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما شاهدت الميل اليه من الجوانب يجب ان يقف الكل حول
مركزها عليه فهؤلاء اذا راوا الاجزاء انها انفصلت للموافقة انها تحركت بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها
الحيز الطبيعي والى جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة ثقل الارض مع
المسافة التي تتصور ان تحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة وظنوا ان الاسفل هو الوسط
وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها فمنهم من نسب الطائفة الاولى او احاطة الماء بها جعلوا ما تحمله على الماء او كون
شأن الارض ان ترسب في الماء لان الطفو عليه ليس عندهم طافية على الماء بحملها بحقيقة الاسفل فتشعبوا في وجه الطفو
فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على
الماء واذا اجتمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسط الى الارض وحدبها الينا كانه ظن ان ذلك اوفق للطفو
او تفطن للاستدارة المكشوف منها ومنهم من جعلها كانقاس الارض بالسقف فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف
من الارض مسطحا لما من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرة
ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمنهم من زعم ان ذلك لجذب الفلك اياها من الجهات على السواء
كما حكي انه كان بيت مقناطيسي الحيطان والسقف فقام في وسط حجرة صنم انجذب الى الجهات بالسوية
ومنهم من زعم انه لتساوي الجهات في استحقاق ان تميل الارض اليها الا في جذبها الارض ومنهم من زعم انه لاتفاق حركات
السماوية بها كما يعرض بحفنة تراب يجعل في قنينة فيدار القنينة على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب في الوسط
لاتفاق الدفع من الجوانب بالسوية فهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها
الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان سكنت فيه بطباعها فلا يكون الموضع طبيعيا
او سكن فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلا يكون ذلك هو الموضع الذي هي الآن فيه تحركه
اليه اجزائها فلا يستبعد سكونها فيه ولا نشتغل علة ما تحلوه ثم من جعلها غير متناهية يكفي في ابطال قوله
وجوب تناهي الاجسام ومن جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه
فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي ويعود الكلام
فيه وان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة
ملاها من الخلاء فقد احالوا وان ملاها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فما حال الهواء

الى هناك ونبين ان تخصيص الحيز لا بعد ان يحصل قوة ما علون لها بالطبيعة فقد اخرجها عن الاستقامة الطبيعية
والذي جعل الكثرة منها مستوية من هو لا يكون يعرف من الشعاع الآبية على الاستقامة حيث
ينفصل الشيئين بين الافق عما الشمس فضلية الحجاب عنهم انه لو وقفت ان حركة اجزاء العناصر الطبيعية مختلفين
ولما بطل تشتيتين بطبيعته وروم الاحياز الطبيعية وكذا نزاع في ذلك ايضا قوم فظن ان الاجسام كلها
ثقال لكن الاثقل يسبق ويضغط ما دونه في الثقل فتحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذبها الثقل ثم منعوقرت
الاجسام بتوسط الاثقل محيطة بها يتلوه في الثقل وكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء بالضغط والكل
بالتقسير وظن ان الثقل هو التخلخل تخلخل الخلاء والظن ان الاشكال المتحدة الصنوبرية وان المسبب هو
الاندماج او ما به الصلابة او انفراج الزوايا واستعراض السطح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون
الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا
وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس الى طباعها ان يجذب اليه الارض وعن النار من موضع آخر وكيف
يكون سبب الخلاء التخلل لخلاء بل غاية الامران يكون الخلاء حد القلة الانساب فلا يكون كثرة تفيد شيئا
اذا كان الملاء على قدر ما احدا وازيد او ما نقص من تاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجب ان يمنع الحركة الى
اسفل او يورث البطو فيها ولو كان الصنبر سبب خفته لكان الانك بل الزيبق اخف من الحديد واما الاشكال
المتحدة فانما تكون معاونة للحركة لا اسباب المائلة الا ان اسبف للحركة جهة بل اذا حرك بالقسر او تحرك لنقل الطبع سهل
نفوذه في الاجسام بحدته قلت الفصل اذا تذكرت ما القيناه من قبل تيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة
متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي هو ما تقتضيه الجسم وهو على ضخمه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك بما يخرج
عن المكان الطبيعي في البسائط اذا كانت على وضعها واشكالها الطبيعية فيكون مرتبة ترتيب مستدير على سنن
المجاورات الطبيعية وتنتهي لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة وكذلك مما لا يوجد
والمركبات لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير
طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها من الفرج
خلاء بل ملاء منها الا لا يكون كريا لكنه حيز منها فلا يكون حيزا طبيعيا لها الا لآخر وهو ممتنع وعليك بالتدبر في ذلك تكون
ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر متشابهة تتطابق مما من الآخر يلزمه مع ذلك ان يكثر افراد طبيعة
انما يكون من خارج ولما ان كانت البسائط انما تحصل كرة واحدة ما لها الحيز الطبيعي فلا يكون كل من افرادها

۱۷۵

افراد المشتقة في السؤال في حيز الطبيعي بل ان كان فبعض ما ليس فيه ان يتحرك بالطباع اليه فلا يكون شي
من اجزائه في ما ليس الطبيعي المتحرك عنه المتحرك اليه حد ما بجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعية وان ادعيت تكثر
احيازنا الطبيعية بالعدد لكنها تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيز طبيعيا لارضه
مثلا ثم كيف اختلف الكرات السموات المتشابهة وهم تحددت اقول لعلك اذا تذكرت ما القيت
عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي تيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية
ترتيب بسائطها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا بيانيا يكاد يكون تذكارا وتكرارا فنقول
ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع
والشكل الطبيعي مما يحوج الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة
اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحدد وضع طبيعي تشابه فيكون لها فيما بينها وضع
مخصوص فتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطا ببعض ثم الجملة
يجب ان تكون متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصوير والتخييل ابعاض مفطورة تكون
الاحياز الطبيعية على طبق التحديدات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية
بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام
فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازنا الطبيعية متخللة بين احياز
البسائط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز
طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون
حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي
فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز والا لكان حيز طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط
خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت
ومباينا للآخر اعني لا محيطا به اصلا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينهما
فرج فلا يكون خلاء بل ملاء ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالى لها غير كرة فلا يكون حيزا
طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية لو لا وبالذات للبسائط

والمركبات تالية لها على حسب التركيب كما تقرر البرهان الكلي لا يبطل تعدد العوالم مطلقا على حذو كلام الشيخ
وانت اذا تذكرت ما اسلفنا اتاني احد عشر الافلاك من ان تقرر ان الحق ان تكثر فيها الكواكب والتداوير من
اختلاف شتان المتمهات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات العالم متماثلة وافقة في النضد الاحاطي بل
يجوز ان يكون هناك كرات متشابهة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تمتلي الفرج
الواقعة بين الكرات المتفاوتة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبيعي
للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يشكل كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان تتبين بالسياق اذا
تصعد الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات السماوية بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف
كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة
لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم والامكان
المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل بسيط بحيث
نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى
محدد امكنتها اذ تكون ميلها الى المحيط او الى المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض
على النظم الطبيعي اذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء
من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذي ثقوب او اختلاف في الثخن حتى لا يلزم الخلاء
ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظيرها من عالم
آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا
القياس كما قد تفطن في ذلك لزم مع ما مر في البيان الكلي المطلق ان يكثر افراد طبيعة واحدة فلا يكون مع اشتها
بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تحصل كرة واحدة عالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها
المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا احصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطلق
لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في شطر من ذلك الحيز بل امكان فبعض ما
لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي له ان يتحرك بالطبع الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي
العالمين المتحرك عنه المتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة لوجود تحتهما حركة مستقيمة بعيدا وقريبا منهما
عرضا من قبل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثر في احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة

بالسمة من حيز طبيعي واحد بحكم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت
ذلك اندفع ما يتوهم من ان اللازم من الواقع في العالم مثلا يكون كل منها في حيزه الطبيعي لكونها في محيط عالمها
ثم اذا كانت السموات متشابهة بواقعة في عوالم فيها اختلفت امكنتها فتحدث مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون
ذلك من قبيل العناصر لان تحدد الامكنة بالسموات فكيف ينقلب الامر والا ان يكون انقسام السموات
لا تقبل القسر **قلت الفن الثالث** في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها
فصول **الفصل الاول** المركبات من حيث تركيبها تكون معرضة للانحلال وكل متكون فاسد وما ثبت
بشهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط فلما قد دريت ان لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون
والفساد وان ما يقبلها منها تقبلها فانها القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيانها ولا
قاسر يحركها فلما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ المستديرة فاختصاص جزء منها بجهة
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والكل وذلك القاسر بعد الوجود نقل كلا الى جهة اخرى هو
فيها حتى لو لا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل المدة فيها ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز
او حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثنائية منها ستة يتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنى عشر وفي
الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض ينقلب بالكثير الى احجار سيما في اعلى
امثال الجبل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما تنعكس
وكما يتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها والماء بالهواء كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل
الجبال البارد سحابا ينزل ثلجا وكما يرى من قطرات يجتمع في اناء رصاص او نحوه يكبه فيوضع في الجمد
او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء الشمع يحدث الاشتعال لتحقق الستة
الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلاثة من الاول مما يتعقبه انا نسبق الاستحالة فان المادة
انما تخلع صورة وتلبس اخرى باستقامة استعداد ذلك لشدة استعداده وذلك باستحالة مما يلائمه تلك
من الكيفيات الى ما يلائم هذه وشهادة الحس بما بينا **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون و
الفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة
تبدل في الكيف مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا وتشكل اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات

١٧٧

فوجودهما فيها اظهر من جهة النقل فان المركب من حيث هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مستغنيا واذا تحقق
الكون فيها تحقق الفساد لان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط
انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فلا يخفى من تكون
اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فكما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهي
لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لا يكون فيه مبدا ميل مستدير فاعرف ان
القابلة منها المستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها
عنها او فيها فحكمها يكون ح ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدا ميل مستدير حتى يتحرك
بها في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص
كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا انه
بقاسر بعد الوجود فنقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لولا ذلك
النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرو نقل على
اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص حاصلا بالفعل
في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي يخصص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء
كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلا
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز نار فيكون هواء او كان النار
في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء
من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك النار الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا
فيه بمثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير فتحقق الكون والفساد في البسائط انما يتاتيان بين عنصرين
ينقلب احدهما الى الآخر فيكون هنا من الاول والآخر ازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة
وفي كل ازدواج يتاتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع
الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور تكون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء
وبالعكس وانقلاب الماء هواء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنا عشر ثم قد تفاوت

١٧٨

تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة في انواع ازدواج بين
عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء والهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار
تنقلب مياها سيالة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها مياها اما بالاحراق او بالسحق مع ما يعين عليه من
الاملاح كالنوشادر ثم يجمدونها بالماء والاحجار وان لم تكن من جرم الارض فلا شك ان الارضية غالبة
عليها فتلك المياه الحادثة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فلا شك انها هي الغالبة عليها على انها
يمكن ان يداوم عليها بحيلة حتى تصير الاوان كانت فيها كيفية باقية بعد ان تبطل على الايام وايضا فان
الاجزاء الارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما
عكسه فان اصحاب الحيل ايضا يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من
مائين ينعقد جوهرا حجريا كما سيجيء ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعضه حجرا من منابعها
احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها مشتمل
لا محالة على اجزاء هوائية لكن على انها اكثر ما ينقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يضرب الهواء
الصحو في قلل الجبال الباردة صبغة سحابا تتنزل ثلجا كما سيأتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا
في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبات ندى تجتمع باطن الاناء او ترشح ظاهره وكلما انقطعت تعقبها
اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء الملاصق للاناء الذي تبرده بمجاورة الجمد لا باجتماع اجزاء مائية كانت
مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل
لو كانت لتصعدت بالحرارة على انه يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا انقطعت التي من الاناء مرة بعد
اخرى او يتناقص كل مرة او يتراخى ازمنة حصولها ولا بالترشح من الماء الخارج الاناء او داخله لان الجمد لا يترشح
منه الماء وآلاته بما يحدث في حيز وضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار الطافي ابلغ
الترشح مع انه لا يحصل منه ذلك واعترض عليه بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء
وجب ان يركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوثها في بعض السطح دون بعض يمكن ان
لا تعاسر شرطا ووجود مانع لا نعلمه فلا يبعد عندي بان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن قليلا
جدا وليس سطح الاناء حقيقي الملاسة فيجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب فيحصل من
الندى حبات تشاهد وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الاواء الجمد فينبغي ان يصير

ما يلطف من الهواء المجاور له وايضا ينبغي ان يصير يلطف من الهواء بالماء الذي يكون من الهواء المجاور
للاناء بارداً ايضا وكذا حتى يسيل ما كثير اجزاء ولا احتياج في انعقاد الندى الى التقاطر ما كيف للاناء منه مرة بعد
اخرى ثم يجاب بان الاواني اذا رشت صغيرة باتصالاتها وملاستها وانعاج اجزائها لا تقبل الكيفية
الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا استح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيها اشد ولذلك توجب
تلك الاواني اذا اشتملت على قطعات جامدة اخرى من تلك القطعات وتعل التقاطر الندى على تلك الاحتياج
اما الاول فلانه يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فيتوقف بينه وبين الهواء كذلك لعله يشغل الندى تقع بين
تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى على تلك المواضع فقد بقي فيها اثر فتشتت بالسطح فيحول بينه وبين الهواء
فليس المقصود مجرد التقاطر تلك الحبات بل التقاطر الرقيق من الندى بين الحبات ايضا واما الثانية فلم يكن
مجاورة الهواء لسطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضنا المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى
وجاور بعضه تلك الحبات الملتصقة بعض الاناء فضعف تاثيره واما انقلاب الهواء نارا كما في كور الحدادين فانه
اذا سد الطريق والح في النفخ فيها الكير يحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان يحصل بالحاح النفخ
جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين
المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت بطريق
الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب
الفاسد الى المتوسط وانقلاب الى الكائن واما الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران ففي ذلك في نوعين
بثلث انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون
على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا طفيت
وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار ان تطفا فتصير باردة يابسة على
ما سنورده ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فهما يمكنان لسبق الاستحالة عليهما فان
المادة انما تخلع صورة جوهرية طبعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة وتمام
استعدادها للمتلبسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقاص من
الكيفية الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة موقوفة والاشكال فيه لزم تسلسل
الالفي الاستحالة فيجوز شهادة الحس بالاستحالة اظهر من شهادته بالكون والفساد قلت الفصل

قلت يفصل وهناك اقوام زاغوا القوم ينكرون الكون والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا التغير محمولة في قابل عند ملاقيه منهم والانفكاك عن حاملها عند اخرى فاشية من صيرورة الماء هواء والهواء نارا انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز او النفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون بتناهي المادة وقوم كانوا مع التصدق بالكون يترددون في الاستحالة فيرون الميل الى الاخير ما دام لم يتعين الخلط وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم موحدون العنصر زاعمين بان الاشياء الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لابد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتحلل او متوسط والتولد بهما ومنهم من يكثره فاثنى او ثلث ويحصل البقية بالتكاثف والتخلخل وان لم يجوز الانقلاب في العناصر فانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على نهج في التمييز لاخذهم مبادي الاجسام اجزاء متجزية وهم الاوائل فلا يرون الكون والفساد بل للمركب اسبابا بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب كما بسطوها فيرون الكون والاستحالة بنحو ذلك اقول فاذ قد حققنا الكون والاستحالة ينبغي ان ننقض عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى اخذهم اولا ونقض حججهم ونقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن لا شيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عن شيء فذلك الشيء ان كان بعينه الكائن بعينه فقد كان قبل كونه هذا خلف فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء شيئا وهو محال لان الاول ان كان يبقى مع الثاني كان محصلا في ضمنه فكان الثاني ما عداه واذا كان الثاني فاما ان يعدم الاول ولم يكن الثاني منه بل عن لا شيء وقد علم استحالته ويبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره فلا يصير شيء شيئا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير محمولة فلا تنتقل بحالها حتى يزول عنه كيفية كالبرودة وتخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محمولة فليس من قوتها الانتقال عن موضوعها فلم يبق الا ان يخرج ما كان كامنا فيه والكون والاستحالة للخروج عن ذلك منهم فيه فرقتان اصحاب الخليط يزعمون ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب كما ظهر واستحالة البالغة بل العناصر تكاد يوجد صرفة فما يرى ما فيه اجزاء متباينة تحس جواهرها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها ويبرز منها بحسب الاتفاق الهواء والنار مثلا من الاجزاء الكامنة الهوائية

او النباتية وغلبت مقاومته المائية فاحس بها حجرا يحكم ان لما صار هواء والباقي حارا وآخرون يجعلون
ان ذلك ليس بموجود الا من بل النفوذ اجزاء صغار صلبة او نارية من خارج وفسره بانهم اي كان من المبرد والنفوذ
فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير
انما تكون للامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه ولانقطع الكون بانقطاع المادة فعند
اصحاب الخليط منهم تكون اجسام بلانهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد يسمونه الخليط وعند الآخرين تكون اجسام
بلانهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من جعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلانهاية في النوع
وقوم كانوا مع تصديقهم بالكون منكرين للاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي
متنقلة لانفكاك عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فهم ان الماء لا يجوز ان يكون حارا ما دام ماء بل ما يرى من الماء
سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة ينكرون الكون والاكثرون يقولون بان لكل عنصر
واحد صورة جوهرية منها ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض هوا والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من
المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فالكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالة
وقد تشتت آراؤهم في اختيار ذلك العنصر فان كان نارا والذي يبقى عنها بالتكاثف في الهواء الا انه متكاثف قدر ما
والا نار تكاثف اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض تكاثف ما اشتد تكاثفها جدا والجوهر في الكل غير مختلف
وان كان ارضا فاسموا التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء جعلوا فيه كلا
من التخلخل والتكاثف بالتناوب فللهواء ان تخلخل صير نارا وماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه الآخرين
للذين اختاروا الماء او الهواء ان العنصر يجب ان يكون رطبا وحاملا للتشكل وذلك شان الرطوبة اي صاحب الماء
اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة ولكن صاحب ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت
منه في الماء وللذين آثروا النار انها اشد تأثيرا بالكيفيات والسموات المشرقة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا
ثم ان النار اقوى الاجسام لطافة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات فانه لو لم يكن البرد ماء عرضنا بل له
عنصر صلبة لكان في العناصر ما يبرد وفي وزان حيز النار وللذين جعلوا الارض وهم شرذمة قليلة تقارب
جل الكائنات عليها وللذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فتنصبغ درجة من التخلخل الى الهوائية
واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يعترف باكثر من عنصر
لكنه يرى العنصر موضوع التغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة ويمكن اليه مرة الاربعة

منهم من اقتصر على تعيين الطرفين بناء على ان بسائط العنصريات تميل اليهما وهما لا تميلان الى جهات
خارجة عنهما وان الحركات الاسطقسية اما الى العلو وهي لطبيعة الخفة والغالب فيها النار واما الى السفل وهي
لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء والماء فانهما لا يطلبان حيزا مفترة مستقلا بالماء وبالماء الا
متخلخلة بينا رحاطها تاتية وطرف وسط بين الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط اليابس بالرطب
حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء اسخنته
الحركة ومنهم من قال بثلثة ازعمان الماء ليس الا هواء متكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم
يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى يكون المركبات وتفسد
ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لها بذواتها
بل من قوة فاعلة فيها ينفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان تجمع احدها
اذا دعتها وبالحرى ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى اذا تسلطت وبالحرى ان تسمى بغضة وعداوة
وقالوا اذا دعتها المحبة اوجدت جسما متشابها تسمى الكرة واذا استولت العداوة تصرف طبايعها

١٨٣

خاتمة الطبع

الحمد لك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا واشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد اوتي
خيرا كثيرا واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء للالام ومحكماته
حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى آله واصحابه
الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم الحكمة من
العلوم العقلية علم شرف قدرا واعظم بيانا معيار للاطلاع على الحقائق وميزان لاعلام
الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها
وما احسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا الشمس البازغة وهو كاسمه
الشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف
النهار كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد
المثيل في عصره مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود الجونفوري اسكنه الله سبحانه بحبوحة

الجنان وافاض علينا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة
الاان مع ذلك بقيت خرائده تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مخفية
فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم لتصحيحه وترشيحه وتوجه الى تزئينه بالحواشي
المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال
فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي لفاضت من فيضه الانهار وسالت
من علمه البحار ثم قام من هو مرجع الفضلاء الكرام ملجأ العلماء الاعلام محيط الفنون العقلية
قطر دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحي
اللكنوي صانه الله سبحانه عن شرور الغي والغبي فكمل ما بقي تكميلا كافيا وزين تزيينا شافيا
فجاء بحمد الله كما يروق النظائر ويجلو البصائر والحواشي التي كانت عنده للتعليق حاشية
لاستاذ اساتذة الهند مولانا محمد نظام الدين ادخله الله في اعلى عليين وحاشية للمشتهر في
الزمن مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المنن وحاشية لاستاذ استاذ استاذي مرجع الاقاصي ۱۸۴
والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظه في الآخرة عن موجبات التلهف وحاشية
لمولانا حمد الله السنديلي رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الاخر الشفاء وشرح الاشارات للرازي
والطوسي وتشريح الافلاك وشروح الثلثة للامام الدين الدهلوي وعصمة الله السهارنفوري
والحسين الخلخالي وشرح الجغميني وحاشية البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ
واستاذ الاستاذ ولما تمت تحشيته توجه الى طبعه منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حسب امر المبرأ
من كل شين الحاج المولوي خادم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذو الايادي وكان ذلك
في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل صلوات وازكى تحية وانا العبد المفتقر الكئيب الحقير المتمسك بعروة الله الغني
ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمدي البهاري ابن الحاج السيد الطاف كريم ادخله الله
في جنة النعيم والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين

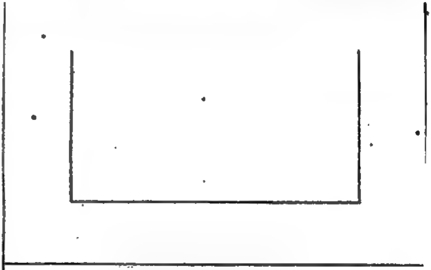

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

علم انه تمهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ما نظم البرهان على ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تالف الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى ذاتي لها وليس بعارض لها تحلّ فيها من المقادير كما تشككك به كثير وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متاخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال فاتيا له لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة آمنفا فان لم يكن ذا وضع او مولفا من اجزاء لا تتجزى او جزءا لا يتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير متقدرا بمرتبة مساحية الجسم التعليمي متكمما بابعاد متفاوتة في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب بفروضية كما في الكرة حلول المقادير المتصلة في المفارق او في المولف من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزء الذي لا يتجزى محال بالبديهة فيبطل الا عراض المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها اعني الزمان بائت فما لها التعلق بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله تاهية تحدده بالسطح المتصل والسطح لاتصاله انما يتناهى اذا تناهى في الوضع بالخط المتصل والمتحرك يرسم بانطباقه على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة ببرهان متصل آلتانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته جاز ان ينفصل وينفك لا لتخصيص ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان لا يكون ثمة ما يرى على ان الانفكاك عليه

كالماء والهواء جسما صغيرا بل لتماس من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك وان كانت ذات حظ من
الامتداد في الجهات كما يقول بها ديمقراطيس فجعلها مبادى الاجسام المتحول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية
قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم للقبول الفكية والمشهور
في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التي فيها الاشتباه جزئين
متشابهين ومشابهين للكل والجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم منهما ما يجوز على
جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا المانع لا يكون الا ناشئا من الا ان يتحقق في خصوصه واعترض عليه بانه انما يتم
لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستشهادا وتركيب كالماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة
الطبايع لا يصلح للتعويل عليه لو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتفصي عن
ذلك تحرير البيان بان الجزئين لما كانا متشابهين للكل كما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحث غير ان يوجد كل
من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متمايزا بالذات غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك
وعلى هذا لا يضر تخالف تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع منها في فرد لانا اذا فرضنا الطبيعة
الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء مشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه
بالذات مع امكان الكل بل يجوز وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض عليه بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل
والتمايز بالذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متأصلا غير مندرج في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء
الآخر فلا يلزم منه ان يتغير بعد الاندراج وينفصل بحيث الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز
الانفصال الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك وانا فيما نسلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائي
بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نروم من تقرير البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتقرير يأتي في المقدمة الثالثة
والثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طريان الانفصال كيف لا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداء
بدل الاتصال وفي هذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلي من الاعتبار لضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال
فينعدم الاتصالي عند طريان الانفصال او فرضه بدلا عنه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يشكك فيها بان
الاتصال حقيقي واضافي والاضافي انما هو على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي ما هو مبدأ فصل الجسم الطبيعي
وهو كون الشيء بذاته مصداقا لحمل المتصف في الابعاد عليه ويعبر عن ذلك بانه بحيث يفرض فيه الابعاد
الثلاثة الشاملة على جواهر وعلى ما هو مبدأ الفصل التقسيم الكمي الفرضي فثبت تم وهو كون الشيء في ذاته بحيث يصح

مع تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى التقسيم ويكون بعينه مبدأ
آخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطارئ
على الجسم او فرضه ابتداء اتحاديا في اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الملحق بعد الانفصال متصلا واحدا الانفصل في
نفسه لما ثانيا كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض الابعاد فعند الانفصال الطارئ او المبتدء
لا يوجد الوحدة الاتصالية بل تنقضي او لا يوجد ابتداء ثم لها الكثرة المقابلة لها ولا يجوز ان يكون لها موضوع مشترك
ثابت في الحالتين فان الجزئين مع ان انفصلا فكل منهما جوهر متصل في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن
متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي والوحدة الاتصال الحقيقي بالنفسه فلا تنقضي عن هذا الشك وحدت
متلازمتان او كما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها متلازمتان في المتصل بالذات للوحدة الشخصية
والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكوز مثلا من الجوهر المتصل بالذات كالماء فالمواد شخص واحد من الطبيعة
موجود بالفعل فاذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل شخصان منها ان
بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فانفكاك المتصل
بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين الجزئين المقداريين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي
في المتصل بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
لها لا يجوز ان يتواردا على موضوع واحد وتتعاقبا بان يفرض فيها احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في
موضوع بل بزوال احدهما عن الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى يختلف ذات الموضوع وذلك لوجهين
الاول ان التشخص وان لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق
هو الوجود الخاص واذ لا يجوز ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجود آت
خر تتوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة
الى موضوعات متعددة ومختلفة فمع انعدام الموضوع فذلك الموضوع فان بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع
واذا فرض بطلان وجوده وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك
وارد وتعاقب الوجودات على موضوع واحد لا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي له
وجود آخر ابتداء بل انما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير
موضوع هذا هذا خلف في الوجود وكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

على موضوع واحد او تتبادلا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها
لو توارد تا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ المعروض لزم تصيير الجزئي كليا
على الاول وفرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين
ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بما هو متصل وتبادلهما عليه في
التجويز ابتداء لانهما تستلزمان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في
هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طرو الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات
وبزوالها يزول ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فانحسم التشكيك وههنا مقدمة رابعة
لابد منها ايضا وهي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعدامه بالكلية ووجود جسمين آخرين عن كتم العدم وكذا
انفصاله ابتداء بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود متغايرين له بالكلية وكل الخصم ايضا لاينازع في هذه
المقدمة بعد كما هيتها واذ تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وتالف الجسم منها ومن الصورة
الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي ما لا تركيب فيه اصلا من جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير
مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جوهرا بسيطا لانه اما
ان لا يمكن طريان الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فيه ابتداء بدل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية
او يمكن طروه عليه او فرضه ابتداء فيجب اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ
في الفرضين المتبادلتين كما يعبر الى الاشراقيين وبهذا ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة
الاولى بطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال مفروضا على موضوع الاتصال بل كان انفصال
الجسم انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال
بالسوء وجود متغايرين له كل التغاير والا لبطلان المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما
متصل بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال فيه يسمى صورة
جسمية وجرمية والثاني محل ويسمى هيولى اولى ومادة فاذا طرء الانفصال مثلا انعدم الحال
بانعدامه بتعدد من ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة بل يبقى الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة
عند الاتصال ولصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال كما كان قبولها له مشروطا بحلول

١٨٨

بحلول صورة ومقدار فيها وليست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل
للمقبول ثم اعلم ان الكثرة المقدارية انما تكون الى اجزاء كان لها حظا ما من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لتمامية
ذلك اتصال الكل اتصالا وحدانيا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل تحليلا عليه
فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي توافقه اي الكل في الماهية ومشاركته في الاسم والحد ولو كانت
تخالفه او تخالفه كانت متكثرة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى
بالبرهان فلنوضح لك التمايز بين الهيولى والجرمية والجسم التعليمي والهيئة التشكلية لما عسى ان يقع اشتباه بينها فنبدل
الهيئة التشكلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل الجرمية مع بقاء الهيولى اذ ذلك
ان الباقي غير المتبدل وذلك انا اذا اخذنا شمعة وجعلناها كرة تارة ومكعبة اخرى فقد تبدل هيئتها التشكلية وتعينات امتداداتها
مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ما ينقص من جهة يزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي
هنا لم يتبدل ابدا ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف بتسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الصورة
الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرأ الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت
جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فما
للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد وهذا الفصل
الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا
اعتبر بعد ذلك تعين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه
عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود
مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباختلافه
بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته والهيولى لا يفارق الصورة
في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد
ما شيدنا البنيان على قواعد مرصعة الاساس واوقدنا سراج البيان بحيث يميط الالتباس
وان انسد الثلم وارتفع الظلام لكن ههنا شبهتين عويصتين طالما صعبتا وتلك عقدتهما وانكان الفطن لعله ان يدبر
فيما القي عليه يخرج من عهدتهما الاولى ان تقيس بالوجه في المقدمة الاولى من ان اتصال الجسم في ذاته
تحليلي والقطاع ان لا يكون الشيء متصلا في حد نفسه وتنصلح بل يحتمل فيه فان صح ذلك اتضح ما ادعيتم الا من

ان الهيولى ليست متصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فليجز ان لا يكون الجسم متصلا في ذاته
بل انما اتصاله لما يحل فيه من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا
في ذاته ويكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته ولا في مرتبة وجود ذاته ثم
يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فان الجسم لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله لا محالة لما
يحل فيه من الاعراض المتاخرة باشخاصها او ماهياتها عنه اذ ليس هناك متصل غير متاخر عنه فيكون في مرتبة
وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها
والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متاخرة عنها بشخصها فلا يكون الهيولى في مرتبة
وجودها بالفعل خالية عن الاتصال وسواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ في ذلك نفس
الاتصال لا وحدته او كثرته اما في مرتبة ذاتها فليست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها
الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك
ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وبعد طريان الانفصال وعند فرضه ابتداء بدل الاتصال مادتين
شخصيتين ولا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطريان الانفصال كما تنعدم صورة
الجسم كذلك تنعدم مادته وح فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها لا محالة بالمرة ويلزم انعدام الجسم
المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك فلا حاجة الى اثبات المادة الا فرارا عن ذلك واما ان يكون
المادة ايضا مركبة كالجسم ويكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام
بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يغني التسلسل عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها
كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم
المجموع بالمرة لانعدام كل من الاحاد فينعدم الجسم كله لانعدام جميع المواد التي فيه بالمرة وانعدام
جميع الصور التي بازائها بالطريق الاولى بل اذا حال طريان الانفصال على الاتصال وقس عليه حال فرض
الانفصال ابتداء بدل الاتصال والجواب انا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند الانفصال
مادتين كذلك بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة في الحالين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان للمادة
عند الاتصال وحدة اتصالية وتزول عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على
ما بينتم فزوال الاتصالية يستلزم زوال الشخصية لانا نقول انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل بالذات كالصورة

190

كالصورة لا مطلقًا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان
احدهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم توجد
مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهي الحاملة لصورة
واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية وللكثرة
الانفصالية عند حلول صورة متكثرة اعني بذلك ان الهيولى المتلبسة بتلك الوحدة حاملة وقابلة والاخرى
الاتصالية العرضية وهذه لازمة للجرمية الشخصية وبزوالها يزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجرمية
في حال الاتصال وتزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية في الحالين واذا
جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهي خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال
والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنهما في الخارج فالهيولى
لا تتكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين ولا يعتري وحدتها الشخصية كثرة الصور
الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات
المادة والكثرة والاختلاف لا يسري الى سنخ هويتها ولا نقول ان القابل لهذه الامور غيرها لانه انما اهتدينا
اليها من طريق انه لا بد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها
للقسمة الوهمية التي هو مبنى جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط تواردِ
النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك
مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالمهية لهيولى
الافلاك واحدة بالشخص مع ما تشاهد فيها من الجرميات المتكثرة والنوعيات المختلفة شعر البحر بحر على ما كان
في قدم ان الحوادث امواج وانهار لا يحجبنك اشكال تشاهدها عمن يتشكل فيها فهي استاره واعلم ان
من مناهج اثبات المادة برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل
قوة قبول الانفصال والة هذه القوة غير الة فعل الاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف فمن ثمه
ذلك لما يتوهم عليه هذا المسلك الثاني ما سلكه في الشفاء وهذا اتم واخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل
من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي مستعد لو كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية كمالات
غير محصورة فيه الواحدة الجنسية اي الواحد بالذات والحيثيات لا يكون بالقوة والفعل فهناك امر به الجسم بالقوة وامر به

١٩١

له الفعل ونحن اذا فصلنا ما لحظنا على الجسم بجدوده لا يابى عن قبول امور شتى فيما يكون له بالقوة لا يكون خارجا عن ذاته وكذا المجدد له فعلية الجسمية فيما له بالفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران مندرجان فيه وهو مزدوج منهما فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ النقض بالهيولى لانها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فاجاب بان جوهرية الهيولى هو كونها هو ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير بالفعل ما لم يكن له فصل يخصه والفصل ههنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان تطرء عليها حقيقة من خارج فتصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة فنسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **قلت فصل في تلازم الهيولى والصورة** واذ قد تبين ان في الاجسام حلول الجرمية في الهيولى ولا حلول الا لفاقة ذاتية والجرمية طبيعة محصلة نوعية انما تختلف بامور تقارنها في الوجود من غير ان تحدها في القوام وتحصلها في الابعاد فلا تختلف فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين افتقارها الى الهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها اذ انها على انه قد بان لك تناهي الابعاد في الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما يتأتى ذلك بالانفعال وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من مفارقات الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحلول الجرمية وايضا لتحصلت بذاتها فتكون بالفعل ولها ايضا استعداد للاشياء ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الا مادة ساذجة ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تحسم العناق من الجانبين

اقول ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التي تثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد كما في البعد المجرد لو ثبت فانه لو وجد كان جوهرا ممتدا في الجهات متقدرا فيكون هي الصورة المتكممة لا الكم المجرد عن الصورة التي عرفتها وان لم يسمه اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لا يتعقل تجويز وجود ما يعني بالكم بدون ما نعني نحن بالصورة الاتصالية ولا في حين من الاحيان اما قيل بان تتعلق الهيولى فيتألف منها جسم

١٩٢

جسم او بعد ذلك قد يكتفي في ذلك بما سلف او قد دل البرهان على حلول الصورة الامتدادية في
الهيولى من حيث انها هوية امتدادية لا من حيث انها هوية امتدادية هي جسم من هذه الاجسام او
جزء جسم منها او قد يستانف بيان ذلك كما ذكر في المتن وجهان الاول انه قد ثبت في الاجسام حلولها
في الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شيء في آخر الا لحاجة ذاتية فان ما يستغني عن شيء
في ذاته وفيما يلزم ذاته كيف يصح ان يحل فيه حلولا سريانيا ويختص به في الوجود اختصاصا ناعتا
فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة ذاتية اليها ولا نعني بالحاجة الذاتية ان يكون سنخ الذات محتاجا
بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود من خارج ثم الصورة الجسمية طبيعة متحصلة
نوعية لانها انما تختلف بامور تقارنها في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها
بعد الابهام فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية
فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او لان هذه طبيعة فلكية وتلك عنصرية الى غير ذلك وليس
كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما فليست المقدارية طبيعة
قائمة يشار اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي تقدرها
التي تحمل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيف اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة
التي تظن فصلا والجسمية باجتماعهما جسمية بل تكون الجسمية احدهما متحصلة في نفسها اذ نعني بالجسمية
الذي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى وتعلق اللبيب لا يتشكك في ان افراد الطبيعة الامتدادية كجسميات
الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصيل الطبيعة الامتدادية بل في صور منضمة اليها من خارج
او اعراض كذلك على ما نبه عليه اللهم الا ان تعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما
او كون احدهما محصلا للطبيعة الامتدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات
مثلا لكن قد تبين عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر الممتد في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار
في التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما ذكرها
الشيخ ايضا فيكاد ما ذكره يهدي الناظر وان لم يعم المناظر اذ ربما يتشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية
الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج بل يجوز ان تخالف
بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية وكبرى ابل هذا الشك لا شك

ان يمترى فى كون الاثنينية مثلا طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك اما
بنفس الماهية او جزئها او يكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجرى ذلك فى كل
ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوسك الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذا لم ندرك الحقيقة
ما ندرك انها متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك الانسانية مثلا لكنا لا نشك فى انها طبيعة
نوعية وان افراد الانسان متفقة فى الحقيقة وان جهلت بكنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف
فيه عن كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية
فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغناء عنها فاذا ثبت
الحاجة فى بعض الافراد والاحيان يثبت فى الكل الثانى انه قد بان لك فى الحكمة الطبيعية وجوب تناهى
الابعاد فى الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهى ابعادها فى الجهات
ولا يكون التناهى الا متلبسا بانقطاع تمادى الاتصال وبالتشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه
وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود به هى التشكل من البين ان الانقطاع والتشكل ليكونا الا من
فهما من العوارض التى ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها فى حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية
لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو
من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة المقام
الثانى ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد فى المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس
ما مر فى بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة
بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة
واما ان تكون مفارقة للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم تكن قابلة لحلول الصورة فلم تكن هيولى
وقد ترك فى المتن هنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة كما ترك فى بيان اتصال الجسم احتمال
ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر
والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق فى تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال فى حد
الذات بالصورة الاتصالية وعدم تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات
هو ان الجسم متحصل بالفعل مع قطع المقادير فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال

الاتصال متأخرا عن ذاته ووجوده والعقل يتقيض عن تجويز تلبس الهيولى متصلا في ذاته ولا في مرتبة
فعلية وجوده بالمتصلة ولما الهيولى فهي غير متصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية
عن الاتصال في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تأخر اتصالها
عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد بدون الصورة انتقض جدا الفرق وكان الامر
ان في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل بان تكون الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة
فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة
لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهي ايضا مستعدة للاشياء فكانت لها
جهة القوة فهي اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية
فلا تكون مادة اولى ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر
القابل فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهرها فما ابعدها من ان لا تكون مستعدة اصلا واعلم
ان هذا الوجه يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول
انها يجوز ان تكون متجردة عن الجرمية لكن تكون ح متحصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة
مطلقا اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في
غير هذا البرهان وذلك ان الهيولى اذا كانت قد تقارن الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة
ح ان تنقسم وقد تفارقها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حين
ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين ما تلبست
الجرمية لو فرض انها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل وكل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية
فليفارق كل منهما الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين
مطلقا او نفرضها ايضا بعينها لم تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي
تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء
لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص منه شيء هذا خلف او يخالفه اما بان عدم احدهما وبقي الآخر وانما
اعدم احدهما رفع الصورة فلو لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في الطبيعة
واما بان اختص احدهما بكيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايضا باطل لعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

حالة سوى المفارقة وهو ما يلزمها واما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا ليس لهما صورة جرمانية
لها صورة مقدارية بحت وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين فقضى
طباع ذاته استعداد الانقسام لا يفارقه فلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا
بمقارنة المقدار الذات واذا تقرر ما اثبتناه في المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة
من الجانبين **قلت فصل في اثبات الصورة النوعية** كانك اذ قد دريت ابهام
الهيولى وصرافتها واتحاد الجرمية بالنوع في الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام
بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بحقائق مختلفة ولوازم وآثار بها تحكم بان
هناك صورا اخرى مقومة للهيولى نوعية تحصل بها الحقائق النوعية ويستند اليها اللوازم والآثار
الخاصة بها وليسمى صورة نوعية وطبيعية ولا امتناع في تقوم المادة بصورتين مطلقا بل بصورتين من
حيز واحد في درجة واحدة ولعل الطبيعة اقدم في التقوم من الجرمية ولعلك اذا لم يتدنس
خاطرك من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمية بالاعراض
بل انما يصح دخول الاعراض في تصنفها وتشخصها وان وسوسك الوهم بانه لو احوج اختلاف
الآثار واللوازم الى صور مختلفة فليحوج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم التركيب
بما لا يتناهى فالجواب له اختلاف الصور الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف
استعدادات موادها المشتركة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عاودك الوهم بتجويز رفع الصور
من البين واستناد اختلاف اللوازم والآثار الى ما استند اليه اختلاف الصور فالجواب انه اذا
جرد الملاحظ على ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحوا اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم
وللآخر اقتضاء آخر منها وللاول والقوابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطردة
في ذلك اللحاظ فان شككت بان لجسم واحد آثارا ولوازم متكثرة غير مترتبة واسنادها
الى صورة او صور يناقض منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بازيد من صورة
طبيعية في درجة فالجواب استنادها الى صورة بشرائط وجهات مختلفة بل الكل فائض من
الاول تعالى ولو بروابط ومعدات وشرائط ومخصصات **اقول** اعلم ان ههنا صورا
اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا الجرمية تحصلها بالذات وتسمى نوعية تحصل

تحصل الانواع بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع وآثار الجسمية المطلقة
مقتضاها من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصورة طريقان
الاول ان الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبعية مختلفة الانواع فتحصل
حقائقها المختلفة لايكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر
خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص واما في الاجسام عموما فلان الهيوليات مبهمة في ذواتها
وان اختلفت بالماهيات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى فلك وان امتازت
بماهيتها عن هيولى فلك آخر او عنصر لكنا لا نشك في ان ذلك الفلك له ماهية متحصلة بالفعل
ممتازة عن سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر
الهيوليات فامتيازها من حيث انها لاتقبل الا صورة ولاتحصل بالفعل الا بها الا ان لها تحصلا
بالفعل من جوهره والجرمية انما تحصلها جسما لا فلكا فلابد من صورة اخرى الثاني ان الاجسام
مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها مايحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة
في مايقتضيها من الجهات وايضا منها مايعري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها مايقتضي
كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فهذه اللوازم والآثار مباد مختلفة في ذوات
الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة في العناصر بل هي صور
اخرى واعلم ان ههنا شكوكا لابد من دفعها وتلك على نحوين النحو الاول ماساق الكلام فيه
بنحو الاول من طريقي اثبات الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان الهيولى
متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبعية تقوم بها لزم تقومها بصورتين والجواب
منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد في درجة واحدة واما اذا
كانا من حيزين كجرمية ونوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة متصلة وتحصلها جسما مطلقا والنوعية
تصيرها ذات مبدأ ميل مستدير او ذات مبدأ ميل مستقيم مثلا او كانا في درجتين وان كانا من
حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبعية وتلك الصور
باقية فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفيض عليها طبيعة
اخرى في درجة ثانية والحامل مختلف بالحقيقة فحامل صورة العنصر البسيط بل صورته الخ

جزء من حامل صورة المركب واعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة عند بهمنيار
والحق عكسه فانهما وان كانا طبيعتين محصلتين نوعيتين غير ان الجرمية مبدأ فصل الجسم المطلق
والطبيعة مبدأ فصل نوع منه الثاني انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض
دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع تقوم الجوهر بعرض يقوم
محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا لتقومه بجوهر وعرض تقوم
بهذا كالكرسي المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على جزء آخر
والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما في الكرسي لكن الفطرة السليمة
التي لم يتدنس بغلبة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين
لاسيما مقولة الجوهر وشيء من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل
ماهية اعتبارية ونوع صناعي كالكرسي الاتحاد الغرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات
في برهان اثبات الصور النوعية بالطبيعية وتجويز دخول الاعراض في تصنف الطبايع
وتشخصها وارتقب في ذلك كلاما مستوفى النحو الثاني ما ساق الكلام فيه بتوجه تجاه الثاني
من طريقي اثبات النوعية وذلك ايضا بوجهين الاول انكم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم
على صور مختلفة فان احوج اختلاف الآثار الى الصور فليحوج اختلاف الصور ايضا الى صور اخر
مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتموها وهكذا الى ما لا يتناهى ويلزم التركيب
مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها يستند الى
اختلاف موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها
يستند الى اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج
في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تتعرى عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات
مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد
البسيط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض
هيولى عالم الكون الى اوج عرشي انس روحي يدرك سلسلة الوجود الى ما هي عليه فان قلت لم
لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى ما استند ثم اليه اختلاف

١٩٩

اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فانها لا تكون فضلا عما اذا قصر اللحاظ
على ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد لبعضها نحو اقتضاء البعض من الآثار واللوازم دون
بعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادها الى
القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما يقتضي هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور
الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة جود المفيض و
تخصيص قابليات المواد يكفي لتخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد
تصلح لتخصيصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد تلك الآثار الى
الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار
لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء
الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها غير متعلقة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس
الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا
بشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الجاعل ليس هو الجسم او صورته
بل المبدأ الفياض والصور وسايط رابطة وشرايط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها
وروابط من جهة صورها الثاني ان لجسم واحد كفلك او عنصر آثارا ولوازم متكثرة غير مترتبة حتى
لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند الى صورة واحدة وهي
بسيطة وهذا يناقض منكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة للمادة
وهذا يناقض منكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبعية واحدة في درجة واحدة
والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل شرايط وجهات مختلفة مثلا انها
تقتضي الحركة بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة
الجرمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا
صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرايط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول
ان الكل فايض من الواحد الحق تعالى وان كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشرط
متمم لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة وشرايط او وسايط وشرايط ويدخل

فی صدورها تختص بمادة او موضوع مختص بها فی صدور الحوادث معدات و آلات من ذلک ما مرت
الاشارة الیه من ان استناد الآثار الی الصور لیس من قبیل استنادها الی العلل الجاعلة

قلت فصل فی ترتیب الهیولی والصورة فی سلسلة الکون

کانک بعد ما تبین ان الصورة باسرها جرمیاتها وطبیعتها لا توجد الا حالة فی مادة لا تحتاج
الی برهان تفیض منه افتقارها الی المادة ثم انک قد علمت ان المادة انما الباقی صدذاتها
محض القوة وانما الفعل لها من الصورة ولعلک حاکم بان للشیٔ افتقارا فی الوجود الی
محصل لاستلزامها فقط فالمادة ایضا مفتقرة الی الصورة ولیس شیٔ منهما یفتقر فی
تعین ماهیة الی الآخر اذ لا جزئیة بینهما ولا مکان تعقل کل منفکا عن الآخر ویستحیل ان یکون
الحاجة من الجانبین فی وجود الذات الی الذات وان کانت من الصورة لیقبلها المادة
من المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلک لا یدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة
بوجوداتها علی وجودات معلولاتها فلو دارت العلیة تقدم الشیٔ علی نفسه بالوجود بل انما ینفک
عقدة الدور بان حاجة الصور الی القابل لیست من حیث طبیعتها فان الجرمیات انما تحتاج ۲۰
الیها لامکان طرو القسمة المقداریة علیها والقسمة انما تطرء علی الفرد دون الطبیعة و
والنوعیات انما یعنی بها الطبائع الجسمانیة وانما یحتاج الی القابل لذلک فاحتیاجها علی
نحو احتیاج الجسمیات فکل صورة لا من حیث طبیعة الصورة بل من حیث انها فرد مطلق من
الطبیعة یحتاج فی الوجود الفردی الی طبیعة المادة بل الی فرد ما منها لا الی مادة مخصوصة واما من
حیث انها هذا الفرد من الصورة فلا یمکن ان یقوم الا بما اختص بها من المادة فیحتاج الیها
من حیث انها هی المادة واما المادة فهی بما هی مادة و بما هی مادة ما او هذه المادة تحتاج فی الوجود
الی الصورة من حیث هی صورة ما او هذه الصورة لتاخرها فی الوجود عن هذه الحیثیة من الهیولی
بما هی هیولی او هذه الهیولی علی ان الصورة الشخصیة فی العناصر تزول مع بقاء الهیولی
بشخصها فالمعلولیة للهیولی بالحیثیتین بل الحیثیات والعلیة للصورة بحیثیة الطبیعة دون الفردیة
بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هی اذ لیست من علل الماهیات ولا هی بالقابل وهی من حیثیة
الطبیعة لا تصلح ان تکون جاعلة قریبة او بعیدة او آلة مطلقة للهیولی الشخصیة اذ الواحد

الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا الهيولى المطلقة وان كانت الصورة
الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الجاعل او الآلة المطلقة للطبيعة لا بد ان يكون
عند اعتبار تشخصها هو الجاعل او الآلة للفرد وليست كذلك فهي من هذه الحيثية شريكة لجاعل
مفارق واحد بالعدد ولا استحالة في استناد واحد بالعدد الى جامع احد بالعدد وتمام التاثير واحد بالعموم
سواء كانت الجهة العامة في فرد ككل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها الطبيعة
جنسية والمادة اذ لا تقابل لها يجب انحصار كل من انواعها في فرد فعلة وجودها هي علة تشخصها
وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الالهية **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جرمياتها
وطبيعياتها لا توجد الا حالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشئ لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك
حاجة ذاتية ظهر لك ان الصورة مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج
الى برهان آخر وانما اختار في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما ستتضح لك عن قريب ثم انك
قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل ولو كان لها
مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وايضا تعلم ان الموجود بالفعل
لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شئ موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يحة تحصل من
خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته تحصل به لا انه يستلزم
المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن
ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في
ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستغني في الوجود بدون محصل حتى يستلزمه بعد قيامها بالفعل
فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شئ منهما
يفتقر في نفس ماهيته الى الآخر حتى يكون شئ منهما متقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما ولا احدهما
حال في الآخر على انا نتعقل الصورة ولا نعلم ان لها مادة الا بحث شديد ونتعقل المادة جوهرا
مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما يستعد يجب ان يكون فيه شئ منه بالفعل الا ببحث وقد اتضح
بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما يهمنا في اسلوب نسلكه في هذا الفصل ولذلك
لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشئ من المتضايفين

الى الآخر بل الحاجة في الشقين لكل منهما الى محل الآخر وفي المشهور من ان معنى الذاتين المأخوذتين
مع الوصفين الموصوف من كل الى الذات من الآخر فالحاجة اذن من الهيولى والصورة انما هي
في الوجود فقط ثم انه انما يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان
ذلك دور مع لا ايجه حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من جانب الآخر فلا يلزم الدور وذلك لان
الحاجة من جانب الصورة الى المادة من حيث ان الصورة علة قابلية لها والحاجة من المادة الى الصورة
ليست من حيث ان الصورة علة قابلية لها اذ المادة الاولى هي القابل البسيط ولا قابل للقابل
لانا نقول ما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثيتين التعليليتين وذلك لا يدفع الدور اذ لا يورث تغايرا في
المحتاج والمحتاج اليه والعلل باسرها متقدمة بوجوداتها على وجودات معلولاتها فاذا كان احد الشيئين
علة للاخرى باية علة كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى ايضا علة للاولى وان اختلف نوع
العلية تكون هي ايضا متقدمة بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وهذا واضح بل
انما يحل الاشكال بلزوم الدور بان حاجة الصورة الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية
بل باعتبار الفردية اما الصورة الجسمية فلانها انما تحتاج الى القابل على ما عرفناه لامكان طريان القسمة المقدارية عليها
والقسمة المقدارية انفكاكية كانت او وهمية انما تطرأ على الفرد من حيث انه فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة
واما الصورة النوعية فلانا نعني بها ههنا الطبايع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة فان الصور المتعلقة
عليها ايضا من حيث انها هي انما هي مجردة لا تحتاج في الوجود الى قابل ولان الصورة هناك نفس الماهية بخلاف الماديات
فان الصورة ههنا جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل لانها هي بل لانها صورة جسمانية تقسيم
بطرو القسمة على الاجسام فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصورة الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصورة
مطلقا من حيث كونها متشخصة لا من حيث طبايعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ما ذكرتم انما يدل على ان الحاجة
بالدليل انما هو احتياج الصورة الشخصية الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبايع اذ عدم
الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا الكفاية في دفع الدور ثم انه لما لم يثبت حاجة طبيعة
الصورة الى المادة وثبتت حاجة المادة اليها وجب نفي حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت
كما ان الصور الشخصية حالة في المواد كذلك طبايعها حالة فيها وقد اعترفتم مرارا بان الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية
فيجب ان يكون الطبايع ايضا محتاجة الى المواد في الوجود قلت الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية في مرتبة من المراتب

الواجب اما في مرتبة الطبيعة الجنسية او النوعية او في مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية و
الجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها الا ترى كما ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك
طبيعة الجوهر التي هي جنس للصورة وعدم قسيمه حاجة طبيعة الجوهر الى المادة في الوجود فلا يتنازع القوم فيه بالمثل
فان قلت كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل
فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل وان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يصح
على الطبيعة لكونها جزءا من الفرد عقلا باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون
حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه الفطرة حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولا يجوز ان يتحقق
ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة الشيء الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد
بها باعتبار غير اعتبار كونها متحدا بها فمما لا استحالة فيه فان الشيء يحتاج الى ما هو جزء مطلقا او الى ما هو جزء باعتبار متحد به باعتبار
آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في الفرد في محل باعتبار الحاجة
من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان
جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكن انما نعني بالفردية تشخصها لا
خصوصها فنعينها بعد الرابع الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان فحلولها حلولها في محل في
الوجود مكتنفة باعراضها الباقية البتة مع بقائها موجودة واذا ثبت حلول الطبيعة نوعية في محل في الجملة وجب
حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت لانسياط الحاجة بمطلق الفردية ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة
الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها مهما وجدت لانها غير متحصلة بذاتها ولا يمكن ان توجد ولا
تحصلت بفصل فيجوز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث تحصلها بل من حيث خصوص فصل تحصلت به لكون
الحاجة في وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل به في وجوده لازم للفصل والنوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا
تحصلت بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او في تمام
بقائها الى الوجود الى محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اذا
تشخص الى المحل فيحل فيه ولا يحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا
منضما الى الماهية في الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منها الشخص تركيبا خارجيا كما ظن قوم ولا امرا
منتزعا عن الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منها الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج

كما يعقله آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة الفائضة من جاعلها فينتزع العقل منها التشخص
من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجودها ولوازمها فاضت على كل
فكيف يمكن ان يحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص يعرض منها باعتبار مجعوليتها ومن سبيل آخر الى عين
الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فالكلام بعد في هذا الحلول في القابل لها التشخص يمكن ان يتحقق
في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة دون اخرى وان لم يكن لها التشخص الا بالحلول لها في المادة فكيف يستتبع
احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى التشخص المتأخر عنه فاذا ثبت حلول طبيعة نوعية في المادة وان لم نقض
بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان يكون حلولها لها متأخرة عنه لكنا نقضي بحاجتها اليه في نحو
لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول لا يكون الا لحاجة
ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها ولا يلزم اختلاف الطبيعة النوعية
في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية
مطلقا وهذا الحكم جلي يدخل تحته الصورة فان قلت قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي حاجة الصورة في مطلق
الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فاذا تقلت
يجوز ان يكون الطبيعة لا حاجة لها الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه
قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحاجة ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل
تقتضيه لما يترتب في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها الى محل تتقوم هي او لازمها
فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة
من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده النوعي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها
ايضا وذلك لان الحال يتشخص بتشخص المحل وما لم يتشخص المحل لم يصح حلول المتشخص من الحال فبين المتشخصين تلازم
لكن الحال المتشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة
الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى
فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة
ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل فكان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تتقوم الا بهذا الشخص من
المادة المشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هي هذا كله بيان الحاجة من جانب الصورة واما الاول

المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث
هي صورة ما او هذه الصورة المعنى ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها
محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية بعمومها او خصوصها والا لتأخر الصورة من حيث الفردية على العموم
او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك فان
الصور الشخصية للعناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي وجه اخذت فالعلية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات
اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية
بنفسها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى يندفع شبهة
الدور ثم لا اخفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة هي القابلية الخارجية التي تكون
للمحل بالنسبة الى الحال وتقييد العلية في الوجود لان الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة اليه
والعلة القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو
كونها فاعلية وما يجده وحده بان تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى
تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية وقد آن لك ان هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل
نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة هو ان المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور المتشخصة
المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في الصنع بل الفاعل للتشخص هو
مفيض الوجود الى ص واما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها هي موجبة لامتناع الشركة ثم ربما يعتبر الشخص لا لمجرد الطبيعة الآبية عن
الشركة بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية بعينها كما اوضحنا اليك ويعتبر الطبيعة النوعية
والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شي يتحد معها في الوجود اذا تعينت ح
تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فتكون تلك الاعراض من متممات
الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية من جانب الصورة فقد
عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لما تم انك قد عرفت ان عليتها
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقه

٢٠٥

لا للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة
من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة
للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية
فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول المصنوع اقوى في
التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل والمجعول من غير
تاثير له فيه وباطلاقها ان لا يشاركها في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد
حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر
واما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة
او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية
جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان
التالي فظاهر لو قد عرفت ان الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة
هو الجاعل او الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا
للفردية الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص بل انما
تصدر متشخصة عن فاعل متشخص لكن العقل يلاحظها حيثيتين مختلفتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها
وان لم يكن عرية عنه في الوجود فربما لم يتفطن ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن استنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون
لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها المهية من حيث هي
متشخصة فالتفتيش يداهنه من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث اطلاقها بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة
ثم النظر الواغل يقضي بان طباع الامكان محوج للكل من الممكنات ولكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها
فليس للعقل هناك تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا ابطل المقصد ابطاله من انواع العلية
بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل وجزءا من العلة الفاعلية من غير ان
يكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل نجعله يكون حقا لكن نظرنا ههنا في المادة لا الصورة من حيث
ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصله انية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها
في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه

عنه على نحو البعث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك كان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث هو خارجة
لم يكن الى الفاعلية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة فى تقويمها وتحصيلها بالفعل
والفاعل القريب لها يجب ان يكون نحو الفيض عن باريه الحق بريا عن المادة فى ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة
بحيث يلزمها فى الوجود الحلول فى مادة تصدر عن ذلك المفارق فيتقوم بالفعل بما معه من الصورة فيتشخص المتقوم بها
فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها معينة للمفارق فى وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل
فى افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة التى باعانتها يصح للمادة الفيضان عنه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات
كما قد عرفت فاصل الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هى صورة وهذا المجموع باق ابدا لبراءة
المفارق عن الزوال اذ ليس هناك مادة حتى يكون فيه قوة قبول الزوال واما الصورة فهى وان كانت الزوال فى عالم الكون
والفساد لكنها انما تزول الى بدل يعاقبها معقب البدل لتقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى
ليعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يحصل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذى كان انفعل الاولى وبالجملة فالزائل
هو الصورة من حيث هى هذه الصورة لا من حيث هى صورة فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل وقد اورد الشيخ لنظيره
فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب مضئ مع كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه
الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التى تقيمه كيفية اخرى من الالوان
ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انك بالغرض بصير انتهى وربما يشبه التقيم المفارق
واستحفاظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبات يزيل منها
واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا انها الصورة من حيث هى صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد
بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك فى العلة الجاعلة والآلة المطلقة لا فى مطلق العلل لا يقال ليس اذا كان الواحد
بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول
مستند فى وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفايض عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة
العلة التامة والفاعل المستقل منحطا فى التحصيل عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه
المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من متمماته من الآلات والمعاونات فلا نسلم استناد المعاليل
فى الوجود والتشخص بالذات وبالقصد الاول الى العلة التامة ولا فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد
بالعلة التامة العلة الجاعلة التى تمت بالتاثير بانضمام سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل

٢٠٧

الذي يستقل بانضمام ما يتم به فاعلية زائدة عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد لا يتم انه يخرج تلك العلة التامة الفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في العلية مستقلا بالتاثير فتم الواحد بالعموم فيما نحن فيه انما انحصر بوحدته العامة في فرد كل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها الطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها مقومة لهيولى العناصر الواحد بالشخص من حيث ان الصورة العنصرية طبيعة جنسية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها الطبيعتها النوعية المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر في فرد وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي علة تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غوامض حكمة الله تعالى المودعة في خلقهما ومن غوامض حكمة ما بعد الطبيعة ولعلى انحلت منها السواخفى وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

بحمده تم الطبع

حمدا لله والصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد انطبعت الرسالة المسماة بالدوحة الميادة لصاحب الشمس البازغة بتحشيه من هو في الفنون الحكمية عديم النظير وفي الفنون النقلية البدر المنير مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ادام فيضه العلي في المطبع المصطفائي باهتمام ذو الفضل حائز كمالات الانسان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف
والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله
ما دام دور القمرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي لان الكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء
يلحقه الكلية شيء آخر كالانسان وفرس فالانسان مثلا والحكان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته وليس من حيث
هو واحدا او كثيرا او لا موجودا او معدوما او لا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا داخلا فيها والحكان تضيفه من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم يتات له
ان يحمل عليه الا حملا اوليا اما الذاته او لذاتياته وانما يتاتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول فلو سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه لا من هذه الحيثية وسلب ذلك
بحيث يكون الترديد بين نقيضين لا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الحيثية بذلك الا انه من تلك الحيثية ليس غير ذلك فبينهما بون اذ
مفاد الاول سلب الثبوت المحيث وهو النقيض بصدقا استغناء كون ذلك الخارج نوانا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية وانما يصدق
لو كان السلب نفسه انا او ذاتيا اللهم الا ان يقيل السلب من حيث انه سلب التحيث وكان مثلا صدق الحيث منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول باعتبار الحيثية
قيد الموضوع فان عاد ان يحمل عليه من هذه الحيثية عاد الامر الا الغت الحيثية ولو ردد بين امرين ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم تحق
الجواب فان اجيب اجيب بسلب الشقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود
الكثرة بالفعل ويقال على ما نفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان او لم يكن
هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا او لم يجز حمله على الكثيرين لكن لا من حيث نفس تصوره بل الدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو الكلي المستعمل
في صناعة الميزان وما يشبهه الجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد
ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية انسان او فرس او غير ذلك فالانسان مثلا والحكان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكن في نفسه من حيث هو هو ليس بكلي فان معنى الانسان
ليس معنى الكلي ولا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه انسان وتتضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم النامي ليس هو في نفسه
ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا وكذلك ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والحكان يلحقه من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا
في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه
وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل بمعنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من عوارضه
اذ مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته واما مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم اليه
او منتزع عنه لم يتات له ان يحمل عليه بحسب هذه الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يتاتى للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول
وهو امر زائد على انه خارج عن نفس ماهيته فلا يتاتى اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا يلوح لك ان الانسان حمل الذات او الذاتي لكن لم يعرج الحمل الاولي على
الحمل العرضي لان يصدق المناسب بهذه الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا
عرفت ذلك فلو اذا سئل عن الانسان بالترديد بين الايجاب امر خارج عنه من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن نقيضين

مرددة بين النقيضين وهي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك لان ليس السلب سلبا ساذجا ورفعا محضا لذلك الايجاب

بالقيود وبالمعنى الذي اريد به فالجواب الصواب ان السلب سواء كان ذلك لخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك

الايجاب من هذه الحيثية البتة لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتيا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب اذ

انه ليس من حيث هو هو بالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب

ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتيا او ذاتيا

اذ لا يصدق ح الايجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك لان الحيثية ح تكون قيد السلب

فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب يمتنع لا يقبل ان يعتبر بكيفية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد

السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك ايلا على انه اعيد الالحاظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما واثبت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب

ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا اوليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية

لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا له الا ان نذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العامة من اهل الصناعة فح يجوز

ان يكون القضية سالبة تماما فاذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية هو المصداق للسلب وليس كذلك بل مصداقه

ما عرفت من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتيا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا اذ لا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ وتعين في طرفي النقيض

ولا يمكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا ومصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى

الى الاول ويكون التقييد بالحقيقة راجعا الى الايجاب فيتناقض القضيتان ويصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والرتبة تقديمه عليها انما

هي ماخوذ بالنظر الى اللفظ معناه ومآل المعنى ههنا الى التاخير فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيدا للنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع

كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا اسند الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون

لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون باداة السلب قبل الربط حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائرا بين النقيضين حقيقيين انما القدح في التناقض

تقييد السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ ما لم يصدق الايجاب لا بد وان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ

المتاخرة في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما يغايره بالذات فيؤتى بالقيد لتعين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع

من غير وجوب ان يكون المنسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فيميز المراد بقيد العلم من زيد الجاهل فلا يلغو القيد فان لم يكن الحكم بالطول

وقد يميزه باعتبار عن نفسه باعتبار آخر فيكون الحكم عليه من تلك الاعتبار كان القيد مفيدا والا لغى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد

انه عالم من تلك الحيثية فاذا لم ترد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى صدقه اذ ذلك وهم بل يحكم بالكذب من حيث المفاد

لكن طوله ليس من جهة علمه الا ان ليس كذلك اذا صدق فكذلك نقول ان تقييد الموضوع ههنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه الاغماض عن ما عداه ان افادان

البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه ايجابا وسلبا انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد الى النسبة الايجابية اولا الى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد

لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي فلم تجد الجواب بالصواب في السلب البتة وان عنى الحمل الاولي لكن من غير قصد دلالة الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب

وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية اولية وههنا اصل وهو ان الحيثية متقدمة مؤخرة والمتقدم متعلقة ثانيا ان الموضوع

مؤخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب هو رفع الايجاب فسلب ذلك بعد هو كاتب حاصله ليس زيد هو كاتب لا انه ليس بكاتب فهو ان كان

في السلب مصطلح لكنك لم تنظر فيه الى رد السلب الى القضية الموجبة من حيث المحمول فالمقصد فتدبر ذلك بما سمعت ان افاده في السؤال حق ان

من حيث هو هو ليس كل من جاء من الماهية فخلو منها شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في ايجاب لاحد منهما كقولك

او واحدا الانسان من حيث هو هو لكثير او موجود من حيث هو هو ام معدوم او ردد بين ايجاب امر فيه الذات والذاتي وبين ايجاب سلبه حتى يكون مستحق التجيب
بوجه بين احدهما صادقة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لم يكن لهذا السؤال استحقاق ان يجاب عنه لان طلب التعيين بعد وضع ثبوت واحد من في تلك
الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين والوضع المبني عليه السؤال فاسد فكذا السؤال فلا يستحق الجواب كيف والجواب سعادة السائل المطلوب
والمطلوب هيهنا باطل فلا يصح الجواب فان تفضل عليه باعطاء رام السائل ازيد منه على جهل المركب على فساد الوضع الذي بني عليه السؤال فهو طلب سلب النقيضين **قلت**
ونقول من راس ان حيوانا وانسانا مخلوطا متصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان كذا عند النفس بان ترتسم صورة مخصوصة
بنفي نوع لها مادية وذلك ان تعد من ثم لك ان ترتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبيعي موجودا فالاحمر
اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه ولا يعتبر معه اثباتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه اذ يعتبر تارة متصلا بنحو
لا يكون في حيوانيته سوى جسمية ونفسه حس او ان يجاز ان تقارنه الف معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانيته بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متحدة
على المجتمع منه ومما قارنه غير محمول عليه اخرى بها يكون فيه جسمية ونفسه حس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى لو كان فيه مع ذلك امور اخر كان المجموع
حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه اما وجوده في الاذهان فجلي وذلك اما ان تعقل الحيوان من حيث هو ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من
حيث هو هو بواحد ولا كثير واما ان تعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما ان يكون اي تحصيل الطبيعي
واذ هو فرد من الكلي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط الخلو عن المعاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له في الاعيان
والا فاما ان يكون محمولا على الطبيعي جزء منه فيكون منطويا على المادة ولو احتمالا اذ تعتبر بها ما قد فرض خاليا او عريا او على ان لا يكون كذلك فيكون بين المتبائنات
ولم يكن ليس من الحيوان الا الاسم دون الحد على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم ربما يوجد الماخوذ كذلك في الذهن الا انه لا يوجد فيه
٣ يتصف في نفس الامر بالمعارض مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلف من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كما تقول انه
لا يوجد في الاعيان و ان لم يكن هذا العنوان صادقا عليه نفسه بل من اباطيل لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وانه ربما لا يلاحظ معه شيء لا انه يلاحظ مع شيء حتى
يكون منفردا في الملاحظة حيث لم يصاحب في الملحوظية عارض ان كان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عار عن صالح **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون
ماخوذا بشرط شيء اي باعتبار تحصله او اقترانه بامر غير مقوم لنفس مفهومه وبلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران به او بشرط
لا شيء اي باعتبار عدم التحصل بشيء وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة ولا احتمال لها اذ ان كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون ماخوذا بلا شرط
وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء يسمى المخلوط ايضا ان كان طبيعة جنسية كالحيوان كان الشيء المشروط به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان ان كان شرط
مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا ان كان طبيعة نوعية واخذ بشرط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس من الحيوان والانسان
الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة بالصورة الشخصية لكن يجوز
يرتسم في قوة النفس المادية كالحس المشترك والخيال بحيث يلاحظها النفس فهو موجود عندها على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان
المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المستورة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة
في النفس اجمالا وبالقوة فيجوز لك ان تقول لك ايضا من جوز الطبيعي عند النفس لما كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان
والانسان الكلي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان لان الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي وعينه وذلك لانه يعتبر تارة متصلا
لا بشيء يدخل فيه بل في نفسه بحيث لا يقبل تحصلا الشيء آخر فذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يجسم ويتم صورانيته بان يكون فيه جسمية ونفسه حس فلا يقبل ان يدخل معنى آخر
على الكلي في تحصيل حيوانيته فيقع بها اما وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل الى الاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر
كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزء او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن هيهنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبيعي ويعتبر تارة لا على انه بحيث يتكمل
ان تحصيل في الوجه الشيء الاشياء حتى يدخل فيه ويكون ذلك بان يكون فيه جسمية ونفسه حس ولم يلاحظ اختتام المعنى بهذا القدر بل ان كان شيء فيه اذا ذكرنا امور آخر

كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس لم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومما يضاف اليه يحصل
يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه ومتى صح ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحازا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز كان فصلا
محمولا على النوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له وارتقت كيفية المعاني زيادة
شرح فنقول انا اذا قلنا الحيوان الطبيعي مثلا موجود في الاعيان فالحيوان الالتي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالتي في الاذهان فكأنه لا سترة فيه وتحقيق ذلك على انحاء احدها ان تتعقل مفهوم الحيوان اللا الالتي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ
بلا شرط ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليها بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان اللا الالتي وثانيها ان تتعقل الحيوان لا بشرط
شيء لا واطلاقه ولا تضم اليه من خارج فيكون الملحوظ الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجود المايكون قولنا الحيوان اللا الالتي الحيوان من حيث هو
بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان يحصل او تخيل حيوان طبيعي كزيد مثلا وهو فرد من اللا الالتي يكون اللا الالتي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في
الخارج ولا اعني بكون الطبيعي فردا للا الالتي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان اللا الالتي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم يصدق عليه هذا العنوان
وهو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد ايضا عن الاقتران بتلك المعاني
حتى لا يكون مقترنا من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان اللهم لو كان غاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي لخلوه عما يكون متقوما في
ذاته على المادة وان جعلناها او مقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار
جزء باعتبار التحرك لا يلزم منه خلاف المفروض لان المفروض خاليا عريا بل لما لاحظ منطويا ولا مقترنا ومنهما بوجه على سبيل ان يكون محمولا على الطبيعي لا جزء منه فيكون
مثل المقامات لم يكن من الحيوان الا الاسم دون الحد لانه لا يكون جسما او متغذيا ولا حساسا فيكون التنازع في وجوده راجعا الى امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان
باشتراك الاسم فقط لا في وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس المتحرك بالارادة من الاعتبار على هذا وان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون مكتنفا البتة بعوارض فلا
يكون مجردا عما عداه ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن بمعنى انه يوجد شيء في الذهن ويكون معنى هو موجود فيه خاليا وعريا
في نفس الامر عن جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن والوحدة والمغايرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول
بوجود الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد بشرط لا وربما يحكم عليه بامثال هذه الاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان
فيكون العنوان الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا الا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم على
شيء بل هو من الاباطيل التي لا يحاذيها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه
لا انه يلاحظ عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان مخلوطا بها في نفسه
ونحو ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه وما يضاف اليه حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه لا يتوهمن ان في ذلك حينئذ بحسب الفرض الغير المطابق
فليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور الحيوان من غير فرض شيء معه وقد يحمل على غير ذلك مما لا يقبله الطبع السليم الا بتنبيه **قلت** لا يتوهمن ان وجود الالتي في الاعيان بمعنى
ان هناك شيئا هو الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف وهو مبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين وليس ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين
بالحمل او بالجزئية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو الانسان وهو الانسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب الواحد لابنائه وكيف يسوغ من له حياة ان يميل ان يكون
الانسانية ما اكتنفها اعراض عمرو ولها بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات ان لم يكن الوجود بما له من الحق
الحقيقة اذ ليس بينهما ولا ارتباط فيهما بين ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة فتكون انسانيات متعددة للانسانية مشتركة وانما العموم منها الكلية فانما
توجد في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذ هي نسبتها الى اشخاص الانسانية متحققة او متخيلة لم تختلف نسبتها اليهما وكانت مطابقة لها بمعنى ان ايا منها سبق الى
في الخيال وحده انتزع العقل منه بتجريده عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تأثر النفس من احدهما بهذه الصورة لم يكن لها ثانيا تأثر جديد بوجود الصورة

تلك الكثرة كلية لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصورة المرتسمة من الانسان في نفوس آخر فعلمنا ان الصورة صورة كلية هي بالقياس الى ما
تشتمل كل من تلك الصورة بالقياس الى تلك الكثرة وتلك الملحوظة بتلك الصورة العقلية لا بمالها في الذهن من حيث حملها على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما
تقرر ان الآلي كالانسان بلا شرط شيء مثلا موجود في الاعيان لا شك في انه كلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزء
منه كما دل الوهم عليه بدليل ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما
تعرض الاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول اذ المبهم
على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني مستلزم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا الا ان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير
وقد تفسر بالاشتراك بين كثيرين فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة المثل الذي يطلق على ما سيأتي من ان المعين ان كان انسانا والانسانية اذا كانت موجودة في
الخارج لا يكون الا زيدا وعمرا مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل انما يعني الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك موجبا للكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو
لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثيرين بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو
وبهذا القدر يتم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزءا منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون بمعنى الاشتراك
بين كثيرين بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب بالنسبة الى البنين … ان تكون انسانية واحدة بالعدد
اعراض بعينها في زيد وهي بعينها … اعراض عمرو ويكون هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم … السواد والبياض ليس الا من المتضادات
يمكن اجتماعهما في شيء واحد وايضا ذلك في تقابلهما الاضافات المضاف اليه … فهما وان … تكون الشيء الذي تعلق به العلم والجهل
٥ فاذا اتحد المضاف اليه فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متصفة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم
ان يكون شيء واحد بعينه انسانا وفرسا واذا ابطلنا وجود الكلية في الاعيان فلنتكلم على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي
بدون ملاحظة اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بكونها في هذا وذاك ان لم يكن لها وجود تام بالاستقلال من هذه الحيثية اذ ليس … داخلة فيها حتى يكون محمولا عليها الا
الا … لكنه يجوز ان يحصل لها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متعددة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية
واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فذلك موجود ان اراد بان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان
المقيد بالحيثية موجود في الاعيان اي ان ما يحكى عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان … ولم يلاحظ معه غيره موجود في
الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان … من حيث يصدق عليه هذا العنوان … في الوجود عليه انما هو في الخارج
وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية في قوله وهو كلي … مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر …
وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا اذ قد عرفنا في ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وفي ذلك … اعتبارين احدهما
اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فان اعتبرت الصورة في كليته من وجه جزئية من وجه آخر …
… الاشخاص الانسانية موجودة في الاعيان او متخيلة لم تختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لما … اي واحد منها
اذا حضرت … في الخيال … العقل … مجردا … حصل هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تاثر النفس من اي واحد من تلك الاشخاص من جهة صورته
الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس … صورته في الخيال … ذلك بخاتم … منقوشة بنقش …
فانا اذا ضربت احدها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش فاذا ضرب عليها خاتم آخر لم يتاثر الشمعة بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان …
الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية … الى تلك الاشخاص … الكثيرة كلية وما … جزئيتها في انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون
جزئية وتماثلها الصورة المرتسمة من الانسان في نفوس آخر فعلمنا ان الصورة الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها … كل من تلك الصورة

للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملزوما اعني خصوص الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى اما جهة كلية فلانه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة
للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي مع خذه بالمعقول في الذهن الالوجود في الاعيان ثم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث لو حصل في
الذهن لكان بصورة كلية مطابقة الجزئي له وانه لم يكن في الاعيان الا متشخصا بتشخص زيد وعمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارن في الاعيان
اي في الاذهان تشخص اخر فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فاما الكلي بالكلية الحدى الاثنين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئية فلانه ربما يكون
ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة ما يجب يكون مخلوطا بتشخص ما او انه لا بد ان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص او ان لم يكن شيء من تلك التشخصات او
به نهاية **قلت الفصل المعنى الجنسي كالجسم للحيوان** ليقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به بالجوهر
والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية له باعتبار والجزئية باعتبار اخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وجعلت المعنى
بهذا القدر كان الجسم بهذا المعنى متحصلا في ذاته نوعا وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منهما خارجا عنه غير داخل فيه متحصلا ويكون الجسم
بالنسبة اليه مادة وهي الصورة ومالي المجموع منهما الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك الاشياء المركب من الجسمية وشيء منهما فان كان التمام والانحياد في الوجود العيني مع عدم
التقدم من لحاظ العقل كان الجسم في المعنى الجنسي الفصل مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كالمادة وملحق عقليتين والبسائط الخارجية لا مادة وصورة لها
الا عقليتين واذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان تتم المعنى بهذا القدر بل بقي ما وجد في هذا المعنى حتى لو كان هناك الف معنى يتحد في الوجود ويكون المجموع
جوهرا كذلك كان الجسم حينئذ مباينا في ذاته وجاز ان يكون هناك معان اخر على ان يكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا حتى اذا اختلط الى شيء منها كان تماما
على تلك التعيين شيئا واحدا كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان كان يحمله وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ويكون نسبة الجسم الى كل منها
نسبة المبهم الى الفصل والى المركب من الجسمية ومن اي منها نسبة الى النوع الا اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان عين نوع وقس على ذلك ٦
حال المعنى الجنسي غيره بالقياس الى العرضيات لان المعنى الجنسي مبهما فيجيئ يكون بالنسبة الى الفصول المجهول الا يدل على اي معنى تم فلا يحتمل حتى يتقرر بالفعل
بخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول والاعراض ان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض
علينا من المعاني فدراية انه على ما اعطى القانون ان نستر اطه في الفصول ان الفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث لا يدخل في احد القسمين ولا يجوز ان يخرج عنه ولا يدخل
في الاخر فيكون كالناطق لا كالمتحرك ثم القسم قسمة لازمة اما ان يكون متعددا طبيعة المنقسم بالمادة والفصل الاول لا يكون الخارج ولا اخص فان كان كذا اعم لا يكون
المنقسم فصلا انقسامه كالذكورة والانوثة مثل الانسان لكونه حيوانا ما فان تخصيص ما فيه لحقت احدهما الصورة دون الاخرى بل انقسام النوع بها كالجنس لم يخلق في تنويع
العام فصلا من اخص الانواع كان من جهة خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يتداخل الانقسام لكن فصلا كالذكورة والانوثة
قسما الحيوان انما عرضت للمادة حارة وباردة فجاءت بها الذكورة والانوثة ولم يمنع هذا الانقسام من تقسيم اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا
وفرسا فلم يكونا فصلين ان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة كالحساس قسم الجسم في الفصل والمادة لكن بحيث يمنع من انقسام آخر كذلك كالمغتذي قسم الجسم من جهة المادة
منضمة بصورة النفس الغاذية يكون فصلا وهي الثاني الا يكون فصلا وثالثا ان تلك الطبيعة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى والرابعة
تتداخل اقسامها مع اقسامه وكذلك كان في تلك التنبيهات سابقة حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة فان هناك كثرة وترتيب في الفصول لكون الاخير فصلا للطبيعة قبل
او اكثر كالناطق انما تخصص الجوهر بعد كونه ذا نفس شاعرة وذلك بعد كونه جسما ناميا والا بل لم يكن مخصصا له كان مخصصا على الشرطية لم يكن ان يدخل الخرج من ذلك الاشياء
فصلا اصلا كالملتقى انما تخصص الجوهر بعد كونه جعلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا ما فتفكر في تلك يكفي من قانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس
فيما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا يقبل الانقسام بل بالعوارض فهو نوع **قوله المعنى الجنسي كالجسم للحيوان** مثلا يقال تارة انه جنس الانسان مثلا
واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان الجنس يحمل على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه
المادة لا تحمل على ما هي مادة بالنسبة الى ما هي مادة له ولا على الصورة اعني المركب منها ومن الصورة ولا على ما هي خارجة عنه اعني الصورة انها جزء من الاول والثاني فالجنسية

لعانه الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار واحد بل حيثية ما يقال الى الجنس له باعتبار وجزئية له باعتبار آخر على انه ربما يقال ان ذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا
بالفعل انه عين النوع الذي هو كذلك ان الجسم الثاني الحساس عين الحيوان الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى
لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط تمام المعنى بهذا القدر والمجاوزة عما وراءه كان
ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه ولا محمول ويكون نسبة الجسم اليه
نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحال له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها
نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل في الشيء المحل الجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه ولا
ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ امكان التمام والاتحاد المشروط في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود والعيني مع قطع
النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان اي المعنى الجنسي المقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيين والكلام في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان المعنيان مادة
وصورة عقليتين من المركبات الخارجية يكون لها المادة والصورة كلا الوجهين اما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واما اذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ
الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر والمجاوزة عما وراءه حتى لو كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن الجسم
جسما واشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن هناك جسم بل يؤخذ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر بمعنى الوجود دون الاعتبار
كان جسما وان وجد مخلوطا اتصالا اتحاديا بمعان اخر وانضاف معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون مع كان الجزء الاعلى سبيل ان يكون
مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة متحدة به حتى اذا خلطت الى شيء منها فانما تلاحظه على انه تعين شيئيا له فكان الجسم محمولا بالنسبة اليها بنا ان يكون
اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لا مباينة لا يكون الجسم متجاوزا اعتقادا ولا هي متجاوزة عنه ويكون نسبة الجسم الى شيء منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون
نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية وشيء من تلك المعاني نسبة الجنس الى النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم النوع على المركب ٧
واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي الحساس والحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تماما بعضا والنامي او الحساس
او الناطق متضايفا اليه من خارج بل على ان يكون محصلا به لذلك حصل لغير متجاوز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك
بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما قررناه في المعنى الجنسي من اخذه بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما ينضاف اليه من المعنى الفصلي
كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين كذا حالها بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية تؤخذ
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض كذا العوارض بالقياس اليهما وتشرح حال الطبيعة الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى
تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس فتشرح حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض
على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض
يكون بمعنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا الحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض يكون مغايرا للحيوان والحيوان الابيض واذا اخذ
مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيصير يكون كل منه من متضايفاته كان متحدا مع الحيوان
الابيض وكذا الابيض مع الحيوان مع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ
لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب بالحالة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وههنا امر يجب ان ينبه
له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما ينضاف اليها كالجسم والحساس من الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود كالبدن
والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون مع حاله بعينها وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء في حد
ذاتها من ان يدخل هناك شرط الشيء او لم يدخل فيكون في محاله متحققة تحقق بشرط شيء وبشرط لا شيء فيصح فيها لحاظ الاعتبارات باسرها اذا كانت هي في نفسها

معروضة للصدق بالعينية بخلاف الجزء فانه في حد ذاته بشرط لا شيء فليس يسوغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة
في انفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان الاعتبار لا بشرط لا يمنع من ان يحمل ويتواطأ على معروضيها بما هو معروضهما كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين
الآخرين اعني بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين
فلا يحمل احدهما على الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما
على الآخر وقس على ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتأتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في
العرض كالبياض بالنسبة الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية وكذا بل تجري في الطبيعة النوعية
ايضا وان ذلك انما يتأتى في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة
تحتاج الى محصلها واما الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيزاح عنك ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا
تكون كالمجهول بعد لا يدرى انه على اي معنى كم من معنى يشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا اخطرنا اللون مثلا
بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر بالفعل تقنع به النفس بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصل الاشارة
دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت النفس اذا طلبت فيها الاشارة فقد طلبت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز
كون اللون مشارا اليه اي مشارا اليه كان الا بعد ان تضيف اليه معنى آخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس يمكنه ان يحصل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيئا
مشارا اليه انه لون في هذه المادة ليس في ذلك الشيء الا لونا فقط وتخصيص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال احد ما
منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية ففي البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى تحصل طبيعة نوعية فيكون في ذلك المعنى فصلا
واي معنى لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تمت بمعناها لا تفتقر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية واي ما لم تتم
فيها بعد تحصيلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فهمنا اشتغالنا بتمييز الفصول عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فلا اول فنقول انا انما يستغنى في الحكم
معرفة القانون الكلي الجلي وانكشف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة
النوعية في نفس الامر مطلقا حتى تمتاز عن الاجناس واما حينما الى التحصيل وتعرضنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس بل الى المعنى القياس
الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية
ام نوعية فصلا جنسيا الحكم الثبات في ذلك وذلك لان القانون الكلي ان يحمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بحملة كبرى لصغريات موضوعاتها
واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في الحكم
الصناعية وكانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة
جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية الا كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس
الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة نزعا لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا
مقسما لها ان يكون قاسما لما قسمه بوجه حتى ان يدخل كل فرد مما تحت المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقاء عينه
في حد ذاته بل يكون المعنى القاسم الفاسق [illegible] تحت الخاص من القسم معنى الحصة التي قارنها منه فلا يتبع المتحرك غير المتحرك يتعين في التقسيم الذاتي اي الذي
اريد به تحصيل تعين تمايز بين معنى داخل في الذات ويكون انضافه الى المقسم حتى حصل القسم الوجودي منها ذاتيا وذلك لان هذه الحصة غير الحصة
التي دخل من المقسم تحت المتحرك بل اذا ان يصير هو غير متحرك وهو عينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة [illegible] لاستعداد او [illegible] انقسام تلك الحصة التي في
المعنى المخصص لا سيما المحصل الوجودي من التقسيم الا ان يكون استعداد آخر ما غير مستند الى امر خارج من تلك الطبيعة بما هو احد الوجهين الا ان يكون كذلك

وعلى الأول لا يكون استعداده لذلك المعنى أخص البتة ولا يكون استعداده للمعنى خارجا عنه البتة فحينئذ إذا كان استعداده لذلك لذاتي أعم لم يكن المخصص فصلا
مقسما لتلك الطبيعة البتة كالإنسان إذ ينقسم إلى ذكر وأنثى فاستعداده لذلك لما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة
والأنوثة فصلا مقسما للإنسان ولا للحيوان أيضا فإنا إذا أخذنا لولا المعنى الأعم ولم تخصيص لم تقع بصورة دون أخرى حتى كان النوع منه يجوز أن ينقسم
به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فصلا عن أن يكون له مدخل في تنويع الخاص وإلا فإذا كان استعداده لذلك من جهة مادتها التي منه
بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر أولى من جهة الصورة بحيث يجوز أن يتداخل انقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم
إلى ذكر وأنثى للمادة حيث عرضت لها انفعال من سخن فتقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة أو من برد فتقبل مزاجا باردا استعد به للأنوثة وليس يمتنع
بهذا الانقسام من قبول قسمة أخرى من حيث الصورة كأن يكون إنسانا وفرسا حتى أن كلا من الذكر والأنثى يجوز أن يكون إنسانا وفرسا فلا محالة
كل من الإنسان والفرس مثلا النوع يجوز أن يكون ذكرا وأنثى فيكون الحيوان يتنوع فيصير إنسانا وفرسا من غير أن يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا أو أنثى وإن لم
يكن كذلك كان فصلا مثل ما كان استعداده لذلك بصورتها كالحساس للجسم ذي النفس فإن النفس هي التي تكون أولا حساسة بالذات إذ لا يكون لمادتها لكن بشيء
تمنع من انقسام أولى من جهة الصورة يتداخل انقسامه مع انقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم إلى المتغذي وغيره فإنه وإن كان من جهة المادة لكن تخصيص
الجنس ببعض الأنواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فإنه إذا صار متغذيا لم يقبل من الصورة إلا انقساما نامية حساسة وغير حساسة فيكون حيوانا أو نباتا
البتة وليس يجوز أن يكون الجسم المتغذي ذا نفس نامية أو غير ذي نفس كذلك إلا أن يكون الجسم ذا النفس متغذيا أو غير متغذ وينبغي أن يتذكر
لاتقان ذلك حال المادة فإنها إذا كانت تتحرك إلى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الأمور الطبيعية عوارض من الأمزجة وغيرها فربما
كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فتقدر قوتها على الصورة الحاصلة أما الصورة الأولى كما إذا تحرك الطين إلى التحجر فعرض
مانع أبقاه على الطينية أو على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية إلى الحجرية وقد توصلها إلى صورة أخرى كما إذا تحرك
العصير إلى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يعرض وربما كانت موقعة للاختلافات في نفس الشيء المتحرك إليها فإذا كانت تقبل الاختلافات كما إذا
تحركت المادة بالبعض إلى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة الاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ديدانا وبعضها ذبابا وربما
كانت موقعة للاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في أمور مناسبة للغاية أو خارجة عنها جدا إنما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى هو بالمادة
متوجها إلى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل الذكورة والأنوثة فإنهما في كيفية حال آلات التناسل مع التناسل أمر عارض بعد الصورة ونحو بعدها
شيئا محصلا بعينه وإن كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا
أوليا لتلك الطبيعة البتة بل إن كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة أولية أخرى يتداخل انقسامها مع انقسام هذه القسمة التي
وكذلك ذلك المعنى السابق بالنسبة إلى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها أو معنى آخر وحينئذ يكون الأمر كذا إلى أن ينتهي إلى
تلك الطبيعة كان هناك فصلان أو فصول مترتبة ويكون الآخر فصلا بعض فصول الطبيعة الأولى كالجوهر إنما يكون ناطقا بعد كونه ذا نفس شاعرة بما
هو بعد كونه ذا نفس بعد كونه جسمانيا وإن لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص ولم يكن مخصصا على التحصيل لم يكن أول الأمر
من ذلك كذا ما تلوه فصلا البتة ولو بواسطة كالجوهر إنما يكون قابلا للميل المستقيم أو المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل إنما هو بعد كونه
جسما طبيعيا فإن الجوهر إذا كان جسما طبيعيا لزم أن يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة أعني الجسم
الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له والجوهر لا يكون باعتبار هذا المعنى قابل الميل المستقيم أو المستدير أيضا فصلا لشيء منهما وكالجوهر إنما يكون ملتحيا أو كوسجا
بعد كونه رجلا وإنما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وإنما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالإرادة إليه وكونه حيوانا
إنما هو بعد كونه ذا نفس لكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضمام الفصل المقوم للجسم إليه فالذكر وإن كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة

فلا يكون هو وما بعده من الرجل التام الملتحي او الكوسج فصولا ولا ما الحيوة وما يجري مجرى ذلك فصولا ذاتية وربما اتفقت ذلك لم يحتج فيها الى جميع
كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون تمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي يلتبس الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها شيئا
يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع قلت وهذه المعاني اللاحقة اذا لم تكن فصولا كانت
عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة العوارض اللازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة لنفسها من اي جهة كانت
او مأخوذ فيها فلا يكون لا يعقلها تحتها والتي يلزمها ما تحتها لا يجب ان يلزمها ما تحت العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب ايجابها من
التشخص المشار اليه كما ان الجنس يكون منها مأخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك العوارض اي ان تتحصل
لا تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل بجواز ان يكون اي مشار اليه مشار فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة
الى الجنس بشارك كما في الاول دون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغايرته اللازمة منها و
الملبس كذلك كانت قد تحصلت ان الانواع المتفقة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية يمتاز بعضها عن بعض بفصول والاصناف والاشخاص المتفقة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض اما النوع فلا يمتاز عن الجنس او الفصل الا في بعض اللحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل
والجنس والفصل ايضا لا يمتازان الا في بعض اللحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة بالجنس والجنس من الاعراض العامة
وكذا الجنس الاعلى وسائر الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل اقول لما عرفت ان المعاني اللاحقة
بالجنس تكون فصولا وربما لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض ومحالها هو العوارض اللازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة
10 عارض آخر فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة وما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او
بواسطة عارض الى ان ينتهي الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها لنفسها اعني من صورتها الخاصة بل وجودها الخاص
او عرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر اعم منها اما المادة او صورة او عارض واللازم الاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير
عكس فان اللازم الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزمه اذا كان لزومه لما تحته بواسطة او بواسطة ما يساويه وما لم يعمم العوارض وان كانت خارجة
عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب تجردهما عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق لازمة وعوارض
لازمة وغير لازمة فالمجموع هو الشخص المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة ولسنا نعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك
يكون شخصا مشارا اليه انسانيا بل الذي به هو هذا الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكان الانسان في العوارض وان العوارض فان وضع الاعراض
في مثل ذلك بدل العوارض في هذا الموضع فالمراد بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه
لانهما يكونان جزءا منه قد ذكرنا سالفا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن
متضمنا في الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة ولا يكون منضما اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص
فالجسم مثلا انما نعني به اذا اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت اي شيء كان منها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط انتفاء المعنى بذلك بل
ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه
من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون بتمامه جسما لا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان
التشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس قلنا المراد ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس زيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس
غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض لذلك بل التوحد بها

واما ان النفس لا تحتاج البتة فی تحصل معنی متقرر بالفعل یجوز ان یکون ذلک المعنی فی الوجود ای مشارالیه کان باقیا فان النفس
اذا ادرک معنی الجنس کالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتی انتهی الی الفصل الاخیر کالناطق یحصل لها ماهیة نوعیة تامة المعنی یجوز ان
یتقرر بالفعل علیها العوارض ولا یحتاج فی ذلک ان یدرک العوارض ایضا فان حملت کلامه علی المعنی کما هو الظاهر من کلام الشیخ
فی الشفاء فالفصول ایضا تشارک العوارض فی هذا الحکم وان حملته علی المعنی الثانی کان الحکم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها
ما لو توهم مرفوعا عن الشخص المشار الیه لم یبق ذلک الشخص موجودا بل فسد نحو مغایرة اللازمة له مع سائر الاشخاص و ذلک اما لکون
تلک العوارض من اسباب التشخص کالانفصال الطاری علی المادة العنصریة لکون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لکونها لخصوصها
من لوازم ذلک الشخص من حیث هو شخص وان لم یکن من اسباب تشخصه کلوازم المزاج الشخصی لزید ولعلک قد حصل لک مما مر
ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء کانت تلک الانواع حقیقیة کالانسان والفرس تحت الحیوان او اضافیة محضة کالحیوان والنبات
تحت الجسم المغتذی یتمایز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا یمتنع ان تکون مع ذلک متمایزة بالعوارض ایضا بل یکون
ذلک البتة لکن الامتیاز بالفصول اولی و هذا غرضی ان الاصناف و الاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتیاز الا بالعوارض لمشارکتها فی تمام
الحقیقة واما النوع فلا تمتاز عن الجنس و الفصل بل هو عینهما فی الخارج وفی الذهن ایضا الا فی بعض اللحاظات حتی لحظ التحصیل و الابهام و الخلط و العراء
فان النوع یمتاز من وجه عن الجنس ذلک بحول الفصل فیه بالفعل لا فی الجنس وعن الفصل ایضا بحول الجنس فیه لا فی الفصل و الجنس و الفصل ایضا
لا یمتازان فی الخارج ولا فی الذهن الا فی لحظ التعریة واخذ کل منهما بشرط لا ویکون امتیازهما حینئذ بنفس معنیهما لا بجزء من المعنی مع الشرکة
فی جزء منه ولا بالخارج مع الشرکة فی تمام المعنی وذلک لعدم مشارکتهما فی شیء مما یتجوهر به الماهیة فان قلت الیس مثلا فصول الجواهر جواهر
الجوهر مشترکا بینها فیکون الامتیاز بجزء من آخر وهکذا حتی یتسلسل قلنا فصول الجواهر وان کانت جواهر لکن حمل الجوهر علیها عرضی بخلاف حمله علی 11
نفسه وعلی الاجناس والانواع تحته لا یقال فاذن لا یکون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نرید بکونه جنسا لما تحته انه کذلک بالنسبة الی الاجناس
والانواع المندرجة فیه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول کذا کل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وکذا امتیاز
الجنس الاعلی لبساطة الفصول علی سائر الاشیاء بتمام المعنی فلا یلزم التسلسل لا فی الاجناس ولا فی الفصول قلت لعلک بعد استیقان ان الجعل
البسیط لا ترتاب فی ان المجعول فی سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ویستتبع ذلک تعلقه به فی التأسیس و لا یتعلق الا بغیر فلا غنی الا هو واوضح
البین ان الوجوب بالذات فی ای جانب کان من التقرر والوجود او البطلان والعدم یوجب الغنی فیه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات
عن الجانبین وهو الامکان الذاتی هو الموجب للفقر فیهما الیه فیتعلق بالواقع من الجانبین من جهة وجوبه فالحاجة دائمة لدوام الامکان
وتعلق الواقع من الجانبین بموجبه علی حسب الوجوب لیس یستتبع الوقوع فی الدوام وتخصیص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سیان
فی فقر ذلک واستغن فی ذلک بالحال حال الشمس والضوء الواقع بحاذاتها علی الارض فانه مرتبط بها فی تقرره ووجوده فلیس ان فرض دوامه
بدوام محاذاتها کان ذلک مغنیا له عنها ومنافیا التعلق بها ولیس الی حیث یستغنی فی البقاء عنها وقس علی ذلک حال البطلان والعدم
بیان الحاجة فی التقرر والوجود یکون بالضرورة الی موجب متقرر موجود والتحقیق یوجب کونه واجبا بالذات اذ الحاجة انما یسد بها
وضم الفاقة الی الفاقة لا یغنی شیئا واما البطلان والعدم فیکفی بالضرورة فی وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استندا
بعد الی موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما اسخف ظن العامة ومن یتلو تلوهم ان التعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والموجب
له الیه هو الحدوث فالقدیم لا سبب له البتة والحادث یستغنی عنه فی البقاء وان احتاج فی الابتداء ویکسب بل یهما حالة بین العدم والوجود
هی الخروج من ذلک الی هذا فلیس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او فی اول آن والعدم وان احتاج الی موجب هو عدم علة الوجود

لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هو كذلك في نفسه كذلك كونه اول آن علم بحق من الحدوث معنى
يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الالات او لو اعتبرت في نفسها لاستبدت في وجودها الازلي عن الوجود وما هو في
اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم العلل فان وجب المعلول بعلته التامة لم يتخلف عنها بالزمان
فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك اولا كان معلولها الوجب بها قديما فالوجوب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما وحادثا
والتعلق بالغير يشمل متنسبه بالضرورة فيكون ذلك المفهوم اعم او لا وبالذات وبالاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير لازم للوجود ما دام موجودا
فكذا التعلق وجهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كك والكلام على ان المسبوقية بالعدم ايضا كك مما وقع في هذه الورطة مشابهة بقاء البناء
بعد البناء ونحو ذلك يخيل ان الاثر يبقى بعد المؤثر والحق ان الذات المجعولة والوجود المفاض تحصيل الحاصل والكلام ان مرادهم بها فالتاثير فيه لا في الذات
الباقية ووجودها والاول من مأخذها ليس بعلة جاعلة مكانه فليس البناء جاعل البناء بل حركته هذه سبب لحركة اجزاء البيت انتهاء هذه الحركة
واجتماعها والاجتماع بشكل ما والحافظ لذلك الاجزاء على ذلك الشكل هو طبائع ما منها في امكنتها الطبيعية مع عوقها اللبوقي عن الحركة الى حيازها
الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينها من التزاق والثاني من اشتباه تحصيل الحاصل بتحصيل الحاصل بتحصيل آخر فالذات والوجود المستمران
انما هما تحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان الاثر متعلق بالمؤثر والتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج
اليه البتة فجهات ما سوى على بعد تعقل فقير ولا غنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به ضرورة ان الممكن من حيث انه
ممكن لا يكون لاحد طرفيه اولى به الا بمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر المرجح
وجهة التعلق هو الوجوب به وباسلوب آخر انا اذا رفعنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات
اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة 12
اذ نقيض العلة علة النقيض فكما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه كك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة
فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة التعلق به الوجوب
به فالممكن بذاته سواء كان دائما الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين دائما لامكانه بالذات ودائما
والطرف الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك
وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق منهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون
موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب
آخر لزم اجتماع موثرين مستقلين على اثر وربما يوضح هذه الجملة بملاحظة حال الشمس والضوء الواقع على الارض بحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها الكونها
شرطا لفيضانه عن المبدأ الفياض على الارض لو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن دوامه موجبا لغنائه عنها وعن ما
تعلقه بها واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة تلك الارض
او حيلولة ساتر بينها انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كك عدمه بعدمها واذا كان شأن المعلول في التعلق الافتقار الى الشرط والا
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء
انما يكون واجبا بغيره وذلك الغير موجبا له اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم وحتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة
ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع بملاحظته عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا هذا خلف
ذلك الموجب ايضا مع علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

من حيث الكل جائز اقطعا فالحاجة انما تنقضي بالانضمام الى الغني ومنهم حاجة الى حاجة ومحتاج الى آخر ولو دار او تسلسل الى وجوب الغني اصلا
فهذا اسر يلوح به ان لا موثر في الوجود الا الله وهذه الجملة مما توافقت فيه المتفلسفة مع الفلاسفة والكلام بين الفريقين خلاف في
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو سنخ الذات باعتبار
اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق والحاجة في التاسيس والوجود واذ قد عرفت امر الجعل البسيط فلا ترتاب في ان الحق هو الثاني
وكذلك في ان الامكان المحوج بالذات هو ليسية وجوب الوجود والعدم ام ليسية وجوب التقرر والبطلان في سنخ الذات
المستتبعة ليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وقوامه
به المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت في تلك الجملة الانظار الكلامية اختلطوا بالاوهام العامية فتوهموا ان التعلق من المفعول بالفاعل
انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود ومنهم من
يجعله الوجود في اول آن ولم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان
شطرا او شرطا وكانهم يعنون بالحدوث ههنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يلزم ان الحاجة متقدمة على الحدوث
فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب فتعلق به في آن الحدوث
اعني به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود في اول آن لكنه يستغني عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل
بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما الزمهم من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى لما ضر في بقاء العالم تشتتوا فمنهم من تجاسر
على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض وتوهموا ان الاجسام
محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب وهذه الاوهام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعتراض لسخافتها وكانت ١٤٣
فيما حققت من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فان كان الاول فههنا عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية
بالعدم اما العدم فهو وان احتاج الى موجب لم يتعلق بل كن ذلك هو صرف جاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة جاعل الوجود والكلام
في تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك العدم مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فلم
يبق من الحدوث على هذا المعنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وان كان الثاني فههنا مع ما مر كون الوجود في اول آن وهذا ايضا بمعنى انه
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلي وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود لذلك الشيء في آن او زمان
فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود
في اول آن والوجود بعده فبقي النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل تشمل ذلك الكل او تختص بالبعض فنقول اذا كان المعلول متعلق الوجود بعلته
التامة واجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان لو فرضت العلة التامة قديمة سرمدية جاز الفرض ام لم يجز كان معلولها الواجب بها قديما
فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع من وجود احد القسمين مانع من خارج والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون
لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والا لم يلحق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه اولا وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فجهة التعلق بالغير الوجوب
به دون الحدوث والوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام متحققا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة
الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير زائلة عنه ثم نقول المشهور
مما اوقعهم في هذه الورطة زعمهم ان الاول مشاهد في بقاء البناء بعد فناء البناء ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب ونحو ذلك الماء بعد

انتفاء البناء ولو كانت علة الحاجة هي الامكان وكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر زالت هذه الآثار بزوال تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثر من المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة او الوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة علة مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر مركب من طبيعة وقسر وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة في الاساس وهذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي عائقة لها عن الهبوط مع ما فيها من التلاصق المانع عن الافتراق بادنى محرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل تحصيل الحاصل تحصيل الباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا واثرا مستمرا هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزي الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وبقاؤه ببقائه ط

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان يعتبر معلوم في نفسه وان اعتبار صدقه على شيء وينضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا عدم صدق على شيء اصلا فاذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم تحصيلا واثبات رفعه له عدولا فيتنافيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه عليه صدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان مواد هما قضيتين متناقضتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالفارسية نيست وقد يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود نقيض بمعنى الرفع المصدري وهو العدم ونقيض لا بالمعنى المصدري فهو ليس بموجود يعني نيست وجود فيجوز ان يكون المفهوم واحد نقيضان فصاعدا باعتبارات فقولهم نقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا مع تصادقهما عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار والوجود وليس الوجود بمعنى نيست وجود ولا يجوز ارتفاعهما عنه بالاعتبار الاول كسائر مفهومات نقائض المفهومات التصورية ويستبان منه ان التناقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها اعني سلبها وان كانت سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها

والتناقض بين النقيضين انما هو باعتبار انهما لا يصدقان معا اي لا يتطابقان له فهو باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مواطاة
واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على
المسامحة واقامة المساوي للنقيضين الحقيقيين مقامه والا فهو باطل كما دونه وقد صرحوا ايضا بذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض
بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعهما بان يكون كل منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما
بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك لا بان يكون احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر كالمعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المجهول فلا يستحيل وكذا حمل
مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي هو نقيضه وغير ذلك كذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول
بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار ذلك
لا غيره فلا يستحيل ان يحمل كذلك احدهما على نفس الآخر او على ما يصدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما
عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا انما باعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل
ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون
شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري
في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار التعقل والتصور لان العقل ان يتصور جميع الاشياء حتى
النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولما اشتهر ان تصور السلب
١٥ فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين كمن هو خالي الذهن منهما هذا
تحقيق الكلام في النقيض على وجه ينحل به كثير من الشبه الموردة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدرب في العلوم

ختم الطبع

الحمد لله والصلوة على اهلها اما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احديهما في تحقيق الكلي الطبعي واخريهما
في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره ومدقق عصره ملا محمود الجونفوري رحمه الله الباري
موافقا لامر المولوي خادم حسين العظيم آبادي سلمه الله الهادي
في المطبع المصطفائي باهتمام عبد الواحد خان
اللكنوي ابن المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ١٢٨٨
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من
الهجرة النبوية على صاحبها افضل
صلوة وتحية
فقط

ترجمة مولف الشمس البازغة

احمدك يا من هو محمود والصلوة على صاحب المقام المحمود وعلى من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراجي عفو ربه القوي محمد عبد الحي
اللكنوي قد سالني بعض خلاني ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة ليظهر فضله على الطالبين كفضل الشمس البازغة فاجبته
الى مسئوله فاقول هو العلامة في عصره الفهامة في دهره محقق الفنون الحكمية ومدقق العلوم العقلية مولانا محمود الجونفوري نسبته
الى جونپور بفتح الجيم وفتح الواو بعدها نون ساكنة بعدها بار فارسية بعدها واو ثم راء مهملة بلدة رفيعة الشان معدن من قديم الايام
لارباب العلوم الشان من بلاد فورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفي سنة اثنين وثلاثين بعد الالف وعلى الشيخ محمد افضل
الجونفوري وفرغ من التحصيل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم في مضمار التاليف وارسل غواص الفكر الى بحار التاليف
فصنف الشمس البازغة ولم يتفق له فيه ايراد جميع فنون الطبعي لضرب طبل الرحيل في اثناء عمره الطبعي وحرر على الفوائد الغياثية
للعضد الايجي شرحا سماه الفرائد وعلق عليه حاشية حجمها اكثر من حجم شرحه واتى فيه بعجايب تنشط به الاذهان وتفرح بسماعها
الآذان وحكي بانه ما صدر عنه في تمام عمره قول سمج عنه ولما اكمل التحصيل رحل الى دار الخلافة اكبرآباد ولقي آصف خان اعاظم
امراء السلطان شاهجهان فجلبه عنده ثم رجع الى جونفور واشتغل بالتدريس وله رسالة موجزة اربعة اوراق في الفارسية في اقسام
النسوان وتوفي في سنة اثنين وستين والف في التاسع من الربيع الاول وقد كان استاذه الشيخ افضل اذ ذاك حيا فحزن عليه
حزنا وافيا وما تبسم اربعين يوما الى ان لحق به والحق انه لم يظهر بالهند مثل الفاروقيين احدهما الشيخ احمد المجدد السرهندي في علم
الحقائق وثانيهما هذا المحمود كذا ذكره المورخ غلام علي آزاد البلگرامي في سبحة المرجان ومن تصانيفه ما لم يطلع آزاد الدوحة
المياده في الصورة والمادة ورسالة في الكلي والجزئي ورسالة في تحقيق امتناع النقيضين وارتفاعهما ورسالة فارسية في تحقيق الفضيلة
والقدر ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجونفوري صاحب الآداب الباقية والابحاث الباقية
وقد مدح في ديباجة الآداب استاذه غاية مدح ومن المشهورين مولانا عبد الرشيد الجونفوري صاحب الرشيدية شرح الشريفية وزاد
السالكين وشرح اسرار الخلوة والمحكوم المربوط وحواشي كافية ابن الحاجب ومقصود الطالبين وديوان الشعر وغيرها المتوفي
سنة ثلث وثمانين والف ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى ومما يستنكر عليه اطلاقه ما قبل الطبيعة على الفن الطبعي
في ديباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبيعة عندهم مخصوص بفن الالهيات وقد بالغ في تصحيحه المشهورون
لكن لم يات احد منهم بما يشفي العليل ما حقق على ما فصلته في المعارف بحواشي شرح المواقف ان اطلاقه عليه ليس على عرفهم بل
على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الالهي والطبعي قبل الالهي مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاحفظه فقط

حواشی متعلقہ صفحہ ۳ **۱۳ قوله** ثم نظر الخ فيه ان النفس ليست محتاجة الى المادة فكيف تكون من الطبعي ويمكن ان يقال انه يبحث عن احوالها كانه يبحث عن احوال الاجسام ذوى النفوس **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **۱۴ قوله** في حال النفس قد عرفت ان الجوهر المفارق عن المادة في ذاته دون فعله يسمى نفسا وقد يطلقون لفظ النفس على ما ليس مجردا بل مادي كالنفس النباتية التي هي مبدأ افاعيله من التغذية والتنمية والتوليد والنفس الحيوانية التي هي مبدأ الحس والحركة الارادية **شرح تجريد** **۱۸ قوله** اعم من النظر الخ لان النفس النباتي يصدق على الحيوان والنبات كليهما بخلاف النفس الحيواني فانه مختص بالحيوان فلا جرم اقدم من كلامه ولذا اخر كتاب الحيوان عن كتاب النبات **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **۱۹ قوله** فهذه كتب ثمانية وجه الضبط ان الجسم اما بسيط او مركب والاحوال العارضة له اما عامة لهما او خاصة باحدهما فالعامة هي كتاب سماع الطبيعي والخاصة اما خاصة بالبسائط او بالمركبات فالاولى هي كتاب السماء والعالم ثم لما كان بعض منها احق بالافراد افرد لها كتاب على حدة وهو كتاب الكون والفساد والثانية اما عامة في اقسام المركبات الثلثة او خاصة بما ليس له نفس او ما له نفس والاول النفس مما يعم النفس الانساني والحيواني كما صرح به المصرح فالاولى هي كتاب الفصل والانفعال والخاصة بما ليس له نفس هي كتاب الآثار العلوية والمعادن والخاصة بما له نفس اما عامة لجميع اقسامه من النبات والحيوان وهي الاحوال العارضة لها من جهة كونها ذا نفس او خاصة باحدها فالاولى هي كتاب النفس والثانية اما مختصة بالنبات او بالحيوان فالاولى كتاب النبات والثانية كتاب الحيوان **حمد الله** **۲۰ قوله** من احوالها البدنية الخ من بيان امزجة النبات واعضائها وتولد اجزاء النبات وعلل اختلاف النبات بحسب البلدان واختلاف الحيوانات في الاعضاء المتشابهة وتشريح الاعضاء وتعريف المزاج وامزجتها وما اشبهها **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **۲۱ قوله** ولكل منها الخ فان امزجة السكان في الاقاليم مختلفة والبدن الهندي اذا تكيف بمزاج صقلابي مرض ومات كذلك حال البدن الصقلابي اذا تكيف بمزاج الهندي مرض ومات فيكون لكل واحد من اصناف سكان المعمورة مزاج خاص يوافق هواء اقليمه وحرارة الصبيان اكثر مقدارا واقل حدة وحرارة الشبان اقل مقدارا واكثر حدة وبعده سن الكهول وهو خمس وثلثون سنة او اربعون سنة تاخذ في الانتقاص حتى يكون ابدان الكهول نحو الى ستين سنة وابدان الشيوخ وهو من ستين الى آخر العمر باردة وابدان الصبيان ارطب والكهول والمشائخ ايبس **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **۲۲ قوله** فاقتصر نافيه على الستة الاولى لانها بحسب النظم القدر واما الذي يوجب نحو الفنون الثلثة الاول **حضرت ملا نظام الدين قدس سره**

حواشی متعلقہ صفحہ ۴ **۱۳ قوله** وقد تكون مشتقة الخ في ندية المشتق النحوي بل هو في عداد فلا يتوهم **حمد الله** **۱۴ قوله** اما من الصور ... ان الالحاق الذاتي قد يتحد من حيث عدم الصورة حتى ... فيجعل ... في المسائل وان لم يكن حملها صريحا في الفلكية فان معناه ان الصورة فلكية **حضرت ملا مرحوم** **۱۵ قوله** هو الجوهر الذي الخ ههنا شبهة مشهورة وهي انه ان اريد ما يمكن فيه فرض الابعاد بالذات فلا يصدق على شيء من افراد المحدود فان القابل بالذات للابعاد الثلثة انما هو الجسم التعليمي وان اريد ما هو اعم منه بمن يمكن فيه بالعرض فيتحقق بالمادة والصورة ويجاب بمنع ان القابل بالذات لفرض الابعاد انما هو الجسم التعليمي بل انما القابل هو الجسم فان المراد بالابعاد الابعاد مطلقا اي بلا تعيين مقدار بل الجسم التعليمي انما هو قابل التعيين للامتدادات ويساوقه قبول القسمة الوهمية وقبول المساواة والمفاوتة بالزيادة والنقصان كما تقرر في محله وقبول التعيين للامتدادات لا ينافي القبول للامتدادات مطلقا كما ان الجسم الطبعي ممتد في نفسه صالح لان يفرض فيه الامتدادات الثلثة المتقاطعة بلا تعيين مساحي وكذلك الجسم التعليمي ايضا قابل لذلك غاية الامر انه صالح لها مع التعيين ايضا فكيف والجسم التعليمي انما هو ممتد في سوى الممتد الجوهري او هو مركب من الامتداد الجوهري ومعنى آخر منشأ لانتزاع التعينات المساحية كما هو التحقيق عندهم وعلى كل تقدير يلزم ان يكون صالحا لما يصلح له الجوهر الممتد فينتقض التحديد به البتة اللهم الا ان يقال انه يخرج بقيد الجوهر فتامل **حمد الله**

حواشی متعلقہ صفحہ ۵ **۱۳ قوله** بل هي شيء الخ لا يخفى عليك ان هذا انما يتم في صور الاجسام التي لها امهات ذوات طبائع واما في الاجسام التي ليست كذلك كالاجسام الفلكية والاجسام البسيطة العنصرية فصورها النوعية ليست بموضوعات الطبيعة ... الا ان يقال وجه التسمية لا يجب ان يطرد في جميع افراد المسمى فبعض العنصر يسمى طبيعيا للاستناد وبعض افرادها الى الطبيعة بان يكون اثرها المادة وجعل وجه التسمية كون تلك الامور بعضها نفس الطبيعة وبعضها موضوعا وبعضها اثرها الا يتوقف على ما ذكره المحشي ليس بسديد **حمد الله** **۱۴ قوله** الطبيعية التي في الامر الخ ثم ما ذكره انما يتجه لو اريد في قوله وبعضها آثار قصد منها ما يعم صدور المعلول من العلة ومثاله فان الطبيعة الام ليست علة فاعلية للطبيعة الابن بل معدة كالبناء للبناء مثلا ولا مضايقة فيه **حضرت ملا مرحوم** **۱۵ قوله** لها مبادئ وعلل الخ لم يقصد به ان كل طبيعي له مبدأ او سبب فان الصور الطبيعية بسائط فلا يكون لها مبادئ بل المقصود ان الامور الطبيعية لا تخلو عن مبادئ واسباب وذلك بان يكون لبعضها مبادئ واسباب **حضرت ملا مرحوم** **۱۹ قوله** ويكون علما يقينيا الخ المراد بالعلم اليقيني ان يعلم ان شيئا كذا ولا يمكن ان يكون الا كذا او يقال العلم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ودوام سلبه عنه فالمراد ان العلم الذي يحكم بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول **حمد الله**

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۵

۱۱۸ قوله من حيث حدودها التي الخ فيه ان اصل اليقيني متعلقة النسبة لا الحدود فمعرفة الامور الطبيعية بالحدود وليست معلالا بدفيها من معرفة اسبابها كيف لا الاسباب خارجة من الذات والحدود انما هي بدونها الا ان يقال اراد بالتصور بالحدود التصور الذي هو مطلب الحقيقية و بتصور الشئ بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان التصرف في المسائل التي هي القضايا الايجابية ذلك التصور وهو مسبوق بطلب هل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه لا بد من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينيا فتامل ۱۲ محمد الله ۱۲۱ قوله هي مبادي تصورية الخ المكونها مبادي لكن المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم وحدود الامور الطبيعية كذلك واما كونها تصورية فظاهر ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲۲ قوله فيسلم ههنا الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لا بد ان تسلم في العلم الذي هذه المبادي مبادي له وتبين في علم آخر والا لصارت مسائل والقضايا التي هي مبادي ضرورية غنية عن البيان ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۲۳ قوله وكذلك ما يجب الخ اي هو ايضا من المبادي التصديقية اما كونها مبادي فلان ما يتوقف عليه علم احوال الامور الطبيعية يكون من المبادي كما عرفت واما كونها تصديقية فظاهر لانها اذا كانت مبرهنة في العلم الاعلى لكانت من المسائل لهاد المسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وان كانت مشكوكا قبل اقامة البرهان لكنها بعد تكون مذعنة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲۴ قوله وتوضيح ههنا اي في العلم الطبيعي لما عرفت من انه لا بد في معرفة الامور الطبيعية من معرفة مباديها واسبابها وانما تتم المعرفة بتوضيح الماهية وتكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات كثيرا ما يكون بالحدود وقد عرفت انها مبادي تصورية ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۲۵ قوله اعرف الخ لان يكون وقوع العامة في الذهن وارتسامها فيه اكثر من وقوع الخاصة وارتسامها فيه لان الفيض من المبدأ الفياض عام والنفس الانسانية قابلة للمتصورات فاذا وجد القابل والفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع فكل ما كان شرائطه وموانعه اقل كان الى الفيض اقرب والاعم من حيث عمومه ان كان متحققا في الخاص قل منه شرطا ومعاندا ضرورة اشتمال على امر زائد على العام فشرط العام ومعانده شرط للخاص ومعاند له من غير عكس كلي لان الخاص بحسب خصوصه له شرائط وموانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرائطه وارتفاع موانعه اقل بالنسبة الى الخاص فيكون وقوعه في النفس وارتسامه فيها اكثر من وقوع الخاص وارتسامه ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۸

۱۲۶ قوله بل هي مفارقة الخ دفع لما يتوهم من ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن لما مر والبدن متقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس متقومة بالمادة الاولى ويتقرر الدفع انا لا نسلم انها حدوث النفس يكون بدون حدوث البدن لكن حدوث البدن شرط لحدوث النفس لكون البدن معد النفس ولا يجب ان يكون المتقوم بالشرط متقوما بالشروط فالمادة الاولى وان كانت مقومة للبدن لكنها مفارقة النفس تقوما والبدن وان كان شرطا في حدوث النفس لكن ليس شرطا لها حتى يلزم ان يكون مقوم مقوم النفس مقوما لها الا انه لو كان كذلك لاستحال بقاء النفس عند فساد البدن مع ان النفس تبقى بعد فساده ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۲۷ قوله لكن المادة الاولى الخ دفع توهم نشأ مما ذكره من انه لما لم يكن المادة الاولى متقومة بالنفس والنفس متقومة بها فما وجه قوله فكانت النفس والمادة الاولى ووجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانها ليست مادة حقيقة للنفس وما هو مادة حقيقة يعني البدن فهي متقومة بها فالمادة الحقيقية وما هي مادة له لا يتصور بينها الا تقوم احدهما بالآخر وليس القسم الاول مثال في الواقع ۱۲ محمد الله ۱۲۸ قوله فهي البدن الخ يتجه اليه ان البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود والتشخص فلا يكون متقوما بها والجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الهيولى الاولى مع الصورة الجرمية فالبدن علة لوجود النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علة ۱۲ حضرت علام مرحوم ۱۲۹ قوله وتقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحملها صورة وبالقياس الى طبيعة الجنس الناقصة التي بها تتكمل فصل منوع والبدن بالاعتبار الاول مادة لها وبالاعتبار الثاني جنس لها والصورة والمنوع يكون مقوما لماله صورة ومنوع ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳۰ قوله كما في النفس والبدن الخ فان البدن محتاج في تقومه الى المقبول وهو النفس وليس وجود النفس متقوما بالمادة لكن يلزم النفس انها اذا وجدت تقوم البدن بها فلكون البدن محتاجا في تقومه الى النفس لما مر وانعدم كون وجود النفس متقوما بالمادة لانه ليس البدن علة بالذات للنفس فانه ليس فاعلا لها ولا مادة لا ينفعل جوهرها بجوهره والمكان مبينين في العلم الالهي لا يجزمها ويا لما عرفت ۰ لا اصور يا لكون الامر بالعكس كما مر فانه لا يلزم النفس اذا وجدت تقوم البدن بها لو لا انه لولا ذلك لزم تعطلها وتعلق شخص ما للمثل فان الجوهر الشريف وما المفارقة فلانه ليس اتصالها سبيل الخلو والاستكمال لا سبيل الانطباع والانفعال ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ١٠ ١٣ه قوله فتلك الصورة اي صورة البسائط انما تحصل في الهيولى بعد زوال صورها لان الصورة النوعية لكونها مقومة للمادة يستحيل انفكاكها
عنها وكما لا يتصور وجود المادة متعرية عن الجسمية كذلك لا يتصور بدون تخصصها بنوع من انواع الجسم فيقوم وجود الجسم بذلك التخصص نعم يجوز تبدل الصور مع بقاء المادة بعينها الا ترى
ان الصورة المائية تنقلب الى الهوائية وبالعكس مع ان مادة العناصر واحدة فالصورة الهوائية انما تحصل بعد زوال الصورة المائية مثلا وكذا الصورة المائية انما تحصل بعد زوال الصورة الهوائية والا لزم
اجتماع المقومين من جهة واحدة ومن ههنا ثبت ان تحقق الهيولى الشخصية بالصور المتواردة بتماسك بعقد معين بعلامات متعاقبة يزال واحدة منها ويقام اخرى بدلها
بخلاف الافلاك فان الهيولى لكل منها صورة لازمة واعلم ان في كلام المصنف ههنا تصريحا بان الصورة النوعية انما تحل في الهيولى وهذا باطل عند المحققين لان الصورة النوعية
ان حلت في الهيولى فالهيولى لا تخلو من ان تحتاج اليها اولا وعلى الثاني لا يكون الصورة جوهرا وعلى الاول لا يخلو من ان تحتاج الى جميع الصور او الى واحد منها فعلى الاول يلزم ان لا يوجد
الا بعد وجود جميع الصور واما الى كل واحد منها اجتماعا او بدلا فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد شخصي لان كل صورة مع فاعلها علة تامة لها او الى القدر المشترك فهذا
القدر المشترك اما تمام ماهية الصورة فيلزم اتفاق الصور في الحقيقة واما جزء ماهيتها فيلزم تركيب الفصول لان الصور فصول باعتبار وليس كذلك بل هي بسائط ولا يتكثر
بساطة وتركيبا باختلاف الاعتبارات او عرضي للصور وهو مغاير لها في الحقيقة فيلزم ان لا يكون الصور جواهر بل هذا العرضي جوهر فالحلول انما في الجسم لا في الهيولى من
حيث المجموع والمحل في الصورة الجسمية كما هو الظاهر فتامل مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ١٣

١٥ه قوله هو الطبيعة فان الطبيعة عندهم مؤثرة تاثيرا طبيعيا في جسم هو محلها ومؤثرة في جسم آخر ايضا وان كان التاثير فيه تاثيرا قسريا مولانا محمد يوسف
١٦ه قوله وليس اثباتها الخ على الطبيعي وانما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال
كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام
بالكلية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة
ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام نسبة واحدة فيحتاج في تاثيره في بعض دون بعض الى مخصص والكلام عائد في المخصص
والاقسام جارية فيه وكله باطل سوى الرابع فاذن ما يصدر عن جسم هو من قوة موجودة في ذلك الجسم وهي الطبيعة مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ١٤ ١٧ه قوله لان النفس الخ هذا دفع لجواب تغير وهو ان حد الطبيعة لا يصدق على النفس في الحركات الارادية لان النفس ليست مبدأ
اول لها فانها انما تحرك بواسطة الميل وهي حالة انبعاثية نحو المخرج من المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوق وحاصل الدفع ان النفس كما لا تحرك الا بواسطة الميل في الحركات الارادية
كذلك الطبيعة في الحركات الطبيعية انما تحرك بواسطة الميل كما سيأتي من اثبات الميل لكل حركة في مبحث الحركة فان اعتبر الميل محركا فعدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه مع ذلك لم
لانه يلزم عدم صدق الحد على المحدود وهي الطبيعة ايضا لانه يكون حينئذ الميل مبدأ اول لا الطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر آلة للتحريك كما هو الحق لئلا ينتقض الحد
بالميل فلا يضر الايراد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدأ اول مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٨ه قوله فليست هذه مبدئية الخ بخلاف الطبيعة فانها
مبدأ اول لكل ما هو مبدأ له حيث [illegible] الحركات الارادية التي [illegible] الطبيعة ليست الطبيعة مبدأ لها فلا يصدق الحد على الارادية منها بالنسبة اليها
مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٩ه قوله بل باستخدام الطبائع الخ التفصيل ان الحركات المنسوبة الى النفس اما حركات اينية وهي الحركات الارادية الحيوانية
واما حركات في الكم كالانماء واما حركات في الكيف كما تحرك المتمارسة الالوان والنفس لا تفعل الحركات الاينية بواسطة طبائع الاجسام فربما تحرك الاعضاء الى خلاف
ما يقتضيه طبيعة الجسم كما في الصعود والنزول لا عبرة بالتعارض بين مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة فلو كان تحريكها الا في بواسطة الطبيعة كانت محركة الى جهة تقتضي الطبيعة
لا الى خلاف جهة مقتضاها فان قيل [illegible] فهو انما تحرك النفس الحركات الكيفية والكمية بواسطة الطبائع فان النفس تبعث الطبائع على تحريك
في الاقطار فتحرك ولا منافاة بين الطبائع وبين تلك الحركات فالتقييد بالاولية يخرج النفوس بالقياس الى الحركات الكمية والكيفية لا بالقياس الى الحركات الاينية
مولانا محمد يوسف رحمه الله ٢٠ه قوله فالاشتباه الخ ليس غرضه الاستنقاص فانه ليس من منصب الناقض مطالبة البيان
فانه مدع بل مقصوده ان التعريف لم يميز المحدود عن غيره فان خاصة المعرف تسلمه ليس بل الظاهر عمومه وتحققه في النفس الفلكية ايضا
حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية سوى النفس المجردة والنفوس الجزئية القائمة بمواد الافلاك واستخدام النفس لها في الحركات رحمه الله ٢١ه قوله على
انه ليس الخ فان قلت ان قيد على نهج واحد لا بارادة وان لم يكن [illegible] فالحركة [illegible] قلت [illegible] لا يخرج النفس النباتية ايضا من قيد
لا بارادة والنفس النباتية من قيد على نهج واحد فيستدرك قيد الاولية مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶ **ﷲ قوله** غير محسوسة لان الطبيعة النوعية للماء مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس بها
سالواحق منعقة كما يعج وضع سعين مع بحتمع ان تكون متعددة على انها لا يكون في ذلك الا ان على ذلك الوضع فلا يكون المشتركة بعد **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ**
ﷲ قوله وانما تصدر الخ الغرض منه ان الواحد لا يصدر عنه آثار كثيرة فيجب ان لا تصدر عن الطبيعة وقد صدرت فاجاب بان صدورها بجهات مختلفة وانما الممنوع
صدورها عن الواحد الحق **حضرت علامہ مرحوم ﷲ قوله** في جوهر الماء انما قال بهذا لان في غير الماء يمكن ان يقال بكثرة الآثار الصادرة عن طبيعة الماء فيه فتعدد القوابل
نعم يمكن ان الواحد يفعل افعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ ﷲ قوله** فالبرودة
الخ بهذا يدل على ان الماء بارد رطب ابارده فلانه اذا زال عنه القاسر المسخن عاد الى البرودة ولو لم يكن باردا بالطبع لم يعد الى البرودة واما رطوبته فلانه يقبل الاشكال ويتركها بسهولة
مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ ﷲ قوله بالقياس الخ فالبرودة اثر الطبيعة المائية اذ هي قوة فعلية فبالقياس الى المتاثر من جوهر الماء والرطوبة قوة
انفعالية فيكون اثر الماء من حيث الانفعال تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الماء وشكله **حضرت علامہ مرحوم ﷲ قوله** بل التحريك الخ لعل وجه الاضراب ان الاثر
انما هو الحركة والميل آلة للطبيعة عند بعض لا واسطة بان يكون الميل اثر الطبيعة والحركة اثر الميل **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ ﷲ قوله** فان الاجسام المركبة
الخ في الاجسام المركبة كالانسان مثلا لا تحصل الطبيعة ..... في الانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل الشعورية
وارادة ..... فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة
بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة فيبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والنامية والمولدة ويبعث عنها قوى النفس الحيوانية
من المحركة والمدركة ويبعث عنها قوى النفس الانسانية ..... الصورة الانسانية التي هي نفس ناطقة لها كلها الكانت الطبيعة جزء منها وانما قال كالجزء
..... من الصورة لان النفس بسيطة لا جزء لها الا باعتبار والاطلاق الصورة النوعية على النفس الناطقة المجردة عن المادة ..... انما هو مجاز من حيث انها متعلقة
لابدان ..... بها مكانها قبل وجودها **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۰۳ **ﷲ قوله** واما التالف الخ المقصود الاصلي للمصنف ذاتصال الجسم ..... ان هذه المسئلة من علم ..... انه ..... التي
ثم نظرا الى ما هو وسيلة اثباته وهو عدم التالف وهو ايضا مقصود من هذه الجهة فذكر ما له ايضا انه من الحكم ومطلق العنوان بحيث يشمل نقيضه الذي هو مذهب الخصوم وهو التالف لتحقيق ..... مع
..... التحقيق فان الاشياء تعرف باضدادها **حضرت علامہ مرحوم ﷲ قوله** وان ..... الخ لما كان عسى ان يتوهم ان مفهوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم عند
مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق وليس التالف ماخوذا في كلا الحدين ولذا
لا يجب ان ..... والتالف ..... اعتمد تصور حقيقة الجسم حتى يكون ..... انما ..... في تجوهر الجسم الاتصال والتركب من الهيولى والصورة لا عدم التالف
من الاجزاء فكيف ..... مفهوم التالف ..... العوارض بحيث عنها من جهة العوارض فدفعه بقوله وان ..... الخ **حضرت مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ**
ﷲ قوله فلا ينظر الخ اي فلا حظ التالف لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من جهة انه عارض للزوم التكرار ..... عدم الفائدة **حضرت مولانا محمد يوسف رح**
ﷲ قوله ينظرون فيه الخ في تحقيق حقيقة الجسم التي هي الاتصال فان المثبتين يقولون بالتالف فيقولون في مقابلتهم بعدم التالف فالقضيتان المتقابلتان
بان الجسم مولف من الاجزاء التي لا تتجزى او انه ليس بمولف منها كاشفتان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل وتحقيق الحقيقة من الفلسفة الاولى
فيكون التالف وعدم التالف منها لان النظر في تجوهر الجسم نظر في وجوده بالاستحالة وجود الشئ بدون تجوهره **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ ﷲ**
قوله هو النظر في نحو وجوده الخ ..... في نحو وجوده ..... الشئ من حيث ..... الشئ موضوع الرياضي بانضمام حيثية اخص من الموجودية بان يكون المعروض هو الموجود من حيث تكممه
ان يصير الشئ موضوع الطبيعي بانضمام حيثية اخرى كذلك بان يكون معروضه هو الموجود من حيث انه جسم ولا شك ان النظر في التالف وعدمه ليس من جهة الرياضية والطبيعية
اما الاول فظاهر لعدم مداخلة الكمية في التالف وعدم التالف اما الثاني فلان عروض التالف وعدمه كان للموجود من حيث انه جسم لكان تجوهر الجسم قبل التالف وعدمه فلا يكون التالف وعدمه
ملحوظا في نفس تجوهر الجسم ..... تركب الجسم من الهيولى والصورة وشرح لحقيقة الجسم ولا يراد اثبات عروض التركيب منهما للجسم فهذا ايضا نظر في تجوهر الجسم فيكون النظر
في نحو الوجود من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا كما مر **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ ﷲ قوله** فيكون كلاما اي كون الجسم مركبا من الجزء الذي
لا يتجزى او غير مركب منه وكونه مركبا من الهيولى والصورة من الالهي فان موضوعه الموجود بما هو موجود **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ ﷲ قوله** فان ..... التالف
الخ اقتصر عليه لم يتعرض بالتالف اقتصارا على القدر المقصود فان ..... عدم التالف ..... يباحث عن التالف المتكلم وليس ..... اثباته كونه من الطبيعيات فانه ليس ..... موضوعه الجسم من
حيث التغير **حضرت علامہ مرحوم ﷲ قوله** بمعنى السلب الخ راد بالسلب ما يقابل العدم والملكة وهو السلب المجرد عن قابلية المسلوب له السلب البسيط المقابل للعدول
والا يجاب فان مسائل العلوم لا تكون سوالب بسيطة على ما تقرر عليه رأي الجمهور **حضرت علامہ السید رحمہ اللہ**

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۲ **١٩ قوله** وان منه بمعنى الخ قال الاستاذ ولقائل ان يقول ان ههنا شقا ثالثا وهو طلب التالف من المقابل بمعنى بالمعنى الاخر
بالنظر الى نفس مفهومه ولا شبهة في انه يختص بالجسم فان المجردات لا يتحقق التفاصيل لها من الجواهر المتحيزة بالذات بخلاف الجسم فانه يحيز والنظر الى مفهومه هو الطويل العريض العميق مثلا
يمكن فيه التالف من الجواهر المفردة وهذا يتوهم التكون فيه فكما ان التفصيل البرهان منعه كما يقال بعدم الدوام من الضرورة بالنظر الى نفس مفهومها مع قطع النظر عن الاعتبار
على الاصول الحقيقية **مولانا محمد عبد الحلیم رحمہ اللہ** **٢٠ قوله** لم يكن من عوارضه اي الذاتية والعرضية فان في تقابل العدم والملكة لا يتصف المحل بالعدم الا اذا صلح للاتصاف
بالوجود والجسم لا يصلح للاتصاف بالتالف من الاجزاء التي لا تتجزى فلا يتصف بعدم التالف منها **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **٢١ قوله** الا من جهة انه
فان الطبيعي انما يبحث من العوارض من جهة الحركة والسكون ونحو ذلك وعدم التالف ليس باحقا الجسم من هذه الحيثية فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة
ونحو ذلك **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **٢٢ قوله** ايا وكلام الخ لم يرد كلمة الجزم بل ورد قطعيا ومع كلمة الاشعار لعدم نص الشيخ بان المقصود ههنا هو
تناهي الاجسام في الانقسام والاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك من لوازمه وملحق به فما هو مفاد كلام الشيخ بحسب الظاهر الخ فان كلامه محتمل لان يكون المقصود في
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ **٢٣ قوله** ثم اللاتناهي الخ المقصود منه تفصيل الكلام في ان المراد ههنا من المقاصد او من المبادي كالاتصال ونحوه
ولو اجمل ههنا لربما يذهب الاذهان الى انه من المقاصد مما سبق من قوله وبعد استيفاء الكلام في المرام الخ **حضرت علامہ مرحوم** **٢٤ قوله** واختلاف الاعراض
بان يكون القسمة بسبب عرض من عرضين مختلفين متمايزين كما ان عارضين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مماسين او محاذيين فانه اذا كان جسم لاحدهما مماسين او محاذيا
لهما فلا يكون ذلك الا بان يكون ما يماس او يحاذي به احدهما غير ما يماس او يحاذي به الآخر فيكون فيه شيء دون شيء فيلزم الانقسام **مولانا محمد یوسف رح**
٢٥ قوله في القسمة الوهمية الخ القسمة الوهمية عبارة عن تعيين شيء مخصوص ثم تعيين جزء منه بمعونة الوهم ثم جزء آخر وهكذا ثم وثم من غير تعيين لاجزاء الحاصلة منها انها
جزئيات بخلاف القسمة العقلية فانها عبارة عن ملاحظة شيء في العقل وتقسيمه الى اقسام كلية من غير ملاحظة خصوصياتها الشخصية الخارجية كما ان العقل يلاحظ ان الخط
اذا قسمناه حصل جزآن كل واحد منهما نصف ذراع مثلا ثم اذا قسمنا كل واحد منهما حصل اربعة اجزاء كل واحد منها ربع ذراع مثلا وهكذا فالاجزاء التي حصلت منها ملحوظة بمفهوماتها الكلية
غير متعينة في الخارج على وجه متمايز ولو وهما **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **٢٦ قوله** توطئة لدفع ما اذا قسمنا الجسم بالقسمة الوهمية فاجزاؤها تكون مباينة
للكل في الماهية والا يبطل الاتصال في ذلك الجسم ضرورة ان المتصل الواحد لا يتالف من حقائق متباينة وكل ما ثبت للفرد من الطبيعة ثبت للفرد الآخر منها بالنظر اليها فاذا
ثبت للجسم الكل الانحيازية والانفصال ما عداه وكذلك القسمة الفعلية تصدق على كل جزء منه هذه الاحكام ايضا ولا يتصور صدق هذه الاحكام بدون الفك فان الفعلية محتاجة
الانفصال عما عداه لا يتصور في المتصل بما هو متصل والفك يستلزم المادة فالمطلوب ههنا يكون من الطبيعي بالضرورة **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **٢٧ قوله**
فلا شك الخ لان القسمة الفكية لا تخلو من التغير والخروج من القوة الى الفعل وايضا القسمة الفكية من جهة انها فكية لا تلحق الجسم الا من جهة انه ذو مادة لا من حيث انه ذو مقدار
مطلقا بدليل ان القابل للشيء يجب وجوده عند وجود المقبول اذ لا يعقل الاتصاف الا بوجود الموصوف ووجود الصفة وهذا شان المادة فانها تجامعها بخلاف القسمة الوهمية
فكونها لاحقة للجسم فكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته لانك قد عرفت ان القسمة الوهمية فرض شيء معين دون شيء معين وذلك انما يحصل للجسم التعليمي
فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته بمعنى ان المصحح لها المستتبع بها بلا حاجة الى المادة حتى لو قطعنا النظر عنها الا الى الجسمية التعليمية بان فرضناها موجودة بدون المادة جوزنا
بصحة هذه القسمة بلا شبهة نعم انها في نفس تحصلها محتاجة الى المادة لانها عرض يقتضي موضوعا والقسمة باختلاف الاعراض لا تكون الا في المادي بدليل ان البعد المجرد عند القائلين به
لا يقبل القسمة باختلاف الاعراض ثم انك ان تأملت المطلق الانقسام من جهة كونه ذا مقدار فالكلام في اللاتناهي في الانقسام من احوال الجسم من جهة كونه مشتملا على المادة كان ذلك من الطبيعي

مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ **٢٨ قوله** المفاصل هي المواضع التي ينفصل الجسم عندها وهي مواضع معينة عند تشقق الجزء لا يمكن ان ينفصل الجسم عند غيرها ثبت
بمفاصل الحيوان وسميت بها **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **٢٩ قوله** هيولى والصورة فانهما من الاجزاء المقومة للجوهر الوحداني وهو الجسم لا من الاجزاء
المقدارية فان الجسم انما يحصل من مجموعهما **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **٣٠ قوله** من خارج الخ اشار الى ان قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية تكون بامور تحدث كثيرة بالفعل في الخارج فانه كان الانفكاك بالة قاطعة فهو قطعي والا فهو كسري ووهمية تحدث كثرة في الوهم وعقلية يمكن ان يستوعب جملة الاجزاء الممكنة الانقسام
بلا تناه في ملاحظة العقل بملاحظة اجمالية بسيطة **٣١ قوله** ويشبه ان يكون الخ ورجل هو ذلك هو مذهب الاوائل لكونه مخالفا للمذهب المشهور من ان هذه احتمالات لم يذهب
اليها احد **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** **٣٢ قوله** وينسب الى الخ قول الشيخ في الشفاء يدل على ان التركيب من الخطوط مذهب ايضا حيث قال ذلك في قوله ويشبه
ان يكون ذلك اشارة الى الخطوط فقط او الى السطوح والخطوط كليهما وبعد اطلاع العقل على ان التركيب من السطوح ايضا مذهب لاحد **مولانا محمد عبد الحلیم رحمہ اللہ** **٣٣ قوله** قد سمعت من الاستاذ قدس سره [illegible]
من يحكي عن بعض القدماء انهم يقولون بالتركيب من السطوح ايضا والقول بانه متركب من اجزاء لا تتجزى [illegible]

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ ۵۲ قولہ ولا یحصل منہا التالف الخ ای لا یحصل منہا تالف حجم بحیث یکون حجم متصلاً حساً فان الاتصال حساً لا یتصور
الا بعد ملاقاۃ الاجزاء والکلام فیہ کما مر والاتصال ای بین کل جزئین منہا فلا تطبیق للاشعریۃ المحسوس یحس بالاتصال لان التلازم ان کان لکل من الجزء فیلزم الانقسام
مساویاً فخلا یکون الجزء ایضاً فیہا بالمحسوس فلا یحس الجسم المولف منہ لان فیہ خلاء والاجزاء منفصلۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۳ قولہ فیتداخل
الخ ای فیلزم اتحاد الجواہر المتحیزۃ بالذات فی الوضع والاشارۃ وہذا ہو معنی التداخل والبداہۃ شاہدۃ بخلافہ والتنبیہ علی استحالۃ التداخل انہ لو جاز التداخل لجاز وقوع حجم عظیم
فی حجم صغیر بان تداخل الجزء العظیم مقداراً من العالم ثم فی حجرۃ صغیرۃ وایضاً یلزم اتحاد ما فی الحیز واتحاد الجواہر المتحیزۃ بالذات فی الحیز ظاہر البطلان ثم یلزم عدم حصول الحجم منہا وہو خلاف ۱۲
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۴ قولہ لا یحصل منہا حجم الکلام فی بطلان التداخل فی نفسہ فان لم یسلم بطلانہ فلا یساعد بل الجلی انہ ہہنا یفضی الی عدم حصول الحجم
والتالف فلا یحصل جسم فی عالم الواقع وہو اشد استحالۃ فان التالف افضی الی عدم التالف ۱۲ محمد احسن اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۴ ۵۵ قولہ ان تلک الاجزاء ان تداخلت الخ التفصیل ان الاجزاء اما کما ستداخلۃ فلا جسم ولا حجم فلا قسمۃ مقداریۃ اصلاً او متناہیۃ فلا غیر
متناہیۃ فلا عبرۃ بہا فی افادۃ الانقسام وقد قال بہا الانقسام وایضاً ہو ظاہر البطلان ثم ان تداخل بعضہا فما بقی ان کان متناہیاً فلا قسمۃ غیر متناہیۃ فقد بطل الحکم بالکلیۃ ان کل جسم یقبل القسمۃ
فی القسمۃ لان المتداخلۃ لا ینقسم الیہا الجسم قسمۃ مقداریۃ مفضیۃ الی التمایز فی الوضع حصل لا زیادۃ الحجم بالانقسام ولو وجدہما فوجودہما کعدمہما ساقط الاعتبار فی الجسمیۃ فلا انقسام
انما ہو ملحوظ من ذلک الباقی وہو متناہ الاجزاء فکل جسم متناہ الاجزاء فیبطل الحکم بالکلیۃ وان کان غیر متناہ فالمتداخلۃ علی ہذا ساقطۃ الاعتبار فیحصل باجزاء متناہیۃ منہا جسم فصل جسماً
العددیۃ النہایۃ فی الاجزاء فیبطل کلیۃ الحکم ان کل جسم غیر متناہ الاجزاء فان نقصان بعض الاجسام وہو ذلک الجسم الذی حصل من اجزاء متناہیۃ متناہ الاجزاء وقد ثبت بہذا القدر
من البیان ان کل جسم متناہ الاجزاء فیبطل الحکم بالکلیۃ حضرت ملا جون ۵۶ قولہ وان فرع الیہ من منبع بالفاء والزاء المعجمۃ والعین المہملۃ الاستغاثۃ
والالتجاء ای التجاء النظام الی التداخل لدفع لزوم عدم تناہی مقدار الاجسام لکون کل التالف موجباً للازدیاد الحجم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۷ قولہ بان
یوضع ثلثۃ علی ثلثۃ بان یوضع جزآن لیحصل الطول لان الماخوذ فی الجسم مطلق الابعاد ولا یحصل البعد فی اقل المراتب الا باثنین ثم یوضع بجنب احدہما جزء لان مطلق العرض مع قطع النظر
عن ان یکون بازاء تمام الطول یحصل بضم واحد مع واحد من الطول انما اخذ الجانبی اثنین لیحصل العرض لاعتبارہ العرض فی مقابلۃ الطول بالتمام ثم یوضع فوق الثلثۃ ثلثۃ لیحصل
العمق فی مقابلۃ العرض والطول علی التمام لما کان الجانبی اخذ الاربعۃ لیحصل العمق فی مقابلۃ العرض والطول علی التمام ولما کان یلزم علی مذہب المخالف ترجیح بلا مرجح فی جنبیا
واحد فی العرض وفی العمق فاختیر اربعۃ بان یوضع جزآن ویجنب احدہما جزء وفوق واحد من الثلثۃ جزء لاعتبار مطلق الابعاد والثلثۃ اعم من ان یکون بالتمام اولا ۱۲ مولانا
محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۸ قولہ لا الحکم بالکلیۃ ولا بد من ابطال الحکم بالکلیۃ لیثبت مذہب الحکیم من ان کل جسم متصل فی الواقع قابل الانقسام الغیر المتناہی
ولہذا وجہ العنان الی ابطال الحکم بالکلیۃ بقولہ فاذا ازدنا الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۹ قولہ وکان الجزء الواحد عادا الخ فیہ دفع لما یقال ان
ازدیاد الحجم وان کان بحسب ازدیاد الاجزاء لکنہ لا یلزم اتحاد النسبتین لانہ یحتمل ان یکون نسبۃ الاجزاء من النسب العددیۃ ونسبۃ بین الحجمین من النسب التی تختص بالمقادیر و ہی
ما یتحقق بین المقدارین لا یکون لہما عاد مشترک ووجہ الدفع ان الفرق بین المقادیر والاعداد لیست الا لانتہاء الاعداد الی الواحد العاد بخلاف المقادیر واذا کان
ترکب المقادیر ایضاً من الاجزاء الغیر المتجزیۃ ضرورۃ انتہاء الکثرۃ الی الاحاد الحقیقیۃ فیکون الجزء الواحد عاداً للکل فلا یتصور النسبۃ الصمیۃ فیہا بل یکون حالہا حال
الاعداد الا ان الواحد العاد فی الاعداد غیر وضعی وفی الاعداد وضعی ۱۲ محمد احسن اللہ رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۴ ۶۰ قولہ لا یکون الخ یعنی ان المثبت لہ بالذات للوضع لیس الا الافراد ولیس للطبیعۃ الکلیۃ وضع بالذات حتی یقال ان المقصود فی
ہذا الحکم لیس الا اثبات الوضع لہذا المفہوم وہو حاصل فی العقل فلیس المقصود بیان الحکم الی الاجسام المشخصۃ فلا ضیر فی عدم حصولہا فی ہذا الحکم فی العقل احمد اللہ ۶۱
قولہ لا یحکم العقل الخ اورد علیہ بانہ صح ان تحقق البرہان امکان التطبیق فی الخارج وعدمہ وما یتوجہ علیہ ان اخذ التطبیق التفصیلی الاجمالی کما عرفت فلا وجہ لہ فانہ لا یستدعی
الوجود الا فی العقل فالا نسلم فیہا الا بما فیہ حضرت ملا جون ۶۲ قولہ فرع الاتساق واذا الاتساق فی الاحاد المجتمعۃ الغیر المرتبۃ ککف من الحصی فلا استبداد فلا یکون فیہا
اوائل فلا ثوانی وثوالث وہکذا فلا یمکن تطبیق المبدء علی المبدء ثم تالیہ علی تالیہ وہکذا ینتظم الزیادۃ فی جہۃ عدم التناہی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۶۳
قولہ فہناک یوجد الحکم الخ وہذا الحکم لا یفضی الی الاستحالۃ مطلقاً الا الی مساواۃ الجزء او ما یساویہ الی الکل فان الزیادۃ حقیقتہا آبیۃ عن المساواۃ ولا الی فرع تلک الزیادۃ
او امکانہا فی جانب عدم التناہی لان فی ذلک بعد حصول التطبیق بتمامہ من جانب المبدء الی الجانب الآخر ولا یتصور ذلک فی التفصیل لانہ باطل ولا بالاجمال فانہ فرع الاتساق
کما عرفت فثم فی المرتبات یلزم احدہما بالنظر الی الحکم الاجمالی الصحیح الواقعی والثانی یلزم بالنظر الی التفصیلی ملا محمد حسن رح ۶۴ قولہ اذ لا تمیز الاوسط الخ السابقۃ
مساوقۃ لعدم الموضوع اذ لا وسط ولا طرف فی غیر المرتبات واذا لم یکن نامیۃ لم یتشکل الزیادۃ فی جانب اللاتناہی ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۰ ۱۷ قوله ولا يتاتى الخ بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه من القوة الى الفعل من المبدء المعين من التسلسلات
فيكون التطبيق التفصيلي ايضا متناهيا ۱۲ ملا حسن ۱۸ قوله يجريان التطبيق الوهمي الخ توهم التطبيق الوهمي في غير المرتبات اما من جهة اخذه من الصور المرتسمة في الذهن تفصيلا
فوجه التوهم ان الصور الحاصلة منها في الذهن على سبيل التدريج يبلغ الى حد لا نهاية فيجري التطبيق الوهمي فيما اخذ فيه فيدفع بانه يجوز ان لا يرتسم منها في الذهن في زمان متناه على التفصيل
الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية واما من جهة حصولها اجمالا في الذهن فتوهم الترتيب فيها فان الوهم يجري الاحكام الواقعية في المعدومات من جهة وجودها الاجمالي
فيه فدفعه المعنى الخ ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي بالمعنى المذكور فلا نسلم حكم العقل بامكان ذلك في الآن والزمان المتناهي وان اريد حكم العقل بالوجود والتعبير
المرتبة بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة فلا ينفع كما ذكره ۱۲ ملا حسن ۱۹ قوله فيها ان التطبيق في الوهم يقتضي الاجتماع والترتيب بل العقل اذا اخذ
جملة غير متناهية وجملة اخرى غير متناهية بعد مبدء الجملة الاولى وتوهم انطباق مبدء الجملة الاولى على مبدء الجملة الثانية ينطبق سائر احاد الاولى على سائر احاد الثانية ويسوق الدليل ۱۲
مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۰ قوله انما يكون بين الصور المرتسمة الخ منها والمعلومات الحاصلة في الذهن ۱۲ الصور من حيث هي معدومة فان الكلام
في استحالة عدم النهاية في الخارج ۱۲ حضرت ملا نظام الدين قدس الله سره

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۳ ۱ قوله كالحركة بمعنى التوسط الخ فان الحركة بمعنى التوسط عبارة عن توسط الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث اي حد فرض
في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه فهي حالة بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على الزمان لان لازم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم
وليست بموجودة في طرف ذلك الزمان لان المتحرك فيما اي في حد المسافة او منتهاها ولا تحط المتحرك فيه من الحركة التوسطية اصلا لما عرفت ان التوسط حالة بسيطة حادثة
بعد مفارقة المبدء وقبل الوصول الى المنتهى اذا كانت حادثة بعد مفارقة المبدء فلا محالة تكون موجودة في زمان منطبق من جهة البداية ۱۲ مولانا محمد يوسف ح
۲ قوله ما يكون الخ اي يكون وجوده بالحركة التوسطية لا بقدر معين من الحركة القطعية لا يكون موجودا في طرف الزمان انما يكون موجودا في الزمان بتمامه بدون الانطباق
لان ما يوجد بالحركة التوسطية يكون تابعا لها فكما لا يكون لها اول آن الحدوث كذلك لا يكون اول آن الحدوث لتابعها ايضا فان التابع للشيء … حد اللازم له كذلك
بحيث لكل الوجود ولا يتخلف عنه في اي ظرف كان فلو كان للحدوث اول آن الحدوث يلزم الآخر ايضا اول الآن ۱۲ لا يلزم تخلف عنه فيه … ان لو اخذ بقدر معين من
الحركة القطعية يكون منطبقا عليها ويكون حاله كحال الحركة القطعية في كون الحدوث تدريجيا اي في زمان بالانطباق عليها في آن اول كزاوية معينة من حركة احد الخطين
المنطبقين ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۳ قوله كالمطلق الزوايا الخ فانه يتوهم ان المطلق موجود بعين وجود الافراد وليس له وجود مجرد عن الافراد المعينة
لبطلان الماهية المجردة كما تقرر في مقره فكيف يتصور الافتراق بين المطلق وافراده في نحو الحدوث لان المطلق له وجود في ضمن وجود كل فرد منه فالوجود المنسوب الى المطلق …
مع قطع النظر عن الخصوصيات والتعينات يقال له انه في جميع الزمان كل جزء منه وكل آن فرض في ذلك الزمان غير منطبق عليه لان المطلق موجود بتمامه في جزء ذلك الزمان
ايضا وفي ضمن بعض من افراده وان كان كل معين منها يوجد في معين من الزمان منطبقا عليه لا يلزم منه وجود المطلق مجردا عن الافراد كما لا يخفى ۱۲ محمد الله ۴ قوله
بمعنى كما سنا فيها بانها ليست لها اول آن تحدد فيه … ولا تدريجا بل ما وجد في الزمان من غير انطباق عليه ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۵ قوله
ولا يكون لهذا ايضا الخ وبهذا يتم الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه ۱۲ ملا حسن رحمه الله ۶ قوله آخر آنات عدمه الخ لانه اذا كان
وجود الحادث في آن بعد ذلك الزمان المعين فكان عدمه فيه ولو كان وجوده في ذلك الزمان فكان هذا الآن آخر آنات عدمه السابق ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۷
قوله هذا التفصيل بما يهمنا الخ فان الامر الاهم لنا اتمام الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه وهي ان الحادث لا بد له من اول آن الحدوث وبهذا التفصيل
يبطل تلك المقدمة بلا مرية لدلالته على ان بعض الحوادث ليس له اول آن الحدوث … هذا الالزام تحصيل بيان اختلاف الحوادث في اول الوجود بدون الاحتياج الى بيان
اختلاف الزمانية من الحوادث في آخر آن الوجود او بيان العدم السابق واللاحق لكن الكلام لما انجر الى بيان اختلاف الحوادث فلا بد من تتميم الكلام بتبيين آخر آن الوجود وآخر
العدم السابق واللاحق فقال المص لتتميم الكلام الخ ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ۱ قوله جاز بالنظر الى ذاته الخ تقابل الخ قيل ان الشكل يجوز ان يكون مقتضى طبيعة البعد الشخصي فلا يجوز التبدل الا بتبدل الشخص بعدم
… الى المادة فان المادة انما تلزم الانفصال … ان الشكل الحاصل الخ يجوز ان يعلل بالنظر الى طبيعته التي هي بشرط شيء فانها ليست مقتضية له وانما
البعد الشخصي ان اقتضاه … المادة ممنوعة فانه يجوز ان يكون … الشخص المنسبة الى طبايع العاقلات ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۲ قوله جاز بالنظر الى الهيولى فان قيل
انه يجوز ان يكون الشكل … عدم المعلول … القوة … المادة … فلا شبهة في …
ولا تقتضيها الامر اللازم … هذا الكلام مع وضوح … ۱۲ محمد حسن رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ؎ قولہ المستلزم لجہۃ القوۃ فیہ مناقشۃ ظاہرۃ لان المراد بالقوۃ الاستعداد وھو لا یستلزم جہۃ [illegible] لجواز ان یکون البعد
والشکل [illegible] لوازم [illegible] التبدل تبدلا فطریا ویستحیل بعد حصول شکل معین ان یزول ذلک الشکل ویخلف آخر بدلہ وان ارید بجہۃ القوۃ الانفصال فی المسلم [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۹ ؎ قولہ فکذا بعدا الخ ای ان الجزء التداخل بجزء یجیء فی البعد المجرد ایضا ویقول ان التمسح مطلقا ممتنع التداخل الا اذا
وقع فی الماہیۃ الواحدۃ ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ؎ قولہ ویجری فیہما الخ فانہ اذا کان مساحۃ البعد بحیث یسعہ مساحۃ الجسم یکون بعد بالمتنا یشغل
مساحۃ الجسم [illegible] یحکم بانہا انقص من مساحۃ الجسم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ لکنک مساحۃ بعد الخ ای فی الجسم المتمکن مساحۃ جسم
فی المکان مساحۃ بعدہ [illegible] الواحد فلو تداخلا کان الکل مساحۃ الجسم والبعد مساویا للجزء وہو مساحۃ البعد او الجسم فقط ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ
؎ قولہ مساویا بالجزء فیلزم علی تقدیر التداخل الکلیۃ والجزئیۃ بحسب المقدار فلا یلزم مساواۃ الکل بالجزء بل الکلیۃ والجزئیۃ علی ہذا التقدیر بحسب العدد وعددہما
ازید من الواحد ۱۲ محمد اللہ ؎ قولہ اولی وفیہ ایضا منع ظاہر فان التداخل بین البعدین انما یتصور بان یفصل منہما الخ التقائہما بحیث یتحد فیہ الحیز واجزاء البعد
متمانعۃ عن الفصل فانہ یستلزم المادیۃ بخلاف الجسم والبعد فتجویز التداخل بینہما لا یلزم التجویز فی اجزائہ لا بعاد ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ؎ قولہ وانہ یمنع المنافاۃ
وذلک لانہ یقول ان نحو المسوحیۃ واحد لکن مسوحیۃ البعد المادی یمنع التداخل والبعد المجرد لا یمنعہ فان البعد المادی یقبل الحرکۃ والمقاومۃ والانخراق فلا یتعقل [illegible]
بخلاف ہذا البعد فانہ بذاتہ یابی عن تلک الاحکام ولا یحدہ احد من التداخل لا یبقاء شیء من الاجسام بالنہایات بل یابی سطح الاجسام الا تلاقی الا بالنہایات فلا تداخل
وعلی ہذا فمساواۃ الکل بالجزء یستحیل فی الجسمانیات لا فی ہذا البعد فانہ لا کلیۃ ولا جزئیۃ فی الوضع فلا ذلک الضیق فی المساحات کما فی الہیولی والصورۃ مثلا ۱۲ حضرت
ملا نظام الملۃ والدین قدس اللہ سرہ ؎ قولہ فاعتہ ای ہذا معقول اصحاب البعد الموجود لا اصحاب البعد الموہوم وما یجیء ثانیا شامل لہما ۱۲ مولانا محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۲ ؎ قولہ انما نبطل الخ حاصلہ انا نمنع وبطل وجود الخلاء بمعنی المکان الخالی عن المتمکن لا الخلاء بمعنی اللاشیء المحض المسلوبیۃ عنہ خواص المکان
لانہ لیس بباطل عندنا کما فی وراء المحدد ومکانیۃ الخلاء بجواز کونہ امارات المکان ومنہا وجود الحرکۃ فیہ فیمتنع الحرکۃ فیہ بسلب المکانیۃ فالمدعی بطلان خلو المکان مع بقاء مکانیتہ
خلو المتمکن اما ان المکان علی تقدیر الخلو ینسلخ عن امارات المکان ومنہا صحۃ وجود الحرکۃ فیہ فلا کلام معہ لانہ اذا انسلخ فی امارات المکان لم یبق المکان مکانا ۱۲ مولانا محمد یوسف
رحمہ اللہ ؎ قولہ اسہل ای من الملاء معاوق مقاوم للحرکۃ بالامریۃ واذا انتفی المعاوق فیسہل وجود الحرکۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ
ظفیتا الخ فیہ اشارۃ الی انہ لو جعل المکان الخالی یکون وجود الحرکۃ فیہ محالا لان کل حرکۃ لا بد وان تکون علی حد من السرعۃ والبطوء لا نہا لا محالۃ تکون [illegible] مسافۃ وفی زمان فاذا فرض حرکۃ اخر
تقطع تلک المسافۃ فی نصف ذلک الزمان او فی ضعفہ کانت اسرع وابطأ من الاول فلا بد من السرعۃ والبطوء ومرجعہ المحدد ہو المعاوق فلو وجد الخلاء فلا معاوق فیہ للحرکۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف
رحمہ اللہ ؎ قولہ ہو تلک المقاومۃ الخ بان ینتہی القسمۃ یعنی فی المعاوقۃ الی حد لا ینتہی القسمۃ فی الزمان وح جاز ان یکون اقل المعاوقۃ بحیث لا یکون حرکۃ ادون منہا
بالنسبۃ الی المعاوقۃ الغلیظۃ کالف الف ویکون نسبۃ زمان الخلاء الی زمان الملاء الاول الغلیظ کالف الف الف فح لم یکن المعاوقۃ المفروضۃ ثانیا مثل زمان الخلاء ۱۲ ملا حسن رح
؎ قولہ او اجتماعہا الخ وذلک لان الحرکۃ فی الملاء وان کانت ممکنۃ کما ذکر لکن اجتماعہا مع الامر المستحیل غیر ممکن فیستلزم امرا محالا ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ؎ قولہ
لانا نقول الخ فیہ انہ منقوض بوجود الملاء فانہ یجری فیہ بان نقول کل حرکۃ فی ملاء فہی حرکۃ فی معاوقۃ وکل حرکۃ مع معاوقۃ ما علیتہا ویۃ الحرکۃ فی عدم معاوقۃ ینتج لا شیء من الحرکۃ فی ملاء
مساویۃ لحرکۃ فی عدم معاوقۃ ونضم الی القضیۃ القائلۃ ان الحرکۃ فی الملاء الذی نسبۃ رقتہ الی الملاء الاغلظ نسبۃ زمان حرکۃ عدیم المعاوق الی زمان حرکۃ فی الملاء الغلیظ کانت
مساویۃ لحرکۃ فی عدم معاوقۃ انکانت ینتج لا شیء من الحرکۃ فی الملاء بحرکۃ فی الملاء ہف ۱۲ حضرت ملا مرحوم ؎ قولہ یلزم منہا ای یلزم من ہذہ النتیجۃ بان تجعل کبری
المقدمۃ المسدسۃ المصدقۃ بان تجعل صغری فیقال ان زمان ہذہ الحرکۃ فی الملاء یکون مساویا لزمان حرکۃ فی معاوقۃ لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ولا حرکۃ فی الخلاء ہی مساویۃ لزمان
زمان حرکۃ فی معاوقۃ ما لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ان لا شیء من الحرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء وہو سلب الشیء عن نفسہ ہذا المحال یلزم من المعاوقۃ المخصوصۃ فانا ما جعلناہ [illegible]
وجودا فی الواقع بل فی الفرض فقط وفرض المحال لیس بمحال فلم یلزم الاستحالۃ الا من الخلاء وہو محال وان کانت نقل مخالفۃ ہذا الجواب فان القضایا اذا کانت حلیتہ
تقدیریۃ فالنتیجۃ ایضا تکون حلیۃ تقدیریۃ ولا باس بسلب الشیء عن نفسہ علی تقدیر محال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ؎ قولہ اقول
ویمکن تحریر الخ حاصلہ ان القضیۃ الکاذبۃ علی الاطلاق من جہۃ انہا کاذبۃ مما یستحیل ووجودہا وصدقہا فی الواقع فلو یستلزم صدقہا فی الواقع یکون مستحیلا
قطعا والخلاء من افراد ہذا الامر فانہ یستلزم صدق قضیۃ شرطیۃ کاذبۃ علی الاطلاق وہی انہ لو امکنت معاوقۃ مخصوصۃ کانت الحرکۃ فی معاوقۃ
کہی لا معہا کما فصل فی البرہان ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ؎ قولہ فہذا لغرض اشارۃ الی ان التحریر السابق للجواب کان باخذ القضیۃ الحملیۃ تقدیریۃ
بان جعل لفظ لو کانت قیدا فیہا لا کلمۃ شرط داخلۃ فی المقدم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۵ ف قوله مطلقا ای سواء کان فی الامکنة المتعددة کما بین السماء والارض او فی غیر الامکنة المتعددة کفوق الفلک الاعلی ۱۲ مولانا محمد یوسف رح
سله قوله التشابه باجزائه ... اجزاء الماء فانه ان کانت هناک حرکة طبیعیة فمن این تختص هذا الجزء بالطلب والجزء الآخر بالهرب مع تشابههما ۱۲ مولانا محمد یوسف رح
سله قوله لتشابه اجزائه انت تعلم ان هذا انما ینفی الحرکة الطبیعیة فی المتشابه الا تری ان القائلین بالجزء یقولون بتشابه اجزائه مع ان بعضها یکون قریبا
ببعض دون بعض فذلک لتمایز الاجزاء فی الاوضاع والمحاذیات کذلک الماء فیما عدا المرکز مع انه متشابه الاجزاء یجوز ان یکون تمایز فیما بینها بالاوضاع والمحاذیات
فیجوز ان یکون هویة بعض مع تمیز ... عن الآخر مطلوبا لبعض الاجسام بالنظر الی ذاته ... مهروبا لبعض کذلک سائر الاجزاء فلا یمنع التشابه الشیء ۱۲ ملا حسن رح
سله قوله او قسریة راجعة الیهما ای الی الارادیة بان یکون القاسر ارادة [illegible] الی زیادة قول من اطلق تجدد الارادة [illegible] الطبیعیة [illegible]
فی هذا الحکم کما لا یخفی ۱۲ حضرت ملا مرحوم سله قوله ... تجدد الارادة مع ... الحرکة من السرعة والبطوء [illegible] فی الحرکات
ویرداد بالمعاوق وینتقص بنقصانه ... فلا یلزم المساواة ۱۲ حضرت ملا مرحوم سله قوله ان النفس [illegible] ای الشیخ ... تجدد ... الحرکة الارادیة
بالارادة فان المحرک فی الحرکة الارادیة هو النفس ... ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله سله قوله انما تحرک الخ ای النفس [illegible] باحداث المیل ... یختلف
بالشدة والضعف [illegible] ... فی الارادیة [illegible] ... باحداث میل [illegible]
حال الطبیعة فان الفلک یتحرک باحداث میل ... حال السرعة والبطوء بتحریک النفس الفلکیة باحداث المیل ... الحرکة الارادیة فی الخلاء ... ۱۲

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۰ سله قوله وقد یکون تدریجیا اراد بالتدریج التدریج الاتصالی او التدریج الذی لا یکون له دفعة جزء منها وان کان ...
... ان مجموع الانتقالات الدفعیة الواقعة فی مقولة الجوهر مثلا کالانتقالات التی فی اطوار ... تدریجی ... مقولات ... ۱۲ ملا حسن رح
سله قوله مکان ... الغرض من هذا الکلام بیان ... الاول من تعریف القدماء ... هذه العبارات الی ... الی ان ...
ان التدریج ... الشیء فی زمان ... تصور التدریج ... تصور الزمان وکذا ... هو معنی التدریج وتصور ... موقوف علی ...
وهی عبارة عن حصول ... فی الآن الذی ... عبارة عن ... الزمان ... مقدار الحرکة ... ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله سله قوله علی نحو
من الدور ... ان یقال ان الزمان ... مقدار الحرکة والتدریج هو ... فی ... کذلک فلا دور ...
وکان ... ان تعریف القدماء باطل کذا افید ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور الله مرقده سله قوله کمال الخ ... حاصلا ... الکمال
هو الحاصل بالفعل ... بالفعل ... بالقوة ... والفعل ... مولانا محمد یوسف رحمه الله سله قوله اذ هو فعلیته الخ یعنی ان فعلیته
... بانها قوة ... الحرکات الفلکیة الارادیة ۱۲ حمد الله سله قوله بانها قوة الخ
... قوة ... المتحرک بالقوة ... بالفعل ۱۲ حضرت ملا مرحوم سله قوله ایضا انما ... الخ
حاصلا ان المتحرک ... الکمال ... ۱۲ حضرت ملا مرحوم سله قوله اول الخ ... الاولیة
... من جهة الذات فان المتحرک ... فی الوصول الی المنتهی ... من جهة الزمان
فان المتحرک ... فی الزمان المتقدم ... الوصول ... اجتماع المتقابلات ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۸ سله قوله ومن المذاهب الخ ... ان بعضا من هذه المذاهب ... الی شعب کثیرة فهذه هی الاصول
کما ستقف ... العلوم ۱۲ حمد الله سله قوله ومن المذاهب الخ ... الی ما ... من الشفاء ان ههنا مذهبا آخر لا یعتد به ولا یلیق ان یلتفت الیه و
هو ان الحرکة مقولة اخری سوی المقولات العشر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله سله قوله انها نفس مقولة ان ینفعل ای الذی ... مقولة الانفعال
هو نفس الحرکة بان یکون عبارة عن ... وهذا مذهب الشیخ الرئیس ... ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله سله قوله او بالتشکیک
... اشارة الی ... هذا المذهب ... یقول ان لفظة الحرکة ... الاصناف التی تحتها بالاشتراک ... یقول بل لفظ الحرکة مثل لفظ الوجود تطلق
علی اصناف کثیرة ... بالاشتراک بل بالتشکیک لکن الاصناف الداخلة تحت لفظ الوجود ... المقولات واما الداخلة تحت لفظة الحرکة فهی انواع
واصناف من المقولات کذا فی الشفاء ۱۲ حمد الله سله قوله لکن ... الحرکة فی المقولة ... تلک المقولة فالحرکة فی ... مقولة الکم
والحرکة فی الکیف تکون من مقولة الکیف والحرکة فی الاین تکون من مقولة الاین والحرکة فی الوضع تکون من مقولة الوضع ۱۲
مولانا محمد یوسف رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۶۸ ؎ قوله فان كلا من الكم اي الكم منه قار ومنه سيال وجه الحصر كذا في الكم اي النمو والذبول
والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكيف اي الاستحالة والاين منه قار ومنه سيال وهو الحركة في المكان اي النقلة والوضع منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الوضع
وسيأتي اي جنس في مذهب حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الجوهر فبعض من اصحاب هذا المذهب يجعل الحركة في الجوهر ايضا مولانا محمد يوسف رحمه الله
؎ قوله منه قار ومنه سيال الخ قال الشيخ في الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من جعل الفرق الذي بين السواد القار وبين السيال افتراقا نوعيا ومنهم من جعله افتراقا
غير فصلي وهو كزيادة وتفريق فيه خاصية هذا الكم ولا يخرج به من نوعه ۱۲ محمد اشرف ؎ قوله انها ليست في شيء الخ يعني ان الاصناف الواقعة تحتها ليست انواعا
من المقولات على السبيل المذكور في المذهب الثاني فليس القسمة نوعا من الكيف ولا النقلة نوعا من الاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس معناه ان الكيف جنس لها ولا انها
موضوع لها بل الموضوع هو الجوهر لا غير لكن اذا كان منه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان اينا فالحركة في الاين والحركة امر مغاير لتلك المقولات ليست فردا منها
مقابل لفظة الحركة على هذا بالتواطؤ فان الكمال المأخوذ في حدها اخذ الجنس هو من الالفاظ المجانسة الوجود والوحدة فلا يكون مقولا على ما تحتها بالتواطؤ فلا يكون
ذاتيا لها ۱۲ محمد اشرف ؎ قوله مشكك لان صدق الكمال على الكمال الذي هو بالفعل من كل وجه كالكمال الباري اولى من صدقه على الكمال المأخوذ في
رسم الحركة لانه كمال من جهة القوة او يقال ان صدقه على الجوهر اولى من صدقه على التسعة الباقية كما يفهم مما سيأتي في الكتاب ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله
؎ قوله فالسواد الخ يعني ان الحركة في السواد ليست حالة متغايرة له بل هي فرد منه يحصل الجسم في تخصص تجويز زمان الحركة مع بقائه متغيرا وتشتد
آنا فآنا فيحصل لذلك الفرد في كل آن نوع من الشدة ليس في الآن السابق ولا في الآن اللاحق بخلاف الموضوع بالحقيقة للحركة هو ذلك الفرد فان تبدل الحاد
عليه لا اثر بالذات بل بواسطة تبدل الجسم في وصف السواد بانه يحصل له ذلك الفرد الثابت في كل آن نحو آخر من الشدة ۱۲ محمد اشرف ؎ قوله بل اشتداد الخ اي
بل التسود والاشتداد والجوهر الذي هو موضوع مقولة الكيف في سواده بان تحرك فردا ضعيفا ويأخذ قويا فانما هنا الموضوع بالجوهر لا النفس البدن فان الحركة تقع في
الكيفيات النفسانية ايضا عند الشيخ الرئيس كما سيأتي ولم يتبين بعد ان موضوع الحركة في مقولة الكيف هو الجسم لا غير ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ؎
قوله وليس هناك الخ فلا يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذات السواد الاول مغايرة لذات السواد الثاني لان التفاوت بالشدة والضعف
تفاوت في الذات الشخصية قطعا بل في الحقيقة النوعية ايضا عند المشائين فليس هناك سواد واحد يكون موضوع التغير ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۹ ؎ قوله الا ان يكون الخ نفي المذهب الثاني والمراد بكون المقولة موضوع الحركة ان يكون الحركة من جملة العارضة للمقولة
فالحركة في الكيف مثلا هي كيف اشتد فالتسود سواد اشتد كما مر والمراد بكون الحركة داخلة في المقولة ان يكون مما يحصل بالمقولة تحصيل الشيء بما هو فرد له بان تكون منها
الداخلة تحت لفظ الحركة انواعا واصنافا من المقولات حيث يكون الاين منه قار ومنه سيال هو الحركة في المكان اي النقلة والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكيف
اي الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكم اي النمو والذبول وجه النفي ان الحركة ينافي فعلية المقولة فكيف يكون من جملة المقولة او من فصلها وهو بعيد
ان فائدة التكرير في نفي المذهب الثاني في قوله الا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة ان فيه نفيا للمذهب الثاني بشعبتيه ان في
المذهب الثاني مذهبين حيث ذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة مع بقائها بعينها تتغير من حال الى حال على سبيل التدريج فيكون تلك المقولة
هي الموضوع الحقيقي لتلك الحركة وذهب آخرون الى ان معنى وقوعها في مقولة هو ان تلك المقولة جنس للحركة وقالوا ان من الاين ما هو قار ومنه ما هو سيال وكذا الحال
في الكم والكيف والوضع فالسيال من كل جنس من هذه الاجناس هو الحركة فيكون نوعا من ذلك الجنس والمصنف اقتفى الشيخ الرئيس في جعل هذين المذهبين مذهبا
واحدا حيث نقلهما في تبيين اختلاف المذاهب في مسلك عبارة واحدة واشار هنا الى هذا التشقيق في نفي المذهب الثاني فتكلم بعبارتين وتكرير النفي تم كلام المعلم مختصرا
واستدلال لهذا ان المذهب الثاني في اختلاف المذهب بعبارة مختارا والآخرون منه في تبيين بطلانه بعبارة مختار جماعة منه حيث قال بصدد الحركة في
الكيف الخ وهنا اشار الى نفي المذهب الثاني بعبارة تدل صراحة على ان المذهب الثاني شعبتين فقال بان شعبة واحدة من الشعبتين لا يمكن ان يكون محصلا لشعبة اخرى
الا يرجع التنزاع الى اللفظ ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ؎ قوله فيلزم الخ فيلزم الانحصار في المقولات العشر ليس بينا ولا مبرهنا عليه فانهم ما قاموا دليلا على ذلك
ولو سلم فنقول ان الانحصار انما هو بالنسبة الى الحقائق المركبة التي لها جنس وفصل فيجوز ان يكون الحركة حقيقة بسيطة كالفصول الجواهر فلا يكون شيء من المقولات جنسا لها
وان صدق عليها صدق العارض ۱۲ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده ؎ قوله فقد الكمال الخ يعني ان لفظ الكمال المأخوذ في تعريف الحركة انما هو مشكك بالنظر الى الوجودات التي
من جملتها الحركات النوعية والشخصية وكذا اذا اعتبر الامر المشترك الذي يكون مما تحته بالنظر الى نفس ماهية الحركة يجوز ان تكون جنسا لما تحتها من انواع الحركات وتفاصيلها وكانه
منها ولا منافاة فيه ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ؎ قوله في رسم الحركة الخ اشارة الى ان مشككية ما وقع في الرسم لا يستلزم مشككية المرسوم
لان الرسم عرضي خارج ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ٧٢

قوله فرح حينئذ بين الذاتية والعرضية بمناسبة قياس ما عرفت في الاضافة فانه وان كان تبدل الشيخ مثلا في جسم بواسطة حركة السفينة في الاين لكن لعدم كون سيل بالحقيقة فيه لا يكون الحركة بالذات في الشيخ بل المتحرك بالذات انما هو الملاح في الاين لكون الميل موجودا فيه كما اذا تحرك الشخص بجدار شخص قاعد فالقاعد وان تبدل وضعه لكنه لا يعد متحركا فيه بالذات بل هو متحرك فيه بنفس حركة الشخص المتحرك بحذائه بالعرض احمد الله قوله خالف فيه قوم الخ وهم فرق فرقة قائلون بالكون والبروز قالوا ان الماء مثلا لا يصير بالذات الا البارد حارا وما يدرك من انقلاب احدهما الى الآخر بشهادة الحس في الاولى لكون واستتار الاجزاء الحارة وبروز وظهور الاجزاء الباردة التي كانت موجودة في الماء دائما وبالعكس في الثانية وفرقة يقولون ان الماء مثلا اذا صار باردا فقد فارقت الاجزاء الحارة التي كانت فيه والبارد اذا صار حارا فقد دخل فيه الحارة من خارج فتولا. والفرقة الاولى يقولون الاستحالة والكون ايضا وفرقة يقولون اللاظهار واذا صار حارا فقد انقلب بعض اجزائه نارا وتخلط بالباقية في صورتها فهم يقولون بالكون دون الاستحالة احمد الله قوله سياتي الكلام معهم الحق عندي ان الحركة في الكيف غير باطل في طريقهم الحق فان الحركة كما ذكرنا مرارا بالبرهان القطعي لا يمكن وجودها بدون الفرد التدريجي ولا بد ان يكون متصلا واذ قد بين في مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال فلا يمكن وقوع الفرد التدريجي فيه ايضا فيمتنع الحركة واذا لم يذكر المصنف الدليل على الحركة الكيفية ولا ينفع دعوى الضرورة ههنا فلا ينفع الكلام مع القوم ح ملا حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ٧٣

قوله الحقيقيين قد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو تباعد اجزاء الجسم وتداخل جسم آخر غريب كما في القطن المنفوش والتكاثف على الانضمام وهو تقاربها بحسب خروج جسم غريب من بينها وهو كما في القطن الملفوف بعد النفش وهذان من باب الحركة في الوضع وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وهما من باب الكيف وقد يطلقان على زيادة مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم آخر وانتقاص مقداره من غير ان ينفصل منه جزء ويقال لهما الحقيقيان احمد الله قوله الوضع الخ الوضع هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود فالحركة في الوضع عبارة عن التغير في تلك النسبة تدريجا مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله كالنهوض من القيام من القعود فان الانتقال من القعود الى القيام او بالعكس يكون قليلا قليلا وان كان حصول القيام او القعود الذي هو الطرف دفعة كالاين الذي هو الطرف يحصل دفعة مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله ولا يضر في ذلك الخ دفع لما عسى ان يتوهم ان في النهوض الى القيام من القعود حركة اينية لتبدل الاين فكيف يحكم بان فيه حركة وضعية وتقرير الدفع ان تبدل الاين لا يضر الحركة في الوضع لما عرفت من ان لا ضير في اجتماع الحركتين في مقولتين في موضوع كما ان الحركة في الكم يكون مع التبدل في الاين مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله كما في حركة الفلك فان الفلك الاعظم لا مكان له وسائر الافلاك لها مكان لكن لا تخرج عنها فحركتها لا تكون مكانية بل انما تتغير نسبة اجزاء كل منها الى امور خارجة عنها اما حاوية او محوية وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها تغير الوضع مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ٧٧

قوله ظاهر انه على العموم فان حركات السيارات في بعض المواضع تخالف غيرها في غير تلك المواضع سرعة وبطوءا كالاوج والحضيض في الحس وليكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطيئة في الغاية فمن الجائز ان تكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء العموم في مثل هذه الحركات حضرت ملا مرحوم قوله وقد توجد في المكانية الخ وذلك لان الحركة تكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وغيره بل قد يتحقق على نحو وما على الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فيها آخرا ضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية تكون بطيئة في اول الحركة وسريعة في آخرها لكثرة الملاء في مبدأ الحركة وقلتها في آخرها وهو معاوض الحركة فاذا كان المعاوق كثيرا يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة لها ويعرض لها السرعة ملا محمد حسن رحمه الله قوله دون ما يكون على الزاوية يعني دون الحركة على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فانها وان كانت متصلة واحدة لكن لا اولوية لها بالوحدة لتخيل الاثنينية فيها كما هو الظاهر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۸ ع۱ **قولہ** سنبیّن الخ ولیس کذلک فان المقایسۃ التی بین الزاویتین من قبیل المقایسۃ الاولی لعدم القریبۃ و ان الحدیۃ المستقیمۃ فضلا عن الوہمیۃ الانطباق الزاویۃ التی بین محیط الدائرۃ والخط المماس للدائرۃ علی بعض الزاویۃ مستقیمۃ الخطین ح فاذا طبق احد الخطین من زاویۃ مستقیمۃ الخطین علی الخط المماس للدائرۃ یدخل جزء من محیط الدائرۃ بین زاویۃ مستقیمۃ الخطین کذلک تطبیق حادۃ مستقیمۃ الخطین علی بعض زاویۃ بین المحیط والقطر فانہ اذا طبق احد الخطین من حادۃ مستقیمۃ الخطین علی القطر یکون الخط الآخر داخل الدائرۃ فینقسم الزاویۃ التی بین المحیط والقطر بہذہ الزاویۃ فقد فضلت علی ہذہ و لیس التطبیق علی سبیل توہم صیرورۃ المستدیر مستقیما کیف ولو توہم المستدیر وہو محیط الدائرۃ مستقیما لزم ان یساوی زاویۃ المحیط والقطر الزاویۃ القائمۃ لان الزاویۃ الحادثۃ بالخط المماس المحیط والقطر قائمۃ فاذا توہم استقامۃ المحیط انطبق علی المماس فالمساواۃ لمایع شئ من الزوایا مستقیمۃ الخطین ح مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ع۲ **قولہ** او ان بعد ہما عن الخ ای یکون بعد السواد عن الطرف الحقیقی الذی فیہ وہو مرتبۃ من السواد لا یتصور فوقہا مرتبۃ منہ و بعد البیاض عن الطرف الحقیقی الذی فیہ وہو مرتبۃ من البیاض لا یتصور فوقہا مرتبۃ منہ یکون علی السواء ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ع۳ **قولہ** وہی حقیقۃ

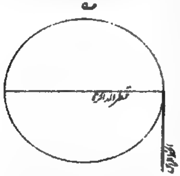

الخ ناص بان المفاوتۃ والمساواۃ البعیدتین مجازیتان وہو غیر ظاہر ضرورۃ ان تساوی الربع للمثلث والمستدیر المستقیم وزیادۃ احدہما علی الآخر لیس کذلک نعم ان التطبیق بالفعل مجازی ولا یلزم منہ ان یکون المساوات والمفاوتۃ مجازیۃ فان المساواۃ والمفاوتۃ فی المقدار کونہما بحیث لو تطابقا توہما لم یفضل احدہما عن الآخر او فضل وہو حاصل کیف وان اعظمیۃ الکل علی الجزء حقیقۃ مع ان التطبیق بالفعل غیر معقول ۱۲ حضرت ملا مرحوم ع۴ **قولہ** ما ہو الخ ای من الخلاف الآتی من التطابق بین خطین مستقیم ومستدیر و بینہما مقایسۃ بعیدۃ ثانیۃ من القبیلۃ الاولی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۴ ع۱ **قولہ** فیجب ان یکون الخ المراد ان تضاد الحرکات لیس موقوفا علی تضاد المتحرک وکذا علی تضاد المحرک وما فیہ فانما یکون متضادۃ سواء کان تضاد فی ہذہ الامور او لم یکن بل انما الموقوف علی تضاد ما منہ وما الیہ یعنی انہ لا یتحقق بدون تضادہما ولیس المقصود نفی العلیۃ الایجابیۃ من تلک الامور واثباتہا فی ما منہ وما الیہ کیف ویستحیل ان التضاد بین الحرکات قد لا یتحقق مع تحققہ فیہما غایۃ الامر انہ تسامح فی العبارۃ ۱۲ محمد اللہ ع۲ **قولہ** من جہۃ تضاد الخ لیس المراد من الجہۃ ہی المداخلۃ والعلیۃ فان التضاد بین الماہیتین یکون من لوازم ذاتیہما الا تری ان تضاد السواد والبیاض یکون بالنظر الی ذاتیہما بل المراد بہا کشف تضاد المبدء والمنتہی من تضاد الحرکتین ولزومہ ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ع۳ **قولہ** ان لا یکون ذلک الخ ومعناہ ان لا یکون التضاد بینہما موقوفا علی الحرکۃ فان النقطۃ العالیۃ عالیۃ وکذا السافلۃ سافلۃ وان لم یقع بینہما ولیہما الحرکۃ ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ع۴ **قولہ** نقطتان ای نقطتان من جسم بسیط وہذا بحسب بادی النظر واما بحسب النظر الدقیق فالمبدء والمنتہیان لیستا لا نقطتان الخ لا مرسل لانہ یقاس حال الابتدائین علی حال النقطتین ح مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ع۵ **قولہ** لیکون علوا العلو والسفل للنقطۃ العالیۃ والسافلۃ لیس بالقیاس الی الحرکۃ ای لا یتوقف علیہا فان المرکز سافل والنقطۃ من المحیط عالیۃ وان لم یفرض بینہما الحرکۃ وباعتبار ہذین العارضین صارا متضادین مع تساویہما فی الحقیقۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رح ع۶ **قولہ** فان احدی الخ حاصلہ ان المبدء والمنتہی نقطتان مع ہما لا تتضادان فی الحقیقۃ لکن عرض لاحدی النقطتین کنقطۃ المرکز انہا مبدء للصاعدۃ ومنتہی للہابطۃ وعرض للنقطۃ الاخری وہی النقطۃ فی المحیط انہا مبدء للہابطۃ ومنتہی للصاعدۃ فکانتا متضادتین بحسب ہذا العارض لان کلا من الحرکۃ الصاعدۃ والہابطۃ مستقیمۃ والمبدء فی المستقیمۃ لا یمکن ان یکون منتہی فہما متقابلان من ہذا الوجہ ویکون ہذا التضاد بالقیاس الی الحرکۃ ای موقوفا علیہا فان المبدئیۃ والمنتہیۃ انما ہی بعد فرض الحرکۃ ولو لم تفرض الحرکۃ لا صاعدۃ ولا ہابطۃ فلا مبدء ولا منتہی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ع۷ **قولہ** وقیاسہا الخ دفع توہم ہو ان یتوہم ان مفہوم المبدء ومفہوم المنتہی متنافیان فیکون التقابل بینہ وبین مفہوم المنتہی تضایفا لا تضادا فکیف یوجب تضاد الحرکتین ۱۲ محمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۸۵ ع۱ **قولہ** قد علمت الخ فان اختلاف المبدء والمنتہی فی وصف المبدئیۃ والمنتہیۃ لا یختص بالصاعدۃ والہابطۃ بل فی کل مستقیمتین متقابلتین من جہۃ الفوق والتحت او الیمین والشمال والشرق والغرب ۱۲ ملا محمد حسن رح ع۲ **قولہ** متضادتان الخ وذلک لکونہما مفہومین متقابلین غیر معقول کل واحد منہما بالنسبۃ الی الآخر ولا یجتمعان فی وقت واحد من جہۃ واحدۃ واما کونہما وجودیین متخالفین فظاہر ویشہد بہ الوجدان ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ع۳ **قولہ** کما ظن قد ظن بعض ان التضاد بین الحرکۃ الصاعدۃ والہابطۃ ظاہر باعتبار کون المبدء والمنتہی فی غایۃ القرب والبعد من المحیط ولذا ظنوا ان التضاد بین الحرکات المستقیمۃ منحصر فی الصاعدۃ والہابطۃ ۱۲ محمد اللہ

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ٨٥ **قولہ** ويجب الخ الحركة المبتدئة من غاية السفل الى غاية العلو حركة نوعية متمايزة بالفصل عن الحركة النوعية المبتدئة من غاية العلو الى غاية السفل فاختلافهما النوعي حاصل باختلاف المبدأ والمنتهى بهذه الجهة والحركتان المذكورتان متوافقتان في جريان غير متضايقين بحيث بالنظر الى نفس ماهيتهما النوعية في متحرك واحد في زمان واحد مع الاستمرار عليه وهذا معنى تضادهما النوعي فقول المصنف تتضاد الطرفين من هذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين في حيز المنع ١٢ **ملا حسن رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ٨٦ **قولہ** لا يطلب الخ فيه ان الشيخ لا يطلب الواحد الشخصي ضد احتى يرد النقض وانما هو الايراد على عنوان ايراد المصنف النقل ودفع الشيخ وما قال الشيخ في الشفاء ونقل من هذا الغبار وعبارته هكذا ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم كما ان الشخص ليس ضد الواحد بالعموم وحده بالشخص فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة في كون الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص انتهت ١٢ **مولانا عبد الحليم نور اللہ مرقدہ** **قولہ** وايضا تلك الخ يعني انه يفهم من كلام الشيخ انه لو كانت وحدة القوسية وحدة بالشخص كما ان وحدة الوترية وحدة بالشخص لكن تحقق التضاد بين الشخصين من حيث هما شخصان وليس كذلك اذ لا شك ان تلك هو تريته الخ ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ** **قولہ** نسبة الخ لان جهة الاستدارة جهة جنسية كما ان وهذا جهة الاستقامة جهة جنسية لانواع الاقواس تحتها لان الاستقامة نوع واحد الاستقامة القطرية نوع آخر وهكذا والتضاد بين الاجناس ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ** **قولہ** اذ لا يمكن ان يكون الخ بان يتوارد الاستدارة والاستقامة على متحرك واحد في التضاد لا بد منه ١٢ **مولانا محمد امين اللہ نور اللہ مرقدہ**

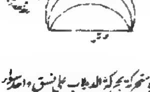

حواشی متعلقہ صفحہ ٨٨ **قولہ** وجب الخ هذا الالتزام في غاية البعد فانا نعلم قطعا ان الكرة متحركة بحركة الدولاب على نسق واحد لو كان فوقها سطح مستو فالالتزام السكون بمجرد تماس السطح الغير عائق عن حركة الدولاب لا يجوز من بعد البديهة الا ان يقال ضرورة بطلان تتالي الآنين مانع عن حركة الدولاب على الاتصال والضرورات الطبيعية انما توجب مستبعدات مستبشعة كعدم دورة الخلاء ١٢ **حمد اللہ رحمہ اللہ** **قولہ** وسطح آخر الخ لذلك الملاقي سطح آخر يلاقي تقعيب الكرة فملاقات المعتبرة المحصلة لمن لما هو ملاقاة سطحي وسطح الملاقي الذي هو ملاق تقعيب الكرة بسيط ليس فيه نقطة ممتازة في الوضع حتى يقال ان سطح الملاقي يلاقي الكرة بنقطة فلا يلزم مماسة الكرة للصغرى بنقطة ١٢ **مولانا محمد امين اللہ نور اللہ مرقدہ** **قولہ** ولم يجز الخ دفع وحل تقريره انه يجوز ان يكون في وجه السطح الآخر الملاقي لتقعيب الكرة من جهة ملاقاة الكرة نقطة غريبة مع جسم آخر وميلاني الكرة ذلك السطح بهذه النقطة فيلزم التلاقي بالنقطة ١٢ **مولانا محمد عبد الحليم نور اللہ مرقدہ** **قولہ** مع لم يبق الخ لا يخفى سخافة هذا الكلام فان ملاقاة الكرة على تقدير تحققها سطح مستو في حالة الثبات والسكون مثلا ليست الا بالنقطة بالضرورة مع ان ما ذكره جار فيها ايضا فعلى فرض تركيب الكرة على الدولاب الدائرة فرض سطح مستو فوقه يلاقي الكرة عند وصولها الى ذلك السطح المستوي بالنقطة البتة كما في الثبات والسكون بعينها فيتم النقض ١٢ **حمد اللہ رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ٨٩ **قولہ** وهي وانكان الخ يعني ان تلك القوة لما اثرت الاول لا بد فيه من المستقر الاول الذي فيه ما لزم والثاني في الايصال الى حد وهي تسمى ميلا بالاعتبار الاول وهو يزول عند انقطاع الحركة ووصول المتحرك الى المنتهى يبقى الثاني فلا بد من بقاء موثره البتة فاني لم بالميل باق وان زال الاسم ١٢ **حمد اللہ** **قولہ** وفساد الميل الخ دفع توهم وهو ان يقال ان الميل الثاني الذي تحقق به الحركة الثانية موجب له وعن فساد الميل الاول لان الميل الاول له آخر آنات الوجود فليس له اول آنات الفساد فيفسد ذلك الميل في الزمان الذي بعد آخر آنات الوجود وتحقق الحركة الثانية ولا تخلل السكون بين الحركتين ١٢ **حمد اللہ** **قولہ** اذ ليس وجوده الخ فانه ليس وجوده من توابع الحركة القطعية حتى يكون زمانيا تدريجيا ولا من توابع الحركة التوسطية حتى يكون زمانيا الا دفعيا ولا تدريجيا بل الحركتان من توابعه فيكون لوجوده اول آن ان بقي في زمان كالا حركة ١٢ **حمد اللہ** **قولہ** ليس الخ هو اصل الكلام فانه يجوز ان يكون حدوث الميل الثاني لحدوث الحركة التوسطية فلا يلزم المطلوب ١٢ **ملا محمد حسن رح** **قولہ** وليس الخ اي ليس الميل الثاني كالحركة والسكون مما زمانيان ... ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمہ اللہ** **قولہ** فلذلك الخ فلا يكون حدوث الا حركة آنا هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان الا حركة لا يحتاج الخ ١٢ **مولانا محمد عبد الحليم نور اللہ مرقدہ** **قولہ** لكن الخ دفع لما يتوهم من انه كما ان اول حدوث الا حركة في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان الا حركة فلا يلزم الآنان كذلك يكون آن حدوث الميل الثاني هو منتهى زمان الحركة فلا يلزم الآنان وحاصل الدفع انه لا يكون كذلك لان الآن الذي هو منتهى زمان الحركة هو آن الوصول فيه الميل الاول للايصال فلو كان هذا الآن آن حدوث الميل الثاني لزم ... ١٢ **مولانا محمد عبد الحليم نور اللہ مرقدہ**

تتمة حواشي متعلقة صفحه ٩٠ قوله غيران هو اخترع ان قصد به ايجبة المعدودة تو يفيد المطلوب ولكن يمنع صدقها بشيع وجود الموضوع وان اريد بها السالبة البسيطة فيسلم صدقها لعدم الموضوع والمحمول في الواقع ويمنع ستلزامها المطلوب بل ينافيه ؟ **ملا محمد حسن رح قوله** نعم يسع السكون بلا ان تحصل فيه الحركة الاولى وتوهم يوجد فيه الميل الثاني ولا يلزم اجتماع الميلين فحوزنا السكون حينئذ المطلوب ؟ **مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله** ولا تتصيغ الخ لما كان مجرى التصيغ مناسبا على عدم اجتماع الميلين كما عرفت كان يرد عليه ان الدليل على عدم اجتماع الميلين لا يرد بعد ولا يتصيغ الخ اي لا تسمع قول من قال لاجتماع الميلين لان اجتماعهما مستلزم متصف لان يكون شيئ فيه بالفعل مدافعة الى جهة لان الميل عبارة عن نفس المدافعة او لا بد من المدافعة ان لم يكن الميل عبارة عن نفس المدافعة بل عن مبدء المدافعة لان المدافعة على هذا لازم الميل فيكون فيه بالفعل التنحي عن تلك الجهة وهذا هو اجتماع المتنافيين بل يرجع الى اجتماع النقيضين في الواقع ؟ **مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله** ولا اشبه ان يقال الخ اي الاشبه بالصواب ان يكون الميل الاول الموصل يعني مادام لان هذا الزمان لقائل لم ينعدم فيه الوصول والوصول لا يكون بدون الموصل لان الاثر لا يكون بدون مؤثر لكنا اخذناه موصولا انا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون الذي هو شئ ما نعم ومع محل النكار وتوقف وجوده او قربية ان الميل الموصل زائل حتى بعد آن الوصول فلا يبقى الوصول وتحدث المفارقة بخلاف بقائه زمانا فانه يقتضي بقاء الوصول في ذلك الزمان ؟ **مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله** ثم انه اشار الخ حيث قال الشيخ في الشفاء وقول نفسك نى . جميع المعلم الاول هذا الاصل انتهى ؟ **مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله** في امكان اجتماع الخ بان يقال كل في الحجة المشهورة المماسة والمباينة وامر موثر بهما وهما الميلان فكما انه يقيم الاثر مقام المؤثر ؟ **حمد الله رحمه الله قوله** في نحو الخ اقاد والخ بان يقال ان الشئ الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا في آنين فكذلك الميل الموجب للمماسة والميل الموجب للمباينة لا يكون الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه فيه سكون ؟ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

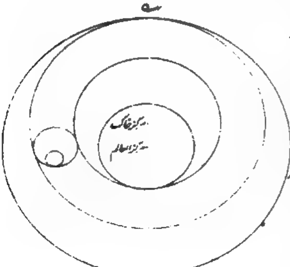

حواشي متعلقة صفحه ٩٣ قوله لاستواء اجزائه الخ اي الحركة الوضعية في جسم البسيط انما يكون بتغير نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية او محوية لان التغير فيما تغير الوضع واذا كانت اجزاء البسيط متساوية فيلزم استواء الاوضاع الى اصله محاذاة اجزاء البسيط الى الامور الخارجة المحوية او الحاوية في جوفه مثلا كما في الفلك الاعظم فان الحركة الوضعية فيه انما تكون بتغير اوضاع محاذاة اجزائه الى اجزاء الفلك الثامن وتلك الاوضاع تكون متساوية بالنسبة الى الفلك الاعظم او يلزم استواء الاوضاع الى اصله محاذاة اجزاء البسيط الى الامور الخارجة الحاوية كما في سائر الافلاك فان الحركة الوضعية في الفلك الثامن مثلا بتصور تغير اوضاع محاذاة اجزائه الى اجزاء الفلك التاسع الذي هو الفلك الاعظم وهو ليس في جوف الثامن بل خارج عنه فتلك الاوضاع تكون متساوية بالنسبة الى الفلك الثامن مثلا واذا كانت تلك الاوضاع متساوية متشابهة في الماهية فلا يكون احد منها مطلوبا بالطبع ومهروبا عنه بالطبع لعدم الترجيح فلا يتصور كون الحركة الوضعية للبسائط طبعيا ؟ **مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله** لاستواء الخ لمناقش ان يناقش ان البسيط وان كان اجزاؤه متساوية متشابهة لكن لا نم استواء نسبة الاوضاع اليه لم لا يجوز ان يكون حقيقته مقتضية لان يكون بعض اجزائه محاذيا لشئ كما في جوفه وبعض آخر منها لشئ آخر كما ان الزمان مع تشابه اجزائه في الحقيقة مقتض لتقدم جزء وتاخر آخر فتامل ؟ **حمد الله رحمه الله**

حواشي متعلقة صفحه ٩٤ قوله لشدة هرب الخ لعل زائدة لفظ الشدة لدفع وهم مما ان يتوهم من انه كما ان الهواء يهرب بطبعه من الحيز الغريب كذلك الماء ايضا يابى من الدخول في خلل الآجرة ومساماتها فانها حيز غريب للماء ايضا فضرورة الخلاء لا تستدعي الا تحقق جسم في خلل الآجرة سواء كان ماء او هواء فخروج الهواء عنها ونشفها الماء ليس الا من بقائه فيها وعدم دخول الماء بل حصوله فيها من اهل الامر مرجح البقاء وحاصل الدفع ان هرب الهواء بطبعه من الحيز الغريب امتناع الخلاء كانه جاذب للماء وكذا اباء الماء من الدخول كانه جاذب للهواء فوقع التجاذب بينهما لكن لما كان هرب الهواء شديدا غلب فعله فخرج ودخل الماء ضرورة امتناع الخلاء ولا امر ما يحصل بل الظاهر ان ذلك انما هو لخاصية في الآجرة في جذب الماء ولذا لو فرض مكان الآجرة جسم آخر كالحديد وغيره لا يحس انتشاف الماء البتة مع ان فيه هواء ايضا ؟ **حمد الله** تتمة قوله لكن لما الخ اذا فرض قطعة من الماء في الهواء فانه ينزل الى السفل بطبعه ؟ **حمد الله قوله** المكان طبيعيا لان المكان الطبيعي للماء هو سطح الهواء الحاوي للماء ؟ **مولانا محمد يوسف رحمه**

حواشی متعلقہ صفحہ ۹۷ **ﷲ قوله** ان يقال ان غاية ما يلزم ان القوة الجسمانية غير متناهية لكن نسبة تحريكها الى تحريك الجزء نسبة المتناهي الى المتناهي لنقصان الجزء عن تحريك الكل على نسبة قوى الجزء والكل ولا يجب في صدق هذا اللزوم تحقق التقدير وكل ما يلزمه هذه الشرطية فهو متناه فالقوة الجسمانية متناهية ١٢ **احمد الله** **ﷺ قوله** فيعلم ما سبق يفهم من هذا الكلام ان التقديرات بعينها ليست من المستحيلات لان التقديرات التي يفعلها المستدل تكون من الممكنات لانه من الاختراعيات المحضة فتقدير تحريك جزء القوة ممكن وانما يكون بالفعل وهذا الكلام مما سبق يدل على احتمال كونه من المستحيلات عنه المعترض ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **ﷲ قوله** وبالجملة الخ اي ليس العائق من تحريك جزء القوة طبيعة القوة المشتركة بين الكل والجزء بالضرورة لانه يلزم الاثر الموجب فضل اثر الكل اثر من تعيين القوة الموجودة في ضمن الكل فالعائق من تحريكه لو كان انما يكون من طبيعة الامور التي ليست توجد في مرتبة وجود القوة واذا كان كذلك فنقول في تقرير الدليل على عدم كون القوة الحالة في الجسم المتناهي قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة بان يلزم على تقدير وجود القوة الغير المتناهية قضيتان متنافيتان احديهما باقتضاء طبيعة القوة ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور العائقة عن تحريك جزء القوة توجد على نحو الكل لطباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزءها الى تحريك كلها نسبة المتناهي الى المتناهي لو فرض تناهي اثر الجزء وان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء لو فرض عدم تناهي اثر الجزء والاخرى باقتضاء الامور العائقة لو كانت القوة غير متناهية في جسم متناه لم يكن القوة بحيث لو كانت الامور المذكورة توجد على نحو الكل لطباع القوة يوجب ان يكون نسبة تحريك جزءها الى تحريك كلها النسبة المتناهي الى المتناهي ان يكون اثر الكل مساويا لاثر الجزء ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

ﷲ قوله واما بالقياس الخ توضيحه ان المقوى عليه من قوة الكل والجزء اذا كانت مختلفة بان يكون في مرتبة الاوساط عدة الجزء كالجزء من عدة الكل اعني فاعتبرنا ناسبين متناهيا يكون عدة الكل اكثر من عدة الجزء كما في دورات الفلك الاعلى والثامن فان دورات الفلك الثامن الذي هو فلك الثوابت وحركته من المغرب الى المشرق انقص من دورات الفلك الاعلى مع كونهما غير متناهيين فان الفلك الاعلى يقطع دورة في كل يوم بليلته تقريبا والفلك الثامن يقطع دورة في ستة وثلثين الف سنة على راي وفي خمس وعشرين الف سنة على راي وفي هذه المدة ينقضي الوف دورات الفلك الاعلى وكما في الوحدات الغير المتناهية فانها انقص من الالوف الغير المتناهية مع عدم تناهيهما اذ كل واحد من الالوف لاشتماله على الوحدات ازيد منها ففي هذين المثالين يظهر زيادة الكل عدة على عدد الجزء في الاوساط لا في المبدء لاتحاده ولا في جانب عدم النهاية حتى يظهر التخلف فلو فرض صدور العدة المختلفة الغير المتناهية من قوة لا يمكن فيه استعمال البيان المقام لابطال وجود القوة الغير المتناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظمة في الجسم المتناهي لعدم ظهور الزيادة في جانب عدم التناهي حتى يظهر التخلف والسر في عدم استعمال هذا البرهان فيها ان اللاتناهي في الدورات للفلكين يعني اللاتناهي في الاحاد والالوف لا تقتضي لا بالفعل فان الخارج من القوة الى الفعل انما يكون متناهيا واذ كل معدوم بالضرورة واشار اليه المصنف بقوله المعدومة ولا استحالة في اللاتناهي الا تقتضي هذا تلخيص ما في الحواشي تقديرية ١٢ **مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده**

حواشی متعلقہ صفحہ ۹۸ **ﷲ قوله** فيحمل الخ حاصل السؤال دعا ء البداهة في تجويز كون القوة الحالة في الجسم المتناهي مبدء للحركة الغير المتناهية في العدة والمدة وحاصل الجواب انه لا مقابلة البرهان وبديهة دعواه م لا تعارض اليقينيات فلا يعبأ بها ١٢ **ملا محمد حسن رحمه الله** **ﷲ قوله** لكنه يحيل الخ فاما ان يبقى الجسم الخ واما ان يبقى لا مع قوة واما ان يبقى قوة ايضا لكن يعرض ما الكل مع تقوى على التاثير وهذا الكلام لم يحل يحكم بالبداهة لكن اما تعلق بالدليل لزم الايمان به ١٢ **حمد الله** **ﷲ قوله** بل عدها لان السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة واذا كان السكون عدما لا فصلا فلا يصدق عليه انه فعل القوة الطبيعية فلا يقال بكونها قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة ولا يقاس عليها تجويز كون القوة قوية على الحركة الغير المتناهية بحسب المدة والعدة وقائل ان يقول يجب ان السكون ما هو حصول الارض في حيزها من قوته التي هو عرض من الاعراض وجودي وذلك مستفاد من القوة الطبيعية ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **ﷲ قوله** ويخرج عنها اي عن الظهور التخلف بانه يلزم في القوة ان تضعف وتنصف والغير المتناهي لا يكون متضعفا ومتنصفا تقريره من المصنف ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **ﷲ قوله** ولا يعلم ان القوة الخ حاصله انك قد عرفت ان التناهي واللاتناهي من عوارض الكم او المتكم والقوة ليست كما ولا متكما بالذات ولا يوصف بهما بالذات الا من جهة ما يقوى عليه بالعرض فمعنى القوة الغير المتناهية ان ما يقوى عليه غير متناه والمقوى عليه فان كان مختلطا يكون قابلا للزيادة والنقصان ولو كان غير متناه فالقوة عليه يمكن ان يزاد عليها او ينقص منها ولو كان غير متناه بالعرض فحال القوة كالنهاية في نفسها في غير متناه لا يجد نفعا بل يحتاج الى احوال ما ينسبه الخ

حواشی متعلقہ صفحہ ۹۹ **ﷺ قوله** لا يكون الخ حاصله ان قسمة تلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل انما يكن في الات الحركة منقولة ولا خلت تاني القسمة اما بحسب المسافة او المدة او مقدار المتحرك الى الا مستدا وفي الحركة سليل بحسب هذا الثلثة فانقسام الحركة سليل الى بحسب انقسام واحد منها وكان الانقسام في المسافة في حركة واحدة يستلزم الانقسام في المدة وبالعكس لانطباق كل واحد منها على الاخر كما عرفت بما لا مزيد عليه ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **ﷲ قوله** لا يتصل الخ يعني لا ينقص المدة بازدياد حركة القوة لان الحركة تكون سريعا ويسير مع انه يقتضي بزمان المدة اذا اختلفت المسافة بل اذا كانت السرعة غير محفوظة واذا كانت محفوظة فالمسافة واحدة فالقسمان تقسيم كل منها يكون بانقسام الاخر كما مر ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** ان في ذلك ... اي ما يكون القوة متعلقة بالجسم ... فلا تاثير لها انفرادا بل ... بالاخر بالجزء فان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع وهكذا ١٢ **مولانا محمد يحيی**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۱

قوله لانه من جهة ان الطبيعة الخ هو دليل على الوجود في مذهب البرهان ما دامت على حالة ابتنائها على صلابتها ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

قوله لا الجسمية المشتركة الخ فانه لا يمكن ان يكون المرجح الجسمية المشتركة كما في الاجسام لو كانت مقتضية لحيز معين لجسم يلزم اشتراك الاجسام بأسرها في هذا الحيز وهو محال وكذا الهيولى لا تكون مقتضية لحيز ايضا لاشتراكها في العناصر فلا يصلح ان تترجح حيز البعض دون بعض فيها ولما كانت علة عدم اقتضاء الجسمية لحيز واحد تركها المصنف وبيان عدم اقتضاء الهيولى وايضا الهيولى قابلة لا فاعلة فلا تقتضي الحيز في الفلك ليشمل كون هيولى كل فلك مغايرة لهيولى الآخر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

قوله لان الطبيعة الخ وفيه انه يجوز ان يكون الحيز المعين من مقتضيات الجسمية المشتركة ويكون في جسم واحد فقط وباقي الاجسام في احياز مختلفة القاسر او باقتضاء طبائعها تلك الاحياز المختلفة وغلبة اقتضاء الطبائع على اقتضاء الجسمية كما في القواسر فافهم ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

قوله ومحل الصور الخ اشارة الى دفع ايراد وهو ان ههنا وجوه تأثير فاعلها كان من الامور الخارجية التي يعرض للجسم فلا تلزم ان تكون خاصية من طبيعته لجواز ان يكون حصولها في مكان معين من تلك الامور الخارجية وان لم يكن طبيعيا له من تلك الامور الخارجية جاز ان يكون حصوله في مكان معين من فاعل ووجه الدفع ظاهر وهو ان تخليته ونفسه مع قطع النظر عن الفاعل فلا يمكن لكن الفاعل مقدم عليه لما كان جوهرا قدسيا نسبته الى جميع الاحياز على السوية فلا يمكن ان يكون علة البعض الاحياز دون بعض ما لم يكن في طبيعة الجسم خصوصية مع ذلك الحيز ١٢ محمد الله

قوله على السواء لمانع ان يمنع تساوي نسبة الجوهر القدسي الى الاجسام مستندا بما يقول الاشراقيون من ارباب الانواع ثم بعد تسليم ذلك له ان يمنع نسبة الاحياز المختلفة اليه لا سوى واصلة لم لا يجوز ان يكون اختلاف الاحياز مقتضى الجوهر القدسي على حسب اختلاف المواد في انفسها او في استعدادها ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۴

قوله نفرة بسيط الخ فانه اذا فرض التركيب من ثلث بسائط كالارض والهواء والماء بان يكون كلها متساوية في الميل والقوى وفرض حركة ذلك المركب بالطبع الى جهة مكان الارض مثلا وهذا لا يمكن لان الارض في ذلك المركب غالبة في القوة والميل وهو ظاهر وهذا هو غالب مطلق لكونه عبارة عن غلبة جزء واحد على ما عداه فيلزم التخلف لانه فرض التساوي في الاجزاء في القوى ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

قوله غالبة بالطبع وهذا خلاف لاحد ان يقول ان السكون في حيز من الاحياز انما هو لتساوي الميول لا لغلبة قوة بسيط ذلك الحيز فلا يلزم التخلف ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

قوله ومحال ان يتحرك الخ استحالة عدم التحرك والسكون مطلقا مسلمة ولا يلزم واما استحالة عدم التحرك الطبعي والسكون كذلك فممنوعة فانها انما تستلزم ان يكون الجسم حيز طبعي والمركب ليس له مكان طبعي حتى كما عرفت سابقا ١٢ محمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۵

قوله ولم يتعرض الخ فاحد من البسيطين المذكورين لو كان قويا على دفع الآخر وخرقه فيذهب الى حيزه بدفع الآخر وخرقه ويحصل الافتراق والانفصال بين البسيطين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

قوله ههنا احتمالان الخ هذا بيان لصورة الاولى واما الصورة الثانية فاشار فيها الى صورتين الاولى ان يكون التركيب من جسمين كما ذكرنا والثانية ان يكون التركيب من جسمين فصاعدا وتصوير ذلك انا فرضنا جسما مركبا من ثلثة اجسام كالارض والنار والهواء مثلا وفرضنا الارض فوق النار والهواء والنار تحت الهواء والارض ولكن الارض غالبة على كل واحد من الباقيين ومعادل المانع يقع المركب ايضا في المكان الذي يقع فيه التدافع ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶

قوله في نصف درجة الخ في المركب من طرف ووسط يكون في نصف درجة لانا فرضنا البسيطين في الثقل والخفة بان يكون احدهما ثقيلا والآخر خفيفا كالنار والماء فالنار طرف خفيف والماء وسط ثقيل له درجة من الثقل فبعد تعادل درجة خفة النار لدرجة ثقل الماء يبقى فضل درجة واحدة من الخفة وهو ينقسم على البسيطين لحاصل القسمة نصف درجة فيكون المركب منتهيا في نصف درجة من الخفة وكالارض والهواء فالارض طرف ثقيل والهواء وسط خفيف فبعد تقابل درجة ثقل الارض لدرجة خفة الهواء يقسم فضل درجة ثقل الارض على البسيطين لحاصل القسمة وهو نصف درجة الثقل يكون المركب ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

تتمۂ حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶ ؎ قوله واما فی الثلاثی الخ معطوف علی قوله فی الترکیب الثنائی ای لا یتصور الاعتدال مع المساواة فی الاقدار فی الترکیب الثلاثی فی صلاحیة بل یکون المرکب من العناصر الثلثة المتساویة الاقدار فی ثلثی درجة من الخفة لو سقطت الارض من الاربعة لانه اذا کان الترکیب من الماء والهواء والنار فیکون خفة الهواء مقابلة لثقل الماء وبقی خفة النار وهی درجتان علی عدد البسائط وهو ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثی درجة من الخفة او یکون المرکب من العناصر الثلثة المتساویة الاقدار فی ثلثی درجة من الثقل لو سقطت النار من الاربعة لانه اذا کان الترکیب من الارض والماء والهواء فیکون خفة الهواء وهی درجة مقابلة لثقل الماء وهی درجة ایضا فبقی ثقل الارض وهو درجتان فیقسم علی عدد البسائط وهو ثلثة فیصیر حاصل القسمة ثلثی درجة من الثقل او یکون المرکب منها فی ثلث درجة من الخفة ان سقط الماء لانه اذا کان الترکیب من النار والهواء والارض فیحصل خفة النار وهی درجتان وثقل الارض وهی درجتان ایضا وتقسیم درجة خفة الهواء علی عدد البسائط وهو ثلثة فیکون خارج القسمة ثلث درجة من الخفة وهو نصیب المرکب او یکون المرکب منها فی ثلث درجة من الثقل ان سقط الهواء من بین العناصر الاربعة بان یکون الجسم مرکبا من الارض والماء والنار فثقل الارض مقابل لخفة النار وبعد تقسیم درجة ثقل الماء علی الثلثة یکون نصیب المرکب ثلث درجة من الثقل ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله ؎ قوله فلا یتصور الاعتدال الخ اما فی الترکیب الثنائی من الطرفین فلان درجة الثقل تزداد عند زیادة الارض علی النار وکذلک درجة الخفة تزداد عند زیادة النار علی الارض واما فی الترکیب الثنائی من الوسطین ای الهواء والماء فلان درجة الخفة تزداد علی درجة الثقل عند زیادة الهواء علی الماء وتزداد درجات الثقل عند زیادة الماء علی الهواء فلا اعتدال واما فی الترکیب الثنائی من طرف ووسط متوافقین کالنار والهواء والارض والماء فلان الاعتدال لابد من التخالف عندهم واذ لیس التخالف فلا اعتدال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله

؎ قوله اذا کان الوسط ضعف الطرف بان یکون النار جزء والماء جزئین او تکون الارض جزء والهواء جزئین فیتساوی الثقل فی الاول بالنظر الی الماء درجتان بانار درجتی خفة النار ویتساوی الخفة بالنظر الی الهواء فی الثانی درجتان بحذاء درجتی ثقل الارض فیکون درجة خفة الوسط او ثقله لکونه ضعف الطرف مساویة لدرجات ثقل الطرف او خفته فیکون المرکب معتدلا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله ؎ قوله فانکان الساقط الخ مثاله الآتی ان یکون النار جزء والهواء جزئین مع الماء اربعة اجزاء فالساقط فیه احد الطرفین هو الارض والوسط المخالف لقرینه هو الماء فانه مخالف للنار والهواء فی الثقل والخفة وهو زائد علی مجموع النار والهواء بقدر الطرف لان النار جزء والهواء جزآن مجموعهما ثلثة اجزاء واذ کان الماء بقدر اربعة اجزاء فکان زائدا علی مجموعهما بجزء وهو بقدر الطرف ای النار فالمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفة اربعة اثنان فی الجزء الواحد الناری واثنان فی الجزئین الهوائیین ودرجات الثقل اربعة ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله ؎ قوله وان کان الساقط الخ مثاله الآتی ان یکون النار جزء والهواء جزئین والارض جزآن فاحد الوسطین ای الماء ساقط والطرف المخالف لقرینی الوسط الساقط ناقص من مجموع القرینین بقدر نصف الوسط منها لان قرینیه هواء ونار والطرف المخالف لهما هو الارض وهی ناقصة عن مجموع النار والهواء بمقدار نصف الهواء لان مجموعهما ثلثة اجزاء والارض ناقصة عنه بمقدار جزء هو نصف الهواء لکونه جزئین فالمرکب من تلک الاجزاء معتدل لان درجات الخفة اربعة ودرجات الثقل ایضا اربعة ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله ؎ قوله او یکون النار الخ مثال لکون فضل احد الطرفین علی الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلک الآخر علی الموافق لاحد الطرفین فان فضل النار علی الارض بقدر جزء واحد وهذا الفضل نصف فضل الماء علی الهواء لکونه بقدر جزئین والماء وسط موافق للارض والهواء وسط موافق للنار والواحد نصف الاثنین بلا مریة فصدق ههنا ان فضل احد الطرفین وهو النار علی الطرف الآخر وهو الارض نصف فضل الوسط الموافق للارض وهو الماء علی الموافق للنار وهو الهواء فیکون هذا المرکب معتدلا لان درجات الثقل ههنا ثمانیة اثنان للارض وستة للماء ودرجات الخفة ایضا ثمانیة اربعة للنار واربعة للهواء ۱۲ مولانا محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۹ ؎ قوله فی جهات الحرکة الخ هذا یخالف قوانین الحکمة فانه یستلزم قبول الفلک الخرق والالتیام فی صورة افتراق الاجزاء وافتراقها فی جهات الحرکة والقیاس علی الاختلاف بالسرعة والبطوء فی حوالی المنطقة والقطب فاسد فان ذلک یتصور فی الاجزاء المتصلة الفرضیة بسبب قربها من القطب وبعدها عنه وتلک الاجزاء متباعدة ومتوافقة فی جهة الحرکة بخلاف ما نحن فیه الاختلاف بجهات الحرکات فیه والقیاس فی اختلاف الحرکات فی الجهات علی الامواج فاسد ایضا فان اختلاف الامواج فی الجهات لا یخلو عن توصل الافتراق وتفرق اتصال وهو مما یستحیل فی الفلکیات ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمه الله ؎ قوله اقتضت عنایته الخ ثم اعلم ان هذا الاصل الذی ذکره المصنف من اقتضاء العنایة الالهیة للاختلاف فی عالم الکون والفساد والطبیعة الخامسة الفلکیة من دون المخصصات والمقتضیات فی ذوات الموصوف بها قد یشتمل اصلا کثیرة من اثبات الطبائع النوعیة فی الاجسام والاحیاز الطبیعیة والاشکال والحرکات کذلک للاجسام ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ؎ قوله والعموم الخ هذا دفع توهم تقریره ان علی ما ذکره یلزم ان لا یکون الفلک الکلی بسیطا فانه مرکب من الکواکب وعدة افلاک اخری کل منها حقیقة نوعیة متباینة فیلزم ترکبه من الاجسام المختلفة الطبائع ۱۲ حمد الله ؎ قوله بل لا یخلو شیء الخ خصم الطبیعی فیه استحالة الاجسام عنصره حدث فیها کعوالم الکبار ثم استقرار علی کیفیة مزاجیة متشابهة کما فی الموالید الثلثة ۱۲ حمد الله رحمه الله

فہرست الکلام المتین فی تحریر البراہین

صفحہ	مقاصد
۴	المقصد الاول فی برہان التطبیق
۱۸	المقصد الثانی فی برہان العروۃ الوثقی
〃	المقصد الثالث فی برہان المنصف
۱۹	المقصد الرابع فی برہان التضعیف
۲۰	المقصد الخامس فی البرہان العرشی
۲۱	المقصد السادس فی برہان الزوج والفرد
〃	المقصد السابع فی برہان الزیادۃ
〃	المقصد الثامن فی برہان النسبۃ
〃	المقصد التاسع فی برہان اختلاف المضعفین
۲۲	المقصد العاشر فی برہان التحریک
〃	المقصد الحادی عشر فی برہان المساواۃ
۲۳	المقصد الثانی عشر فی برہان الاعظمیۃ
〃	المقصد الثالث عشر فی البرہان الحدسی
〃	المقصد الرابع عشر فی برہان الاشتمال
〃	المقصد الخامس عشر فی برہان المسامتۃ
۲۶	المقصد السادس عشر فی برہان الموازاۃ
〃	المقصد السابع عشر فی برہان المسامتۃ بوجہ آخر
۲۷	المقصد الثامن عشر فی برہان التخلص
〃	المقصد التاسع عشر فی برہان التلاقی
〃	المقصد العشرون فی برہان المقاطعۃ بعد المسامتۃ
〃	المقصد الحادی والعشرون فی برہان المسامتین
〃	المقصد الثانی والعشرون فی برہان المتخلصین
〃	المقصد الثالث والعشرون فی برہان کثرۃ الاصناف
۲۸	المقصد الرابع والعشرون فی برہان تحرک الکرتین
〃	المقصد الخامس والعشرون فی برہان خلو الحیز
〃	المقصد السادس والعشرون فی برہان طرح الوسط
۲۸	المقصد السابع والعشرون فی برہان ازدیاد مسافۃ الابعاد
〃	المقصد الثامن والعشرون فی برہان المعیۃ
〃	المقصد التاسع والعشرون فی برہان الطفرۃ
۲۹	المقصد الثلثون فی برہان تلاقی المتوازیین
〃	المقصد الحادی والثلثون فی برہان حصر ما لا یحصر
۳۰	المقصد الثانی والثلثون فی برہان الوصل وہو اخترعتہ
〃	المقصد الثالث والثلثون فی برہان کرۃ القطرین ہو من
〃	المقصد الرابع والثلثون فی برہان التضعیف ہو من مستخرجات ایضا
〃	المقصد الخامس والثلثون فی برہان الانقسام وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد السادس والثلثون فی برہان عرض العدد وہو من المستخرجات ایضا
〃	المقصد السابع والثلثون فی البرہان السلمی
۴۱	المقصد الثامن والثلثون فی برہان الاربعۃ المتناسبۃ
〃	المقصد التاسع والثلثون فی البرہان الترسی
۴۲	المقصد الاربعون فی برہان تحرک الخط
۴۳	المقصد الحادی والاربعون فی الاسد الاخضر
〃	المقصد الثانی والاربعون فی برہان الوساطۃ المحضۃ
〃	المقصد الثالث والاربعون فی برہان الوسط والطرف
۴۴	المقصد الرابع والاربعون فی برہان التضایف
۴۵	المقصد الخامس والاربعون فی برہان العلیۃ
۴۸	المقصد السادس والاربعون فی برہان انقطاع السلسلۃ
〃	المقصد السابع والاربعون فی برہان الترتب
〃	المقصد الثامن والاربعون فی برہان البذر والشجر
۴۹	المقصد التاسع والاربعون فی برہان التحقق من الطرفین
〃	المقصد الخمسون فی برہان الحدوث
〃	المقصد الحادی والخمسون فی برہان حصول العرض
۵۰	المقصد الثانی والخمسون فی برہان التناسب